



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢١٨)

الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين
لتحفيز النمو والعدالة في مصر

فبراير ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١٨)



الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر

فبراير ٢٠١٠

**الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين
لتحفيز النمو والعدالة في مصر**

عام

٢٠٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانة ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعيئاً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامة ورخاء مصرنا الحبيبة.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثرء وتطويز جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظرة على الجهود المبذولة والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

ندى سرور

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص البحث

أصبحت شراكة الدولة والفاعلين الرئيسيين والمتمثلين في القطاع الخاص الاستثماري والقطاع المدني ظاهرة مهيمنة خلال السنوات العشر الماضية نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على ميزانيات الحكومات، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية.

هذا ولقد تم البدء في تنفيذ العديد من مشروعات الشراكة في مجالات البنية الأساسية مثل الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق وغيرها من المجالات ثم أمتد الأمر أيضاً إلى مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، حيث تهدف مثل هذه المشروعات إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين ورفع العبء الواقع على ميزانية الدولة دون التأثير على قدرتها على تقديم الخدمات بأسعار اجتماعية عادلة وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار والاستهلاك بما يؤدي إلى زيادة معدل النمو وجذب استثمارات أجنبية مباشرة، ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية الشراكة في قطاع الخدمات وخاصة قطاعي التعليم والصحة وإبراز دور الفاعلين الرئيسيين في هذا المجال ثم مدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة في مصر.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم طرح سبعة فصول تتكامل مع بعضها البعض لتعطي نسيج متكامل ورؤية واضحة تغطي كافة جوانب هذا الموضوع الهام، حيث ضمت " الفصل الأول " ويتناول التعريف بماهية الشراكة، " الفصل الثاني " ويتناول تجارب في مجال الشراكة، " الفصل الثالث " ويتناول طبيعة وأهمية الشراكة في التعليم ودورها في تحفيز النمو والعدالة، " الفصل الرابع " ويتناول طبيعة وأهمية الشراكة في الصحة ودورها في تحفيز النمو والعدالة، " الفصل الخامس " ويتناول الشراكة بين الدولة والقطاع المدني ودورها في تحفيز النمو والعدالة، " الفصل السادس " ويتناول الشراكة بين الدولة والتعاونيات ودورها في تحفيز النمو والعدالة، ثم " الفصل السابع " والذي يتناول تقييم الوضع الحالي للشراكة في مجال البنية الأساسية الاجتماعية في مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بشقيه الربحي وغير الربحي ستؤدي إلى مزيد من التدعيم لقطاع التعليم بما سيجري عليه من إنشاء العديد من المدارس وإدارتها بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية وتقديم خدمة أكثر تميزاً، أما بالنسبة لقطاع الخدمات الصحية فستؤدي الشراكة أيضاً إلى إنشاء المزيد من المستشفيات العامة وتطوير المستشفيات القائمة وإدارتها بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية، وسينعكس كل ما تقدم في مزيد من النمو، أما العدالة فهي لازالت حلم بعيد المنال.

هذا وتبدي وعملية توسيع نمط الشراكة مرهونة بتوافر رؤية قائمة على توفير بيئة مشجعة لتعظيم أنماط الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين، وتحقيق التوازن التنموي بين محافظات الجمهورية، وتفعيل آليات تنمية الموارد المحلية، وتوسيع الأطر اللامركزية في الإدارة، وإعمال معايير الحكم الجيد، وإيجاد صيغة شراكة تساعد على تكامل قدرات الأطراف المشاركة في عملية التنمية، وبالتالي تصبح هذه المقومات شرطاً لزيادة مساحة التفاعل المجتمعي فيما بين أعضائه، مما ينعكس إيجابياً في عملية تطوير وبناء المجتمع المصري.

وخلاصة القول " أن القطاع الخاص بشقيه الربحي وغير الربحي كان ولا يزال موجوداً وأدواره مطروحة بمنتهى القوة.... ولكن يبقى التساؤل الذي يطرح نفسه هو " إلى أي مدى هو مستعد لرفع عجلة النشاط الاقتصادي بمعدلات سريعة، وأيضاً إلى أي مدى يتوافر لديه الاستعداد لتحقيق العدالة؟ " .

Abstract

The Partnership between the government and the investment private sector and the civil sector became a dominant phenomenon during the past ten years due to lack of investments and the increasing pressures on government budgets, as well as public concern over the lack of efficiency of services provided by government institutions.

A several projects of partnership in the areas of infrastructure are implementing such partnership projects include telecommunications, energy, water, roads and other areas in edition to social infrastructure such as health, education and other services. Such projects aim to improve the quality of services provided to citizens and provide these social services at fair prices, create new jobs and to encourage investment and consumption which can lead to increase growth and attract foreign direct investment. Therefore, this study aims to identify the importance of partnership in the service sector, especially education and health sectors and highlight the role of key actors in these fields, and how this can help to motivate growth and equality in Egypt.

To achieve the objectives of this study, seven integrated chapters are put forward to give an integrated and clear vision covering all aspects of this important topic. The first chapter deals with the definition of the partnership and its importance. The second deals with the experiments in the field of partnership. The third deals with the nature and importance of partnership in education and its role in motivating growth and equity. The fourth deals with the nature and importance of partnership in health and its role in motivating growth and equity. The fifth deals with partnership between the State and the civil sector and its role in motivating growth and equity. The sixth deals with partnership between the State and cooperatives and its role in motivating growth and equity. Finally seventh chapter deals with assessment of current status of the partnership in the field of social infrastructure in Egypt and it's important to motivate growth and equity in Egypt.

The study results refers to that both profit and non-profit partnership between the government and the private sector, will lead to the further supporting and strengthening of the education sector through establishing many schools with effective management and providing more efficient service. With regard to the health services sector, partnership will also lead to establishing more public hospitals and to develop the existing ones and to manage them with more efficiency and effectiveness, and this will be reflected in more growth, but equity is still a far dream.

It seems that the process of expanding the partnership is subject to the availability of clear vision to provide an encouraging environment to maximize the partnership between the State and the principal actors, and to achieve balanced development among the governorates in Egypt, activate the mechanisms of development of local resources, expand the framework of decentralization in the administration, implement standards of good governance, provide a partnership that will help to integrate the capacity of the parties involved in the development process. Therefore, these elements become a condition for increasing the area of interaction among community members, which will be reflected positively in the process of development and construction of the Egyptian society.

As a conclusion we can say that " the profit and nonprofit private sector was existing and still exists , also it is playing very strong roles.....but still there is a question : " To what extent the private sector is ready to push the economy with high rates , and also to achieve equity?

فريق البحث

شارك فى هذا البحث فريق مكون من:

- ١- أ.د. إيمان أحمد الشربيني. (الباحث الرئيسي).
* القيام بمهام الباحث الرئيسي للدراسة، بالإضافة إلى القيام بإعداد وتوثيق الفصل الأول والفصل السابع والمشاركة فى إعداد وتوثيق الفصل الثانى.
- ٢- أ.د. عزه عمر الفندري.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل الرابع.
- ٣- أ.د. زينات محمد طبالة.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل الثالث.
- ٤- د. منى عبد العال الدسوقي.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل الخامس.
- ٥- د. محمود عثمان حجازي.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل السادس.
- ٦- د. فوزية الديمرى.
* الاشتراك فى جمع المادة العلمية للبحث.

كما شارك من المساعدين كل من:

- ١- أ. نورا الرفاعي.
- ٢- أ. أحمد سليمان.
- ٣- أ. أسماء المليجي.
- ٤- أ. أحمد عبد الله عشور.
- ٥- أ. علا عاطف.

هذا وقد ساهمت هذه المجموعة من الباحثين فى إعداد وتوثيق الفصل الثانى بالمشاركة مع أ.د. إيمان أحمد الشربيني.

كما شارك من السكرتارية كل من :

- ١- فردوس محمد رمضان.
- ٢- أميمة محمد سلطان.
- ٣- محاسن حسن أحمد.
- ٤- إلهام أبو المعاطى.
- ٥- ليالى عبدة.

شكر وتقدير

يتوجه الباحث الرئيسي بالشكر والتقدير لكل من ساهم بجهده وفكرة في هذا البحث، داعياً الله عز وجل أن يكون فيه ما ينفع الناس والوطن كذلك يتوجه الباحث الرئيسي بالشكر والتقدير لإدارة المعهد، واللجنة البحوث، ولمركز التوثيق والنشر، على ما ساهم به كل منهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٢	أهداف البحث
٢	حدود البحث
٢	المحاور الرئيسية للبحث
٣	منهجية البحث.....
٣	مصطلحات البحث
١٤	خطة البحث
١٥	الفصل الأول: التعريف بماهية الشراكة
١٦	مقدمة
١٨	١-١ مفهوم الشراكة
٢٠	٢-١ أهداف الشراكة
٢٢	٣-١ فوائد الشراكة
٢٣	٤-١ عوامل نجاح الشراكة
٢٥	٥-١ مبادئ الشراكة
٢٦	٦-١ أساليب المحاسبة المالية وطرق المتابعة في مجال الشراكة.....
٢٦	٧-١ هيكل الشراكة
٢٨	٨-١ آليات السداد في مجال الشراكة
٣٠	٩-١ الشراكة والتعاون.....
٣٠	١٠-١ الشراكة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية
٣١	١١-١ تطبيقات مفهوم الشراكة....
٣٣	١٢-١ الصعوبات التى تواجه الشراكة في مصر.....
٣٦	خاتمة الفصل الأول.....
٣٩	توصيات الفصل الأول.....
٤١	هوامش الفصل الأول

تابع فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤٤	الفصل الثاني: تجارب في مجال الشراكة.....
٤٤	مقدمة
٤٥	١-٢ تجارب دولية في مجال الشراكة.....
٤٦	١- الشراكة في فرنسا
٤٦	٢- الشراكة في سويسرا
٤٧	٣- الشراكة في تشيلي
٥١	٤- الشراكة في المملكة المتحدة
٥٩	٢-٢ تجارب عربية في مجال الشراكة
٥٩	١- تجربة المملكة العربية السعودية
٦١	٢- تجربة المملكة المغربية.....
٦٥	٢-٣ تجربة مصر في مجال الشراكة
٦٩	خاتمة الفصل الثاني
٧١	توصيات الفصل الثاني.....
٧٢	هوامش الفصل الثاني
٧٤	الفصل الثالث: طبيعة وأهمية الشراكة في التعليم ودورها في تحفيز النمو والعدالة.....
٧٥	مقدمة
٧٧	١-٣ رصد وتحليل الوضع الراهن للعملية التعليمية للوقوف على مدى الحاجة للشراكة في قطاع التعليم
٧٧	١- التعليم قبل الابتدائي
٧٨	٢- التعليم الأساسي
٨١	٣- التعليم الثانوي
٨٢	٤- التعليم الجامعي والعالى
٨٥	٢-٣ طبيعة وحجم القطاع الخاص ومدى قدرته على تحسين معايير كفاءة العملية التعليمية ومشاكله.....
٨٥	١- الوضع الراهن للتعليم الخاص
٩٠	٢- مشاركة القطاع الخاص بين التأييد والرفض.....
٩٣	٣- القطاع الخاص - إجراءات لأدوار مطروحة.....

تابع فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩٤	٣-٣ إشارة سريعة لدور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية وما يمكن أن تحققه للتعليم.....
٩٥	١- تجربة مؤسسة محمد فريد خميس للتنمية في مجال التعليم.....
٩٦	٢- الجمعيات الأهلية - إجراءات مطروحة.....
٩٧	٣-٤ الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢).....
٩٨	٣-٥ الشراكة واقتصاد المعرفة.....
١٠١	٣-٦ الشراكة في التعليم لتحفيز النمو والعدالة.....
١٠٤	خاتمة الفصل الثالث.....
١٠٧	توصيات الفصل الثالث.....
١٠٩	هوامش الفصل الثالث.....
١١٠	الفصل الرابع: طبيعة وأهمية الشراكة في الصحة ودورها في تحفيز النمو والعدالة.....
١١١	مقدمة.....
١١٣	٤-١ الوضع الحالى للقطاع الصحى وأهم مؤشرات.....
١١٣	١- أهم المؤشرات الصحية.....
١١٨	٢- قدرة مصر لتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالصحة.....
١٢٢	٤-٢ الإستراتيجية الصحية.....
١٢٣	١- برنامج الإصلاح الصحى.....
١٢٦	٢- مشروع التأمين الصحى الشامل.....
١٢٧	٤-٣ بعض ملامح واقع القطاع الخاص في صناعة الدواء.....
١٢٩	٤-٤ منظمات القطاع الصحى الأساسية.....
١٢٩	١- قطاع الدولة الحكومى.....
١٢٩	٢- قطاع موازى للدولة.....
١٣٠	٣- القطاع الخاص.....
١٣٠	٤-٥ بعض أنماط الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية.....
١٣٠	١- غرفة مقدمى الرعاية الصحية بالقطاع الخاص.....
١٣٣	٢- الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية وبعضها البعض.....

تابع فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٣٤	٣- الشراكة بين المنظمات الصحية في مجال جودة الرعاية الصحية.....
١٣٥	٤- الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية والدولية.....
١٣٦	٤-٦ الشراكة في الصحة لتحفيز النمو والعدالة في مصر.....
١٣٨	خاتمة الفصل الرابع
١٤٠	توصيات الفصل الرابع.....
١٤١	هوامش الفصل الرابع
١٤٤	الفصل الخامس: الشراكة بين الدولة والقطاع المدني ودورها في تحفيز النمو والعدالة.....
١٤٥	مقدمة
١٤٧	١-٥ تعريف المجتمع المدني.....
١٤٩	٥-٢ الأدوار التي يمكن للقطاع المدني الإضطلاع بها.....
١٥٥	٥-٣ أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني
١٥٩	٥-٤ مجالات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني
١٦٣	٥-٥ نموذجين ناجحين للشراكة بين الدولة والقطاع المدني
١٦٣	٥-٥-١ النموذج الأول: في قطاع التعليم.....
١٦٥	٥-٥-٢ النموذج الثاني: في قطاع الصحة.....
١٦٦	٥-٦ الشراكة ثلاثية الأبعاد بين الدولة والقطاع المدني والقطاع الخاص.....
١٦٩	٥-٧ مجالات ونماذج الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص.....
١٧٠	٥-٨ تحديات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني
١٧٢	٥-٩ إستراتيجية عمل لتمكين المجتمع المدني من تفعيل شراكة مع الدولة والمساهمة بفاعلية وكفاءه في تحفيز النمو والعدالة.....
١٧٦	خاتمة الفصل الخامس.....
١٧٨	توصيات الفصل الخامس
١٧٩	هوامش الفصل الخامس
١٨١	الفصل السادس: الشراكة بين الدولة والتعاونيات لتحفيز النمو والعدالة.....
١٨٢	مقدمة
١٨٣	٦-١ تعريف التعاون وبيان مبادئه وعلاقته بالنظم الاقتصادية والاجتماعية
١٨٣	١- تعريف التعاون

تابع فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٨٤	٢- مبادئ التعاون
١٨٥	٣- التعاون والنظم الاقتصادية والاجتماعية.....
١٨٧	٢-٦ نشأة وتطور الشراكة بين الدولة والنظام التعاونى في مصر.....
١٩٠	٣-٦ صعوبات قيام الشراكة في ظل قصور التشريعى وهيمنه الدولة.....
١٩١	٤-٦ بنیان الحركة التعاونية الداعمة للشراكة في مصر.....
١٩٢	٥-٦ مستقبل الشراكة بين الدولة والتعاونيات في ظل إقتصاد السوق.....
١٩٤	٦-٦ مقومات نجاح النظام التعاونى لتحقيق الشراكة في ظل إقتصاد السوق.
١٩٥	٧-٦ الشراكة بين الدولة والتعاونيات للتخفيف من حدة التضخم والفقر والبطالة لتحفيز النمو والعدالة
١٩٦	٨-٦ الشراكة بين الدولة والتعاونيات لتنمية المجتمع المحلى لتحفيز النمو والعدالة.....
١٩٧	٩-٦ الشراكة بين الدولة والتعاونيات للعمل في المجال التعليمى "تجربة دولة اليمن"
١٩٨	١٠-٦ الشراكة بين الدولة والتعاونيات في مجال تقديم الخدمات الصحية.....
١٩٩	١١-٦ هل يمكن إقامة شراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص.....
٢٠٠	١٢-٦ أثر الشراكة الثلاثية في التنمية ما بين الدولة والتعاونيات والقطاع الخاص في تحفيز النمو والعدالة
٢٠٢	خاتمة الفصل السادس.....
٢٠٣	توصيات الفصل السادس
٢٠٤	هوامش الفصل السادس.....
٢٠٦	الفصل السابع: تقييم الوضع الحالى لبرنامج الشراكة في مجال البنية الأساسية الأجتماعية في مصر ومدى أنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.
٢٠٧	مقدمة
٢٠٨	١-٧ أهمية تشكيل واقع جديد من خلال برنامج الشراكة في مجال البنية الأساسية الأجتماعية في مصر في المرحلة الراهنة
٢١١	٢-٧ تقييم الوضع الحالى لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات التعليمية في مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.

تابع فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢١٦	٣-٧ تقييم الوضع الحالي لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات الصحية في مصر ومدى انعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.....
٢٢٤	خاتمة الفصل السابع.....
٢٢٧	توصيات الفصل السابع.....
٢٢٨	هوامش الفصل السابع.....
٢٣٠	النتائج والتوصيات.....
٢٣٢	المراجع.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(١-٣)	التعليم الجامعى والعالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.	٨٣
(٢-٣)	تطور أعداد خريجي الجامعات الخاصة.	٨٣
(٣-٣)	الإتفاق العام للدولة على التعليم (١٩٩٨-١٩٩٩-٢٠٠٥/٢٠٠٦).	٨٤
(٤-٣)	متوسط كثافة الفصل بالتعليم الأساسى بمرحلتيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.	٨٨
(٥-٣)	نتائج المسابقة الدولية الخاصة بدراسة الإتجاهات الدولية في الرياضيات TIMSS.	٨٨
(٦-٣)	واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال " مقارنة بين الدول المتقدمة والدول العربية".	١٠٠
(٧-٣)	مؤشرات خدمات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات في مصر ومعدلات تغيرها.	١٠٠
(١-٤)	تتبع مؤشر التنمية البشرية ومكوناته في مصر من بيانات تقارير التنمية البشرية خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٦.	١١٤
(٢-٤)	بعض مؤشرات الملامح الأساسية للحالة الصحية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦.	١١٦
(٣-٤)	عدد المستشفيات والأسرة بالقطاع الصحى خلال عام ٢٠٠٦.	١١٧
(٤-٤)	تطور نصيب الإتفاق العام للدولة على الصحة ونصيب الفرد خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.	١١٨
(٥-٤)	رصد لمدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للصحة على المستوى القومى.	١٢٠
(٦-٤)	رصد لمدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للصحة على مستوى المحافظات.	١٢١
(٧-٤)	تطور أعداد ونسبة مساهمة الشركات العاملة في صناعة الدواء في مصر وفقاً لهيكل الملكية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧).	١٢٨
(١-٥)	تطور أنشطة الجمعيات الأهلية.	١٥٣
(٢-٥)	التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٧.	١٥٣
(٣-٥)	دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية عام ٢٠٠٥.	١٦٤

مقدمة:

إننا نعيش في عالم التكتل حيث الشراكات الإستراتيجية بين الدول وبين التجمعات الإقتصادية وأيضاً بين المؤسسات التي تشكل قلب الإقتصاد العالمي، فخلال السنوات القليلة الماضية أظهرت الشراكات الإستراتيجية حول العالم بأنها مفيدة على مختلف الأصعدة في الكثير من الحالات. فالشراكات الإقتصادية بين الدول في أمريكا وأوروبا وآسيا قد أفضت إلى قيام تجمعات إقتصادية تسيطر على أجزاء كبيرة من التجارة والتمويل والإستثمار العالمي، كما أن الشراكات بين هذه التجمعات الإقتصادية ذاتها في تلك المناطق من العالم قد أدت إلى ظهور تكتلات عملاقة ذات قوة إقتصادية ومالية كبرى وأيضاً ذات حصة كبيرة من العمل الإقتصادي الدولي بالإضافة إلى ذلك فإن التحالفات بين المؤسسات المالية وغير المالية قد نتج عنها مؤسسات أكبر حجماً وذات أداء أكثر تفوقاً.

ومن خلال الدراسات السابقة يمكن القول أن الشراكات بين الجهات على تنوعها خاصة إذا آتت ضمن رؤية إستراتيجية وكانت مصممة ومنفذة بشكل سليم ومدرس تؤدي إلى نتائج تتفوق على مجموع الأنشطة الفردية لتلك الجهات كما أن الشراكات تمكن الجهات المعنية من الإستجابة بشكل مشترك مع الأحداث غير المتوقعة. ويعد هذا أمر ضروري للإبداع المشترك وتنمية الأعمال إلى جانب كون الشراكة عامل من العوامل الهامة التي تنمي الحماس والديناميكية والمبادأة، وبالتالي فهي تؤمن الأداء الأفضل من كل الجهات المنضمة إلى المجتمع.

وفي إطار هذه التغيرات العالمية شهدت مصر خطوات متواصلة من أجل إقامة تكتل إقتصادي قادر على الإندماج بفاعلية في الإقتصاد العالمي، هذا التكتل قائم على الشراكة ما بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع المدني في العديد من المجالات سواء الإنتاجية أو الخدمية.

وتهتم هذه الدراسة بطرح مدى أهمية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الربحي وغير الربحي وذلك في محاولة لإستنباط تأثير هذه الشراكة على تحفيز النمو وتحقيق العدالة في مصر، وهي في هذا ليست دراسة شاملة، وإنما تركز على بعض الجوانب الخدمية فقط والمتمثلة في قطاعي التعليم والصحة، فتسعى إلى إستخلاص الدروس المستفادة من نماذج الشراكة هذه بهدف تطوير علاقة الشركاء المستقبلية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة من خلال إطارها التفصيلي المشار إليه لاحقاً إلى الوقوف على أهمية الشراكة فى قطاع الخدمات وخاصة قطاعي التعليم والصحة، وتحديد آليات تحقيقها وذلك من خلال ربط آلياتها بالإستراتيجيات القومية المطروحة فى كل قطاع، مع الإشارة إلى التجارب الوطنية والعربية والدولية فى هذا المجال.

ومما تقدم يمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلى بيانه :-

١ - إبراز أهمية وجدوى الشراكة بين أطرافها المتمثلة في الدولة والقطاع الخاص والقطاع المدنى.

٢ - إبراز كيف يتم إدارة التنمية في ظل الشراكة حيث تفترض الشراكة حدوث الاندماج في الإقتصاد العالمي والانفتاح على الثقافة العالمية وما يستلزمه ذلك من ترتيبات تتمثل في تحرير الإقتصاد والإعتماد على قوي السوق وتفكيك القطاع العام وإنسحاب الدولة وتعزيز الحريات، وذلك بعرض لمجموعة من التجارب على المستوي المحلى والعربى والدولى والخروج منها بالدروس المستفادة التى يتم السير فى ضوئها ولكن مع الإحتفاظ بالشكل الذى يميز البيئة المصرية .

٣ - إبراز مدى إنعكاس الشراكة بين أطرافها على تحفيز النمو وتحقيق العدالة في مصر.

حدود البحث:

سيتم التركيز على قطاع الخدمات وبالأخص مجالى التعليم والصحة، وذلك لتعدد مجالات الشراكة وتنوعها حيث يؤدى التركيز في هذين القطاعين إلى إلقاء المزيد من الضوء على هذه المجالات الهامة.

المحاور الرئيسية للبحث:

المحور الأول: مراجعة الدراسات والتجارب السابقة في الشراكة على المستوى الدولى والعربى مع الوقوف على التجربة المصرية في هذا المجال، وذلك بتحديد الجوانب الإيجابية للإستفادة منها وتجنب أوجه القصور التى قد يكون لها إنعكاساً سلبياً على عملية الشراكة.

المحور الثانى: دراسة عن واقع الشراكة الفعلى في قطاعي التعليم والصحة، ثم طرح لشكل الشراكة المتوقع تحقيقه من خلال البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص والتى تضطلع بمسئوليته وزارة المالية.

المحور الثالث: دراسة عن واقع الشراكة الفعلي بين الدولة والقطاع المدني بشقيه الأهلي والتعاوني مع طرح لنماذج من المشروعات التي تمت بها شراكة في مجالات التعليم والصحة.

المحور الرابع: دراسة مدى ما وصلت إليه الشراكة في مصر في قطاعي التعليم والصحة وإنعكاس ذلك في تحفيز النمو وتحقيق العدالة.

منهجية البحث :

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة هذه الدراسة، مع التركيز على إستعراض لنماذج فعلية من قطاع الخدمات في مصر وذلك لصياغة رؤية عن مدى ما يحققه برنامج الشراكة من جوانب إيجابية يمكن أن تنعكس في تحقيق وتحفيز المزيد من النمو وبالتالي تحقيق العدالة وهي الحلم المنشود الوصول إليه .

مصطلحات البحث:

هناك العديد من المصطلحات الواردة في الدراسة، وسيتم تعريفها ليتضح مفهومها بصورة أكبر من خلال الدراسة كما يلي:

١ - الدولة:

الدولة عبارة عن عدة نظم قومية وإدارية وإقتصادية تعمل على بقعة من الأرض، أو أن الدولة إذا ما أردنا السهولة هي الحكومة والقطاع العام. أما النظم القومية فهي تلك النظم التي تعطي الدولة أهم سماتها والسلطات القومية متمثلة في الجيش والشرطة، كما أن الدولة تتكون من النظم الإدارية البحثية وهي المجالس النيابية والوزارات والمصالح العامة مثل وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الخارجية ووزارة المواصلات ووزارة الكهرباء والمياه... الخ، وتكون النظم القومية والإدارية معا الجزء الأول من الدولة المسمى بالحكومة، أما الجزء الآخر للدولة وإستناداً إلى التعريف الوظيفي فإنه يطلق عليه القطاع العام أي قطاع الأعمال العام، ويعرف هذا القطاع بأنه مصالح إقتصادية تنتج بضائع " سلع وخدمات ".

هذا وتقسم نظم المحاسبة القومية الإقتصاد القومي إلى قطاعات رئيسية تتمثل في "القطاع العائلي"، "قطاع الأعمال الخاص"، "قطاع الأعمال العام"، "القطاع الحكومي" و"قطاع العالم الخارجي".

وفي رأى آخر يمكن القول بأن الإقتصاد القومي في نظم الإقتصاد المختلط الذي يسود البلاد النامية ممكن أن يتكون من القطاعات التالية: قطاع الخدمات العامة وهو القطاع الذي يعتمد في نطاقه على وظائف الدولة الحارثة التي أختارتها المدرسة الكلاسيكية كأعمال تقوم بها الدولة وتتمثل في قطاعات البنية الأساسية والأمن الداخلي والأمن الخارجي "الدفاع" وهي المجالات الرئيسية التقليدية لأنشطة قطاع الخدمات، القطاع العام وهو ذلك القطاع الذي يخضع للسيطرة الكاملة للدولة،

وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة كوحدة إقتصادية تقوم بأنشطة إقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخدمي، غير أن هذه الأنشطة الإقتصادية العامة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطط والبرامج الإقتصادية للدولة ثم القطاع الخاص وهو القطاع الذى يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الإقتصادية الخاصة وهى تسعى بالتالى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

هذا ولكى تتحقق الأهداف التنموية المنشودة فلا بد من التكامل داخل الدولة بين أدوار الحكومة من جهة وبين القطاع الخاص من جهة أخرى، ومن ثم يظهر دور الحكومة في العديد من المحاور وهى:

- القيام بالعديد من الإصلاحات التشريعية وآخرها على سبيل المثال تغيير المادة الرابعة من الدستور المصرى والتي نصت صراحة على ضمان كافة أشكال الملكية في المجتمع المصرى وكذلك آتت من بعدها مختلف التشريعات الإقتصادية المنبثقة عن هذا التعديل الدستوري لتؤكد على إحترام كافة حقوق الملكية الخاصة.
- مجموعة الحوافز والضمانات التى قدمتها الدولة لدعم وتطوير القطاع الخاص في مصر التى أزالته ١٠ عقبات من إجمالى نحو ١٤ عقبة كانت تقف حائلا دون دخول القطاع الخاص في الإستثمار في مصر.
- قامت الدولة من خلال الموازنة العامة لها هذا العام بإضافة ودعم خمس بنود أساسية لتنمية وتطوير دور القطاع الخاص وهى ٢٠ مليار جنيه لتنشيط ودعم الصادرات بعد أن كان المقدّر لهذا البند من خمس سنوات ٢٠٠ مليون جنيه فقط.
- ٢٠٠ مليون جنيه لتنمية صعيد مصر وذلك دعماً للمستثمرين الراغبين في بدء أنشطتهم الإستثمارية في صعيد مصر.
- نصف مليار جنيه للتدريب التأهيلي للشباب حتى تتوافر لديهم المهارات الأساسية التى تمكنهم من العمل بمختلف مصانع القطاع الخاص.
- ٨٠٠ مليون جنيه لإعادة تأهيل المناطق الصناعية لتكون جاذبة لجمهور المستثمرين.
- ٣٤٠ مليون جنيه لدعم المزارعين لتمكينهم من التوسع في الأنشطة الإنتاجية التى يقوموا بها وإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من ميكنة حديثة وخلافه.

هذا إلى جانب ما قامت به الحكومة من خلال الموازنة العامة للدولة بزيادة إستثماراتها في مجال البنية التحتية في قطاعات التعليم والصحة والنقل والمواصلات لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢١ مليار جنيه العام الماضى.

وتستهدف الخطة الخمسية السادسة أن تتحول مرحلة الإصلاح إلى مرحلة الإنطلاق فيجب تحقيق معدل نمو في المتوسط يقدر بنحو ٨% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى - لكن من المتوقع

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية أن ينخفض هذا المعدل لفترة ما ثم يعود للارتفاع مرة أخرى - بما ينعكس على توفير المزيد من فرص العمل وزيادة متوسطات الدخل التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع ومن ثم تحسين الأحوال المعيشية لجميع المواطنين ولذلك تستهدف هذه الخطة ضخ إستثمارات تقدر بنحو تريليون و ٢٦٥ مليار جنيه خلال الخمس سنوات القادمة يبلغ نصيب القطاع الخاص منها نحو ٦٨-٧٠%، فقط في السنة الأولى منها ويتوقع أن يضخ القطاع الخاص ما يقرب من ١١٥ مليار جنيه كأستثمارات في المجتمع.

٢- الفاعلون الرئيسيون

نظراً للاختلاف حول مفهوم القطاع الخاص من كونه القطاع الهادف للربح فقط أو كونه القطاع الهادف للربح إلى جانب القطاع الغير هادف للربح والمتمثل في القطاع المدني ثم القطاع التعاوني والذي يعد أحد أطراف المجتمع المدني وقد تم تناوله منفرداً لما له من أهمية كبيرة في المجتمع المصري، فقد أخذت الدراسة بالمفهوم الواسع للقطاع الخاص والمتمثل في:

أ- القطاع الخاص الإستثماري.

ب- القطاع المدني.

ج- القطاع التعاوني.

وفيما يلي توضيح تفصيلي للنقاط السابقة كما يلي بيانه:

أ- القطاع الخاص الإستثماري

يمثل الإستثمار الخاص في مصر محوراً أساسياً من محاور التنمية في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، نظراً لكونه الأسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانات والطاقات التي تستطيع مصر عن طريقها خوض معركة التنمية بما يواكب التحديات العالمية المعاصرة وخاصة في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

هذا ويعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه " ذلك الجزء من الإقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقاً لإعبارات الربحية المالية، أما تعريف القطاع الخاص وفقاً لنظام المحاسبة القومية لعام ١٩٩٣، فيشمل المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة. (٤)

وبوجه عام يجب التمييز بين إدارة النشاط الإقتصادي الذي يقع على عاتق الدولة بصفة أساسية، أما القيام بالنشاط الإقتصادي في حد ذاته فهو مهمة القطاع الخاص.

فإذا نظرنا إلى أهمية القطاع الخاص في مجال التنمية الإقتصادية سنجد أنه بمقارنة بيانات الخطة الخمسية (١٩٨٢-١٩٨٧) والخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧-٢٠١٢) فقد زادت مساهمة القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية من ٣٣% إلى ٩٠%، وفي مجال التشييد من ٥٠% إلى ٨٠%، وفي مجال النقل والمواصلات من ٤٥% إلى ٨٠%، وفي مجال التجارة من ٧٧% إلى

٩٦%، وفي مجال الخدمات المالية من ٢٦% إلى ٣٤%، وفي الكهرباء من ٥% إلى ١٤%، وأخيراً في مجال الخدمات الإجتماعية من ٣٢% إلى ٩٤%، وأصبح نصيب مشاركة القطاع الخاص في إجمالى الناتج المحلى الإجمالى ما يقرب من ثلثين هذا الناتج وبالتالي فهو يعد المحرك الأساسى لعملية التنمية.

ب- القطاع المدنى.

هو ذلك المجتمع التى يشغل المجال بين السوق والدولة، وهو يمثل ضمير الوطن والذى يقوم على أساس التطوع أو الإيثار وتقديم التضحيات من أجل المجموع والمجتمع المدنى ومنظّماته هى الركيزة الحقيقية التى يقوم عليها الإصلاح المنشود.

وهناك العديد من المؤسسات التى تشغل هذا المجال وعلى الرغم من تنوع هذه المؤسسات إلا أنها تشترك في عدة ملامح يحتلها تصنيف تحت ما يسمى بالقطاع الإجتماعى للمؤسسات الخاصة التى تخدم أهدافاً عامة.

وهناك توافق عام حول عدد من سمات ومكونات مفهوم المجتمع المدنى تتمثل فيما يلى:

- منظّمات المجتمع المدنى هى مجموعة من المنظّمات التطوعية التى تكونت بإرادة من أنشأوها.
- أن هذه المنظّمات تشغل المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة.
- أنها لا تسعى لتحقيق ربح.
- أنها تسعى لتحقيق منفعة إجتماعية للمجتمع ككل أو لبعض الفئات المهمشة. ولذلك فإن منظّمات المجتمع المدنى إذا إستطاعت أداء الوظائف المنوط بها فإنها تسهم مباشرة في تكوين وإنماء ما يعرف برأس المال الإجتماعى الذى يتمثل في إيجاد شبكة من الأمان الإجتماعى Safety Network تسودها قيم الثقة المتبادلة بين الأفراد والإعتماد المتبادل، والثقة في مؤسسات المجتمع.

ج- القطاع التعاونى

إن معظم أشكال المشاركة الشعبية في مصر تتم عن طريق المجتمع المدنى الذى يتضمن المنظّمات غير الحكومية وفي مقدمتها التعاونيات والتى تعد القدرة على المشاركة بفاعلية في تنمية المجتمع المصرى ورفع مستوى معيشة المواطنين، والجمعيات التعاونية هى تنظيمات تطوعية مستقلة خاصة تكونها مجموعات من المواطنين بغرض التعاون في تحقيق مصلحة إقتصادية أو إجتماعية. هذا وتحرص الدولة على أن يتمتع القطاع التعاونى بنفس مميزات القطاع الخاص الإستثمارى وقطاع الأعمال العام ليوّدى دوره المنشود في خدمة محدودى الدخل وتحقيق البعد الإجتماعى، وإقتحام آفاق جديدة في التعليم والتدريب التعاونى وتقديم الخدمات الأساسية للشعب

ببسر وسهولة وتكلفة مناسبة. هذا ويعد القطاع التعاونى أحد منظمات المجتمع المدنى وتم تناوله منفرداً لما له من أهمية في المجتمع المصرى.

٣ - الشراكة:

أداة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي عن طريق دورها في تحقيق التكامل الإقتصادي بين أدوار القطاعات القادة والفاعلة في المجتمع والمتمثلة في القطاع العام والقطاع الخاص الإستثمارى والقطاع المدنى بما ينطوى عليه ذلك من تحقيق فوائد ومكتسبات إقتصادية وإجتماعية تعود بالنفع على أكبر عدد من المستفيدين وما يترتب عليه ذلك من خلق فرص للعمل وتخصيص للموارد بطريقة أكثر كفاءة وبما يؤدي إلى ديمومة النمو الإقتصادي وتحقيق أكبر قدر من العدالة على المدى البعيد .

٤ - مجالات الشراكة:

تتسع مجالات الشراكة وتتعدد إلى حد كبير فهي تشمل مجالات الأمن العالمى والإقليمى والمحلى أو الأمن بمعناه الشامل ضد كافة التهديدات وعلى كل المستويات، وتشمل كذلك مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمجالات الإقتصادية والإنتاجية المختلفة في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات المالية، وكذلك مجال البيئة ممثلاً في مكافحة أشكال التلوث وتطوير نظم للحفاظ على الثروات الطبيعية وترشيد إستخدام الطاقة، وتشمل أيضاً المجال الثقافى من خلال الأنشطة الفنية والأدبية ومشروعات الإرتقاء بالذوق العام والتوعية السلوكية ومكافحة الإحتراف والافات الإجتماعية، ثم مجالات الخدمات بكافة إشكالها كالخدمات الصحية والسياحة والاتصالات والمعلومات والتدريب المهنى وتنمية الموارد البشرية وكذلك تنمية المجتمعات العمرانية والنقل والمواصلات والتعليم وصيانة المرافق العامة وتجديدها وأعمال النظافة وتدوير المخلفات ومشروعات الرعاية الإجتماعية وشبكات الضمان الإجتماعى، ولاشك أن تنوع المجالات والأنشطة التى يمكن أن تنهض بها برامج الشراكة يعد ميزة بحد ذاته، كما أنه يعطى الفرص لكل الأطراف المذكورة سابقاً للدخول بالفعل في برامج شراكة تناسب أهدافهم ومصالحهم وإمكانياتهم.

وتتركز هذه الدراسة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية الإجتماعية في قطاعى التعليم والصحة لما لهما من أهمية كبيرة وتأثير إجتماعى عميق على جميع أفراد المجتمع، هذا ومازال إستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية الأساسية الإجتماعية ماضياً في طريقه نحو التطور بمقارنته بإستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية الإقتصادية إلا أن معالم هذا الإتجاه وهذا التطور تعتبر غير واضحة حتى الآن. فق ثار الكثير من الجدل بشأن إستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص ونطاقها في القطاعات الحساسة إجتماعياً. وعلى الرغم من إدراك القيمة المضافة المتحققة بفعل

توفير البنية الأساسية، إلا أن هناك عزوفاً من جانب القطاع الخاص عن تقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم.

٥- النمو الإقتصادي

يستخدم مصطلحاً النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بالتبادل للدلالة على نفس الشيء، في الوقت الذي توجد فيه إختلافات جوهرية بينهما، فإصطلاح النمو الإقتصادي يشير إلى إرتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي. فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأى شكل من الأشكال، فإن ذلك يسمى بالنمو الإقتصادي، أما التنمية الإقتصادية فتشمل أكثر من ذلك حيث أنها تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الإقتصادي بالإضافة إلى إرتفاع نصيب الفرد من الدخل وعلى وجه العموم فإن النمو الإقتصادي الحديث **Modern Economic growth** يشتمل بجانب أرتفاع نصيب الفرد من الدخل أو الناتج إلى تحسين الأحوال التعليمية والصحية، ويظل التساؤل المعلق هو كيف يتم توزيع تلك المنافع بين الجماهير.

٦- العدالة الإجتماعية

جوهر فكرة العدالة الإجتماعية تحقيق المساواة في فرص الحياة وتكافؤ الفرص وأن يحصل الإنسان على ما تؤهله له قدراته وكفاءته، وهى تضمن أن يشارك أغلبية المواطنين في التمتع بثمار النمو الإقتصادي. أحد المرتكزات المهمة للفكر التنموى الحديث هو مفهوم النمو مع عدالة التوزيع، أى تحقيق النمو الإقتصادي وإتباع سياسات توزيعية تضمن وصول عائد النمو إلى مختلف طبقات الشعب. ولايوجد تعارض بين النمو وعدالة التوزيع، بل إن كليهما يدعم الآخر.

فتحقيق العدالة في التوزيع يوسع السوق ويوجد قوة شرائية لدى أعداد أكبر من المستهلكين. ومؤدى ذلك أنه لايجوز تعارض بين متطلبات الكفاءة الإقتصادية وعدالة التوزيع وأن سياسات العدالة الإجتماعية تدعم النمو الإقتصادي، كما توفر مناخ الإستقرار السياسى والإجتماعى وأنها في صالح الأغنياء والفقراء على السواء.

٧- البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص

في إطار إستراتيجية الدولة لتشجيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية الأقتصادية والأجتماعية في البلاد" خاصة في مجال خدمات المنفعة العامة"، أخذت الحكومة المبادرة بتقديم برنامج شراكة القطاعين العام والخاص، والذي يعنى بطريقة تقديم الخدمات العامة التى تتعاقد من خلالها الحكومة مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية للخدمات العامة أو الإستخدامات الخاصة بالحكومة ذاتها والتى تؤول في نهاية التعاقد إلى ملكية الدولة وبذلك يزداد مخزون الأصول العامة.

ونظراً لأن شراكة القطاعين العام والخاص عملية مركبة، لكن في ظل وجود إدارة ملائمة وخبرة، يمكن تقديم المشروعات التي تخدم مصالح جميع الأطراف، وحيث أن مصر قد بادرت باتخاذ مبادرة شراكة القطاعين العام والخاص، وحيث أن المشروعات الأولى المتوقع تنفيذها من خلال هذا البرنامج في مجالى التعليم والرعاية الصحية آخذة في التشكيل الآن، فمن المتوقع أن العديد والعديد من المنظمات والسلطات سوف تأخذ في الاعتبار شراكة القطاعين العام والخاص كوسيلة للتقدم في تنفيذ المشروعات.

ولذلك تم تكليف الوحدة المركزية لشراكة القطاع العام والخاص في وزارة المالية بمهمة تنسيق البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص بين الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بأنشاء مشاريع البنية الأساسية، وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع وزارة الاستثمار ووزارة التنمية الاقتصادية للتأكد من نشر مقنن لسلسلة من مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة الرئيسية، وسوف يقع عليها أيضاً عبء تطوير برنامج الشراكة ووضع الإطار التنفيذى لهذا البرنامج ووضع خطة عمل واضحة و سن التشريعات الملائمة وذلك بالتعاون مع المجلس القومى للتخطيط.

هذا وسوف يتيح برنامج شراكة القطاعين العام والخاص الاستفادة من الكفاءات الإدارية وأساليب القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، إلى جانب ما سوف تتيحه من مزايا هامة فيما يتعلق بتكلفة الخدمات المقدمة وقيمتها وجودتها وذلك نتيجة للاستفادة من مهارات القطاعين العام والخاص والتي تكمل بعضها البعض، وبالتالي يتوقع أن تؤدي هذه الشراكة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين ورفع العبء عن كاهل ميزانية الدولة دون التأثير في قدرتها على تقديم الخدمات بأسعار إجتماعية عادلة وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار والإستهلاك بما يؤدي إلى زيادة معدل النمو وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ستحسن عقود شراكة القطاعين العام والخاص من درجة المصداقية من خلال تحديد المسئوليات والتركيز على العناصر الأساسية للخدمة، وبالتالي يمكن أن تعود شراكة القطاعين العام والخاص بالفائدة على الكفاءة الإدارية للحكومة حيث يمكن إعادة توجيه الموارد المالية والبشرية والإدارية إلى مجالات إستراتيجية أخرى.

كما تتضمن المزايا المرتبطة بشراكة القطاعين العام والخاص زيادة في النمو الأقتصادي وخلق فرص العمل على المدى الطويل وكفاءة في توفير الخدمات ودرجة إنتشارها وتخفيض الأعباء التمويلية الواقعة على ميزانية الدولة.

ولقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الأقتصادى وتطور البنية الأساسية حيث يعد النقص في البنية الأساسية وقلة كفاءتها عائق دون تحقيق نمو أقتصادى أكثر سرعة، وفي المقابل تساعد البنية الأساسية الفعالة في خلق فرص العمل وتطوير رأس المال البشرى وتشجيع التجارة والاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الإنتاجية والنمو في قطاع الأعمال.

هذا ولقد أظهرت الخبرات السابقة أن المشروعات المحتمل تنفيذها من خلال برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تتماشى مع الخصائص التالية:

- يجب ألا تقل الإستثمارات المطلوبة على وجه الخصوص في المشروعات الإستراتيجية عن ١٠٠ مليون جنيهاً مصرياً، ويرجع السبب في ذلك إلى درجة تعقيد هذه المشروعات والنفقات اللازمة للقيام بها من خلال إجراءات تنفيذ عامة مكلفة لا يمكن تبريرها إلا وفي مشروعات كبيرة الحجم.
- يجب أن تكون الأصول والخدمات هي تلك التي يستطيع القطاع الخاص تقديمها، ويجب أن يكون هناك سوقاً تنافسياً فعلياً أو متوقعاً لمثل هذه الأصول أو الخدمات.
- يجب ألا تحتوى المشروعات على مكون تكنولوجي عالى المستوى، أو تتطلب تكنولوجيا غير متوفرة حالياً على مستوى تنافسي.
- يجب أن تكون السلطة العامة التي تقترح مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص قادرة على تحديد نطاق وحجم المشروع في شكل مخرجات أو نتائج على المدى الزمنى لعمر المشروع.
- يجب مساندة المشروع المقترح من خلال تحليل تفصيلي للأحتياجات، وحجج قوية تؤكد على ملائمة مفهوم شراكة القطاعين العام والخاص لتنفيذ هذا المشروع، ومن الضروري أن يتلقى المشروع موافقات رسمية من السلطات الحكومية /السياسة العليا مثل الطرح الرسمى للمناقصة الخاصة بمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٨- وحدة شراكة القطاعين العام والخاص في مصر

يرجع تاريخ المشروعات الممولة من جانب القطاع الخاص في مصر إلى عام ١٩٣٠ عندما مُنحت العديد من مشروعات الخدمات العامة إلى شركات أجنبية خاصة.

هذا ولقد شهدت العشرون سنة الأخيرة جهوداً حثيثة لتنفيذ المشروعات من خلال التمويل الخاص، وبشكل خاص في مجالات البنية التحتية للطاقة، والتي يمكن الإشارة إلى نماذج إيجابية وأخرى سلبية من بينها. ويرجع تواجد النماذج السلبية في بعض المشروعات، كان الإعداد المتعجل من جانب المسؤولين، والتطوير غير المناسب لحالة العمل والتقييم الأولى المبالغ في درجة تفاوله أو الإدارة الضعيفة، أو إلى كل هذه الأسباب مجتمعة.

ولذلك يعد مفهوم الشراكة جديداً بالنسبة لأغلب السلطات والهيئات العامة، كما أنه جديد بالنسبة لوحدات القطاع الخاص التي سوف تشارك في المشروعات المستقبلية لشراكة القطاعين العام والخاص. وبالرغم من كبر حجم المشروعات التي يتم تمويلها من جانب القطاع الخاص، فقد كانت عملية هيكلية وإدارة هذه المشروعات تتم حتى وقت قريب عن طريق عدد محدود من خبراء القطاعين العام والخاص، ولذلك كانت هناك حاجة ملحة لوجود وحدة مكلفة بالتنسيق بين كل أطراف

الشراكة ولذلك تم تكليف وحدة شراكة القطاع العام والخاص من قبل وزارة المالية بمهمة تنسيق البرنامج القومى لشراكة القطاع العام والخاص بين الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة لنشر مقنن لسلسلة من مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة الرئيسية، وبالتالي إضطلعت هذه الوحدة بموضوعات بعينها تعد جديدة بالنسبة لكل الأطراف تتمثل في :

أولاً: شكل جديد من التعاقد يمكن من خلاله السداد للشريك راعى المشروع، ليس عن طريق المستخدم النهائى" وهو ما كان مسموحاً به في ظل التشريع السابق"، لكن من خلال سلطة التعاقد خلال فترة التشغيل.

ثانياً: تقديم شراكة القطاعين العام والخاص إلى قطاع الخدمات.

ثالثاً: مفهوم جديد تماماً لإختيار المشروعات وتقييم تكلفتها الكلية.

رابعاً: وأخيراً عملية على مستوى عالى من التنظيم لطرح مناقصات تهدف إلى إختيار الشريك في عملية الشراكة.

هذا وتعد وحدة شراكة القطاعين العام والخاص " مركزاً للخبرة " مكلف بمهمة تقديم ونشر سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الممارسة الخاصة بتنفيذ المشروعات " ولعب دور حيوى في تقديم المشروعات الأولى. وهذه الوحدة هى إدارة من إدارات وزارة المالية تم تكليفها من جانب الحكومة بالإشراف على السياسة الموضوعة للوحدة وتنفيذها.

هذا ولقد تولت الوحدة مهمة الدراسة والتطبيق وتقوم بالتنسيق مع الوزارات المعنية مثل وزارة التخطيط ووزارة الإستثمار والقطاع الخاص بتطوير برنامج الشراكة ووضع الإطار التنفيذي له، ثم وضع خطة عمل واضحة لتنفيذ البرنامج المحدد مقدماً.

وتعد أحد المهام الرئيسية للوحدة هى التأكد من أن المقترحات الخاصة بمشروعات الشراكة قائمة على تحليل جيد للإحتياجات الفعلية ولقيمة هذه المشروعات، كما يمتد دور الوحدة للتأكد من حصول تلك المشروعات على الموافقات الضرورية على ميزانيتها وأن إختيار الشركاء قائم على أساس من المنافسة العادلة.

هذا وتتمثل الواجبات والمسئوليات الرئيسية لوحدة الشراكة فيما يلى:

- وضع سياسة قومية موحدة لشراكة القطاعين العام والخاص حتى يمكن تفهم أهدافها وآلياتها من جانب الوزارات والوكالات الحكومية، والممولين والمقاولين، والصحافة والجمهور.
- إقتراح وتطوير تشريع ولائحة جديدة لعمليات تنفيذ شراكة القطاعين العام والخاص والتي يجب مراعاتها من جانب كل الوزارات التى تقدم إقتراحات لمشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- جلب خبرات من الدول الأخرى، وإعداد سلسلة من الإرشادات والمنهجيات الملائمة لمصر، على أن يكون المركز هو السلطة المعترف بها في عملية شراكة القطاعين العام والخاص.

- مساعدة الوزارات والهيئات العامة على تطوير وتمحيص إقتراحات شراكة القطاعين العام والخاص (حالة العمل)، حيث يجب أن تقر وزارة المالية بسلامة حالات العمل هذه قبل المضى في عملية التنفيذ وتخصيص الميزانيات اللازمة.
- نشر هذا المفهوم بين المشاركين المحترفين من القطاع الخاص " البنوك، المحامين، وغيرهم من الأطراف.
- تحديد المشروعات التي قد تعوق البرنامج والإشراف على إزالتها.
- تقديم الرعاية والنصح فيما يتعلق بمناقصات المشروعات، ومراقبة التنفيذ الجيد، وتعلم الدروس من العمليات الإستطلاعية، على أن يتضمن ذلك مشاركة نشطة في كل المجالات المتعلقة بمناقصات المشروعات الأولى " العملية، المستندات، التفاوض، التقييم، المراجعة ".
- تطوير وتقوية إستخدام شروط تجارية شاملة لعقود شراكة القطاعين العام والخاص " نموذج غير معيارى ".
- أن تكون الوحدة بمثابة " جامع للمعلومات " حتى يمكن متابعة التطور في الممارسات الخاصة بالإمتميازات "شراكة القطاعين العام والخاص في الدول الأخرى".
- أن تكون "واجهة عامة" للمبادرة حيث تصدر نشرة دورية وتمتلك موقعاً على شبكة الإنترنت.
- ترويج وتنمية المهارات الإستشارية الخاصة بتمويل الإمتميازات "شراكة القطاعين العام والخاص" حتى يمكن تصديرها إلى دول شرق البحر المتوسط ومنطقة الخليج، حيث يمثل ذلك لمصر في النهاية مجال رئيسى لأعمال ذات قيمة مضافة عالية بحيث تصبح القاهرة مركزاً مالياً إقليمياً.
- يجب أن تكون هي الحارس والمروج للأساليب الجديدة، وأن تأخذ المبادرة نحو التغيير فتكون هي صاحبة المبادرة والحكم في الوقت ذاته.
- بناء القدرة الفنية الخاصة بها أولاً، ثم بعد ذلك الخاصة بالوزارات والوكالات المعنية الرعاية للمشروعات، وأيضاً القدرات الفنية للقطاع الخاص.
- هذا ولكى يتم إجراء تعاقد ناجح لشراكة القطاعين العام والخاص فهناك العديد من المتطلبات نذكر منها :
- دعم سياسى قوى على المستوى القومى.
- تحليل صارم لجدوى المشروع قبل التعاقد وهذا مؤداة وجود إطار عمل جيد للمشروع "مبنى على مخرجات واضحة" "مقارن قطاع عام" أو إنجازات محددة للتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.
- تحليل مفصل للمخاطر للمشروع لكلا الجانبين الفنى والتجارى فضلاً عن المخاطر السياسية.
- عملية تعاقدية جيدة البناء وشفافة وتنافسية.

• رغبة عميل القطاع العام " الحكومي " في قبول حلول إبتكارية من جانب المتقدمين من القطاع الخاص.

• عقد تفصيلي يتسع لتغييرات معينة من متطلبات المشروع على مدى الزمن.

• رقابة فعالة وحرفية على مقاول القطاع الخاص من جانب العميل لمرحلة التشغيل بالكامل، تتم بروح الرغبة في تفعيل الشراكة الشاملة.

• إختيار المشروعات المناسبة فلا تكون صغيرة جداً يمكن تكرارها مع رغبة واضحة من القطاع الخاص في المشاركة.

• الإعداد الجيد بعمل دراسة واضحة لمجال العمل " تحليل للجدوى مع توصيف واضح للمخرجات وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجح.

• دعم إستشاري مناسب في المجال القانوني والفني والمالي من أخصائيين ذوي خبرة.

• طريقة سلمية لتقدير " القيمة مقابل النقود"، مبنية على نماذج واضحة، وأمثلة، وطرق تشغيل قياسية.

• متابعة للأعمال في مرحلة التشغيل (١٥-٢٠ سنة) أو أكثر.

• إصرار على تفعيل شراكة القطاعين العام والخاص والأطراف المعنية " الحكومة والمستثمرين والمقرضين والمستخدمين والعملاء وغيرهم ".

مما تقدم يمكن القول أن شراكة القطاعين العام والخاص هي عملية مركبة، لكن في ظل وجود إدارة ملائمة وخبيرة، يمكن تقديم المشروعات التي تخدم مصالح جميع الأطراف، وحيث أن مصر قد بادرت بإتخاذ مبادرة شراكة القطاعين العام والخاص، وحيث أن المشروعات الأولى المتوقع تنفيذها من خلال هذا البرنامج في مجالى الرعاية الصحية والتعليم أخذه في التشكيل الآن، فمن المتوقع أن العديد والعديد من المنظمات والسلطات سوف تأخذ في الإعتبار شراكة القطاعين العام والخاص كوسيلة للتقدم في تنفيذ المشروعات.

هذا وتمارس الدولة رقابة مباشرة للتأكد من تقديم الخدمات بالمستوى والمعايير المحددة طوال فترة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية " مثل التعليم والرعاية الصحية " فسوف تستمر الدولة في تقديم هذه الخدمات من خلال خبراء القطاع العام، مع توقع الدولة تقديم هذه الخدمات بمستوى أعلى من الجودة من خلال شراكة القطاعين العام والخاص. إلا أن السياسات الخاصة بحرية الحصول على الخدمات ورسوم الإستخدام فسوف تستمر كما هي سواء تم تقديمها من خلال شراكة القطاعين العام والخاص أو من خلال الطرق التقليدية، وتتوقع الدولة من خلال هذه الشراكة أن يتم تحفيز النمو والعدالة.

خطة البحث :

يشتمل هذا البحث على سبعة فصول ، تغطي كل جوانب البحث وتعطى صورة عن مدى أهمية الشراكة وضرورتها للمجتمع المصري، وتتمثل فيما يلي:

الفصل الأول: التعريف بماهية الشراكة.

الفصل الثاني: تجارب في مجال الشراكة.

الفصل الثالث: طبيعة وأهمية الشراكة في التعليم ودورها في تحفيز النمو والعدالة.

الفصل الرابع: طبيعة وأهمية الشراكة في الصحة ودورها في تحفيز النمو والعدالة.

الفصل الخامس: الشراكة بين الدولة والقطاع المدني ودورها في تحفيز النمو والعدالة.

الفصل السادس: الشراكة بين الدولة والتعاونيات ودورها في تحفيز النمو والعدالة.

الفصل السابع: تقييم الوضع الحالي للشراكة في مجال البنية الأساسية الاجتماعية في مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.

ويلي ذلك طرح مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

التعريف بماهيم الشراكة

الفصل الأول

التعريف بماهية الشراكة

مقدمة:

تشكل شراكة القطاعين العام والخاص جزءاً من برنامج الإصلاح الاقتصادى، بحيث تعد الشراكة مصدراً جديداً لإستثمار المزيد من رؤوس الأموال فى مشروعات الخدمات وتساعد بصورة واضحة على تقليل الإقتراض الحكومى وتحجيم المخاطر التى تتحملها الحكومة وإدارة أفضل للتمويل الحكومى وبتوزيع أفضل للمخاطر، ومن المتوقع أن ينعكس ما تقدم فى إنشاء أسواق مالية محلية وإيجاد أسواق جديدة لخدمات القطاع الخاص، إلى جانب تنشيط عملية إيجاد فرص عمل .

هذا وتأخذ شراكة القطاع العام والخاص فى العادة شكل تعاقد بين القطاع الخاص وبين الحكومة التى تقوم بدعوة القطاع الخاص على تقديم الخدمة المطلوبة وتحمل المخاطر المترتبة على تقديم هذه الخدمة فى مقابل الحق فى تحقيق عائد مناسب. ومن الوارد أن تكون الحكومة قائمة بتقديم هذه الخدمة بالفعل، أو ربما تكون خدمة جديدة لا يتم تقديمها فى الوقت الراهن وسيتم تحقيق إستفادة للدولة والاقتصاد من ورائها. ويعد توزيع المخاطر هو المحور الأساسى فى وضع هيكل الشراكة بين القطاع العام والخاص حيث تسمح الشراكة بتوزيع أفضل للمخاطر إذ يتم تنفيذ هذه الشراكات فى صورة تقديم خدمات وليس كأصول على النقيض من طرق التنفيذ التقليدية فإن الشراكة بين القطاع العام والخاص تركز على المخرجات وليس المدخلات .

وتتوقع الدولة من خلال تنفيذ برنامج الشراكة أن يقدم القطاع الخاص خدمات تتميز بمستوى أعلى من الجودة، إلا أن السياسات الخاصة بحرية الحصول على الخدمات وتكلفتها يجب أن تكون موحدة سواء تم تقديم هذه الخدمات من خلال برنامج شراكة القطاع العام والخاص أو من خلال الطرق التقليدية . إضافة إلى إمكانية الحصول على الخدمة ، فإن جودة وكفاءة خدمات البنية الأساسية لها أهمية أيضاً، إذ تقلل البنية الأساسية الفعالة من تكلفة الخدمات نتيجة للخفض فى إهدار الموارد، وإذا أضفنا إلى ذلك قنوات التمويل الجديدة التى يوفرها برنامج الشراكة، فسوف تتمتع الدولة بقدر أكبر من الحرية فى تنفيذ ودفع خطة الإستثمار الخاصة بها، الأمر الذى يتيح بدوره المزيد من الفرص لقطاعات التشييد والتمويل المحلية.

ولتحقيق أهداف هذا الفصل فسيتم تغطية لموضوع الشراكة من خلال العديد من النقاط
تتمثل فيما يلي:

- ١-١ مفهوم الشراكة .
- ٢-١ أهداف الشراكة
- ٣-١ فوائد الشراكة.
- ٤-١ عوامل نجاح الشراكة .
- ٥-١ مبادئ الشراكة .
- ٦-١ هيكل الشراكة.
- ٧-١ أساليب المحاسبة المالية وطرق المتابعة فى مجال الشراكة .
- ٨-١ آليات السداد فى مجال الشراكة .
- ٩-١ الشراكة والتعاون .
- ١٠-١ الشراكة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ١١-١ تطبيقات مفهوم الشراكة .
- ١٢-١ الصعوبات التى تواجه الشراكة فى مصر .

١-١ مفهوم الشراكة

هناك العديد من التعاريف التى تم طرحها من قبل خبراء المجال لتحديد فكرة الشراكة وسوف يتم تقديم للبعض منها كما يلى:

١- الشراكة تعنى قيام القطاع الخاص بالإستثمار فى الخدمات بالإتفاق مع الحكومة وبمشاركتها وهى أنشطة لا زالت الحكومة تمارسها حتى الآن . (١)

٢- ترتيبات تعاقدية بين الحكومة وطرف آخر من القطاع الخاص لتقديم خدمات كانت فى السابق من إختصاص القطاع العام، أى أن الشراكة بهذا المعنى تقع فى موضع وسط بين التعاقد على توريد خدمة أو تركها كلية للسوق الخاص. (٢)

٣- الشراكة بمفهومها الضيق تنصرف إلى المشاركة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية بحيث يقوم القطاع العام بتقديم السلع والخدمات العامة ويقدم القطاع الخاص السلع الخاصة، بينما ينصرف المفهوم الواسع إلى مفهوم الحوكمة أو مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع حيث تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد الجوانب الرئيسية لإدارة شئون الدولة والمجتمع بالإضافة إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى، وذلك فى إطار تغير دور الدولة كأحد المظاهر الرئيسية للتغيرات العالمية الراهنة من أجل إفساح المجال لزيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى. (٣)

٤- الشراكة تشير إلى تلك الصيغة الملائمة التى تمكن الأطراف التى تجمع بينها أهداف مشتركة أو غايات متشابهة ، من تحقيق هذه الأهداف وتلك الغايات، وذلك من خلال توحيد الرؤى وتنسيق الجهود وتكامل القيم وتذليل العقبات التى قد تعترض طريق العمل وعلى نحو يكفل وجود بيئة صالحة للعمل المشترك، بما فيها ضرورة إيجاد ثقافة إيجابية فيما يتعلق بالتعاون مع الآخر من منطلق القناعة التامة بجدوى هذا التعاون وأهمية إستمراره ، بل وتعميقه أو توسيعه، وعلى أساس خلفية واسعة من التفاهم المشترك، ومن الإيمان بنفس القيم. (٤)

٥- الشراكة هى صيغة جديدة لكافة أشكال العلاقات بين مختلف الكيانات وعلى أكثر من مستوى، حيث تستهدف هذه الصيغة تحقيق أفضل إستغلال للموارد المتاحة لأطرافها، بما يضمن تحقيق أكبر عائد ممكن لهذه الأطراف، يصدق ذلك على الموارد المعنوية تماماً كما يصدق على الموارد المادية، ويقصد بأكبر عائد هنا ذلك العائد الذى يفوق نظيره فى حالة إستخدام كل طرف لإمكانياته منفرداً دون شراكة. والشراكة بهذا المعنى تتعدد مجالاتها وتتسع تطبيقاتها إلى أقصى حد

ممکن، فلا تقتصر على المجالات الاقتصادية وإنما تمتد إلى المجالات الخاصة بتقديم الخدمات الاجتماعية بمعناها الواسع. وبالتالي فإن هذه التطبيقات نجدها على مستويات عديدة فهي تصلح للتطبيق على المستوى العالمي كما تصلح للتطبيق على المستويين الإقليمي والمحلي، ومؤدى ذلك أن أطراف الشراكة عديدون ومتنوعون فقد تكون هذه الأطراف منظمات دولية أو دول أو كيانات ومؤسسات داخل نفس الدولة سواء كانت كيانات رسمية أو غير رسمية "أى ممثلة للمجتمع المدنى". أى أن الشراكة منظومة متكاملة متعددة الحلقات والمستويات، تبدأ من قاعدة المجتمع المحلى بأطرافه المختلفة لتنتهى عنده أو على المستوى العالمى بصورته الشاملة. (٥)

٦- الشراكة توجه إستراتيجى يقوم على حشد الطاقات وتنسيق الجهود من أجل تحقيق التنمية الشاملة، أى أنها صيغة تعاونية تجمع كل أصحاب المصلحة فى التنمية وتشركهم فى فعاليتها من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية من خلال العمل العام أو الجماعى، وهى بذلك تعد مدخل لتنظيم مساهمات الكيانات والمؤسسات والجمعيات المختلف بغرض تطوير المجتمع وحل مشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية"، ويعتبرها البعض "نوع من التفاهم بين أطراف مختلفة على العمل بصورة مشتركة لإجاز مهام محددة"، هذا التفاهم يقوم على فكرة إستخدام الموارد والمعطيات والصلاحيات بشكل تعاونى متكامل، أى وجود علاقات أقوى من التعاون وأقل من الإندماج فتكون بمثابة جهود مشتركة ومسئولية مشتركة فهى أقرب ما تكون إلى الأعتماذ المتبادل. (١)

٧- الشراكة هى أداة لتحقيق التفاعل والتعاون بين القطاعين العام والخاص، والمتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية، والمالية، والإدارية، والتنظيمية، والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، والإلتزام بالأهداف وحرية الإختيار، والمسئولية المشتركة والمساءلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم، حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فعالة وتحقيق وضع تنافسى أفضل. (٧)

٨- شراكة القطاعين العام والخاص هى إتفاق تعاقدى بين السلطة العامة "العميل" وشركة خاصة "الشريك" تمتد لفترة زمنية طويلة "١٠-٢٠ سنة أو أكثر" من أجل إنشاء أصول وتقديم خدمات مرتبطة بها. وفى ظل هذه الإتفاقية، يلتزم الشريك بتنفيذ الإستثمارات، وبطبيعة الحال يتحمل قدر هام من مسئولية التصميم.

يقوم العميل بتحديد متطلباته من خلال تحديد مواصفات المخرجات والنتائج المرغوبة، ولكنه لا يحدد "ولكن يعتمد الجوانب الهندسية التفصيلية". يتم السداد للشريك خلال فترة التشغيل من خلال رسوم دورية تحصل من العميل، أو تحصل مباشرة من المستهلك أو مزيجاً من الطريقتين في أنواع معينة من الخدمات العامة.^(٨)

أما الشراكة يمكن تعريفها من أجل خدمة أهداف هذا البحث على أنها "أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي بين أدوار القطاعات القائمة والفاعلة في المجتمع والمتمثلة في القطاع العام والقطاع الخاص الإستثماري والقطاع المدني بما ينطوي عليه ذلك من تحقيق فوائد ومكتسبات اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على أكبر عدد من المستفيدين وما يترتب عليه ذلك من خلق فرص للعمل وتخصيص للموارد بطريقة أكثر كفاءة، فيتبلور كل ما تقدم في ديمومة النمو الاقتصادي وتحقيق أكبر قدر من العدالة على المدى البعيد".

١-٢ أهداف الشراكة

يمكن القول أن الهدف الرئيسي الذي يقع في مكان القلب للشراكة هو تطوير ثقافة التعاون والعمل الجماعي من أجل تعظيم القيمة لأطراف الشراكة وللمستفيدين منها بما يؤدي إلى تعزيز التنافسية على المستوى القومي. أما الأهداف الأخرى للشراكة فهي متعددة نذكر البعض منها على سبيل المثال لا حصر كما يلي بيانه :^(٩)

- ١- تغيير نشاط الحكومة من التشغيل المباشر والخدمات العامة بحيث يتحدد الأمر في مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة .
- ٢- إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة وإشراكه في تحمل المخاطر .
- ٣- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإتفاق العام أي تكلفة كلية أقل على مدى عمر المشروع .
- ٤- تنفيذ مشروعات الإستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة .
- ٥- تفادي تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر .
- ٦- تحقيق التأكد من الموازنة "فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية" .
- ٧- إدخال الابتكارات على تصميم المشروعات بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.

٨- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها بصورة أفضل بواسطة القطاع الخاص بعيداً عن الموارد المحدودة للحكومة.

٩- تحقيق أفضل إستغلال ممكن لموارد الأطراف، والمقصود بالموارد هنا الموارد المادية ، والبشرية والتي تتمثل في العقول والمهارات والقوى العاملة، والموارد المعنوية كالقيم والتقاليد ومكونات الثقافة بصفة عامة، كذلك التاريخ والحضارة والتراث وكل ما يمكن أن يخدم قضية العمل المشترك، ويعنى أفضل إستغلال لصيانة هذه الموارد من الإهدار أو التلف أو النفاذ والحفاظ عليها مما قد يغير من طبيعتها إلى جانب تحقيق هذه الموارد لأكبر عائد ممكن لأطرافها على أن يكون هذا العائد أكبر منه عندما يستخدم كل طرف موارده منفرداً دون شراكة، إلى جانب ترشيد إستخدام هذه الموارد بمعنى أن يتم توظيف الموارد في مجالات تعطى أفضل عائد ، أى أن الشراكة تعظم من عوائد هذه الموارد "تكلفة الفرصة البديلة" ، ثم دور الشراكة في تعظيم فرص إستغلال الموارد بما يحقق من عوائد مع التأكيد على أن حساب العوائد لابد أن يتم في إطار مقارنتها بالتكلفة، وإذا كان حساب العوائد لا يقتصر على الجوانب المادية فقط، فإن حساب التكلفة أيضاً لابد أن يشمل الجوانب السياسية والاجتماعية بمعناها الواسع. (١٠)

١٠- تحقيق التناسب بين الموارد والعوائد المتحققة لكل طرف من أطراف الشراكة وليس المقصود بذلك أن تكون العوائد متساوية بالضرورة لكل الأطراف، ولكن المقصود هو التوازن بين التكلفة والعائد بالنسبة لكل طرف، وبعبارة أخرى تحقيق العدالة بين ما يحصل عليه كل طرف من عائد وتناسبه مع ما يقدمه من موارد وما يبذله من تكلفة، أى تحقيق التوازن بين الأطراف في المصالح والعدالة في توزيع المنافع، على ألا يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما لابد أن يشعر كل طرف بحصوله على نصيبه العادل من عملية الشراكة. (١١)

١١- تحقيق التنمية الشاملة بمشاركة القطاع الخاص والقطاع المدنى فى تحمل المسؤولية مع الدولة أو الحكومة، أى إعادة توزيع الأدوار بين قوى الداخل، مع الأخذ فى الاعتبار عدم وجود حكم قيمي على إعادة توزيع الأدوار وما إذا كانت أفضل أو العكس، فالأمر متوقف على طبيعة المجتمع الذى تتم فيه إعادة التوزيع المذكورة، بحيث تستفيد الحكومة من مساهمة المجتمع الأهلى والقطاع الخاص الإستثمارى فى تحمل الأعباء التى كانت الدولة منوطة بتحملها من قبل والمجتمع المدنى يستفيد من مشاركته فى إدارة الدولة والمجتمع ومن تحسين مركزه فى

مواجهة الدولة، والقطاع الخاص الإستثمارى يستفيد من نتائج برنامج الشراكة
والتي تحسن له مناخ الإستثمار وتهيئ له مجالات الأعمال. (١٢)

١٢- تحقيق الشراكة العميقة والتي تخرج من الحيز الضيق للبعد التجارى ويترتب
عليها إجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية وتعليمية وثقافية وصحية وبيئية
تنعكس فى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع بكل طبقاته وتحقيق الرفاهة
والعدالة الاجتماعية.

٣-١ فوائد الشراكة

تتحقق العديد من الفوائد نتيجة الشراكة، ويتطلب لتحقيقها البدء ببعض المشاريع
محكمة الإعداد لإطلاق الشراكة وبيان فوائدها، والعمل فى الوقت نفسه على إيجاد وتطور
البيئة المساندة لتحقيق ذلك، وتتمثل هذه الفوائد فيما يلى : (١٣)

١- تحسين مستوى الخدمات وخفض تكلفتها، فمن المتوقع أن تسهم الشراكة فى
خفض تكلفة ورفع مستوى الخدمات، وذلك نتيجة زيادة التنافس فى السوق، حيث
تزداد الفائدة التى نجنيها من الشراكة كلما إشتدت المنافسة فى القطاع المعنى،
ذلك بالإضافة إلى تنظيم السوق وإتخاذ الإصلاحات اللازمة لضمان حقوق جميع
الجهات المعنية .

٢- تنشيط سوق المال حيث أن النمو الإقتصادى مرتبط بالإنفاق والاستثمار فى البنية
التحتية والخدمات ، حيث تتطلب هذه الإستثمارات تمويلاً قصير الأجل وطويل
الأجل. ولكن الحصول على هذان النوعان من التمويل يستوجب وجود سوق مال
متطور " سوق السندات بشكل خاص "، وتستطيع الحكومة تطوير أسواق السندات
من خلال إصدار سندات خزينة طويلة الأمد لتمكن السوق من تشكيل منحى العائد
المرجعى اللازم .

٣- الحد من ضغط الموازنة وتعزيز ميزان المدفوعات حيث تواجه الحكومة تحدياً
مزدوجاً يتمثل فى الطلب المتزايد على الخدمات العامة ومحدودية الموازنة، حيث
يتطلب الأمر تحرير بعض الموارد المالية ليتم إنفاقها فى مجالات هامة مثل شبكات
الأمان الاجتماعى. كما يمكن توفير بعض الموارد المالية من خلال تبنى أساليب
أكثر دقة وفعالية فى توفير الدعم/ الإعانة، وبالتالي نؤكد على أن رفع مستوى
الخدمات وتحقيق فعالية أكبر يجب أن يكونا الهدفان الرئيسيان للشراكة.

٤- الحد من المخاطر من خلال الشراكة، حيث يقوم كل من القطاعين العام والخاص
بتحمل المخاطر التى تتفق وقدرته على معالجتها. وبالرغم من عدم قدرة الطرفين

على التخلص بشكل كلى من المخاطر، إلا أنه يمكن معالجتها والحد من عواقبها، مما سيساهم فى ضمان إستمرارية أستثمارات الشراكة. وبهذا الخصوص يمكن إنشاء صندوق مخصص للشراكة للحد من المخاطر ومعالجتها من خلال تقديم الضمانات التى قد يطلبها القطاع الخاص .

هذا وتواجه الشراكة نوعان رئيسيان من المخاطر والتى تتعلق بالمشروع ويمكن إدارتها من قبل الجهات الراعية كليا وجزئياً ، أما المخاطر التى يمكن إدارتها كليا فتتمثل فى "مخاطر التنفيذ والتسليم أى التكاليف المادية والزمنية وتكاليف البناء والتصميم - مخاطر الأداء والمتمثلة فى القدرات التقنية والتشغيلية - مخاطر السوق والمتمثلة فى حجم الطلب - المخاطر المالية والمتمثلة فى تذبذب سعر صرف العملات والفائدة - المخاطر البيئية والمتمثلة فى الديون السابقة والحالية وتأخير المشروع والزيادة فى تكلفته"، أما المخاطر التى يمكن إدارتها جزئياً فتتمثل فى "المخاطر السياسية والمتعلقة بمصادرة الممتلكات وأعمال العنف وتقييد صرف ونقل العملة - ومخاطر العقود وهى مخاطر تنظيمية وتتعلق بخرق الحكومة للإتفاقيات مثل معدلات الأسعار - ومخاطر بيئة الأقتصاد الكلى وتتعلق بالتغيرات فى ميزان الإقتصاد الكلى مثل التضخم - ومخاطر البيئة القانونية والتى تتعلق بالنظام القضائى والتنظيمى". هذا ومن الضرورى تقييم المخاطر فى جميع المراحل، حيث يستدعى ذلك تجزئ المشروع إلى أصغر المراحل والمخاطر المرافقة له ، بعد تحديد المخاطر يجب تقييمها من خلال دراسة احتمال حدوثها والعواقب المالية التى ستنتج عنها وتطوير الإستراتيجية المناسبة لمعالجة هذه المخاطر .

١-٤ عوامل نجاح الشراكة

هناك العديد من العوامل التى يتوقف عليها نجاح الشراكة بين القطاعين العام والقطاع المدنى والتى تعد ضرورية لتحسين مناخ الاستثمار والتى يترتب عليها تحقيق معدلات الإنتاجية والعمالة المرغوب فيها وتتمثل فيما يلى:

- ١- البيئة السائدة حيث يتوجب على الحكومات وصانعى القرار من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات وغيرهم، الإعلان بشكل واضح عن إلتزام الحكومة بالشراكة، وذلك من خلال التصريحات الرسمية وتطوير إطار يحكم السياسات المتعلقة بالشراكة، كما أن إدراج الشراكة ضمن الأجندة التنموية للدولة يسهم فى توضيح إلتزام الحكومة بإنتاج الشراكة وبناء البيئة الداعمة اللازمة لنجاحها، بالإضافة إلى ما سبق فإن إنتهاج مبدأ الشراكة يتطلب وجود جهة حكومية تأخذ على عاتقها

مسئولية دفع عملية الشراكة، ودعمها وضمان إستمراريتها وتطبيق مبادئها. ومن الممكن أن تتولى مؤسسة مختصة بالشراكة هذه المسؤولية، ومن الممكن أن تتولى إحدى الوزارات الاقتصادية " المالية، التخطيط، الإستثمار" هذه المسؤولية، فعلى سبيل المثال قامت مصر بتأسيس وحدة للشراكة فى وزارة المالية.

وفى المراحل الأولى للشراكة فإنه من الحكمة أن تتجنب الحكومات تنفيذ مشاريع إستراتيجية كبيرة، وذلك لتتمكن الحكومة من إستيعاب والتعامل مع ردود الفعل المتباينة حيال الشراكة، وخاصة فى حال عدم تحقيق المشروع المستويات المرجوة، فمن الممكن تنفيذ مشاريع أصغر حجماً تحظى بفرص عالية للنجاح، مما سيقدم أمثلة يحتذى بها، وعلى الحكومة نشر وزيادة الوعى حول الخبرات الناجحة فى مجال الشراكة، والمنافع المرجوة لتشكيل فكرة واضحة وواقعية لدى الجهات المعنية حول الشراكة .

٢- الإدارة الاقتصادية حيث تحتاج الحكومة إلى وجود القدرات والكفاءات اللازمة لإدارة الشراكة بشكل فعال فتنفتح الشراكة فرصة لتحسين الوضع المالى للحكومة، إلا أنه يجب تقدير المخاطر والتكاليف المحتملة، مثل الدعم، وإلتزام الحكومة بشراء الخدمات "مثل الكهرباء أو الماء"، ومخاطر سعر صرف العملة، ومخاطر الأداء، والمخاطر التجارية. ومع تقدم الشراكة يصبح من الضروري أن تطور الحكومة نظاماً لتقدير الإلتزامات المالية وتحديد المخاطر وبيان هذه الإلتزامات ضمن الموازنة العامة .

هذا وقد تستدعى الشراكة تعديل عدد من القوانين وإتخاذ بعض الإصلاحات الاقتصادية لتحسين الإدارة الاقتصادية للشراكة . وعلى الحكومة أيضاً إدخال الشراكة ضمن الإستثمارات الرأسمالية فى الموازنة العامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير إطار نفقات متوسط الأمد " Medium Term Expenditure Framework" حيث يساعد ذلك على الوصل بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية وتوفير مناخ مستقر للتخطيط فى مختلف القطاعات، كما سيسمح إطار النفقات بالتخطيط ورسم السياسات بدقة أكبر وربط القرارات بالموازنة العامة للدولة، حيث إن دمج الشراكة ضمن الموازنة العامة يفسح المجال لتقييم فوائد الشراكة بالمقارنة مع أساليب الشراء التقليدية " كالعطاءات العامة وغيرها"، فتبنى الموافقة على المشروع على أساس تكلفته وقدرة الموازنة على تغطية التكلفة والجدوى الاقتصادية للمشروع. (١٤)

١-٥ مبادئ الشراكة

تعتمد الشراكة الدائمة والفعالة على مجموعة من المبادئ تتمثل في: ^(١٥)

- ١- سيادة جو من الصراحة والثقة والإحترام المتبادل والمساواة والشفافية والمحاسبية.
- ٢- العمل كوحدة واحدة بروح الفريق من أجل تحقيق أهداف مشتركة .
- ٣- إحترام الأختلاف بين الشركاء وإتخاذ القرار المناسب بناء على توافق الآراء والإستفادة من الموارد الموجودة بين أفراد الفريق أفضل إستفادة ممكنة .
- ٤- المحاسبة والإلتزام والوضوح ووضع السياسات المالية والأنظمة المحاسبية السليمة .
- ٥- الإتفاق على قواعد التعامل والعلاقات بين أفراد الفريق الواحد .
- ٦- التعاون ودوام الإتصال، وتقاسم الحقوق والواجبات والتكامل بين أفراد الفريق.
- ٧- الوعي بالبيئة والمجتمع المحلى، وتشجع إقامة تحالفات وشبكات داخل المجتمعات المحلية.
- ٨- القيمة مقابل النقود معيار إختيار الشريك بعد مناقصة تنافسية دقيقة، فالقيمة مقابل النقود تعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار العقد، وجودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التى يتحملها المشارك، فالسعر الإجمالى لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التى تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر " تجاوزات التكلفة - التأخيرات ٠٠٠ الخ " التى يمكن أن تواجهها الحكومة، هذا وأظهرت خبرات شراكة القطاعين العام والخاص ومبادرات تمويل القطاع الخاص فى كل من أوروبا وأستراليا وشمال أفريقيا أن التوفير الذى يتحقق من القيمة مقابل النقود لمعظم مشروعات الشراكة الكبيرة تمثل حوالى ٧-١٥% من تقدير مقارنة القطاع العام. ^(١٦)
- ٩- توزيع المخاطر مؤقتاً للعقد فعند توزيع مخاطر المشروع يجب أن تحمل على ال طرف الأقدر على التعامل مع المخاطر وعلاجها، وطبيعياً يتحمل الشريك مخاطر التصميم الفعلى وتكلفة الإنشاء وتجاوزات التكلفة وتكاليف التشغيل والتمويل، على أن يتحمل العميل مخاطر تحديد نطاق العمل.

١٠- شراكة القطاعين العام والخاص يجب أن تكون قابلة للتحويل بنكياً بالنسبة للقطاع الخاص وذلك مؤداه أن يكون المشروع ذو الحجم الكبير بدرجة كافية جاذب للاستثمار ومجاله واسع، وجود رغبة مؤكدة ولها برهان على أن المستثمر الخاص له رغبة من خلال مشروعات مماثلة ، هيكل توزيع المخاطر يجب أن يكون واضحاً وكاملاً بما يكفي للسماح للمستثمر الخاص بأن يحصل على تمويل للقرض أى ثمة ثقة إئتمانية للتنفيذ، ويوفر هيكل العقد حوافز واضحة "وجزاءات" لجعل المقاول الخاص يستمر فى الأداء خلال مدة العقد، إلزام واضح من القطاع العام وثقة إئتمانية واضحة لإتمام وحدات الدفع المطلوبة على مدى عمر التعاقد ، قدرة واضحة للقطاع العام على تحمل قيمة المشروع وعملية مدفوعاته، عقد واضح وتام وملزم يحكم الشراكة بالكامل، ثم وجوب أن يكون المتقدم للعطاء من القطاع الخاص والذى تم إختياره أن يكون لديه قدرات إدارية مؤكدة وقدرة مالية للحصول على قرض تمويل .

١-٦ أساليب المحاسبة المالية وطرق المتابعة فى مجال الشراكة

لا توجد إلى الآن معايير محددة شاملة للمحاسبة المالية لمشروعات الشراكة ومتابعتها، وقد يؤدى هذا إلى التهرب من رقابة بعض النفقات العامة، وعدم إدراج بعض الإستثمارات والديون فى الموازنة العامة للدولة، مما يخفى حقيقة الأوضاع المالية والحجم الحقيقى للعجز المالى. كما أن الضمانات التى تقدمها الحكومة لمشروعات الشراكة قد تؤدى إلى تعرضها لمخاطر مالية أكبر مما تتعرض له فى حالة المشروعات العامة، مما يؤدى إلى تهديد إستدامة السلامة المالية للحكومة. ولذا يلزم وضع إطار محاسبى تفصيلى لإنضباط المالية العامة المتعلقة بمشروعات الشراكة ومتابعتها .

ونقطة البداية فى ذلك هى إتباع نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٣، والأسس المحاسبية الحكومية، وتجرى الآن جهود لوضع نظام محاسبى متكامل من جهات دولية عديدة، كما يتطلب الأمر الإفصاح الكامل عن ترتيبات الشراكة ومتطلباتها، وخاصة ما يتعلق بتسجيل المعلومات فى الحسابات المالية والمدفوعات المستقبلية، وما قد تقدمه الحكومة من ضمانات لهذه المشروعات.^(١٧)

١-٧ هيكل شراكة القطاعين العام والخاص

يتم التركيز على العديد من النقاط لكى يتم هيكلة القطاعين العام والخاص يتمثل فى:^(١٨)

- ١- تتمركز مسئوليات إدارة مخاطر المشروعات فى مؤسسة واحدة فى مرحلتى الإنشاء والتشغيل.
- ٢- المشارك يتحمل مخاطر الشراكة، ويتقاضى فقط مقابل الكفاءة والأداء المناسب .
- ٣- تتم مجازاة المتدنى، وبذلك تتعرض العوائد المالية للخطر.
- ٤- يقوم القطاع العام بدور العميل، وبذلك لا يكون هناك أى خلط بين السياسات وعملية التشغيل .
- ٥- تحتاج مشروعات شراكة القطاعين العام والخاص لتحليل مبدئى شامل لجدواها وإلى توزيع المخاطر لتصبح "قابلة للدفع" بواسطة مستثمرى القطاع الخاص الإستثمارى وشركائهم التجاريين .
- ٦- تفرض عملية تعاقدات شراكة القطاعين العام والخاص إجراء تحديد شامل وتحليل لمخاطر المشروعات من وجهات نظر ثلاثة أطراف هى العميل والشريك والممول .
- ٧- عملية تنافسية صارمة، حيث يتعين على المتقدمين للعطاءات أن يفصحوا عن موازنات التكلفة والعوائد المالية المتوقعة .

مما تقدم نجد أن تمويل تكلفة رأس المال فى عمليات الشراكة بين القطاع العام والخاص - والتي يتم فيها نقل مخاطر حقيقية إلى القطاع الخاص من ضمنها المخاطر التمويلية - يتم فى العادة معتمداً على إيرادات المشروع نفسه وإن الآلية التى يتم من خلالها تمويل المشروع يكون عن طريق الإيرادات المستقبلية للمشروع ذاته وليس عن طريق ضمان الأصول، وعند مساهمة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات من خلال عملية الشراكة يجرى توزيع التكلفة التى يتحملها القطاع العام على فترة زمنية طويلة بدلاً من تحملها على دفعة واحدة فى بداية المشروع، وبذلك يتم تحرير الموارد المحدودة للقطاع العام لتنفيذ المزيد من المشروعات دون الحاجة إلى جمع أموال إضافية من خلال الضرائب - وهو إختيار نادراً ما يكون له أى شعبية، علاوة على ذلك يسمح تمويل المشروعات عن طريق منح إمتيازات للقطاع الخاص بإعادة نقل ملكية الأصول إلى القطاع العام عند إنتهاء فترة الإمتيازات وبعد مرور فترة كافية تسمح للقطاع الخاص بتحقيق عائد على الأموال التى إستثمرها .

وللتأكد من تحقق الفوائد المرغوبة من شراكة القطاع العام والخاص - والتى يقوم فيها القطاع العام بسداد أجر أو رسم دورى فى مقابل الحصول على الخدمة خلال فترة التعاقد - فمن الضرورى إجراء إختبار قيمة النقود، حيث يقوم القطاع العام فى أغلب الدول التى تمتلك برامج متطورة للشراكة بين القطاع العام والخاص بإنشاء "مقارن القطاع العام" Public Sector Computer قبل إتخاذ قرار تطبيق أى مشروع من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص والمقصود بمقارن القطاع العام هو تقدير للتكلفة التى يتحملها القطاع

العام فى حالة إذا ما تم تنفيذ المشروع بالطرق التقليدية" أى عمل مناقصة لتنفيذ المشروع بتمويل من القطاع العام، وحيث أن القطاع العام دائماً يقتصر الأموال بمعدلات فائدة أقل من تلك المتاحة للقطاع الخاص، فمن المحتم الأخذ فى الإعتبار فى أى مشروع يتم الموافقة على تنفيذه من خلال شراكة القطاع العام والخاص أن يكون هناك تأثير نقل المخاطر إلى القطاع الخاص، والذي يكون فى وضع أفضل للتعامل معها. وبالتالي سوف تؤدى قدرة القطاع الخاص على إدارة المخاطر بشكل أفضل بما يؤدى معه إلى إنخفاض التكلفة بما فى ذلك تكلفة رأس المال بعد حساب أثر إعادة توزيع المخاطر. من الواضح أنه لإجراء مقارنة عادلة بين نموذجى التنفيذ العام والخاص، يجب أن يتضمن "مقارن القطاع العام" كل العناصر المتعلقة برأس المال والتكاليف الأخرى خلال دورة حياة المشروع، وذلك حتى يمكن الوصول إلى قرار ما إذا كانت شراكة القطاع العام والخاص توفر قيمة حقيقية للنقود أم لا .

٨-١ آليات السداد فى مجال الشراكة

آليات السداد هى العنصر الجوهرى الذى يتيح الحصول على مزايا الشراكة بين القطاع العام والخاص. عادة يقوم القطاع العام بتصميم وتمويل وبناء وتشغيل المشروع بأكمله - فى بعض الأحيان يتم الإستعانة بمقاولين لفترات قصيرة - ومن الواضح أن عادة هناك متطلبات نقدية ضخمة فى ميزانية المشروع فى الفترة الأولية من الإنشاء والتشغيل.

ولقد أظهرت دراسات متنوعة أنه فى معظم مشاريع القطاع العام يكون هناك تجاوزات عن الميزانيات الأولية فى التكاليف والوقت . بالإضافة إلى التأخير فى تقديم الخدمات والذي يعنى تكبد تكلفة مرتفعة لتقديم خدمات بديلة. وبالمثل فى خلال فترة التشغيل يمكن أن يكون هناك تجاوزاً فى التكاليف ووضع ميزانيات سينة على مدى عمر المشروع، بما ينتج عنه ضغوط كبيرة على الميزانيات وفقر فى تقديم الخدمات وصعوبات طويلة المدى بسبب زيادة الإنفاق على الصيانة.

وفى ظل التنفيذ بالطريقة التقليدية، تقوم مؤسسة القطاع العام بإعداد المواصفات التفصيلية التى تصف الأعمال اللازمة لتقديم الخدمة المطلوبة، بعد ذلك يتم عمل مناقصة للحصول على أفضل العروض " من ناحية السعر " لتنفيذ هذه الأعمال. وعند منح العقد لجهة ما، يقوم القطاع العام "أو الجهة الممثلة له" بالإشراف الدقيق على الأعمال المنفذه بواسطة المتعاقد الفائز بالمناقصة للتأكد من مطابقة هذه الأعمال للمواصفات المطلوبة لذلك فإن القطاع العام يتحمل مسئولية إعداد التصميمات وتخطيط المشروع، والحصول على كافة الموافقات القانونية اللازمة " مثل الموافقات البيئية والتراثية، والتخطيط المدنى ٠٠٠ الخ"، كما يتحمل

مسئولية أية مصروفات إضافية يمكن تكبدها نتيجة لأية ظروف أو عناصر غير متوقعة ولم يتم إدراجها في المناقصة. على الجانب الآخر، يتحمل المقاول مسؤولية تشييد الأعمال المطلوبة وفقاً للمواصفات الواردة في المناقصة، وبذلك تنحصر مسؤوليته في البنود المنصوص عليها في المزايدة، إضافة إلى تلك الأعمال التي يمكن توقعها بشكل منطقي من خلال مستندات المناقصة وبالتالي يقوم التنفيذ بالطريقة التقليدية على أساس مواصفات المدخلات، إذ تقرر المؤسسة بنفسها ما هو مطلوب لتقديم الخدمة، وتحمل مسؤولية كاملة عن كل الأعمال المرتبطة بتقديم الخدمة.

أما عن تقييم أحد المشروعات من خلال عملية شراكة القطاع العام والخاص، فإن العنصر الأساسي في التقييم هو تحديد عناصر تنفيذ الخدمة المطلوبة من خلال مواصفات المخرجات. هنا، تقوم الحكومة بتحديد الخدمة المطلوبة، ثم تقوم بحساب تكلفة لتنفيذ المواصفات المطلوبة للمخرجات في شكل نموذج مالي، وذلك حتى يمكن عقد مقارنات بين نموذجين مختلفين للتنفيذ، العام والخاص. وعندما يصبح التنفيذ من خلال شراكة القطاع العام والخاص هو الخيار المفضل، تترك المؤسسة العامة مهمة تصميم الأعمال اللازمة لتقديم الخدمة للشريك الخاص، الذي يتم إختياره عن طريق مناقصة مفتوحة. في بعض الأحوال - وبناء على أسباب سياسية أو استراتيجية يمكن ألا تترك متطلبات التصميم بشكل كامل لتصرف الشريك الخاص، وفي مثل هذه الحالات، قد يقوم القطاع العام بتحديد بعض المدخلات، إلا أن الأسلوب المفضل هو التأكد من أن المشروع محكوم جوهرياً بمواصفات المخرجات، إذ تسمح هذه المواصفات بنقل المخاطر إلى الشريك الخاص، وبذلك يتم التأكد من أن الدولة تحصل على قدر أكبر من "القيمة مقابل النقود" (١٩)

ولذلك فإنه في ظل تقديم خدمة ما من جانب القطاع الخاص، يقوم القطاع الخاص في هذه الحالة بتصميم المشروع وبناءه وتشغيله ووفقاً لمتطلبات القطاع العام وبالتالي تعتمد آلية السداد على مبدأ " لا خدمة = لا سداد"، بعبارة أخرى لن يكون هناك سداد للقطاع الخاص إلا إذا كان بناء المنشأة المطلوبة قد اكتمل وتم إمدادها بالمعدات وتم البدء في تقديم الخدمة.

هذا ويتحمل القطاع الخاص كل مخاطر التصميم والتمويل والبناء الأولية وزيادة التكاليف والتأخير، وعندما يبدأ تقديم الخدمة يعتمد السداد على جودة ومدى إتاحة الخدمة وخلال هذه الفترة - فترة التشغيل - يستعيد القطاع الخاص تكاليف التطوير والبناء إضافة إلى مصروفات التشغيل، وحيث أن السداد يتوقف على الجودة ومدى توافر المخرجات الأساسية لذلك يتم التخطيط بعناية لتكلفة المشروع طوال دورة حياته.

٩-١ الشراكة والتعاون

يمثل التعاون التنظيمي collaboration عموداً أساسياً تستند إليه الشراكة، ويلعب دوراً أساسياً في إنجاحها، حيث يعد التعاون التنظيمي العنصر الأهم في تحقيق الميزة التنافسية للشراكة وفي إستدامتها .

والتعاون التنظيمي يعنى تمكين كل طرف من أطراف الشراكة، وتعزيد قدراتهم من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة والهدف المشترك وجعلها "أى المنفعة" أفضل مما كانت عليه قبل الشراكة، إضافة إلى ذلك يعمل التعاون على جعل أطراف الشراكة يشاركون فى الموارد والمسئوليات والمخاطرة والمكافآت والمعلومات، وتغيير الأنشطة، والتنسيق الذى يتطلبه بناء التنظيم المشترك الذى يضم أطراف الشراكة .

هذا ويمكن التعاون بتوفير التمويل المشترك الذى يضم أطراف الشراكة وتجنب الأزدواجية، وتنسيق الجهود بطريقة تكاملية، كما يساعد على تحقيق المنافسة بين مزودى الخدمة وبالتالي الفعالية، فضلاً عن تحقيق المصلحة الذاتية لكل طرف ولكن ليس على حساب الأطراف الأخرى.

وتقوم إستراتيجيات التعاون الإيجابى بين المعنيين بالشراكة على المساءلة والرقابة القائمة على أساس الفصل بين الصلاحيات والمسئوليات وتبنى المعايير الممكنة من تطبيق الشراكة، فبالرغم من أن المعنيين بالشراكة لهم مصالحهم الخاصة وأن هناك منافسة بينهم لتحقيق الربحية أو التوظيف الكفاء للأموال العامة إلا أن التعاون بينهم يرمى إلى تحقيق ميزة تنافسية تفضل العمل المنفرد . (٢٠)

١٠-١ الشراكة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمكن الشراكة من تحقيق الاستقرار الإقتصادى عن طريق دورها فى تحقيق التكامل الإقتصادى لأدوار القطاعين العام والخاص. وهذا يتطلب تحديد المستوى الكلى لإعادة تطوير الإقتصاديات المحلية لشركات القطاع الخاص الإستثمارى ومنظمات أعماله، من أجل مساهمتها الإيجابية فى المجتمع، وهى بدورها تساعد فى خلق نظام أستدامة تزدهر من خلاله حرية السوق والريادة التى تعود بالفائدة الأوسع على كل المجتمع. وفى هذا السياق فإن الشراكة مع القطاع العام تخفض من إعتراضات من يعتقدون بأن النموذج الرأسمالى المتحرر لا يعود بالنفع على كل فئات المجتمع .

ولمعرفة مدى مساهمة الشراكة فى دفع عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية يجب النظر إلى تنظيمات الشراكة المتعددة فى مجمل الأنشطة الإقتصادية إذا ما كانت تحقق فوائد

ومكتسبات إقتصادية وأجتماعية، آخذين في الإعتبار إحتتمالات النجاح الأعلى على المدى البعيد.

هذا ومن ضمن المجالات التى تمثل أهدافاً للشراكة على مستوى الإقتصاد الكلى مجال المدارس والمستشفيات إلى جانب دعم نوعية الحياة والمسائل الأجتماعية المرتبطة بها، كصيانة الأماكن التاريخية والمسارح المتنزهات وأماكن اللهو وعموماً فإن المكاسب الأجتماعية المتحققة من الشراكة تكون أعلى من تكلفتها وبخاصة إذا تم إختيار المشاريع بعناية حتى تعود بالنفع على أكبر عدد من المستفيدين سواء أكانوا مستهلكين أو مستخدمين أو مستفيدين من فرص العمل التى توفرها الشراكة كمستخدمين ومستشارين محترفين وكمزودى خدمات. هذا إلى جانب ما تحققه الشراكة من ديمومة النمو الإقتصادى وتخصيص الموارد بكفاءة أعلى .

وأخيراً يجب أن تلتقى إدارة الشراكة وبناء تنظيماها مع أهداف التنمية الإقتصادية والأجتماعية فى الدولة المعنية حتى تتحقق الغاية من تطبيقها كأداة تطوير تعمل على دفع حركة التنمية الإقتصادية والأجتماعية وتحقيق الفوائد والمكتسبات الإقتصادية والأجتماعية، وبخاصة على المدى البعيد، وتشمل هذه الأهداف تنويع الأنشطة الإقتصادية وشمولها للمناطق المختلفة، وتحسين الخدمات المرتبطة بهذه الأنشطة، وتوفير الدعم اللازم لتطوير المجتمعات المحلية، وخلق فرص العمل فى هذه المجتمعات وتخصيص الموارد بطريقة أكثر كفاءة . (٢١)

١-١ تطبيقات مفهوم الشراكة

تتعدد تطبيقات الشراكة وتتسع لتشمل كل الأطراف المعنية بعملية التنمية فتغطى كل مجالاتها الأمنية والسياسية والإقتصادية والأجتماعية والثقافية والفنية والعلمية والبيئية، وبناء على هذا التصور يجب التأكيد على أن برامج الشراكة سواء أكانت إقليمية أو عالمية فإنها تركز على ضرورة إشراك القوى الشعبية أو منظمات المجتمع المدنى فى دعم عملية الشراكة وتعزيزها، إلى جانب التأكيد فى كل أشكال الشراكة على البعد الاجتماعى المتمثل فى عدالة توزيع العوائد، بالإضافة إلى أن هذه التطبيقات تجمع بينها العديد من الخصائص والسمات، وتخضع لمعايير عامة محددة وتشارك فيما يمكن أن يواجهها من تحديات أو عراقيل وعقبات .

فثمة مجموعة من الخصائص تجمع بين مختلف تطبيقات الشراكة سواء كانت على الصعيد العالمى أو الإقليمى أو المحلى "مع الإقرار بأهمية عدم الفصل على هذا النحو"، وأياً

كان مجالها أو موضوعها "مع التأكيد على تداخل هذه المجالات وتشابك تلك المهام"، وهذه الخصائص تتمثل في: (٢٢)

- ١- تزايد الإهتمام بإعطاء دور كبير للمجتمع المدني والمشاركة الشعبية، دون قصر الترتيبات على الدوائر الحكومية فقط ، بما يعنيه ذلك من ضرورة مشاركة المحليات ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف أطيافها ونماذجها، على أن تتسع دائرة هذه المشاركة ومداهها، بحيث تحقق تفاعلاً خلاقاً بين مختلف المستويات والتنظيمات وبحيث تتسم بالشمول وتتجاوز إحتكار النخبة فى المجتمع، ومن ثم فإن خطط الشراكة لابد أن تعكس إحتياجات ومصالح الشرائح الفقيرة، وتنطوى فى نفس الوقت على آليات للضبط والرقابة، بما يحقق الإستمرار والتواصل.
- ٢- تزايد الإهتمام بإعطاء دور أكبر للقطاع الإستثمارى الخاص فى تيسير عملية الشراكة، ومساهمة رجال الأعمال فى تمويل برامج الشراكة، وفى القيام بدور إجتماعى.
- ٣- إتخاذ إجراءات مشتركة لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد من الإهدار وترشيد إستخدامها، وتوفير شروط البيئة للتنمية.
- ٤- التأكيد على مجموعة من القيم الديمقراطية بما فيها إحترام حقوق الإنسان وتعزيز مكانة المرأة ودورها وصيانة حقوقها، مع العمل المستمر على خلق وترسيخ آليات الممارسة الديمقراطية على كافة المستويات.
- ٥- إستيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة، والإستفادة من ثورة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز أساليب التجارة الإلكترونية وترسيخ وسائل ومفاهيم الإدارة الحديثة بإستخدام التكنولوجيا .
- ٦- تحسين مستوى الجودة والى تؤدى إلى تحسين جودة المنتج النهائى، والإرتقاء بمستوى الخدمات من خلال تحسين مستويات الأداء وتخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية، ومن ثم فإن ثمار الشراكة تتجه مباشرة إلى المواطن، هذا المواطن الذى أصبح محور إهتمام برامجها، والذى أصبح إرضاءه وإشباع رغباته أحد المعايير الأساسية فى نجاح هذه البرامج.
- ٧- التركيز على الجانب السلوكى الإدارى أو الطوعى، بدلاً من الطابع القانونى الرسمى، وإستبطان قيم التعاون والتكامل وتوازن المصالح وتبادل النفع العام، وإذكاء روح التفاهم والتوافق على أساس من الحوار الدائم والمستمر. ويرتبط بذلك القدرة على تجسيد واقع وطموحات الجماعات المختلفة والتفاعل المباشر والخلاق مع مشاكلها والتعبير عن آمالها كما تراها هى وليس كما يراها الآخرون.

٨- استخدام كل آليات الإصلاح والتنمية كأدوات لتفعيل الشراكة وتحقيق أهدافها، فهي تلتزم بإدارة الجودة الشاملة، وإعداد وتدريب الكوادر البشرية، كما توظف رأس المال الاجتماعي، وتعمل على تحقيق أو إنجاز معايير التنمية البشرية، كذلك تستهدف تحقيق الحكم الجيد بما ينطوي عليه ذلك من توسيع مؤسسى لمنظومة الحكم والإدارة بحيث تشمل تعظيم دور المنظمات غير الحكومية وتعزيز قواعد النزاهة والشفافية والمساءلة، هذا فضلاً عن تمكين المواطن بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة، باعتبار أن العنصر البشرى هو محور عملية الشراكة وغايتها فى نفس الوقت .

٩- تطبيق جملة من المبادئ والأسس التى تقوم عليها منظومة الشراكة التى تتمثل فى التحديد الدقيق والمبكر للأهداف المتوخاة، ونشر الوعى بأهمية الشراكة، وتحديد الإحتياجات وحصر الموارد الكامنة، ثم رصد الخيارات والأنشطة والأدوات والوسائل، ويتم ذلك على أساس من الانفتاح والشفافية، ومن توافق الواجبات والمهام مع الإمكانيات والمؤهلات المتاحة لكل طرف، ومن تمكين جميع الأطراف من المشاركة فى إتخاذ القرار، ثم التقييم من خلال النتائج. (٢٣)

١٠- تحديد معايير وآليات لمتابعة أنشطة وأهداف مشروعات وبرامج الشراكة، وتقييم الأداء أولاً بأول، مع توفير آليات التدخل والمساندة أو التقويم فى حالة التعثر أو فى حالة إنحراف البرنامج عن أغراضه الأساسية. (٢٤)

ومما تقدم نجد أن هذه الخصائص تنبثق من فكرة أو حقيقة أن الشراكة تعد إستراتيجية جديدة لتحقيق التنمية، وعليه فإن الهدف أو الغاية النهائية لكافة تطبيقات الشراكة هو تحقيق التنمية الشاملة التى يترتب عليها بالطبع تحفيز النمو ورفع معدلاته وتحقيق العدالة على المستوى المجتمعى وذلك بإستغلال الطاقات المعطلة فى هيئات ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص الإستثمارى وإشراك مختلف قطاعات المجتمع فى مسئولية التنمية الشاملة وفى إدارتها والإستجابة لمستجداتها وإلتزامها بمعايير التقييم والتصحيح والمراجعة.

١-٢ الصعوبات التى تواجه الشراكة فى مصر

أوضحت التجربة المصرية أن هناك العديد من الصعوبات التى تواجه دعم وترويج وجذب الإستثمار الخاص فى مشروعات الخدمات العامة، بل وقد تخذ من هذه المشاركة وتتمثل هذه الصعوبات فى : (٢٥)

أما " الأمر الأول " فيتمثل في قصور التنظيم التشريعي، ويمكن إجمال مظاهر هذا القصور فيما يلي:

- الأفتقار إلى وجود قواعد وأحكام خاصة بإختيار المستثمر وأفضل العروض، وغياب أسس التقييم التى تتفق مع طبيعة هذه المشروعات من النواحي المالية والفنية والتشغيلية، فالأسس التى يتضمنها قانون المناقصات والمزايدات الحالى " رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ " لاتصلح للتطبيق على هذا النوع من المشروعات.
 - تتضمن بعض التشريعات السارية كقانون إلتزام المرافق العامة العديد من القواعد التى لا تلائم المبادئ التمويلية الإقتصادية المعاصرة والتى قد تتعارض مع طبيعة المشروعات والمرافق العامة الإقتصادية فى تطبيقاتها الحديثة، بل وتعد هذه التشريعات فى جانب منها طاردة للإستثمار الخاص فى مجال المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية وهو الأمر الذى أدى بالمشروعات إلى إصدار قوانين خاصة تنظم الإستثمار الخاص فى بعض القطاعات الخدمية مما نتج عن تعددية تشريعية غير مبرره ومزيد من التعارض مع التشريعات واللوائح السائدة.
 - لا يتعرض التنظيم التشريعي إلى كافة صور مشاركة القطاع الخاص، وهو الأمر الذى لقي بكثير من الغموض حول أشكال المشاركة الخاصة التى يمكن تطبيقها فى ظل القانون المصرى.
- أما " الأمر الثانى ": فيتمثل فى الصعوبات المتعلقة بالأطار المؤسسى، ويمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلى:
- غياب رؤية إستراتيجية موحدة على المستوى المركزى عند معالجة مشاركة الإستثمار الخاص فى تمويل وتشغيل تلك النوعية من المشروعات وذلك بالإضافة إلى تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم هذه المشاركة وتعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه وحال ذلك بالطبع دون إتمام العديد من المشروعات.
 - إفتقار العديد من القطاعات الإقتصادية المعنية إلى الخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح تلك المشروعات على المستثمرين، وتنظيم هذه المشاركة كما إفتقرت هذه القطاعات إلى التخطيط الإستراتيجى لإحتياجاتها وأولوياتها، وجدوى هذه المشروعات من النواحي الإجتماعية والإقتصادية على حد سواء.
- أما " الأمر الثالث ": فتمثل فى ضعف الوعي العام حيث يمكن إجمال مظاهر هذا الضعف فيما يلى:

- ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا المشاركة الخاصة في تمويل وتطوير وتشغيل مثل هذه المشروعات وما لهذه المشاركة من آثار إيجابية على التنمية الإقتصادية والأجتماعية.
- ضعف الوعي العام بالأشكال المختلفة للمشاركة الخاصة في مثل هذه المشروعات والإعتقاد السائد لدى العامة بأن المشاركة الخاصة تقتصر فقط على الخصخصة. ونظراً للصعوبات السابقة التي واجهت الشراكة، وفي إطار إستراتيجية الدولة لتشجيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية الإقتصادية والأجتماعية في مصر " خاصة في مجال خدمات المنفعة العامة " أخذت الحكومة المبادرة لتقديم برنامج شراكة القطاعين العام والخاص، وكان ثمرة ذلك إنشاء وحدة مركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص تابعة لوزارة المالية تقوم برفع التقارير مباشرة إلى وزير المالية.

خاتمة الفصل الأول

لقد شهدت التسعينيات من القرن العشرين تطوراً في شكل العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مصر، حيث حل القطاع الخاص تدريجياً محل القطاع العام الذي تقلص دوره في النشاط الإقتصادي وفي توفير فرص العمل، بينما تركّز إهتمام الحكومة حول السعى نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمار المحلى والأجنبى. فضلاً عن ذلك زادت أهمية الدور الذى يلعبه المجتمع المدني في التنمية الإقتصادية والأجتماعية وفي الرقابة على كل من الحكومة والقطاع الخاص.

ويكشف تقرير حلول الأعمال للتنمية البشرية في مصر الكيفية التى تمكن الشركات من العمل مع المجتمعات المحلية والحكومة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة، ويعرض التقرير كيفية قيام الشركات برعاية الأعمال المحلية وفي نفس الوقت تنمية أنشطتها، وكيفية تقاسم ثمار الرفاهية والرخاء، وفي نفس الوقت نقل المهارات والتكنولوجيا لأهالى المجتمعات المحلية عن طريق العديد من المسارات منها مد قنوات توزيعها وسلاسل إمدادها إلى الأعمال المحلية الصغيرة وتبنى الممارسات التجارية العادلة ورعاية الصناعات المحلية ثم تقديم التمويل المتناهى الصغر ومرافق الإتصالات إلى المجتمعات المحلية.

ولذلك حظى موضوع الشراكة بأهمية متزايدة في الأونة الأخيرة، وخاصة بعد أن تبين أن الكفاءة المنشودة في إدارة أنشطة المجتمع وبرامجه الإقتصادية والأجتماعية تعتمد على الجمع بين مزايا القطاعات الثلاثة العام والخاص والمدنى، حيث وضح بصورة جلية أنه من الصعب تحقيق الأهداف التنموية والتطويرية على أساس الممارسة المنفردة، فأصبح تطوير تنظيمات تشاركية هدفاً إستراتيجياً تسعى إليه كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. كما تسعى هذه الدول إلى خلق البنى المؤسسية، والأنظمة والتشريعات اللازمة لتبنى التنظيمات التشاركية وتطويرها وزيادة خبراتها في ممارساتها من أجل دفع عملية التنمية والتقدم فيها، ومن أجل تمكينها من مواكبة متطلبات أداء الأعمال بما يحقق لها ميزه تنافسية.

ونظراً لحدثة موضوع الشراكة فليس هناك إتفاق عام على قواعد ومبادئ عامة تحكم إدارة وتنظيم الأشكال العديدة والمتنوعة من الشراكات بين القطاعات الفاعلة بمفهومه الواسع والتي تشمل بالإضافة إلى القطاع الخاص الإستثمارى الهادف للربح القطاعات التطوعية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، حيث أن المتوفر من الدراسات عبارة عن تصورات متفاوتة ومداخل متعددة تحاول تلمس الطريق نحو ما يمكن أن يؤسس لموضوع الشراكة.

هذا ويمكن القول أن هذه الدراسة تركز على مدخل تحالفات النمو Growth " Coalitions" ، ويفترض هذا التصور أن هياكل الحكومة وتحولات العمل فيها معنية بالتأكيد على تحفيز النمو على حساب الإهتمامات المحلية الأخرى، كما يفترض أن شروط الحياة المجتمعية هي نتاج قوى اجتماعية وسياسية وإقتصادية يجسدها تحالف النمو المعنى.

هذا ولقد دلت تجربة الشراكة في العديد من الدول على أن تحقيق التوازن بين أنشطة القطاعات الفاعلة تحتاج إلى نظم معيارية، يتم تصميمها بحيث تحمى رفاه المجتمع وتحفز النمو والعدالة، وتؤكد على المنافسة المفتوحة وتعضد فوائد نظام السوق، ولكن دون تقييد لحركته بضوابط غير ضرورية وبالتالي يمكن أن تقوم الشراكة على نظم حكومية فعالة تستند إلى نظم مستقرة وموثوقة من القوانين الملزمة مثل تلك المتعلقة بحقوق الملكية والعقود والنزاعات والإلتزامات، كما أن الإطار التشريعى الواضح الذى يحدد أدوار هذه القطاعات وعلاقتها ببعضها البعض ومجالات التعاون بينها تعد ضرورة لبناء الشراكات الناجحة والمستدامة.

ولهذا يمكن التأكيد على أن الأنظمة الضابطة للشراكة تعتبر عنصراً رئيسياً للمحافظة على تزويد الخدمات على أساس تنافسى، وبالتالي يعتبر توفير الأنظمة الضابطة للشراكة بالسرعة الممكنة ضرورة من أجل طمأنة القطاعات الفاعلة والمستثمرين في الخارج، وتقليل المخاطرة وتزويد الخبرة العملية للعاملين في تنفيذ مشاريع الشراكة، حيث تساعد هذه النظم على تحديد أفضل للمساءلة. ومن الخصائص الجوهرية للأطر التنظيمية الضابطة للشراكة تحقيق التوازن بين أنظمة الضبط التى تؤكد على مساءلة القائمين على الشراكة، وبين تجنب الأنظمة الضابطة العديدة التى تخنق الإبداع، وحماية المصالح الشرعية لكل المستفيدين من تقدم الشراكات وإتساعها، وإزالة التداعيات غير المستهدفة التى تحول دون مشاركة الشركاء.

هذا وبوجه عام يمكن القول أن المشاريع المشتركة تؤدى إلى تحسين جودة السلع والخدمات وتوفرها " في أغلب الأحيان " دون إضافة ضريبة جديدة، من أجل تمويل المشاريع الجديدة، حيث تسمح الحكومة للقطاعات الفاعلة بتصميم وتحويل وبناء وتشغيل المشاريع مقابل الحصول على معظم العائد المتحقق من الأنشطة ذات العلاقة. وبالنظر إلى فلسفة كل فريق في الشراكة وهى " العطاء - الأخذ - العطاء " "Give- Take- Give" بالنسبة للقطاع العام " أى تركيزه على العطاء " ، و " الأخذ - العطاء - الأخذ " "Take- Give- Take" بالنسبة للقطاعات الفاعلة أى تركيزه على الأخذ، نجد أن الشراكة تكمل أدوار الشركاء بدلاً من أن تكون الشراكة بين قطاع عام وآخر عام أو قطاع خاص وآخر خاص أو بين قطاع أهلى وآخر أهلى.

هذا ونؤكد على أن الشراكة تشمل المشاريع التي لها بعد تنافسي وتعمل وفق آليات السوق، وفي الوقت نفسه ذات أهداف ومكتسبات مجتمعية، نظراً لدور القطاع العام فيها وبالتالي فهي تمكن من تحقيق نمو الأعمال وزيادة فرص نجاحها وتوزيع المخاطر فيها وزيادة فرص تمويلها جنباً إلى جنب مع تحقيق الفوائد المجتمعية.

وبالتالي يمكن القول أن تفعيل الشراكة بإعتبارها وسيلة حاكمية في إدارة موارد المجتمع وتحقيق أهدافه الإقتصادية والأجتماعية سيؤدي إلى البناء الأجتماعي السليم للمجتمع المحلي من حيث نوعية حياة أفضل تهم غالبية الناس وتطوير إقتصاد الدولة وخلق المزيد من فرص العمل فيها وديمومة النمو الإقتصادي وتخصيص الموارد بكفاءة أعلى.

ويكمل ما تقدم ما ستؤدي إليه الشراكة من تطورات مجتمعية ديناميكية متشابكة والتي تتطلب وجود أشكال جديدة من التفاعل بين الدولة والمجتمع، ويستند هذا التصور على النظر إلى العلاقة بين القطاعات الفاعلة من منظور ثلاثة مفاهيم أساسية هي الحكم "Governing"، والذي يعنى تحقيق التوازن بين القوى والإهتمامات الأجتماعية "مثل القطاعات" وتمكين الفاعلين والنظم ذات العلاقة من إدارة ذاتها، والحاكمية "Governance" والتي تعنى النمط أو البناء الناتج عن تفاعل جهود الفاعلين في النظام السياسي الأجتماعي المعنى "الذي تعتبر القطاعات المتعددة جزءاً منه" والحوكمة "Governability" التي تجمع بين الحوكمة والحاكمية وتعتبر الخاصية الإجمالية للنظام الأجتماعي السياسي حتى يستطيع إدارة ذاته ضمن السياق الواسع للنظم التي هي جزء منها، ويتجسد ذلك في أنماط التفاعل بين القطاعات الفاعلة التي تعالج المسائل المجتمعية المعقدة، بطريقة ديمقراطية وفعالة، لأن التنظيمات المرتبطة بهذا التفاعل تتسم بالديناميكية والتعقد بسبب المشاكل المعقدة والمتداخلة التي تعالجها مثل التعليم والصحة والرفاه الأجتماعية.

وأخيراً يجب أن تلتقى إدارة الشراكة وبناء تنظيماتها مع أهداف التنمية الإقتصادية والأجتماعية بحيث تحقق الغاية من تطبيقها كأداة تطويرية تعمل على دفع حركة التنمية والإقتصادية والأجتماعية وتحقق الفوائد والمكتسبات الإقتصادية والأجتماعية وبخاصة في المدى البعيد وتشمل هذه الأهداف تنويع الأنشطة الإقتصادية وشمولها للمناطق المختلفة، وتحسين الخدمات المرتبطة بهذه الأنشطة وتوفير الدعم اللازم لتطوير المجتمع ككل.

توصيات الفصل الأول

١- إصلاح الإطار التشريعى المنظم للإستثمار الخاص فى مشروعات الخدمات العامة والبنية الأساسية، وهو ما يستلزم إصدار قانون موحد لتنظيم مشاركة القطاع الخاص فى تمويل وإقامة وتشغيل تلك المشروعات حيث يجب أن يتم بناء هذا القانون على الأسس الرئيسية التالية :

- إزالة كافة القيود غير المرغوب فيها المفروضة على القطاع الخاص فى تلك المشروعات .
- وضع الإطار القانونى العام المنظم لكافة أشكال مشاركة القطاع الخاص دون لبس أو غموض.
- تحديد السلطات المركزية والمحلية التى يحق لها التعاقد، والجهات التى تختص بإصدار التراخيص المتعلقة بالمشاركة الخاصة .
- خلق البيئة التشريعية الملائمة لإختيار المستثمر من خلال إجراءات تنافسية ذات فاعلية يتفق مع طبيعة هذه المشروعات مما يستلزم معه تطوير قانون المناقصات والمزايدات الحالى، وضع القواعد المنظمة للإستثمار الخاص فى شأن كافة القطاعات الإقتصادية والخدمية والمرافق العامة دون استثناء .

٢- إصلاح وتطوير الهيكل المؤسسى، حيث يستلزم الأمر التغلب على الصعوبات المتصلة بالإطار المؤسسى بإنشاء جهاز متخصص على المستوى المركزى يضطلع بصفة رئيسية بتنظيم مشاركة الإستثمار الخاص فى تمويل وإقامة وتشغيل مثل هذه المشروعات ويهدف إلى تحقيق السياسات التالية:

- توحيد الرؤية الاستراتيجية للدولة فى تنظيم الإستثمار الخاص فى كافة المشروعات سواء التى تتعلق بالبنية الإقتصادية أو التى تتعلق بالبنية الإجتماعية.
- خلق الآليات والكوادر الفنية والمالية العالية المهارة لتنظيم الإستثمار الخاص فى هذه المشروعات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع وتشغيله.
- دعم وترويج الإستثمار الخاص فى هذه المشروعات .
- تطوير ودعم الإصلاح الهيكلى للمرافق العامة الإقتصادية.

٣- نشر الوعى العام بأهمية ومكاسب مشاركة الإستثمار الخاص فى مثل هذه المشروعات والأشكال المختلفة لهذه المشاركة ، حيث يتطلب الأمر وجود تأييد شعبى لهذه الفكرة مما يستلزم معه إعداد إستراتيجية متكاملة للتوعية بهذا الأمر بحيث تكون موجهة لكافة الأطراف المعنية بما فيها قيادات الجهات المسؤولة عن توفير الخدمات العامة والعاملين الذين ينتمون إلى القطاعات التى سيتم جذب الإستثمار الخاص إليها، بالإضافة إلى جهود المواطنين.

٤- إعداد وتنفيذ برنامج ترويجى موجه لكافة الجهات والأطراف المعنية بشراكة الدولة والمجتمع المدنى، مع عقد ندوات للتعريف بأهمية هذا الموضوع على المستويين المحلى والاقليمى، وبناء على هذا البرنامج يتم وضع أجندة بالمشروعات التى يمكن أن يتم من خلالها مشاركة الدولة والمجتمع المدنى، وتحديد طبيعة الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص الإستثمارى فى مساندة القطاع المدنى فى تنفيذ وأداء دوره .

هوامش الفصل الأول

- ١ يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:
 - IMF. "Public – Private Partnerships", 12 March, 2004, P 48.
 - The World Bank, "Public – Private Partnerships in the New EV Member States", Working Papers, N.114, 2007, P 35.
 - The World Bank, Harry A.Patrinós, "Public rivate Partnerships . Contracting Education in Latin America". P 26.
- ٢ المراجع السابقة .
- ٣ د. إيهاب الدسوقي، دور القطاع الخاص في إدارة شئون الدولة والمجتمع، مؤتمر إدارة شئون الدولة والمجتمع، مركز الدراسات والإستشارات العامة، عام ٢٠٠١، ص ١٠٢.
- ٤ <http://www.arabma.Org.eg/mag4214.htm> .
- ٥ المرجع السابق.
- ٦ <http://www.Sct.gov.sa/articles,Php> .
- ٧ د. عادل محمود رشيد "إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص" المفاهيم – النماذج – التطبيقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عام ٢٠٠٦، ص ٦ .
- ٨ وزارة المالية، دليل البرنامج القومي لشراكة القطاعين العام والخاص ، الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، فبراير عام ٢٠٠٦، ص ٣ - ٥ .
- ٩ وزارة المالية، البرنامج القومي لشراكة القطاعين العام والخاص، الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، الإصدار الثاني، سبتمبر عام ٢٠٠٧، ص ١٤ .
- ١٠ د. على السلمي، الشراكة المنتجة، الطريق نحو التنمية الوطنية المتكاملة، ورقة غير منشورة مقدمة في اللقاء الفكري للشراكة المنتجة والذي عقد في الخرطوم، ١٥ يناير، عام ٢٠٠٣ .
- ١١ المرجع السابق.
- ١٢ عبد الحق الجناتي ، دراسة مقارنة للمبادرات الأوربية والأمريكية بشأن إقامة شراكة مع البلدان المغاربية، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد ٣، يونيو ١٩٩٩، ص ٢١-١ .
- ١٣ مروة النسعة ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، البنك الدولي ، ملخص الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عام ٢٠٠٧، ص ٥-٤ .

- ١٤- المرجع السابق، ص ٢- ٤ .
- ١٥- محمد عبد الحليم محمد داود ، دور الشراكة والمشاركة الشعبية فى التنمية المحلية، دبلوم معهد التخطيط القومى، (رقم ٣٧٩٧)، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠٠، ص ٩.
- ١٦- وزارة المالية، البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص، سبتمبر ٢٠٠٧، مرجع سبق ذكره، ص ١٦- ١٧ .
- ١٧- د. سلطان أبو على، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص والفرق بينهما وبين سياسات الخصخصة، دورة "نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص بالإشتراك ما بين معهد التخطيط القومى والمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جمهورية مصر العربية ، القاهرة، ٢٠-٢٤ إبريل، عام ٢٠٠٨، ص ٧ .
- ١٨- وزارة المالية، البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص، الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، فبراير عام ٢٠٠٧، ص ١٣- ١٤.
- ١٩- يأتى المفهوم الخاص بالقيمة مقابل النقود فى صميم أى طريقة يتم بها وصف شراكة القطاع العام والخاص كأسلوب لتنفيذ الأعمال والخدمات العامة. تتميز التعاقدات الخاصة بشراكة القطاعين العام والخاص عن تعاقدات التنفيذ التقليدى العام بأنها تقوم على أساس القيمة وليس السعر. إن المصطلح المستخدم فى أرشادات المفوضية الأوروبية حول التنفيذ العام هو : "الأسلوب الأكثر إقتصادية هو الأسلوب الأكثر فائدة". وإن مفهوم القيمة مقابل النقود فى تعاقدات الشراكة بين القطاع العام والخاص هو نفس مفهوم القيمة المستخدم فى لغتنا اليومية. عند قيام أى مشترى " لديه خبرة كافية " بشراء أصل من الأصول يفترض فيه أن يحتفظ بمستويات أداء ثابتة خلال فترات زمنية ممتدة، يجب على ذلك المشتري أن يوازن ما بين التكلفة المبدئية، وتكلفة الإصلاح، وتكلفة الصيانة المستقبلية، والمصادقية الإجمالية. وبشكل مماثل، عند تحديد الخدمات، هناك علاقة واضحة بين تكلفة هذه الخدمات وبين جودتها ، ومصادقيتها ومرونتها . ومن الناحية التاريخية " ولأسباب تتعلق بالشفافية وإعداد الميزانيات النقدية السنوية والتخفيضات الدورية للميزانيات " تشعر السلطات العامة القائمة على تطوير مشروعات الإستثمار بأنها ملتزمة باختيار ما يبدو ظاهرياً أنه الخيار الأقل تكلفة. ولذلك كانت النتيجة فى أغلب الحالات سلسلة محزنة من التجاوزات فى الوقت والتكلفة، وإنشاءات رديئة، وصيانة ضعيفة وشروخ دورية عالية التكلفة، وتراجع شامل فى مستوى الخدمات، تمثل رد فعل صناعة البناء تجاه ذلك السلوك من جانب العملاء فى تقديم عروض أقل سعراً ثم السعى بعد ذلك للحصول

على هوامش إضافية من خلال التعليمات اللاحقة بتغيير الخطط الأصلية نتيجة للمواصفات الأولية غير الملائمة .

٢٠- د. عادل محمود رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣ .

٢١- المرجع السابق، ص ١١٣-١١٦ .

٢٢- د.صلاح سالم زرنوقه، مفهوم الشراكة وتطبيقاته، مؤتمر الشراكة والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ، عام ٢٠٠٤، ص ١٦ .

٢٣- [http: // www. Sct. gov. sa/ articles, Php](http://www.Sct.gov.sa/articles,Php)

٢٤- د. على السلمى، مرجع سبق ذكره، صفحات متفرقة .

٢٥- [www. Investment. Gov.eg](http://www.Investment.Gov.eg)

الفصل الثانى

تجارب في مجال الشراكة

الفصل الثانى

تجارب في مجال الشراكة

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء فكرة عن واقع الشراكة في العديد من الدول سواء على المستوى الدولى أو العربى أو على مستوى مصر وخصوصاً في مجالى التعليم والصحة وبوجه عام فإنجاح تجربة الشراكة يتطلب مجموعة من المقومات في حالة توافرها فإن هذا يعد مؤشراً على تحقيق الشراكة لأهدافها وتتمثل في وجود إطار مؤسسى، وإطار للسياسات والذى يبين مدى إلزام الحكومة نحو الشراكة فتوضح السياسة أهداف الشراكة وتحسن جودة وفعالية الخدمات حيث أن الشراكة لا تهدف فقط إلى تخفيض الموازنة وإنما يتطلب الأمر أيضاً نشر السياسة مما يساعد على زيادة الوعي لدى الجهات المعنية، الإطار القانونى الذى يحدد أنماط الشراكة التى يسمح بتبنيها والمسئوليات المترتبة على كل من الجهات المعنية مع تحديد مجالات إستخدام عوائد الشراكة مع ضرورة إستحداث قانون يختص بالشراكة ويحاكى أسسها ومبادئها طويلة المدى، إدارة الإقتصاد الكلى وذلك بإدارة المخاطر وإعداد المشاريع المستقبلية ودراسة الجدوى الإقتصادية لها على أن يتم ذلك ضمن إطار زمنى مناسب دون تأخير، معالجة الفشل في السوق وذلك بتبنى سياسة دعم مناسبة وفعالة تستهدف الجهات المناسبة ويكون مبنياً على المخرجات والنتائج، وفي حالة عدم إستيفاء هذه الشروط يجب أن توفر الحكومة الخدمات بنفسها دون اللجوء إلى الشراكة مع القطاع الخاص، وفي حالة تنفيذ المشروع يجب تحديد وتفصيل جميع مراحل تنفيذه حيث يقع على القطاع العام معالجة قضايا التخطيط وعمليات الشراء والتنفيذ وذلك بعمل دراسات الجدوى الإقتصادية وتحليل الخيارات من خلال تقييم جميع الخيارات المتاحة لتوفير الخدمات وأساليب الشراء المرتبطة بها " مثل الشراكة " إلى جانب تقييم المناطق والتكاليف حيث ستعتمد نتائج التقييم على الأولويات الوطنية، وذلك مع التأكيد على ضرورة بناء فريق قوى من الوزارات أو في وحدة الشراكة المركزية لمتابعة سير برامج ومشاريع الشراكة.

ولذلك سيتضمن هذا الفصل على التجارب الآتية :

١-٢ تجارب دولية في مجال الشراكة.

٢-٢ تجارب عربية في مجال الشراكة.

٣-٢ تجارب مصرية في مجال الشراكة

وفيما يلى دراسة مفصلة لهذه التجارب لمجموعة مختارة من الدول.

١-٢ تجارب دولية في مجال الشراكة

١ - الشراكة في فرنسا

يتميز نموذج الشراكة الفرنسي، وكما جاء في العديد من الدراسات بتركيزه على تطوير وتحديث المناطق الحضرية، وبخاصة توفير خدمات البنية التحتية والنقل فيها. ويزيد عدد المحليات في فرنسا عن ٣٦,٠٠٠ مجلس بلدى وقرى، منها ٣٢,٠٠٠ لا يزيد عدد التجمع السكانى في الواحدة منها عن ٢٠٠٠ نسمة. كما يتميز النموذج الفرنسى في الشراكة بإهتمامه بالسياسة الاجتماعية إهتماماً خاصاً، والتي تلعب المشاريع التشاركية دوراً مهماً في تحقيقها، وتشارك المنظمات غير الحكومية أو غير الرسمية مشاركة واضحة فيها، حيث يوفر هذا النوع من الشراكات مرونة عالية تتلائم مع التنوع في الخدمات التي يحتاجها المستفيدون، إذ يبلغ عدد المنظمات غير الربحية في فرنسا أكثر من ١١٠,٠٠٠ منظمة توظف أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ موظف بوقت كامل.

والشراكة في بلد مثل فرنسا هي جزء من النسيج الاجتماعي. ويمكن أن تنشأ بشكل عمدي في العديد من المجالات ومرافق الخدمات، مثل نشوء شراكة بين إحدى مؤسسات التعليم العالي مع عدة صحف يومية مملوكة للقطاع الخاص، حيث يتشارك المحررون والمدرسون في بناء المنهاج التعليمي، وحيث قامت الصحف بتزويد رأس المال، والخبرة التقنية، والمعرفة المهنية (Know-How) وإمكانية التعاقد مع الآخرين.^(١)

٢ - الشراكة في سويسرا

يتسم النموذج السويسري في الشراكة بالشبكية، حيث تتواصل فعاليات القطاعين العام والخاص، وهو يخضع الشراكة لقواعد تحكم العلاقة بين القطاعين، مثل الحاكمية، والمشاركة في المخاطرة، والإدارة والتنظيم. كما يهتم النموذج السويسري بإختيار المشاريع، حيث تعنى برامج الشراكة بالإهتمام بكافة جوانب هذه المشاريع وبخاصة تحديد حقوق كل طرف وواجباته.

وتضمن التشريعات والقوانين توفير الخدمات الحساسة في المجتمع كحقوق المواطنين حيث يتم إختيار الشركاء بعناية. وغالباً ما يكون هناك جهة ثالثة تساعد القطاع العام في إختيار الشريك من القطاع الخاص. ويتم تحديد أهداف المشاريع بعناية. ويتم التركيز فيها على الإنجازات المتوقعة مع قناعة الطرفين بعدالة الإنفاق، والعدالة في توزيع الأعباء. ويتم التركيز على عملية الرقابة، ومتابعة المشروع ووضع تقارير عن تطوره، مع تبنى آليات التقييم الملائمة لمتطلبات أطراف الشراكة.

هذا وقد غطت مشاريع الشراكة في سويسرا تطوير منطقة زيورخ الكبرى، التي قامت بتنفيذها شركة مطار زيورخ وإحدى الشركات القابضة وست مقاطعات، مشروع التطوير الحضري والنقل العام، مشاريع تطوير تكنولوجيا المعلومات في المدارس الابتدائية والثانوية، والتي شارك فيها عدة شركات سويسرية خاصة وعالمية معروفة نفذت توصيل أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة فيها أكثر من نصف مليون طالب بشبكة الإنترنت العالمية.^(٢)

٣ - الشراكة في تشيلي

تعد تشيلي نموذج ناجح للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، من حيث قيامها بتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية اللازمة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود نجاح هذه التجربة إلى العديد من العوامل نذكر منها:^(٣)

- وضع إطار مؤسسي قوى.
- الابتكار والتجديد في إجراءات التعرف على المشروعات الصالحة للتنفيذ بأسلوب المشاركة.
- العمق في إجراءات دراسات جدوى هذه المشروعات والعناية الفائقة بطرح عطاءات هذه المشروعات.
- بذل كل الجهود لتأمين مشاركة المخاطر المناسبة بين الحكومة والقطاع الخاص بما يحقق العدالة بينهما.
- تساؤل احتمالات إستيلاء الحكومة على هذه المشروعات، أو إنهاء عقود المشاركة، مما زاد من إقبال المستثمرين على تقديم العطاءات، وتحقيق شروط التسابقية التي تولد مزايا قريبة من مزايا المنافسة بالرغم من وجود الإحتكار في غالبية مشروعات المشاركة.
- تعديلات التشريعات، وإدخال الإصلاحات في مجال التمويل مما أدى إلى زيادة توافره لمشروعات المشاركة.
- النص في عقود الأمتياز على حق الطرفين في طلب إعادة التفاوض في ضوء الظروف المستجدة أو الطارئة التي قد تواجه هذه المشروعات.^(٣)

هذا وسيتم إستعراض لتجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تشيلي في مجال التعليم،^(٤) حيث تعد هذه التجربة ممثلة لدول أمريكا اللاتينية، والتي تشير الدراسات الى أن هناك تقارب كبير بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للتعليم في هذه الدول حيث أن ما يقرب من ٢٠ في المائة من الطلاب في التعليم الأساسي والثانوي في هذه الدول يلتحقون بمدارس خاصة وما يقرب من ثلث الطلاب في التعليم العالي يدرسون بجامعات خاصة،

وبالتالى فإنه من الأهمية النظر الى الطريقة التى يمول بها التعليم الخاص فى هذه الدول ودوره فى تحسين جودة وفعالية نظام التعليم.

وباختصار، فإن عدم المساواة فى فرص الحصول على التعليم الجيد ومحدودية الموارد المخصصة للتعليم ربما تعد أخطر المشاكل التى تواجهها بلدان أمريكا اللاتينية. وبالتالى فإن كفاءة تنفيذ السياسات العامة التى تهدف الى تحسين التعليم وتحقيق المساواة فى الحصول على فرص التعليم هي أهم التحديات التى تواجه هذه البلدان. وبهذا المعنى، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى التعليم تبدو فى غاية الأهمية حيث أن نجاح تحقيق هذه الشراكات ربما يكون الوسيلة الفعالة لتحقيق هذه الاهداف.

أولاً: التعليم الأساسى فى تشيلى

يتكون التعليم الأساسى فى تشيلى بشكل رئيسى من ثلاثة أنواع من المدارس: المدارس البلدية (العامة)، مدارس خاصة مدعمة، ومدارس خاصة غير مدعومة. بالإضافة الى بعض المدارس التقنية المهنية ذات التمويل المالى الخاص بواسطة مؤسسات مهنية.

قبل عام ١٩٨٠ كانت المدارس التشيلية بالكامل تدار مركزياً من خلال وزارة التعليم والتى لم تكن فقط مسؤولة عن إدارة نظام التعليم بالكامل ولكن أيضاً مسؤولة عن إدارة المدارس العامة، والتى تمثل ما يقرب من الـ ٨٠ بالمائة من كل المدارس فى البلاد. الوزارة أيضاً كانت مسؤولة عن تعيين مدرسو المدارس العامة ورؤسائها، وعن دفع النفقات والرواتب.

فى عام ١٩٨١، وكجزء من برنامج الإصلاح الإقتصادى نحو السوق الحرة الموجهة والذي تبنته الحكومة التشيلية، قدمت الحكومة برنامج قومى لتطوير النظام المالى للمدارس مع تقديم الحوافز المالية لكلتا المؤسسات العامة والخاصة.

هذه المبادرة كانت تحتوى على ثلاثة مكونات رئيسية:

أ - لا مركزية المدارس العامة

وتعنى تحول إدارة المدارس العامة من إدارة مركزية بواسطة وزارة التعليم الى إدارة غير مركزية بواسطة المحليات (بلديات) حيث تم توزيعها بين ٣٠٠ بلدية تقريباً، والتى عرفت بعد ذلك بأسم المدارس البلدية.

ب - تمويل المدارس العامة

استمرت المدارس البلدية فى نظام التمويل المركزى، لكن كانت كل بلدية تقوم باستلام تكلفة الطالب لكل طفل يلتحق بالمدرسة وكنتيجة لذلك، تحملت ميزانية التعليم لكل بلدية الخسائر المالية الناتجة عن التسرب.

٣- تمويل عام للمدارس الخاصة

وكان حجم التمويل العام الذي تحصل عليه كل مدرسة خاصة يتفاوت طبقاً للمستوى التعليمي الذي تعمل فيه كل مدرسة من حيث تقديم برامج تعليم خاصة، وكذلك مقدار القرب أو البعد عن المراكز الحضرية.

وتعتبر السمة الأكثر أهمية لهذا النظام هو أن المدارس الخاصة المدعومة كانت تحصل على الدعم الخاص بكل طالب بنفس القدر التي تحصل عليه المدارس البلدية. وقد حقق هذا البرنامج الإصلاحي أهدافاً كثيرة: من ناحية، كانت فكرة البرنامج جعل صناعة القرارات الخاصة بالعملية التعليمية لا مركزية. ومن ناحية أخرى، أدى الى وجود منافسة قوية بين المدارس العامة والخاصة من حيث زيادة عدد الطلاب الملتحقين بها من خلال ربط الدعم المقدم بعدد الطلاب الملتحقين بكل مدرسة.

هذه السياسة التي تبناها برنامج الإصلاح قامت على اعتقاد أن فكرة حرية الاختيار المدرسي يُمكن أن تؤدي إلى تحسينات كبيرة في نوعية التعليم المقدم حيث يمكن لأولياء الأمور اختيار نوعية المدرسة التي يفضلون التحاق أبنائهم بها وهذا يخلق جو من المنافسة بين هذه المدارس مما ينعكس على جودة التعليم. ولقد غيرت هذه السياسة الدوافع لدى المدارس وشجعتهم على أن يقدموا تعليم ذات جودة عالية بتكلفة أقل.

إحدى نتائج هذا البرنامج الإصلاحي أيضاً هي أنه أدى إلى حدوث نقل واسع النطاق للطلاب من المدارس البلدية إلى المدارس الخاصة المدعومة، حيث زادت نسبة هذه المدارس من ١٥ بالمائة إلى ٣٣ بالمائة خلال ١٠ سنوات، كما إنخفضت ميزانية التعليم العام بنسبة مماثلة خلال هذه الفترة، وبالتالي فإن هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في نظام التعليم قد ساهمت في تطوير النظام التعليمي التشيلي وزيادة قدرته على زيادة عدد الطلاب الملتحقين به مقارنة بالفترة السابقة، كما أدى هذا النظام المدرسي الحالي الى تحسن عملية الالتحاق بالتعليم وخاصة بالنسبة للأطفال في شريحة أفقر ٤٠ بالمائة من السكان عن الفترة السابقة.

حتى عام ١٩٩٢، كانت الإعانات المالية هي مصدر الدخل الرسمي الوحيد لإنشاء المؤسسات التعليمية الممولة بواسطة الدولة، ثم بعد ذلك عمل عدة تغييرات تشريعية للسماح بمساهمات خاصة لتقديم الدعم للمدارس عن طريق آليتين:

- تمويل مشترك مع الأباء.
 - تبرعات ومنح مقدمة لإنشاء مدارس لا تهدف للربح.
- وبالتالي تستطيع المدارس المدعومة أن تختار نظام التمويل الذي ترغب فيه، كما تستطيع هذه المدارس أن تحمل أولياء الأمور تكاليف شهرية مقابل تعليم أبنائهم، بالإضافة

إلى الإعانة المالية التي تحصل عليها المدارس من الدولة. وبالتالي فإن مبادرة مساهمة الأباء في دعم العملية التعليمية ساعدت على زيادة الدخل لهذه المدارس كما قللت من الدعم العام الموجه لها من قبل الدولة، كما إشمئت هذه التعديلات على كون المدارس الموجهة للقطاع الأفقر من السكان لا يتم تحميلهم بتكاليف إضافية ولكن بقدر معين ولمرة واحدة. ولتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص تم عمل نظام مساعدات في عام ١٩٩٧ يهدف لمساعدة الطلاب غير القادرين على الإشتراك في عملية الدعم المشترك.

في ١٩٨٨ قامت الحكومة التشيلية بتطبيق نظام لقياس نوعية التعليم وكذلك استخدام مؤشرات لقياس الأداء مثل نسبة التسرب والباقيين للإعادة، حيث أوضحت نتائج هذا النظام بأن المدارس الخاصة غير المدعومة حصلت على أفضل نتائج بالنسبة لنوعية التعليم المقدمة، بينما أوضحت النتائج أيضاً أن المدارس الخاصة المدعومة قدمت نتائج أفضل من المدارس البلدية. على أية حال فإن صلاحية هذا النظام للمقارنة بين المدارس يواجه بعض التحديات في ضوء الاختلافات في الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للطلاب الملتحقين بكل مدرسة من المدارس الثلاثة، حيث أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن نظام الاختيار الحر في التمويل للمدارس في تشيلي قد أظهر نتائج متناقضة.

نظام المدارس بالاختيار الحر ساهم حقيقة في تدعيم العملية التعليمية حيث أن بغض الأطفال المنتمين للأسر محدودة الدخل تستطيع أن تلتحق بالمدارس التي لا تستطيع الالتحاق بها في النظام القديم. وبالتالي ساعد هذا النموذج التشيلي في الشراكة بين التمويل الخاص والعام للتعليم في توفير التعليم لعدد كبير من الأطفال بغض النظر عن خصائصهم الإقتصادية والاجتماعية. بالرغم من أن المساواة في الالتحاق بالتعليم غير واضحة مع التطور والتحسين في نظام التعليم خاصة أن المدارس الخاصة تحمل طلابها تكاليف عالية.

وهناك تحديان أساسيان أمام نظام التعليم في تشيلي في الوقت الحاضر أولها حاجة الحكومة التشيلية إلى الحفاظ على أنتشار التعليم ومستوى جودته في التعليم الاساسي، وثانيهما حاجة الحكومة التشيلية إلى تصحيح الإنقسامات الاجتماعية المحتملة بين الطلاب ونتائج الأداء بينهم، حيث أن برنامج الدعم للمدارس برغم فعاليته إلا أنه غير كافى لتقليل عدم المساواة الهيكلية بين شرائح المجتمع وهو ما يتطلب نظرة شاملة جديدة.

ثانياً: التعليم العالي في تشيلي

بالرغم من أن الأهتمام الرئيسي لهذه التجربة يتركز على التعليم الأساسي والثانوي، إلا أنه من المهم أن ننظر أيضاً الى التعليم العالي في تشيلي، حيث توجد العديد من الجامعات الخاصة في تشيلي شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم، ومع ذلك فإن الاختلاف الرئيسي بين

أنواع الجامعات لا يكمن في الملكية الإسمية لهذه المؤسسات ولكن بالأحرى في الطريقة التي يتم بها التمويل.

وهناك نوعان للتمويل بالنسبة للجامعات الخاصة في تشيلي، الأول وهو ما يسمى بـ **Consejo de Rectores** وهو الأقدم ويشتمل على جامعات عامة وخاصة تساهم الدولة فيها بتمويل جزئي، والنوع الثاني يشمل باقى الجامعات الأخرى التي تم إنشاؤها حديثاً والتي تمول تمويلاً خاصاً ولا تحصل على أى تمويل عام.

أما بالنسبة للنوع الأول تشتمل الرسوم المحصلة على الرسوم الدراسية فقط بينما فى النوع الثانى تشتمل كل تكاليف المؤسسة، وهذه الجامعات سواء العامة أو الخاصة كلها مؤهلة لإجراء وتمويل البحوث العلمية.

ويختلف هذا النموذج التشيلي بالنسبة للتعليم العالى الخاص عن مثيله فى العديد من الدول، مثل بلجيكا وهولندا حيث يتم تمويل الجامعات الخاصة والعامة بنفس الطريقة دون تمييز بينهم، ولكن فى النظام التشيلي يوجد فرق فى التمويل بين النوعين من الجامعات التي تم ذكرها سابقاً، وهذا الاختلاف يبدو غير منطقياً وخاصة إذا كانت جودة ونوعية بعض الجامعات الممولة تمويلاً خاصاً فقط تتشابه مع الجامعات الممولة تمويلاً عاماً وخاصاً.

ولكن إذا كان الدعم لهذه الجامعات على أساس الجودة وليس الأقدمية فإنه يبدو منطقياً لهذا النظام أن يتضمن جامعات خاصة أخرى.

٤ - الشراكة فى المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة رائداً رئيسياً فى مجال الشراكة، فهي تعد من أوائل الدول التي تم ممارسة الشراكة فيها، حيث بدأت الشراكة فيها بتبنى سياسة مبادرة التمويل الخاصة، والتي بموجبها قدمت الحكومة البريطانية التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص، من أجل الإستثمار فى المشاريع العامة، بعد التراجع عن سياسة الخصخصة التي كانت قد مارستها من قبل. وبدأ تطبيق مبادرة التمويل الخاصة بمشروع نفق القنال الإنجليزي الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٨٧.

هذا وبموجب مبادرة التمويل الخاصة، يشارك القطاع الخاص فى تصميم وبناء، وتمويل، وتشغيل المشاريع ذات العلاقة مقابل تحصيله عوائد الخدمات المتصلة بها، وعبر مدد زمنية يتفق عليها، تؤول بعد ذلك ملكية هذه المشاريع إلى القطاع الحكومى وتشمل تزويد الخدمات وفق المبادرة والمتمثلة فى الخدمات الصحية، والتعليم، والإسكان، ونظم المعلومات، علاوة على مرافق البنية التحتية.^(٥) هذا وسيتم دراسة الشراكة فى المملكة المتحدة بصورة أكثر تفصيلاً لأن لها تجربة رائدة فى هذا المجال.

هذا وتعد إدارة شركات المملكة المتحدة (PUK) هي منظمة أنشأتها الحكومة البريطانية خلال عام ٢٠٠٠؛ لمساعدة القطاع العام في المملكة على تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للجمهور وتحسين وتطوير البنية التحتية وإقامة مشروعات ناجحة، وذلك من خلال إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص يساهم فيها القطاع الخاص بقدر كبير من الأسهميات الفنية والمالية.

وبالتالي كان منوط بهذه المؤسسة (PUK) تمكين القطاع العام من تحقيق رسالته التي تهدف الى:

- الإسراع بالإنهاء من مشروعات تجديد البنية التحتية.
- تقديم خدمات حكومية عالية الجودة.
- الإستغلال الأمثل للأصول العامة، وذلك من خلال شراكة قوية وجيدة بين القطاعات العامة والخاصة".

ولقد أثبتت (PUK) أنها قادرة على تحدى الصعاب خلال الفترة الماضية، وأستمرت فى عملها بنجاح من خلال عمل تحالفات فعالة بين القطاع العام و الخاص. وقد كان لإدارة المنظمة الدور الأكبر فى نجاحها وتحقيق الإنجازات التي حققتها من خلال قيادة حكيمة وهيئة إستشارية على قدر كبير من الخبرة والمعرفة بالإضافة إلى فريق عمل واعي ومتحمس من القطاعين العام والخاص يمتلك مهارات متنوعة فى إدارة المشروعات والتمويل وإدارة التعاقدات والمهارات التجارية ، ومما ساعد على تعزيز دور هذه المنظمة إنها لم تكن فقط مكاناً للعمل ولكنها جمعت بين التحدي والمرح الأمر الذي جعلها تحتفظ بمكانة عظيمة لدى الناس وجعل لها حضوراً قوياً وثابتاً.

وتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المنظمة في مساعدة القطاع العام على تحقيق رسالته، وتحقيق شراكة قوية بينه وبين القطاع الخاص؛ من أجل تحسين تقديم الخدمات الاساسية، لذلك تميزت هذه المنظمة بما يلي:

* ناجحة: ولقد تمثل الهدف الرئيسي من إنشاء إدارة شركات المملكة المتحدة (PUK) في إحلالها محل (Treasury Taskforce) للقيام بمهامها، ومما ساعد على نجاح هذه المنظمة إدراكها لطبيعة العمل المعقدة والمتشابكة الخاصة بالقطاع العام ومدى الحاجة إلي تطويره، ومن ثم إستطاعت هذه الإدارة تحقيق شراكات قوية وفعالة بين القطاعين العام والخاص؛ بهدف دعم وتعزيز مهارات القطاع الأول من خلال الآليات التالية:

- مساعدة وتوجيه صانعي السياسات على إنشاء وتطوير الأسواق.
- الإدارة الجيدة، والتوجيه لأفضل طرق إبرام تعاقدات ناجحة.
- دعم عمليات تنفيذ المشروعات.

وتركز (PUK) إختياراتها على المشروعات الأبداعية الكبيرة والمعقدة أو المشروعات الأولى من نوعها، وفي إطار ذلك تم تنفيذ أكثر من ٤٠٠ مشروع (PFI) بلغت تكلفتها نحو ٤٠ مليار جنيه إسترليني، كما ساهمت إدارة شركات المملكة المتحدة في تنفيذ هذه المشروعات بكفاءة عالية في وقت قليل وبتكلفة أقل، ويرجع النجاح الكبير الذي حققته (PUK) إلى التعاون والدعم القوي والفعال من عملاء ووكلاء القطاع العام هذا بجانب الدعم القانوني والمالي والاستشارات الفنية التي لعبت دورا كبيرا في تنفيذ هذه المشروعات .

* دائمة: وتعد (PUK) منظمة تجمع بين شراكة القطاعين العام والخاص؛ حيث تنقسم ملكيتها ما بين الخزانة الملكية HM Treasury و ملكية القطاع الخاص والتي تمثل ما يقرب نحو ٥١ % . وتتميز هذه المنظمة بكونها مركز دائم للتفوق من خلال مستوى عالي من الخبرة والمعرفة؛ حيث يوجد لديها أكثر من ٥٠ موظف محترف يتمتعون بمختلف الخبرات والمهارات، والعديد منهم مستمر منذ إنشاء المنظمة بالإضافة إلى الخبرات الأخرى التي لم يتم الإحتفاظ بها.

لقد تم إنشاء (PUK) على أساس تجاري غير هادف الي الربح، بهدف تطوير الخدمات التي يقدمها القطاع العام، وذلك من خلال تحقيق نقلة ثقافية في الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات داخل هذا القطاع، عن طريق تدعيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص . وبالرغم من الخبرات المجانية التي تقدمها الخزانة الملكية إلا أن (PUK) تتحمل تكاليف خدماتها ولها ميزانية خاصة بها كما تقوم بعمل إستثمارات خاصة بها.

بالرغم من أن الهيئات العامة لا يتم إلزامها بالتعاقد مع إدارة شركات المملكة المتحدة (PUK) إلا أن معظمها يلجأ إلي ذلك في حالة وجود منافع حقيقية من وراء هذا التعاقد، ويدل الإستخدام المستمر والمتزايد لـ (PUK) من جانب الهيئات العامة على ما تقدمه هذه الإدارة من نتائج جيدة وقيم مضافة.

* ديناميكية : تهدف (PUK) إلى العمل على تطوير الأسواق، وذلك من خلال إستغلالها لمواردها البشرية وأصولها المالية، حيث قامت بالعديد من الإستثمارات والمشروعات الهامة، منها الشراكة في تطوير وإنشاء المدارس؛ حيث كانت (PUK) شريكاً أساسياً في هذا المشروع مع الجهات الراعية الأخرى، وبلغت مساهمتها نحو ٥٠ % من إجمالي تكاليف هذا المشروع. كما قامت (PUK) بإعداد فريق لإنشاء وتنفيذ مشروعات رئيسية أخرى مثل وحدة الإستثمار الإستراتيجية ووحدة التمويل الخاصة بوزارة الدفاع وإصلاح الخدمات الصحية في مستشفيات لندن.

تشمل أعمال إدارة شراكات المملكة المتحدة (PUK) جميع أنحاء بريطانيا، كما أنها تتعامل مع جميع هيئات القطاع العام والتي تشمل الهيئات الحكومية المركزية والهيئات المحلية والإدارات المتنقلة بالإضافة إلى هيئات عامة مستقلة، وهذا التنوع ساعد PUK على القيام بعملها داخل القطاع العام وسهل لها عملية الإتصال وتبادل المعرفة والخبرات بين الهيئات العامة، ولقد ساعد علي ديناميكية عمل إدارة شراكات المملكة وتقديمها لدعم إستراتيجي على مستوى عالي من الجودة والخبرات العديدة التي يتمتع بها فريق العمل داخل هذه المنظمة.

فعلى سبيل المثال لعبت (PUK) دوراً حيوياً في تطوير مجالات التعليم والصحة والدفاع والمعلومات والإتصالات وكذلك الترويج للأصول الحكومية. كما كان لـ (PUK) السبق في تطوير أشكال جديدة من تقديم الخدمات في مجالات الإسكان الشعبي مثل مشروع Safehaven، كما طورت العديد من مشروعات النقل مثل مشروع Crossrail ومشروع الترام المحلي وكذلك مشروعات إضاءة الشوارع.

هذا بالإضافة إلى مساهمتها في تنفيذ العديد من المشروعات الابتكارية العقارية من أهمها مكاتب وزارة الداخلية وشراكة إيسيس للممرات المائية البريطانية ، هذا وسيتم التركيز في هذه الدراسة على الشراكة في مجالي التعليم والصحة كما سيلى ذكره.

أما الشراكة في مجال " التعليم " فتعد معظم المدارس في المملكة المتحدة (ما يقرب من ٨٦ % من المدارس) مباني قديمة يرجع عهدها إلى ما يقرب من ربع قرن من الزمان، كما أنها أصبحت غير ملائمة في تصميمها وهيكلها لمتطلبات الوضع الحالي للعملية التعليمية. ومع نهاية القرن العشرين ، كان الآلاف من الأطفال يتعلمون في مدارس غير مناسبة وغير لائقة أو في فصول مؤقتة والتي إستمرت لفترة طويلة نتيجة عدم الإستيعاب ، هذا بجانب وجود بعض المدارس غير الآمنة سواء من ناحية حالة الأبنية أو من الناحية الأمنية ، حيث كانت أسقف المباني المدرسية منتهية الصلاحية بسبب نظام السخانات وغلايات المياه التي أثرت على جودة المباني ، بالإضافة إلى عدم كفاءة نظام الإضاءة ، كما أن الإستثمارات الموجهة لتطوير هذه المباني غير كافية وغير متوافقة مع متطلبات العملية التعليمية وتطوير الأبنية المدرسية.

ولقد كان لإدارة شراكات المملكة المتحدة (PUK) دوراً كبيراً في تطوير العملية التعليمية من خلال الآلية التالية:

❖ وضع نظام جديد لتطوير المباني المدرسية ، وتحت هذا النظام تم عمل برنامج جديد يسمى بناء مدارس المستقبل (BSF) Building Schools for the Future، وهو عبارة عن برنامج إستثماري لتطوير الأبنية المدرسية وخاصة المدارس الثانوية ،

ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان تطوير جميع المدارس الثانوية بالمملكة لتتلائم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين ، وذلك من خلال إعادة بناء المدارس القديمة وإنشاء مدارس جديدة بتصميمات عالية الجودة وتطوير نظم المعلومات بالمدارس وذلك كجزء رئيسي من إلتزام الحكومة بتطوير أداء العملية التعليمية في التعليم الثانوي.

وكان للشراكات العامة والخاصة في المملكة المتحدة (PUK) دوراً كبيراً في إنشاء وتنفيذ هذا البرنامج بالإشتراك مع وزارة التعليم وتنمية المهارات - وذلك من أجل إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم - حيث أخذت (PUK) المبادرة في تنفيذ هذا البرنامج وذلك بتوفير فريق العمل من إداريين وفنيين لإنشاء هيئة تنفيذ المشروع ، بجانب القيام بالعديد من الدراسات الشاملة لأسواق العمل من أجل تحديد متطلبات السوق من مخرجات العملية التعليمية، وبهذا تم رفع الإنفاق الرأسمالي في مجال التعليم من ٩٠ جنيه إسترليني للطالب في السنة إلى ما يقرب من ٦٨٠ جنيه إسترليني للطالب في السنة ، وتم توزيع كلفة هذا البرنامج علي أكثر من ٢٠ هيئة مالية.

ونظرا للإدارة السليمة لهذه الهيئة والرشادة في تخصيص الإستثمارات تم تحقيق العديد من الإنجازات في مجال تطوير التعليم بالمملكة المتحدة وبهذا ضرب برنامج تطوير الأبنية المدرسية بالمشاركة مع (PUK) المثل الأعلى في كيفية تنفيذ مشروعات وطنية شاملة بإستثمارات محلية.

❖ الإطار الزمني للبرنامج ، وسوف يقوم برنامج بناء مدارس المستقبل بإعادة بناء وتجديد كل المدارس الثانوية بإنجلترا ، خلال فترة ١٥ سنة كبرنامج زمني محدد لتنفيذ البرنامج وذلك بدعم مالي حكومي يصل في المتوسط إلى ما يقرب من ٢,٢ مليار جنيه إسترليني في العام. ومن المتوقع مع نهاية الفترة المحددة للبرنامج سوف تكون جميع المدارس الثانوية في إنجلترا تم تطويرها بحيث تلائم متطلبات القرن الحادي والعشرين ، كما أنها سوف تساهم بشكل كبير في تحقيق الهدف القومي لتحسين أداء وكفاءة العملية التعليمية بالبلاد.

هذا وتهدف المرحلة الأولى من برنامج تطوير الأبنية المدرسية الثانوية إلى تطوير المباني المدرسية وتطوير جودة العملية التعليمية في منطقة شرق لآتشاير، حيث سيتم تطوير ما يقرب من ١١ مدرسة قديمة ، بالإضافة إلى إنشاء العديد من الخدمات التعليمية والمجتمعية خلال فترة أربع سنوات ويشمل ذلك: إنشاء ٧ مدارس أهلية ومدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة ومدرسة أخرى للتعليم الأساسي و حضانات نهارية للأطفال بالإضافة إلى مكتبة

ومركز للعبادة متعدد الأديان. يلعب هذا البرنامج دورا كبيرا في تدعيم عملية إعادة تنظيم المدارس في شرق لأنتكشاير إستجابة للعديد من التغيرات الاجتماعية والإقتصادية الهامة.

وفي الواقع فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير الأبنية المدرسية هو المسئول مسئولية كاملة عن إستثمارات هذا البرنامج ويقوم بتقديم دعم للسلطات المحلية من أجل تحديد إحتياجاتهم وذلك بناء على رؤية واضحة لتطوير وتحسين أداء العملية التعليمية. لقد أخذت عملية الإعداد لهذا المشروع طابعاً مختلفاً عن باقي البرامج الحكومية كما أن الشراكة في مجال تطوير الأبنية المدرسية - بالإضافة إلى الإستثمارات الشاملة طويلة الأجل- تؤكد على أنها سوف تحقق أفضل نتائج بالنسبة للإستثمارات طويلة الأجل. وتعتبر (PUK) بالإشتراك مع وزارة التعليم وتنمية المهارات هي التي تقوم بإدارة هذه الشراكة وتقوم بتمويلها ، وتقوم (PUK) بتقديم الدعم والتوجيه الإستراتيجي كجزء أساسي من الألتزامات الحكومية.

إلى جانب ما تقدم تقوم (PUK) بإصلاح خدمات التعليم خاصة التعليم الأساسي من خلال إنشاء أول مؤسسه شراكه بين القطاعين العام والخاص لا تهدف إلى الربح وذلك خلال عام ٢٠٠٠ حيث قرر كلا من معهد أرجي 2 (Argyll) ومعهد بوتيه (Bute) تصميم نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يهدف إلى الربح (NPDO)، وذلك من أجل تصميم وتقديم الخدمات التشغيلية لمشروعات بناء وتطوير المدارس، وذلك تحت رعاية السلطة التنفيذية الأسكتلندية.

وكان من المتوقع لبرنامج الشراكة الغير هادف للربح (NPDO) أن يقدم خدمات تعادل الخدمات المقدمة بواسطة برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات الصبغة التقليدية.

وقد تم تنفيذ هذا البرنامج من خلال آلية من إبتكار وتصميم (Innovation And Design) إداره شراكات المملكة المتحدة (PUK). هذا ولقد تم البدء في تنفيذ المشروع من خلال إتفاقيه الشراكة من أجل التنمية (DPA) ما بين كلا من معهد أرجي 2 (Argyll) ومعهد بوتيه (Bute) وإداره شراكات المملكة المتحدة (PUK). وقدمت إداره شراكات المملكة المتحدة (PUK) دعمها المعتاد لإتفاقيات الشراكة من أجل التنمية - ولكنها في هذه الحالة قدمت دعم إضافي لكلا من السلطة التنفيذية الأسكتلندية ومعهد أرجي 2 (Argyll) ومعهد بوتيه (Bute) نظرا لطبيعة المشروع الغير هادف للربح ، وتمثل الدعم المقدم في تصميم وتطبيق إستراتيجيات التطوير بجانب تفاوضها مع الحكومات وأصحاب رؤوس الأموال علي

شروط وأحكام تمويل المشروع ، بالإضافة إلى إشرافها علي تقييم الاحتياجات اللازمة لتصميم برنامج الشراكة من أجل التنمية الغير هادف للربح (NPDO).

كما ساهمت (PUK) فى تطوير مهارات الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى العالم، كما ساعدت حكومات أخرى عديدة على تأسيس برامج شراكات خاصة بها والأستمرار فى تبادل الخبرة والممارسات مع عدد كبير منها.

أما الشراكة فى مجال " الخدمات الصحية "، فتعد مستشفيات بارسولوموي (بارتس) ولندن الملكية ولندن للصدر من أكبر المستشفيات فى مدينه لندن - تحديداً شرق لندن - والتي يتردد عليها حوالي أكثر من ثلاثة أرباع مليون مريض فى العام ، وكان يعيب هذه المستشفيات الثلاثة إهمال عمليات الصيانة الدورية ، هذا بجانب قدم المباني التي تعود إلي العصور الجورجية ، ومن ثم فأن هذه المستشفيات كانت غير قادرة علي توفير العناية الطبية والعلاج الحديث للمرضي ، مما أدي إلي تراكم تكلفه الصيانة إلي نحو ١٠٠ مليون جنيه إسترليني.

ونتيجة لهذا الوضع المتردي تطلب إصلاح نظام الخدمات الصحية فى بريطانيا (NHS trust) إلي نظام جديد للإدارة يمكن من خلاله تقديم خدمات صحية ممتازة بإستخدام أحدث التقنيات الطبية وبأسعار معقولة.

وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال إتفاقيات للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص من خلال مجموعه الآليات التالية:

- إنشاء مشروعات جديدة.
- تطوير الخدمات الصحية الحالية.

وفيما يلي دراسة لتوضيح آلية تحقيق ما تقدم:

❖ نظام الدعم الشامل من خلال إنشاء مشروعات جديدة ، وقد تم هذا من خلال تقديم وزير الدولة لشئون الصحة طلب لأداره شراكات المملكة المتحدة (PUK)؛ من أجل تحقيق الثقة فى الخدمات الصحية المقدمة فى بريطانيا ، مع تحديد حجم المشروع الأمثل لتطوير مثل هذه الخدمات ، مع رصد أهم التحديات التي من الممكن أن تواجه المشروع. وبالفعل قامت إدارة شراكات المملكة المتحدة بتعيين مدير يتولي أداره العمل فى مثل هذا المشروع ، مع تصميم نظام إداره كامل ، هذا بجانب تعيين إعداد كبيرة من الموظفين لإاره العمليات التجارية والقانونية فى المشروع.

ومن أجل تحقيق أهداف هذا الإصلاح تم توقيع إتفاقيه للشراكة من أجل التنمية (DPA) ما بين إدارة شراكات المملكة المتحدة (PUK) وبين إدارة الخدمات الصحية في بريطانيا(NHS trust) ، وبموجب أحكام إتفاقيه الشراكة من أجل التنمية أصبحت إدارة شراكات المملكة المتحدة (PUK) مشاركته في تمويل مشتريات هذا المشروع وبالفعل ساهمت بنحو ١٨ مليون جنيه إسترليني من إجمالي تكاليف المشروع ، كما وافقت إدارة شراكات المملكة المتحدة (PUK) علي دفع الرسوم المقرره للمشتريات مسبقاً واللازمة لنجاح المشروع.

ولقد حاولت إدارة شراكات المملكة المتحدة (PUK) بتحقيق مبدأ الجودة وتخفيض التكلفة من خلال تخفيض تكاليف المشروع ككل خاصة تكاليف رأس المال مع الحفاظ علي حجم المشروع الأمثل ، بالرغم من التعقيدات والتحديات التي واجهتها أداره شراكات المملكة المتحدة (PUK).

أما بالنسبة لتطوير الخدمات الصحية الحالية فلقد قدمت إدارة شراكات المملكة المتحدة (PUK) نحو واحد بليون جنيه إسترليني؛ من أجل إعادة بناء مستشفيات بارسولوموي ولندن الملكية ، والتي ساهمت في تطوير أكبر مستشفيات بريطانيا ، بحيث أصبحت مستشفى لندن الملكية مركزاً لتقديم الخدمات الصحية العامة الممتازة ، مع تقديم خدمات التعليم والأبحاث الطبية.

أما مستشفى بارسولوموي (بارتس) أصبحت مركزاً متخصصاً لأمراض القلب والسرطان هذا جانب تخصصها في أمراض الصدر التي نقلت إليها من مستشفى لندن للصدر والتي تم إغلاقها لحين الانتهاء من إعادة بنائها. إما علي صعيد أماكن الإقامات لمرضي القلب والسرطان فسوف يتم الإنتهاء منها بحلول عام ٢٠١٢ .

وفيما يتعلق بالنطاق الجغرافي لتقديم الخدمات الصحية فإن هاتين المستشفتين تخصصا في تقديم الخدمات الصحية للسكان المحليين في شرق لندن بجانب توفير بعض الخدمات المتخصصة لسكان إنجلترا ككل.

ويمثل إعادة تطوير كلا من مستشفى بارسولوموي (بارتس) ولندن الملكية جزءاً من خطة العشرة سنوات للحكومة البريطانية ؛ وذلك من أجل تحديث وتطوير نظام الخدمات الصحية ، وسيتم تصميم المستشفيات طبقاً للمعايير البيئية ومعايير المعمار؛ حتى تساهم في تجديد شرق لندن إلي ما لا نهاية.

٢-٢ تجارب عربية في مجال الشراكة

١ - تجربة المملكة العربية السعودية

نظراً للعديد من المشكلات التي كان يعاني منها القطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية وذلك لتوسعها الكبير في تشييد المستشفيات الكبيرة والحديثة عالية التقنية خلال سنوات خطة التنمية الإقتصادية الثانية، مع عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة القادرة لدى وزارة الصحة على تشغيل تلك المرافق، وللنقص الحاد في أعداد القوى العاملة الوطنية المتخصصة في المجالات الصحية، وتبنى الحكومة السعودية لمفهوم الرعاية الصحية الأولية كوسيلة لبلوغ هدف الصحة للجميع، ثم رغبة وزارة الصحة في التنوع لمهام التخطيط والإشراف والرقابة، ولذلك فإن الحكومة السعودية إتبعت أسلوب التعاقد مع القطاع الخاص على إدارة المستشفيات العامة.

ولذلك بدأت المملكة العربية السعودية في تنفيذ سياسة المشاركة بداية من عام ١٩٨٠ وقد تضمنت تلك السياسة ما يلي:^(٧)

- المشاريع التي تقيمها الدولة في إطار سياسة الإقتصاد الحر التي تنتهجها.
- إستقطاب الكوادر البشرية المتميزة مما ينعكس على تحسين أداء الخدمات للمستفيدين.
- جذب لرؤوس الأموال الوطنية إلى القطاع الصحي.
- توفير المرونة اللازمة لتغطية الاحتياجات المتغيرة للمستشفيات من وقت لآخر لتنفيذ برامج خدمات جديدة للمرضى.
- تخفيف العبء الإدارى عن القطاع الحكومى وتفرغ الجهات المسؤولة لأعمال الرقابة والإشراف، ووضع السياسات الكفيلة بالإرتقاء بمستوى خدمات الرعاية الصحية. هذا ولقد إتبعت الحكومة السعودية سياسة التدرج في مشاركة القطاع الخاص في المستشفيات^(٨) العامة حيث بدأت بعقد إتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول بهدف تشغيل بعض المستشفيات، ثم إنتقلت إلى مرحلة التشغيل الجزئى حيث قامت الوزارة بإسناد مهمة أو أكثر من مهام الجوانب الطبية إلى شركات تشغيل متخصصة أو متضامنة مع شريك أجنبى متخصص^(٩)، ثم تلى ذلك مرحلة التشغيل الشامل والذى يقصد به إسناد عمليات التشغيل الطبى الجزئى وصيانة المعدات الطبية والتغذية والنظافة وكافة التوريدات إلى شركة واحدة. ويعنى هذا من الناحية العملية أن وزارة الصحة تدير المستشفى بالإشتراك مع إحدى شركات القطاع الخاص وأخيراً مرحلة التشغيل الكامل والتي يقصد بها إسناد جميع عمليات إدارة وتشغيل المستشفى إلى شركة واحدة، وبالتالي يصبح دور وزارة الصحة دور إشرافى فقط.

هذا ولقد حققت التجربة السعودية العديد من الإيجابيات من أهمها:

- إستقطاب الكوادر البشرية المتميزة سواء في المجالات التخصصية الطبية أو الطبية المساعدة والتمريض والإدارة الطبية مما إنعكس في تحسين أداء الخدمات للمستفيدين.
- النهوض السريع بمستوى الخدمات الصحية الحكومية لتواكب التطور التقنى والفنى في مجال الرعاية الصحية وتوفيرها بأفضل جودة ونوعية ممكنة، وتحقيق ذلك في ظل إتباع معايير الكفاءة الإقتصادية بهدف خفض التكاليف التشغيلية شاملة تكاليف الصيانة يعزز ذلك المنافسة القائمة بين الشركات والمؤسسات المندرجة في نشاط تشغيل المستشفيات.
- توفير الظروف الملائمة لقيام شركات وطنية مؤهلة في تشغيل المستشفيات.
- جذب رؤوس الأموال الوطنية في القطاع الصحى، حيث أدت عقود التشغيل المختلفة التى تقوم الوزارة بطرحها في مناقصات عامة إلى قيام قطاع صحى خاص قادر على التفاعل والتكامل مع القطاع العام في إدارة وصيانة وتشغيل العديد من المرافق الصحية الحكومية.
- إدخال أساليب حديثة في إدارة المستشفيات الحكومية، حيث تعمل المستشفيات الحكومية اليوم في ظل نظم وهياكل إدارية تواكب الأساليب العصرية المعمول بها في كثير من دول العالم المتقدمة.
- مواكبة التطور السريع في مجال التقنية الطبية لضمان توفير المعدات والأجهزة الطبية وفقاً لأحدث المستجدات الصناعية في هذا النشاط ليتسنى للمستشفيات الحكومية توفير الخدمات الصحية بالجدية والنوعية المطلوبة.
- تخفيف العبء الإدارى عن القطاع الحكومى وتفرغ الجهات الحكومية المسئولة عن المستشفيات التى تم التعاقد بشأنها لأعمال الرقابة والإشراف لضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة.
- ساهم وجود مشاركة القطاع الخاص في المستشفيات العامة بالملكة في إنجاح تجربة نظام التأمين الصحى التعاونى الذى أصدره مجلس الوزراء بالملكة عام ١٩٩٩ بالموافقة على تطبيقه على المقيمين في المملكة من غير المواطنين ويوفر هذا النظام مجالات واسعة لمساهمة القطاع الصحى الخاص في توفير الخدمة الصحية للمستفيدين وفق هذا النظام، لاسيما وأن تطبيق نظام التأمين الصحى سوف يؤدى إلى نمو هذا القطاع بشكل أكبر، ويقضى على فاقد الخدمة فيه بحيث يتيح له العمل بكامل طاقته الإستيعابية.

إن الشراكة في المغرب تتقدم بخطى ثابتة، وإن كانت الشراكة فيها ظاهرة حديثة، وهى تهدف إلى ضبط الشروط الإقتصادية من أجل التنمية. وساهمت أمور عديدة، مثل القيود على الميزانيات، وضعف كفاءة المؤسسات العامة، والحاجة المتزايدة للبنى التحتية، وعدم مرونة أطر توفير الخدمات، والعلاقات مع دول الاتحاد الأوروبى، كما حددتها إتفاقية برشلونه عام ١٩٩٦، والدور لعبه البنك الدولى، في دفع تبنى المغرب سياسة الشراكة بين القطاعين.^(١٠)

ومع نهاية التسعينات من القرن الماضى زاد إهتمام الدولة المغربية بالشراكة بين القطاعين، ودعم هذا الإهتمام بوعى دور المنظمات المدنية غير الحكومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإتسمت الشراكة بالنوع التعاقدى، حيث إنحصر الدور القانونى والتشريعى بالدولة، وشمل قواعد إنشاء الشراكات، وكيفية تجميع ومشاركة الموارد البشرية والمادية والمالية، من أجل توفير المشاريع الخدمية ذات الأبعاد الاجتماعية للتنمية وبإشراك المنظمات غير الربحية، ولكن ضمن الإطار القانونى والأنظمة والتعليمات التى تحددها الدولة. وإبرمت الإتفاقيات التعاقدية مع المنظمات المدنية غير الربحية، وتضمنت هذه الإتفاقيات الأهداف التى تسعى الشراكات إلى تحقيقها، وشروط التمويل والإلتزامات المتبادلة، ومسئوليات كل شريك. كم تم توضيح كيفية تنفيذ هذه الإتفاقيات، من حيث تزويد المعلومات، وتقييم النتائج والتنظيم الرقابى، والقواعد التى تحدد إنتهاء الشراكة. وأعطيت الأولويات في هذه الإتفاقيات لتحقيق أهداف مثل محاربة الفقر، ومحاربة التهميش الاجتماعى، وتنمية تعليم الكبار، ومحو الأمية، وتطوير الأنشطة القادرة على إيجاد الدخل، وتوظيف الشباب ومساعدة الأمهات والأطفال على التغلب على الأزمات التى يواجهونها، وحماية البيئة، وتطوير البنية التحتية للخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل تحسين ظروف الأطفال، ومراعاة حقوقهم، وتقوية تكامل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمرأة.

وفيما يلى عرض لحالتين دراستين حول الشراكة في المغرب، أما الحالة الأولى: فتتمثل في الشراكة والتنمية المجتمعية المتكاملة في المغرب التى وردت في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP الخاص بالتنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، وتسلط هذه الحالة الضوء على التنمية بمفهومها الواسع من خلال مشروع يدعى " مدرستكم " الذى يسعى إلى تطوير مناطق ريفية واسعة من أكثر المناطق حرماناً في المغرب. وذلك بالتركيز على التعلم، وإنشاء البنى التحتية له والمتمثل بالمدارس ولكن بطريقة متوافقة مع إحتياجات المناطق المستهدفة وظروفها البيئية. وتم تنفيذ المشروع بمشاركة UNDP ومؤسسات عالمية أخرى ومنظمات المجتمع المدنى، والشركات الخاصة المحلية.

وفي عام ١٩٩٥، أسس رئيس مصرف BACE وهي مؤسسة مالية وصناعية قابضة، جمعية BMCE في المغرب، لتحقيق مهمتين متميزتين هما محاربة الأمية والحفاظ على البيئة.

وفي لفته تفصح عن بعد النظر، وعن المسؤولية الاجتماعية إستهل مصرف BMCE، من خلال مؤسسته مشروع medersat.com لبناء ١٥٥١ مدرسة ريفية حتى ٢٠١٠ ويعد المشروع إستجابة فعلية للتوجهات الملكية لبناء التعليم والتدريب، كونها في قمة الأولويات الوطنية. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المشروع، وتلهم هذه المشاركة وهي رائدة في المغرب والمنطقة العربية، أن بإمكان القطاع الخاص أن يكون شريكاً كاملاً في جهود التنمية الوطنية. وهدف medersat.com والتي بنيت على ضوء مفهوم مدرسة للحياة، هو تعزيز الدراسة من خلال التنمية المجتمعية المتكاملة في أكثر المناطق حرماناً في المغرب.

تقوم المؤسسة ببناء المدارس في المجتمعات الريفية بطريقة تتناسب وإحتياجات البيئة، مع المحافظة على التراث المعماري المحلي والبيئة المحلية، وتستفيد المؤسسة من خبرة شركات الإنشاء والمواد المحلية، ومن توظيف الشباب في المجتمعات المحلية التي تبني فيها المدارس على أرض ممنوحة.

medersat.com مدرستكم في اللغة العربية، هي للأطفال والآباء والمعلمين وللمجتمع ككل، ويساعد إدخال تقنية المعلومات في مناهج الدراسة على إعداد الأجيال الجديدة من الطلبة في المناطق الريفية، في الوقت الذي تحترم فيه ثقافة ولغات الطلبة عربية كانت أم بربرية.

أقيمت تحالفات إستراتيجية مع وزارة التعليم لدمج توصيات الميثاق الوطني للتعليم والتدريب مع المؤسسات الأجنبية مثل السربون للإنتفاع من الخبرة الدولية في محو الأمية والتدريب.

يتبنى مشروع " مدرستكم " نهج التنمية المجتمعية المتكاملة الذي يقوم على مشروع رائد ناجح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يربط بين التعليم وأنشطة التنمية المستدامة الأخرى.

أما الحالة الثانية، فتتمثل في إدارة توزيع مياه الشرب على أساس الشراكة في المغرب وتقيم هذه الحالة التي طورها Nouha.etal عام ٢٠٠١ تجربة الشراكة التعاقدية لإدارة توزيع المياه في مدن المغرب الكبرى التي نفذت بموجب عقود شراكة مع منظمات أعمال عالمية ومحلية في العامين ١٩٩٧، ١٩٩٩ وتركز على توضيح الخطوط الرئيسية للشراكة من حيث خطة الإستثمار، وجودة الخدمة الموفرة، وجودة الماء ووسائل توفيره، ومسائل أخرى متعلقة بالموارد البشرية. كما تبين الحالة المشاكل التي واجهت تنفيذ الشراكة. وتسلط

الضوء على العلاقات التنظيمية بين أطراف الشراكة والتنسيق بينهم. كما تركز على الدور القانوني لتسهيل إنشاء الشراكات. وتستنتج الحالة بأن الشراكة قد حققت إدارة ذات كفاءة لتوزيع المياه، ولو أنه رافقها زيادة في التعرفة التي يدفعها المستفيدون وفي مقابل تزويدهم بالماء.

تتوزع مسئوليات توزيع مياه الشرب في المغرب بين وزارات الأشغال العامة، والداخلية، والزراعة والتطوير الزراعي، والصحة العامة، والبيئة، ووزارات المصالح في الحكومة، كل حسب اختصاصه وإرتباطه في مجال توزيع مياه الشرب، ويشارك في المسؤولية أيضاً مؤسسات عامة أخرى مثل: المكتب الوطني لمياه الشرب، والمسئول عن تخطيط حاجة المغرب من مياه الشرب على المستوى الوطني وكيفية توزيعها والوكالات العامة لإدارة أحواض المياه والتي أسست كمؤسسات عامة مستقلة قانونياً ومالياً لتحقيق التكامل في مصادر المياه ومنع التلوث، وإدارة ضبط استخدام مصادر المياه، كما يشارك أيضاً في مسؤولية توزيع مياه الشرب مؤسسات عامة محلية ذات صبغة صناعية تجارية أنشأتها المحليات لإدارة توزيع مياه الشرب في مناطقها، وتتمتع باستقلال قانوني ومالي علاوة على شركات القطاع الخاص التي تم التعاقد معها بموجب عقود إدارة من أجل توزيع مياه الشرب، أو الكهرباء أو الصرف الصحي، أو جمع النفايات.

هذا ولقد انعكست الزيادة المتسارعة في الطلب على الخدمات الأساسية والزيادة المضطردة في عدد السكان، وبسبب عجز شبكات المياه الحالية عن تلبية الاحتياجات المتزايدة على التدهور في خدمات تزويد مياه الشرب، الذي ترافق مع صعوبات مالية، وتآكل في بعض شبكات المياه، وندره في الاستثمار، مما جعل من الصعب على الإدارات المباشرة لهذه الخدمة مواجهة هذه المعضلات وحدها، وصار من الضروري النظر في بدائل أخرى، وأشكال جديدة لتقديم الخدمة، ومعالجة العجز، والبحث عن مخصصات مالية خارجية، وتوفير البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية. وقاد ذلك إلى اعتبار الشراكة مع شركاء عالميين لهم خبرة في هذا المجال ولهم قدرة مالية لتوفير التجهيزات اللازمة بديلاً ملائماً، إذ تمكن الشراكة مع شركاء عالميين من توجيه موارد المحليات المحدودة إلى مشاريع استثمارية إجتماعية هي بحاجة ماسة إليها.

وبسبب عدم وجود أطر قانونية تحكم هذا النوع من الشراكات، تم وضع إطار قانوني ومؤسساتي وتعليمات من أجل تقديم الخدمات العامة عن طريق الشراكة. أتصف هذا الإطار بالمرونة والوضوح والعمومية القائمة على الشفافية والمنافسة وتحقيق المساواة بين المستفيدين من الخدمات التي سيتم تزويدها. إذ هدف هذا الإطار إلى إدخال طرق عمل جديدة لزيادة الإنتاجية، وتحسين مستوى الخدمات، وتقليل التكاليف ورسوم الخدمات العامة، وتحرير

الحكومة المركزية والمحليات من الأعباء المالية، وتبنى الأسلوب المهني القائم على المنافسة في إدارة تزويد الخدمات العامة.

تم إبرام شراكات تعاقدية مع عدة جهات محلية ودولية لكل مدينة أو منطقة على حدة من أجل إدارة تزويد خدمات مياه الشرب وحددت لإتفاقيات شروط تزويد الخدمة وكميات المياه المطلوب تزويدها، ومدة العقود التي تراوحت بين ٢٥-٣٠ سنة، وحجم الإستثمارات المطلوبة، وكيفية توزيعها. كما تم تحديد إلتزامات أطراف الشراكة في السلطات الحكومية المانحة، والشركات المتعاقدة وتضمنت هذه الإلتزامات كيفية إدارة شبكات التوزيع، وتحسين خدمات التوزيع وجودتها، والإبقاء على العمالة المحلية، وشروط تشغيلهم من قبل الشركات المتعاقدة. كما تضمنت أيضاً منح الشركات المتعاقدة حق الإمتياز بتوزيع المياه في المنطقة المعنية، وحققها في تغطية تكاليف إستثماراتها عن طريق تحصيل رسوم المياه، وإلتزام الحكومة بتسديد إلتزامات المحليات في حالة عدم القدرة على الوفاء، وحق الشركة في زيادة تعرفه رسوم المياه خلال السنوات الأولى من العقد، ومراجعة التعرفة وفق معايير إقتصادية محددة.

كما تغطي عقود الشراكة المبرمة حق الحكومة في إجراء الرقابة الفنية والمالية والإدارية على العمليات التي نفذتها الشركة المتعاقدة، للتحقق من تنفيذ الإلتزامات وفق شروط العقد.

هذا ويشير تقييم التجربة المبدئي الخاص بمدينة الدار البيضاء، على سبيل المثال، بعد مرور خمس سنوات على بدء الشراكة أنها ناجحة. فمثلاً تم الأستثمار في المشاريع المتعلقة بتجديد شبكات المياه ومنع الفاقد، ومشاريع أتمته الخدمات وتسريعها. كما تم تحسين الخدمات عن طريق تنفيذ خدمات خاصة كالعناية بالعملاء منذ بداية إشتراكهم حتى تحقيق أثمان المياه، وإستخدام الحواسيب في قراءة عدادات المياه وتحصيل الفواتير، وتقصير مدة توصيل المياه، وحل المشاكل المتعلقة بالمناطق الأقل حظاً وتخفيض تكلفة المياه فيها، وتدل المؤشرات الأولية على تحسين جودة مياه الشرب، وتطوير شبكة التوزيع. وفي مجال الموارد البشرية، ساهمت الشركات المتعاقدة بتطوير المهارات المحلية، ولكن رافق ذلك تخفيض عدد العاملين بنسب وصلت إلى ١٤% خلال السنوات الخمس.

كما واجهت الشراكة عدة مشاكل، مثل إغلاق حسابات بعض المستفيدين بسبب الديون المتراكمة عليهم، والإشكالات الناجمة عن إختلاف نموذج التحصيل عن النظام السابق، ومثل الإحتياج إلى تخفيض عدد العاملين.

٢-٣ تجربة مصر في مجال الشراكة

تبنت الحكومة المصرية سياسة الخصخصة بإعتبارها إحدى سياسات برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تم تبنيه بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام ١٩٩٠، وذلك لمواجهة تدرى الأوضاع الإقتصادية التى شهدها الإقتصاد المصرى في تلك الفترة، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية حوالى ٤٩ مليار دولار مشكلاً ما نسبته ١٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى، وإرتفع عجز الموازنة العامة إلى أكثر من ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى، كما إرتفع معدل التضخم إلى حوالى ٢٠%، وإنخفض مستوى الإحتياجات من العملات الأجنبية لتكفى تغطية ثلاثة أسابيع فقط من المستوردات، وكان من أبرز أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادي المصرى تقليص حجم القطاع العام من خلال تطبيقه سياسة الخصخصة، حيث كانت شركات القطاع العام قد إستحوذت على معظم الأنشطة الإقتصادية منذ عقد الستينيات بعد سياسة التأميم التى تبنتها الحكومة المصرية في ذلك الوقت. وقد شكلت إستثمارات القطاع العام حوالى ٩٢% من الإستثمار الإجمالى في عام ١٩٧٣ ورغم تبنى الحكومة المصرية لسياسة الإفتتاح الإقتصادي منذ عام ١٩٧٤، إلا أن هذه السياسة لم تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة، حيث إستمر القطاع العام في قيادة عملية التنمية الإقتصادية، إذ شكلت إستثمارات القطاع العام حوالى ٦٨% من الإستثمار الإجمالى في عام ١٩٩٠.

ونظراً لضعف مستوى أداء شركات القطاع العام وتدنى كفاءتها، فقد قامت الحكومة المصرية بإصدار قانون القطاع العام لسنة ١٩٩١ والذي نص على أن تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام، حيث تم تحديد عدد الشركات التى ستخضع لبرنامج الخصخصة بنحو ٣١٤ شركة تابعته موزعة على ٢٧ شركة قابضة تم تخفيضها فيما بعد لتصبح ١٤ شركة قابضة. كما قامت الحكومة المصرية بوقف الدعم المالى لشركات القطاع العام في عالم ١٩٩١، إضافة إلى إنشاء المكتب الفنى لقطاع الأعمال ليتولى بالتعاون مع الشركات القابضة عملية تقييم الشركات التابعة وإعدادها للبيع. وقد تمثلت أهداف برنامج الخصخصة المصرى في رفع كفاءة شركات القطاع العام وتحويلها إلى شركات رابحة وقادرة على تحقيق النمو المستدام، والحد من إستنزاف الموارد المالية، وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل وتعظيم دوره في الإستثمار الوطنى، وتنشيط سوق رأس المال المحلى.

وإتبعَت الحكومة المصرية نهج التدرج في تطبيق الخصخصة، حيث تم البدء بخصخصة الشركات الرابحة بغرض إحداث دفعة للبرنامج عند الشروع به وتشجيع المستثمرين وإستخدام جزء من حصيلة الخصخصة لتمويل برنامج الإصلاح الإقتصادى. وتميز برنامج الخصخصة، في مصر بالبطء في التنفيذ حتى عام ١٩٩٦، حيث أخذ برنامج

الخصخصة يشهد تسارعاً في التنفيذ حتى عام ١٩٩٩، ثم عاد ليشهد تراجعاً في التنفيذ نتيجة لتردى الأوضاع الإقتصادية خلال السنوات الأخيرة بسبب أهتزاز ثقة المستثمرين الناجمة عن أزمة سعر الصرف. وقد بلغ عدد الشركات المصرية التي تمت خصخصتها نحو ١٨٩ شركة حتى يونيه من عام ٢٠٠٢ وكان من أبرزها شركات الأسمنت التي بلغ عددها ست شركات حيث وصل مجمل حصيلة عوائد الخصخصة إلى حوالى ١٧ مليار جنيه مصرى، هذا وقد لجأت الحكومة المصرية إلى إستخدام عدد من أساليب الخصخصة، من أهمها بيع الأسهم من خلال طرحها للإكتتاب العام، والبيع لمستثمر رئيسى، والبيع إلى إتحادات العاملين في الشركات مع تقديم تسهيلات في عملية السداد لقيمة هذه الشركات، إضافة إلى أسلوب عقود التأجير.

ورغم الإنتقادات الموجهة لتجربة الخصخصة في مصر من حيث البطء والتردد في التنفيذ، إلا أنه لكى يمكن إنجاح هذه التجربة فلا بد من وجود إلتزام من أعلى المستويات لتنفيذ سياسة الخصخصة، وكذلك وجود إطار قانونى واضح وشفاف يحدد قواعد وإجراءات عملية الخصخصة^(١١).

ومع إطلالة القرن الحالى، أخذ يطفو على السطح مفهوم جديد، تمثل في مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي إحتل شيئاً فشيئاً المكانة المرموقة التي إحتلتها الخصخصة فيما سبق، وهكذا أصبحت الشراكة حالياً الشعار المسيطر الذى يرفع عند بدء الحديث عن تطوير الإدارة الحكومية أو تطوير أداء القطاع العام^(١٢).
إن المناداة سابقاً بالخصخصة ولاحقاً بالشراكة تنطلق أساساً من الافتراض بتوفر القدرة التمويلية وإرتفاع الكفاءة الإنتاجية التي يتمتع بها القطاع الخاص على العكس من القطاع العام.

هذا وأمام الصعوبات التي يواجهها القطاع العام في تلبية حاجات المجتمع بشكل عام فضلاً عن تزايد توقعات المواطن بالحصول على خدمات أفضل وأسرع وأقل تكلفة، تقدم الشراكة بين القطاعين العام والخاص نفسها على أنها الحل الأفضل والمناسب الذى يمكن للقطاع العام من تجاوز معضلتى نقص التمويل وتدنى الكفاءة.

إن شراكة القطاعين العام والخاص هي عملية مركبة، لكن في ظل وجود إدارة ملائمة وخبرة، يمكن تقديم المشروعات التي تخدم مصالح جميع الأطراف، وتأكيداً على جدية الحكومة في تنشيط مبادرة شراكة القطاعين العام والخاص، فقد تم إنشاء وحدة مركزية لشراكة القطاعين العام والخاص في وزارة المالية تقوم برفع التقارير مباشرة إلى وزير المالية، حيث تضطلع الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص بمهمة تنسيق برنامج شراكة القطاعين العام والخاص بين الوزارات المختلفة والأجهزة العامة. فلقد شهدت الفترة

السابقة تكثيفاً للإتصالات مع الوزارات المعنية، والأجهزة الحكومية الأخرى ومع القطاع الخاص لتنشيط هذه المبادرة، ومساندة الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص للوزارات المعنية في تنفيذ كل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.^(١٣)

هذا وقد إنتهت وزارة المالية من إعداد مسودة مشروع قانون تنظيم الشراكة مع القطاع الخاص، تمهيداً لإحالته لمجلسي الشعب والشورى، وذلك في إطار إستراتيجية الدولة لتشجيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية الإقتصادية والأجتماعية.

وبحسب مصادر في وزارة المالية فإن مشروع القانون المطروح يستهدف تحقيق العدالة بين القطاعين العام والخاص في فرص الإستثمار وتلافى مشاكل تطبيق القوانين الحالية وسهولة تنفيذ عقود ومناقصات الشراكة، مع تعظيم موارد الدولة، وضمان وصول أعلى مستوى من الخدمات العامة لجمهور المستفيدين^(١٤)

ونظراً لأخذنا بالمفهوم الواسع للقطاع الخاص والتي يشمل معظم أشكال المشاركة في مصر والتي تتم عن طريق المجتمع المدني الذى يتضمن المنظمات الغير حكومية وفى مقدمتها التعاونيات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية، والتي تعد القادرة على المشاركة بفاعلية في تنمية المجتمع المصرى ورفع مستوى معيشة المواطنين، لذلك سيتم إستعراض لدور التعاونيات، وذلك لمدى أهمية تعزيز مفهوم الشراكة بين الدولة والقطاع التعاونى شأنه شأن القطاع الأهلى بحيث تتكامل أدوارهما بإعتبارهم جميعاً شركاء في تنمية المجتمع، وذلك من منطلق حرص الدولة على أن يتمتع القطاع التعاونى بنفس مميزات القطاع الخاص الإستثمارى وقطاع الأعمال العام ليوذى دوره المنشود في خدمة محدودى الدخل وتحقيق البعد الإجتماعى.^(١٥)

ويمتد الأمر أيضاً بضرورة تعزيز جوانب الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبيل وضع السياسات والخطط التنموية وإشراكة بفعالية في بناء وتصميم المشاريع التى تلبي إحتياجات المجتمعات المحلية والفئات الفقيرة، إضافة إلى إدماجه في إعداد تقارير المتابعة والإتجاز الدورية والسنوية للخطة الخمسية والمشاريع التنموية وصولاً إلى إجراء المسوحات لدراسة أثر المشاريع على المجتمع وتعزيز الوعى التنموى والسلوك الإقتصادى الرشيد للمجتمع.^(١٦)

مما تقدم نجد أن مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في نشاطاتها الإنمائية والتغييرية تجاه الأفراد خصوصاً والمجتمع عامة يرتبط إلى حد كبير بطبيعة الحكومة والسياسات القائمة

وبمدى إتساع الحريات العامة، وإدراك الطرفان الدولة والمجتمع المدني بأنهما معا يقتسمان منظوراً مشتركاً بشأن التنمية الشاملة وأهدافها وفق إجراءات محددة.

ويتضح أن ناتج الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومردوده عالى ويبرز من خلال نشاط وفاعلية هذه المؤسسات المتمثل في قيام منظمات المجتمع المدني على تنظيم الجهد الشعبى والمجتمعى في الأنشطة الخيرية والتنمية والثقافية والإبداعية إضافة إلى مساهمتها في مجال الصحة والتعليم والتدريب والتوعية، وصولاً إلى دورها في العمل على التخفيف من توحش السوق ومعاناة الفقراء والمهمشين، وتوفير آلية لمشاركة المواطنين في إتخاذ القرار، والمشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة والقطاع الخاص.

خاتمة الفصل الثانى

ما زالت هناك فجوة بين الجانب النظرى والجانب التطبيقى في الشراكة، حتى في الدول الأكثر تطوراً بسبب تعقد إدارة الشراكة وحداثة ممارساتها، وتفرع أوجهها وأبعادها الاجتماعية والإقتصادية وتداخلها بعضها مع بعض، إلا أنه يمكن القول بأنه في الوقت الذى قطعت فيه ممارسة بناء الشراكات بين القطاعات المختلفة في الدول المتطورة شوطاً بعيداً وتعمقت تجربة إدارة التنظيمات المركبة فيها في جميع المجالات وبخاصة مجالات التطوير الحضري وتوفير الخدمات الأساسية وعلى رأسها التعليم والصحة وغيرها من المجالات، وفي الوقت الذى أخذت الشراكة في هذه الدول تقتحم مجالات كانت سابقاً حكراً على الإدارة العامة أو الإدارة الحكومية، نجد أن ممارسة الشراكة في الدول العربية ومن بين الدول العربية مصر ما زالت تخطو خطواتها الأولى.

تفاوتت تقدم الشراكة من بلد إلى آخر، ومن مجال إلى آخر، ومن مجموعة دول إلى مجموعة أخرى، فتأثرت ببرامج المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة لبرامج التنمية UNDP، حيث ساهمت هذه المؤسسات في توجيه السياسات الاقتصادية والتشريعية في الدول الأعضاء وبخاصة في الدول النامية، من أجل أن تمكن هذه الدول من إحتضان الشراكات وتنظيماتها.

وبالنظر إلى الدول العربية، يمكن القول أن تجربة الشراكة وبخاصة في جانبها التفاعلى والتعاونى وليس التعاقدى، ما زالت حديثة العهد، وفي بداياتها، وإن تفاوتت التجربة من بلد عربى لآخر، ومن مجال لآخر، وما زالت معظم الشراكات في الدول العربية تعاقدية، أو بالأحرى قائمة على أساس التخصص الوظيفى الكلاسيكى للشراكة الأقل مواكبة للتطورات المعاصرة، حيث الحكومة تشرع وتنظم والقطاع الخاص والقطاع المدنى يستثمر في مجالات معينة تتيحها تعليمات الحكومة وأنظمتها. أى أن الشراكة لم تصل بعد إلى حد التعاون والتكافؤ في الحقوق والمسئوليات وبالتالي ما زالت تصنف تحت بند الإعتمادية " Dependence " وليس التداخل "Inter dependence" .

وسنلاحظ من خلال إستعراض الدراسات السابقة أن الشراكة أصبحت أداة ووسيلة تطوير وإنماء تعكس النضج الإقتصادى والاجتماعى بمفهوميهما الواسعين، وأن الشراكة تعد من أكثر الأدوات كفاءة لإدارة الموارد المجتمعية، وأنها قادرة أكثر من غيرها على تلبية متطلبات التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة، خاصة وأنها تعمل على تعميق نهج الديمقراطية والمساواة والوعى المجتمعى، وإن الشراكة توفر فرص تحقيق الأهداف بعيدة

المدى التى يسعى إليها المجتمع، فضلاً عن أنها تمكن من زيادة الكفاءة في تحقيق هذه الأهداف وذلك لأنها تعمق مفهوم التعاون الخلاق وتحقق التكامل وتؤكد على مشاركة كل القطاعات المجتمعية بالتنمية والتطوير.

هذا ويمكن القول أنه بالرغم من حداثة تجربة مصر في مجال الشراكة، إلا أنها أخذت خطوات واسعة في هذا المجال وذلك بإنشاء وحدة الشراكة ما بين الدولة والقطاع الخاص والتي إضطلعت بمسئوليتها وزارة المالية بالإشتراك مع الوزارات الأخرى مثال وزارة التخطيط ووزارة الإستثمار وغيرها من الوزارات الأخرى، أما على الجانب الآخر لعلاقة الشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدني فهذه العلاقة موجودة بالفعل من زمن بعيد ولكن يتطلب واقع الحال وجود برنامج للشراكة أيضاً ما بين الدولة والقطاع المدني على أن تكون هناك جهة محددة تتحمل مسئولية تنفيذ هذا البرنامج.

وبموجب هذه الرؤية الجديدة للشراكة، أصبحت السياسة القومية والعمل بها مهمة مشتركة، وتتمثل عناصر نجاح هذه المهمة في وجود نظام تشريعى أكثر ليبرالية، وقيام مشاورات واسعة أكثر شمولاً بين جميع الأطراف الوطنية المعنية، والتعاون في تنفيذ المبادرات الاجتماعية وتحقيق المصالح، وتلبية الإحتياجات المستجدة، الأمر الذى من شأنه الإستفادة من كافة الموارد القومية ضمناً لإندماج المجتمع كله في الجهود الإنمائية والذى سينعكس إيجابياً في ديمومة النمو وتحفيزه وإضفاء روح جديدة تحفز العدالة.

توصيات الفصل الثانى

١- تحليل وتقييم الدراسات السابقة فى مجال الشراكة سواء على المستوى العربى أو الدولى، وذلك لإستخلاص أهم النتائج التى يمكن الإسترشاد بها فى المرحلة الراهنة وهى مرحلة تشكيل واقع جديد للشراكة فى مصر والذى ترتب عليه إنشاء وحدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى وزارة المالية تضطلع بمسئولية التنسيق بين الجهات المختلفة المهمة بموضوع الشراكة.

٢- الإهتمام بالدراسات السابقة فى الشراكة والتى تركز على أهمية وفاعلية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى "التجربة الفرنسية"، حيث أن دور هذه المنظمات له مردود عالى يبرز من خلال نشاط وفاعلية هذه المنظمات المتمثل فى قيامها بتنظيم الجهد الشعبى والمجتمعى فى الأنشطة الخيرية والتنمية والثقافية والإبداعية، إضافة إلى مساهمتها فى مجال التعليم والصحة والتدريب والتوعية وصولاً إلى دورها فى التخفيف من توحش السوق وأيضاً مشاركتها فى الرقابة على أعمال الحكومة والقطاع الخاص الإستثمارى .

٣- إنشاء موقع على الإنترنت يجمع لتجارب الدول المختلفة فى مجال الشراكة سواء فى مجال البنية الأساسية الإقتصادية أو مجال البنية الأساسية الاجتماعية يكون بمثابة دليل إرشادى للعاملين بالمجال لتطوير برامج الشراكة بصفة مستمرة وفق أحدث مقتضيات العصر .

- ١- عادل محمود رشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص " المفاهيم والنماذج - التطبيقات " المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عام ٢٠٠٦، ص ١٢٦.
- ٢- المرجع السابق ، ص ١٢٧.
- ٣- د.سلطان أبو على، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص والفرق بينهما وبين سياسات الخصخصة، دورة نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص المنعقدة بمعهد التخطيط القومي وبمشاركة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، القاهرة، ٢٠-٢٤ إبريل، عام ٢٠٠٨، ص ٩.
- ٤- Patrions, H.A. and sosale,s. " Mobilizing the private sector for public Education : A view from the teachers ,The world Bank, Washington D.C., 2007.
- ٥- عادل محمود رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.
- ٦- [http:// www. Epppc. Hu](http://www.Epppc.Hu)
- ٧- د. محمد أبو السعود، خصخصة المستشفيات العامة في مصر، مؤتمر تطور دور الإستثمار الخاص وأثره على الإقتصاد المصرى ١٩٩٠-٢٠٠٧، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية بالإشتراك مع مؤسسة كونراد إندياور الألمانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠٨، ص ٢١٦ - ٢١٧.
- ٨- من هذه المستشفيات على سبيل المثال إتفاق الحكومة السعودية مع الحكومة الصينية لتشغيل مستشفى الملك فهد بالهفوف وجدة، ومع الحكومة الدنماركية بتشغيل مستشفى الملك فهد بجازان، ومع الحكومة الألمانية عن طريق مؤسسة التعاون الفنى الألمانى JTZ لتشغيل مستشفيات الملك خالد في كل من حائل وتبوك ونجران.
- ٩- في هذا النوع من عقود التشغيل تتولى الشركة المشغله توفير الكفاءات الطبية والتمريضية والفنية لشغل الوظائف القيادية وال تخصصية التى عادة ما تكون من دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. أما عمليات التشغيل غير الطبية مثل التغذية وأعمال الصيانة فكانت تتم عن طريق التعاقد مع مقاولين آخرين.
- ١٠- د. عادل محمود رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠-٢٠٦.
- ١١- تم الإستناد في هذا الجزء من الدراسة على المراجع الآتية:

- د. كريمة كريم، الإقتصاد المصرى، التحديات والسياسات من المنظورين الإسلامى والوضعى، بحوث مؤتمر قسم الإقتصاد، كلية التجارة بناء، جامعة الأزهر، ٢-٣ يونيو، عام ١٩٩٥، ص ٨٥-٨٧.
- د. صبرى عجلان أحمد محمد، تجربة الاصلاح الاقصادى بمصر، تطور أداء قطاع الأعمال المصرى، جهود ومعوقات التخصيص فى الدول العربية، صندوق النقد العربى، سلسلة بحوث ومناقشات وورش العمل، العدد الأول، أبو ظبى، مايو عام ١٩٩٥، ص ١١١-١٨٦.
- د. محسن حسان، " خصخصة قطاع الأعمال العام فى مصر "، تقييم سياسات التخصيص فى البلدان العربية، صندوق النقد العربى، سلسلة بحوث ومناقشات وورش العمل، العدد السابع، أبو ظبى، ديسمبر، عام ٢٠٠١، ص ١١١-١٦٥.
- ١٢- د. أحمد فراس العوران، د. وليد محمد شواقفه، الشراكة بين القطاعين العام والخاص نظرة عامة، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أربد، المملكة الأردنية الهاشمية، ٨-١٠ يوليو، عام ٢٠٠٨، ص ١.
- ١٣- وزارة المالية، البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص، الإصدار الثانى، سبتمبر عام ٢٠٠٧، ص ٩.
- ١٤- [www. Asharqalawsat. Com](http://www.Asharqalawsat.Com)
- ١٥- الهيئة العامة للإستعلامات المصرية، خطاب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك أمام المؤتمر التعاونى العام الثانى، الثلاثاء، ٢٣ ديسمبر، عام ٢٠٠٨.
- Er/Ar/Politics/ President/ Speeshes. Htm
- ١٦- [Http: // www. Hewaraat. Com/ forum/ showthead. Php?](http://www.Hewaraat.Com/forum/showthead.Php?)

الفصل الثالث

**طبيعة وأهمية الشراكة فى التعليم ودورها فى
تحفيز النمو وتحقيق العدالة**

الفصل الثالث

طبيعة وأهمية الشراكة فى التعليم ودورها فى تحفيز النمو وتحقيق العدالة

مقدمة:

إن تنمية الموارد البشرية هى أمل وغاية كل مجتمع ، ومع تزايد أعداد السكان يزداد الطلب على التعليم كأهم وسيلة لتنمية البشر . ومن ثم فقد أدرك الاقتصاديون منذ زمن طويل أهمية التعليم كاستثمار لرأس المال البشرى حيث يساهم الاستثمار فى التعليم فى زيادة الإنتاج القومى عن طريق تحسين مهارات القوى العاملة ، بالإضافة الى تحسين نوعية حياة الأفراد .

ومع تزايد إدراك المجتمعات لأهمية التعليم لتنمية ثرواتها البشرية ، تزايد حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومى وكنسبة من الإنفاق العام ، وتزايد الاهتمام بإقتصاديات التعليم ، وبدا الحديث قوياً عن الاستثمار فى التعليم وعائدات هذا الاستثمار وأهميته لتنمية الموارد البشرية .

ويمثل تمويل التعليم مشكلة من أهم المشاكل التى تواجه النظم التعليمية تزداد حدتها يوماً بعد يوم ، وتظهر بوضوح هذه المشكلة فى المجتمعات النامية على وجه الخصوص ومنها مصر ، فأصاب هذا القصور معايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمى ببعض الخلل ، وبالبحث والدراسة ظهر أن كثير من مشاكل العملية التعليمية تحتاج فى معالجتها ليس فقط إلى زيادة التمويل، ولكن إلى تضافر جميع الجهود داخل المجتمع من أجل وضع التعليم على قائمة الأولويات ، فإتجهت الأنظار إلى قبول شركاء مع الحكومة فى محاولة للوصول الى خدمة تعليمية أفضل تحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب ، وتوفر خدمة تعليمية جيدة ترفع من مهارات وقدرات الموارد البشرية للمزيد من الإنتاج والنمو .

وتتمثل الشراكة فى الخدمة التعليمية فى تحديد الأطراف المشاركة وهى :

" الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدنى "

كما تتمثل فى الأدوار الممارسة وتوزيعها بين الشركاء من حيث :

- ١ - المشاركة الكلية فى تقديم الخدمة التعليمية .
- ٢ - المشاركة فى تحسين بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية .
- ٣ - المشاركة فى الإدارة والمتابعة .
- ٤ - المشاركة فى التمويل .

٥ - المشاركة فى تقديم أفكار ورؤى وأشكال من الخدمة التعليمية فرضها الإتجاه العالمى نحو إقتصاد المعرفة .

ومن ثم فإن هذا الفصل سيتعرض بالدراسة للمحاور التالية :

١. رصد وتحليل الوضع الراهن للعملية التعليمية للوقوف على مدى الحاجة للشراكة فى قطاع التعليم لإصلاح الاختلالات بين العرض والطلب من ناحية وتلبية إحتياجات المعرفة من ناحية أخرى .
٢. الإشارة الى طبيعة وحجم القطاع الخاص فى التعليم للوقوف على مدى قدرته على تحسين معايير كفاءة العملية التعليمية ومشاكله .
٣. إشارة سريعة لدور المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية، وما يمكن أن تحققه لقطاع التعليم.
٤. الشراكة والخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) ، وذلك فى محاولة لإعادة قراءة الخطة الإستراتيجية المطروحة وتحديد أدوار الشركاء من خلال ما حققه كل منهم من نجاح تم رصده فى الأدبيات التى تناولت تحليل منظومة التعليم.
٥. الشراكة وإقتصاد المعرفة ، حيث سيتم الإشارة إلى الإتجاه نحو إقتصاد المعرفة ومايفرضه ذلك من أشكال جديدة للخدمة التعليمية يمكن للشراكة أن تلعب دورها بوضوح فى التعامل مع هذه الأشكال وإعداد المجتمع لها .

٣-١ رصد وتحليل الوضع الراهن للعملية التعليمية للوقوف على مدى الحاجة للمشاركة فى قطاع التعليم :

يعتبر نظام التعليم فى مصر من أكبر النظم التعليمية فى الشرق الأوسط حيث يضم حوالى ١٧ مليون طالب فى التعليم قبل الجامعى فى حوالى ٤٠ ألف مدرسة ، كما يشمل أكثر من ٢ مليون طالب فى ٢٥ جامعة منتشرة فى مختلف المحافظات والأقاليم وجامعة الأزهر بالإضافة الى ١٥ جامعة خاصة والجامعة المفتوحة .

١- التعليم قبل الابتدائى :

بلغ عدد مدارس التعليم قبل الابتدائى ٦٦٨٨ مدرسة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (زيادة قدرها ٥٥% عن عددها عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) ، يلتحق بهذه المدارس ٥٧٩٨٨٩ تلميذ وتلميذة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (زيادة قدرها ٤٠% عن عدد التلاميذ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) فى عدد ١٩١٣١ فصل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (زيادة قدرها ٤٢% عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) .

ويساهم فى تعليم هؤلاء ٢٣٣٧٠ معلم ومعلمة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ومن ثم فإن متوسط كثافة الفصل بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائى وصلت إلى ٣٠,٣ تلميذ /فصل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، بعد أن كانت ٣٠,٦ تلميذ/فصل عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

وعلى الرغم من أهمية هذه المرحلة ، وعلى الرغم من تطور عدد مدارسها وإرتفاع عدد الملتحقين بها ، إلا أن معدل القيد الإجمالى مازال ضعيفا فلم يتعد ١٨,١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وهو معدل ضعيف إذا ما قورن بمثيله فى الكثير من الدول (ففى الصين على سبيل المثال تخصص هذه المرحلة لشريحة عمر من ٣ إلى ٦ سنوات ويلتحق بها ٤٢,٢% من إجمالى الأطفال فى هذه الشريحة) (١) .

ومن خلال تنفيذ الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٦/٢٠٠٧- ٢٠١١/٢٠١٢) التى طرحتها وزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية تستهدف الوزارة زيادة هذه النسبة الى ٦٠% ، وكما ورد فى برنامج تنمية الطفولة المبكرة كأحد البرامج الـ (٥٥) التى تم طرحها فى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ ضمن برنامج العقد الاجتماعى الجديد ، ومع مرور مايقرب من أربع سنوات على هذا الطرح ، إلا أن مؤشرات القيد بهذه المرحلة تشير إلى الحاجة الضرورية لمزيد من الجهود فى هذا الشأن ، كما أن متوسط الكثافة بفصول هذه المرحلة لم تتحرك كثيراً ، حيث وصلت إلى ٣٠,٣ طفل / فصل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بعد أن كانت ٣٠,٦ طفل /فصل عام

٢٠٠١/٢٠٠٢، وهذا أيضا يستلزم زيادة عدد الفصول لتخفيض هذه الكثافة لتصل إلى ٢٠ تلميذ / فصل كما تشير الدراسات في هذا المجال .
" التعليم الخاص به ٢٩,٧% من الأطفال ، ٤٢% من المعلمين من إجمالي التعليم ما قبل الابتدائي "

٢ - التعليم الأساسي :

يهدف التعليم الأساسي الذي يضم ٩ سنوات دراسية على مرحلتين الأولى هي المرحلة الابتدائية (٦ سنوات) (٢) والثانية هي المرحلة الإعدادية (٣ سنوات) إلى إستيعاب جميع الأطفال في الشريحة العمرية ٦ - ١٤ سنة (وهو سن الإلزام) كحق أصيل يقره الدستور ، والقوانين المنظمة للتعليم (قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١) .

أ - المرحلة الابتدائية :

وبها ١٦٥٦٤ مدرسة بالتعليم العام عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (بزيادة قدرها حوالي ٦% عن مدارس عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) بها ٢٠٧٢٣٢ فصل (بزيادة قدرها حوالي ١٨% عن فصول عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) ويلتحق بها ٨٨٨٢٧٩٧ تلميذ وتلميذة (بزيادة قدرها ٢٤% عن تلاميذ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنفس المرحلة) بمتوسط كثافة ٤٣ تلميذ/ فصل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (مقابل ٤١ تلميذ/ فصل عام ٢٠٠١/٢٠٠٢)، يساهم في تعليم هؤلاء ٣٣١٨٠٦ معلم ومعلمة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ . أى أنه على الرغم من زيادة عدد المدارس والفصول بالمرحلة الابتدائية إلا أن متوسط كثافة الفصل في تزايد بسبب الزيادة السكانية ، وزيادة الطلب على الخدمة التعليمية .

المرحلة الابتدائية بالأزهر الشريف كما تقدم المعاهد الأزهرية التعليم بالمرحلة الابتدائية في ٣١٩١ معهد عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (بزيادة قدرها ١٦,٦% عن معاهد عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) بها ٣٠٠٦٠ فصل (بزيادة قدرها ٢٧% عن فصول عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) يلتحق بها ١١٠٠٠٢٦ تلميذ وتلميذة (بزيادة ٥١,٥% عن تلاميذ ٢٠٠١/٢٠٠٢). يساهم في تعليم هؤلاء ٤٩٤١٩ معلم ومعلمة . بلغ متوسط كثافة الفصل ٣٦ تلميذ/فصل مقابل ٣١ تلميذ / فصل عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

" أى أن الأزهر به ١٦% من المدارس ، ١٢,٧% من الفصول ، ١١,٢% من التلاميذ ، ١٣% من المعلمين ، من إجمالي التعليم العام والأزهرى في المرحلة الابتدائية " .

ب - المرحلة الإعدادية :

بلغت أعداد مدارس المرحلة الإعدادية ١١٨٠٢ مدرسة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ منها ٢٦٥٦ بالأزهر الشريف بنسبة ٢٢,٥% ، ووصل عدد فصول هذه المرحلة ٨٦٢٧٦ فصل دراسي منها ١١٢٤٦ فصل بمعاهد الأزهر بنسبة ١٣% ، وعدد الطلاب ٣٢١٧٤٨٨ طالب وطالبة منهم ٣٣٩٤٤٦ بالأزهر بنسبة ١٠,٦% ، وعدد المعلمين ٢٣٥٥٧١ معلم ومعلمة منهم ٣٧٩٨٤ بالمعاهد الأزهرية بنسبة ١٦% من إجمالي معلمي المرحلة الإعدادية .

وصل متوسط كثافة الفصل ٣٨ تلميذ / فصل بالتعليم العام و ٣٠ تلميذ / فصل بالمعاهد الأزهرية مقابل ٤٣ تلميذ / فصل ، ٣١ تلميذ/فصل لكل من التعليم العام والأزهرى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وهو تحسن ظاهري في حد ذاته نظرا لعودة الصف السادس للمرحلة الابتدائية إعتبارا من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

وتشير الإحصاءات إلى وجود ٤,٣% من طلاب المرحلة الإعدادية بالتعليم المهني الذي يحول إليه الطلاب الذين لم يجتازوا المرحلة الابتدائية أو الصفين الأول والثاني الإعدادي وهو ما يعكس وجود مشكلات بهذا التعليم ، وتشير هذه الإزدواجية إلى عدم تكافؤ الفرص .

" الأزهر به ٢٢,٥% من المدارس ، ١٣% من الفصول ، ١٠,٦% من التلاميذ ، ١٦% من المعلمين من إجمالي التعليم العام والأزهرى في المرحلة الإعدادية " .

" التعليم الخاص به ٤% من التلاميذ ، ٥,٥% من المعلمين من إجمالي التعليم العام والأزهرى في المرحلة الإعدادية " .

" يدرس بالتعليم الأساسي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ١٣,٢ مليون ، منهم ١١,٨ مليون بالتعليم العام ، ١,٤ مليون بالمعاهد الأزهرية " .

" ٨,٩ مليون بالتعليم العام الابتدائي ، ٢,٩ مليون بالتعليم الإعدادي ، ١,١ مليون بالمعاهد الأزهرية الابتدائية ، ٣٣٩ ألف بالمعاهد الأزهرية الإعدادية " .

ج - تحليل الوضع الراهن للتعليم الأساسي :

لأهمية مرحلة التعليم الأساسي ودورها في تشكيل مستوى منظومة التعليم في باقي المراحل، فإن تحليل الوضع الراهن للتعليم الأساسي يمكن أن يحدد معالم النظام التعليمي .
يعانى التعليم الأساسي من عدة تحديات تظهرها إحصاءات عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ومنها :

- مازال التعليم الأساسى يعانى من مشكلة الإحجام عن الإلتحاق ، حيث تشير النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٦ الى وجود نحو ٢,٢ مليون نسمة يمثلون ١٠,٤% من إجمالى عدد السكان فى شريحة (٦-١٨ سنة) غير ملتحقين بالتعليم الأساسى .
- لا يعمل بنظام اليوم الكامل (٦ - ٧ ساعات) سوى ٤٣,٣% من المدارس بالمرحلة الإبتدائية ، ٤٤,٨% من المدارس بالمرحلة الإعدادية .
- المعلم التربوى المؤهل تأهيلاً عالياً لا يمثل سوى ٣٨,٤% من معلمى المرحلة الإبتدائية ، ٦٨,٩% من معلمى المرحلة الإعدادية .
- مازالت متوسطات كثافة الفصول مرتفعة ٤٣ تلميذ / فصل بالإبتدائى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ٣٨ تلميذ / فصل بالإعدادى ، وإن كانت الأخيرة تخفى الحقيقة نظراً لعودة الصف السادس بالمدارس إعتباراً من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . كما أن المتوسطات فى حد ذاتها تخفى الحقيقة لعدم قدرتها على التعبير عن المجتمعات المتباينة وهو ما يؤكد وجود متوسطات كثافة أكثر من مائة تلميذ بالفصل ببعض مدارس محافظة الجيزة (الوراق - صفط اللبن).
- كما تشير إحصاءات الهيئة العامة للأبنية التعليمية إلى وجود ١٧% من إجمالى المبانى بالتعليم الأساسى بها كثافة فصل من ٤١ الى ٥٠ تلميذ /فصل ، ٨,٥% بها من ٥١ الى ٦٠ تلميذ بالفصل ، ٣,٤% بها من ٦١ الى ٧٠ تلميذ بالفصل ، ٢,٤% بها أكثر من ٧٠ تلميذ بالفصل . وقد وجد أنه لحل هذه المشكلة تحتاج إلى (٣٨٠٦٣) فصل دراسى جديد .
- مازال هناك تعدد فى الفترات الدراسية ، حيث يوجد ٣٤٩٤ مبنى مدرسى تعمل أكثر من فترة واحدة ، وذلك بنسبة ١٤,٦% من إجمالى المبانى الحكومية موزعة على مدارس التعليم الأساسى، ومطلوب لحل هذه المشكلة (٤١٥٦٢) فصل جديد .
- مازالت هناك مناطق محرومة من الخدمة التعليمية حصرتها الهيئة العامة للأبنية التعليمية ، وحددت المطلوب لها بعدد (٣٨٢٤٠) فصل ، بالإضافة الى (٣٨٢٤٠) فصل جديد لإستيعاب الزيادة السكانية .
- مشكلة إحلال وتحديث المبانى القديمة، ويلزم لها (٢٢٧٧٠) فصل جديد. ومشكلة المبانى التعليمية المؤجرة ويلزم لها (١٤٢٠٧) فصل جديد .
- مازال التسرب من التعليم الأساسى واضحاً ، لا تعكسه المؤشرات المعلنة من المؤسسات التعليمية (ويكفى مراجعة أعداد التلاميذ بالمرحلتين الإبتدائية والإعدادية لتصور حجم هذه المشكلة) ، وتشير إحصاءات تعداد ٢٠٠٦ إلى أنه قد بلغ عدد المتسربين من التعليم الأساسى ٨٨٤,٨ ألف متسرب بنسبة ٤,٢% من إجمالى عدد السكان فى الشريحة العمرية

(٦-١٨ سنة)، كما بلغ عدد المتسربين من التعليم الأساسي الأزهرى نحو ٣٥ ألف متسرب من إجمالى المقيد بنسبة ٢,٥% فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية .

- ساهم كل من مشكلتى الإحجام عن الالتحاق بالتعليم ، والتسرب من التعليم الأساسى فى إستمرار الأمية التى ووصلت الى ٢٩,٣% من إجمالى السكان (١٠ سنوات فأكثر) طبقاً للبيانات الأولية لتعداد ٢٠٠٦، أى حوالى ١٧ مليون أمى يمثلون عقبة من جديد فى التحاق الأطفال بالتعليم وإستمرارهم فيه ، نظراً لما تلعبه أمية أولياء الأمور من دور بالغ فى هذا الشأن .
- ان إستمرار وجود صيغ جديدة للتعليم الأساسى مثل مدرسة الفصل الواحد ، مدارس المجتمع ، المدارس صديقة الفتيات... الخ ليس إلا دليل على إستمرار حاجة التعليم الأساسى لمستوى من الجودة يشجع على الالتحاق به والإستمرار فيه وعدم الإرتداد إلى الأمية.
- تمثل مشكلة سوء توزيع المعلمين على المناطق الجغرافية تحدياً أمام التعليم الأساسى، كما يوجد نقص فى معلمى بعض المواد مثل اللغة العربية (٢٧,٧%) ، واللغة الإنجليزية (٨,٤%) والرياضيات (٨,١%) فى المرحلة الابتدائية^(٢) مما يستلزم ضرورة توفير برامج تدريبية تحويلية للمعلمين فى المواد التى بها فائض ، وبرامج تدريبية تأهيلية للمتخصصين الذين تركوا التدريس للعمل الإدارى، وتوفير حوافز لتشجيع المعلمين على العمل فى المناطق الجغرافية النائية والمحرومة .
- حتى الآن لا يوجد ترخيص للمعلم بمزاولة مهنة التدريس ، وهو ما يجعل من الأكاديمية المهنية للمعلمين وهى الجهة المنوط بها منحه التراخيص وعمل التدريب التخصصى والتحويلى ، وسيلة لضمان الجودة والإعتماد .

٣ - التعليم الثانوى :

- بلغ عدد مبانى التعليم الثانوى العام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ٢٢٩١ مدرسة بها ٣١٧٠٩ فصل ، ١١٧٣٨١١ طالب وطالبة بمتوسط كثافة ٣٧ طالب / فصل ، ١٠٠٥٤٥ معلم ومعلمة .
- ويساهم التعليم الخاص فى تقديم الخدمة التعليمية بالمرحلة الثانوية حيث به ٩١٨٢٠ طالب بنسبة (٧,٨%) ، ٧٤٤٤ معلم بنسبة (٧,٤%) من إجمالى معلمى هذه المرحلة .
- كما يقدم الأزهر الشريف التعليم على مستوى المرحلة الثانوية من خلال ١٧٤٣ معهد أزهرى به ١١٠١٥ فصل ، ٢٨٢٤٩٢ طالب بمتوسط كثافة ٢٦ طالب / فصل ، ٣٦٨٨٩ معلم ومعلمة.

• تشمل مرحلة التعليم الثانوى ، التعليم الفنى نظام ثلاث سنوات وخمس سنوات فى عدد ١٨٠١ مدرسة بها ٤٨٣٣٩ فصل ، بمتوسط كثافة ٣٧ طالب /فصل ، ١٧٩٣٦٠٩ طالب وطالبة موزعة على تعليم صناعى ، تجارى ، زراعى ، يمثل الطلاب بهم ٥١% ، ٣٩% ، ١٠% على الترتيب . ويمثل التعليم الحكومى النسب الأكبر فى هذه النوعية من التعليم الفنى حيث كان ٩٩,٧% فى التعليم الصناعى ، ٨٣,٤% فى التجارى ١٠٠% فى التعليم الزراعى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ . وبمراجعة هذه المؤشرات يتضح أن :

التعليم الثانوى العام به حوالى ٣٦% من إجمالى طلاب الثانوى العام والأزهرى والفنى .
التعليم الثانوى الأزهرى به ٨,٧% من إجمالى طلاب الثانوى العام والأزهرى والفنى
التعليم الثانوى الفنى به حوالى ٥٥,٢% من إجمالى طلاب الثانوى العام والأزهرى والفنى .
أى أن الغالبية العظمى من طلاب الثانوى فى تعليم ثانوى فنى يعانى من محدودية الموارد ، وبه كثير من المشاكل على الرغم من أهميته لتوفير العمالة الماهرة للمشاركة فى التنمية ، إلا أن معدلات البطالة بين خريجه تشهد على انخفاض مستواه .

وتعمل ٦٢,١% من مدارس الثانوى العام و ٢٧,٤% من مدارس الثانوى الفنى بنظام اليوم الكامل وذلك عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

وتشير الإحصاءات إلى أن نسب التحاق الطلاب بالثانوى العام تزداد فى المحافظات الحضرية بينما يرتفع الإلتحاق بالثانوى الفنى بالقرى والمناطق الفقيرة وهو ما دفع بوزارة التربية والتعليم الى تبنى إستراتيجية لتطوير المدارس الثانوية الفنية والمهنية .

٤ - التعليم الجامعى والعالى :

طبقا لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، فقد وصلت أعداد الطلاب بالجامعات المصرية (شاملة جامعة الأزهر والمعاهد الفنية) ٢٠١٠٩٤٦ طالب وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
كما يلتحق ٨٨٤٩٨ طالب وطالبة بالجامعات الخاصة على النحو التالى :

جدول رقم (٣ - ١)
التعليم الجامعى والعالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥

إناث	ذكور	عدد الطلاب	الجامعة
٨٩٩١٥٨	٩٨١٣٠٢	١٨٨٠٤٦٠	إجمالى أعداد الطلاب بالجامعات (شاملة الأزهر)
٦١١٧٧	٦٩٣٠٩	١٣٠٤٨٦	إجمالى الطلاب بالمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالى .
		٢٠١٠٩٤٦	الإجمالى
١٠	٥٦٩٨	٥٧٠٨	أكاديمية مبارك للأمن
١٩٩٨	١٨٩٠	٣٨٩٠	الجامعة الأمريكية
١٦٣٩٠	٢٧٦٤٠	٤٤٠٣٠	الجامعة العمالية
٤٩٦٦	١٠٤٠٢	١٥٣٦٨	جامعة ٦ أكتوبر
١٣٦١	٢٤٨٣	٣٨٤٤	جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب
٢٩٧٦	٧٧٠٤	١٠٦٨٠	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
٢١٩٧	٢٠٦٥	٤٢٦٢	جامعة مصر الدولية
٦٢	١٠٧	١٦٩	جامعة الأهرام الكندية
٧٨	١٤٦	٢٢٤	الجامعة البريطانية فى مصر
١٨٣	١٤٠	٣٢٣	الجامعة الفرنسية
		لم تتوافر بيانات	الجامعة الألمانية
		٨٨٤٩٨	الإجمالى
		٢٠٩٩٤٤٤	الإجمالى العام

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ديسمبر ٢٠٠٧ .

وتعانى الجامعات الحكومية من ارتفاع أعداد الطلاب بها مما أثر على العملية التعليمية فى بعض كلياتها ، وظهر واضحاً ارتفاع عدد الطلاب بالكليات النظرية مقارنة بالكليات العملية ، حيث وصل إجمالى أعداد الطلاب بالكليات النظرية ١٥١٦٣٥٣ طالب وطالبة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ٣٩٧٦٠٦ طالب وطالبة بالكليات العملية ، حيث تمثل الأخيرة ٢١% من إجمالى الطلاب بالجامعات فى تراجع عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث كانت نسبة طلاب الكليات العملية ٢٣,٨% من إجمالى الطلاب .
وتشير بيانات الجامعات الخاصة ، وعلى الرغم من محدودية أعداد الطلاب بها مقارنة بالتعليم الحكومى ، أن عدد خريجها يشهد تزايداً .

جدول رقم (٣ - ٢)
تطور أعداد خريجي الجامعات الخاصة

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٢/٢٠٠١	
٧٥٨	٦٣٥	الجامعة الأمريكية
٣٤٢١	٥٦٨	جامعة ٦ أكتوبر
٣٥٦	١٠٤	جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب
٢٠٣٩	١٥١	جامعة العلوم والتكنولوجيا
٤٧٩	٦٠	جامعة مصر الدولية

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ديسمبر ٢٠٠٧ .

**جدول رقم (٣-٣)
الاتفاق العام للدولة على التعليم (١٩٩٨/١٩٩٩ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦)**

البيان	٩٩/٩٨	٠٠/٩٩	٠١/٠٠	٠٢/٠١	٠٣/٠٢	٠٤/٠٣	٠٥/٠٤	٠٦/٠٥
الاتفاق العام للدولة	٩١٥٢٦,٥	١٠٠٣٠٢,٩	١١٢٦١٤,٣	١٢٦٨٢,٨	١٤٣٠١٣,٦	١٥٩٦٠٢,١	١٧٧٤٢٦,٦	٢١٤٦٧٢,٦
الاتفاق العام على التعليم	١٣٥٢٧,٤	١٤٧٤٧,٣	١٦٥٢٤,٦	١٨١٢٥,٤	٢٠١٩٠,٦	٢٢١٩٩,٨	٢١٤٤,٦	٢٦٨٠٦,٩
نسبة الاتفاق على التعليم الى الاتفاق العام %	١٤,٨	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٣	١٤,١	١٣,٩	١١,٩	١٢,٥
الاتفاق على التعليم قبل الجامعي	٩٥٤١,٣	١٠٤٨٩,٧	١١٩٢٥,٩	١٣١٧٧,٤	١٤٥٩٧,١	١٦٠٥٣,٣	١٥٥٤٩,٣	١٩٢٦٨,٣
نسبة الاتفاق على التعليم قبل الجامعي الى الاتفاق على التعليم	٧٠,٥	٧١,١	٧٢,٢	٧٢,٢	٧٢,٣	٧٢,٣	٧٣,٩	٧٣,٩
الاتفاق على التعليم الجامعي	٣٩٨٦,١	٤٢٥٧,٦	٤٥٩٨,٧	٤٩٤٨,٠	٥٥٩٣,٥	٦١٤٦,٥	٥٤٩٥,٣	٧٥٣٨,٦
نسبة الاتفاق على التعليم الجامعي (%)	٢٩,٥	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٧,٣	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٦,١	٢٨,١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ديسمبر ٢٠٠٧

يتضح من الجدول أن الاتفاق العام على التعليم والبالغ مايقرب من ٢٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ زاد بنسبة ١٨٨% خلال الفترة من ١٩٩٩/٩٨ حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، فى الوقت الذى زاد فيه الاتفاق العام للدولة خلال نفس الفترة بنسبة ١٣٥% وزاد الاتفاق على التعليم قبل الجامعي بنسبة ١٠٢% . كما زاد الاتفاق على التعليم الجامعي بنسبة ٨٩% .

كما يتضح أن الاتفاق على التعليم الجامعي يتراوح ما بين ٢٨% ، ٣٠% من إجمالى الاتفاق على التعليم ، فى حين بلغ عدد المقيدون بالتعليم قبل الجامعي ١٥,٤ مليون تلميذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، كما وصل عدد المقيدون بالتعليم الجامعي والعالى ٢,٣ مليون طالب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أى أن حوالى ١٣,٥% من إجمالى عدد الطلاب المقيدون فى نظام التعليم المصرى (المقيدون بالتعليم الجامعي) يحصلون على مخصصات تتراوح بين ٢٨% ، ٣٠% من الاتفاق على التعليم .

والحقيقة أن حجم الاتفاق على التعليم لا يتناسب مع الطلب المتزايد عليه من ناحية ، وحل مشاكله من ناحية أخرى ، مما يستلزم البحث عن آليات أخرى للمواجهة والتي سنرى فيما بعد أن الشراكة يمكن لها أن تساهم فى هذا المجال .

إضافة إلى ما تقدم فإن توزيع المخصصات المالية للتعليم بين المراحل المختلفة وبين البنود المختلفة داخل كل مرحلة فى حاجة إلى إعادة النظر ، فعلى سبيل المثال يحصل التعليم الأساسى ، مع

أهميته وخطورته ، على نسبة ٣٠,٢% من إجمالي الإنفاق على التعليم ، بينما تصل هذه النسبة فى الأردن ٤٣,٣% ، الفلبين ٦٠,٤% ، تركيا ٤٨,٤% ودول منظمة التعاون الاقتصادى OECD ٤٠,٤% (١) .

وحيث أن أحوال التعليم الأساسى وبصفة خاصة المرحلة الابتدائية منه تؤثر بالدرجة الأولى على الفقراء وغير القادرين الذين يتسرب أبناءهم من التعليم ، فإن إعادة النظر نحو زيادة المخصصات المالية لهذه المرحلة يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

٢-٣ : طبيعة وحجم القطاع الخاص ، ومدى قدرته على تحسين معايير كفاءة العملية التعليمية ومشاكله :

١ - الوضع الراهن للتعليم الخاص : (١)

ترجع نشأة التعليم الخاص فى مصر الى القرن التاسع عشر ، عندما أنشأت الجمعيات الدينية الخيرية مدارس خاصة لمواجهة خطة الإحتلال الأجنبى للحد من التعليم .

ومع زيادة الطلب على التعليم ، طغت أزمة تمويله وواجهت مصر هذه الأزمة كغيرها من الدول بأن رصدت من الأموال ما يواجه هذا الطلب المتزايد وتحقيق سياسة الإلزام وتطوير منظومة التعليم ، حتى وصل ما تم رصده للتعليم نحو ٢٧ مليار جنيه . إلا أن الأوضاع الراهنة تشير إلى حاجة النظام التعليمى للمزيد من الأموال لتلبية الطلب المتزايد ورفع مستوى جودة وتطوير التعليم وإحداث نقلة نوعية تحقق الجودة والإعتماد ، كى تستطيع مخرجات العملية التعليمية من المنافسة فى ظل إقتصاد المعرفة .

وكان التوجه نحو تشجيع ودعم القطاع الخاص فى إنشاء المؤسسات التعليمية ، فكانت البداية

على مستوى التعليم قبل الجامعى ، من خلال مدارس مختلفة يمكن تصنيفها على النحو التالى :

- أ - مدارس خاصة لغات : يتم تدريس المناهج بها باللغات الأجنبية ، بعضها باللغة الإنجليزية وبعضها الآخر باللغة الفرنسية أو الألمانية بجانب المستوى الرفيع فى اللغة ، مع اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والدراسات الاجتماعية وتتعدد الشهادات فى هذه المدارس ، فمنها المصرية ومنها الأجنبية ذات الإعتماد من الخارج ، بعضها يطبق فلسفة التعليم الفرنسى ، وأخرى تطبق فلسفة التعليم الأمريكى ، أو فلسفة التعليم الإنجليزى I.G.C.S.E أو فلسفة التعليم الألمانى .

- ب - مدارس خاصة باللغة العربية : وهى مدارس يتم فيها التدريس باللغة العربية. وهناك من المدارس الخاصة (العربى أو اللغات) ما رخص لها بمزاولة نشاطها في ظل القرار الوزارى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ فلم تخضع لشروط ومواصفات هيئة الأبنية التعليمية من حيث المبنى والمرافق والتجهيزات ، وبعضها رخص له فى ظل القرار الوزارى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣ .
- ج - المعاهد القومية : وهى مدارس لا تحقق ربحاً حيث ينفق العائد المادى على المدرسة والدارسين ، وتهدف إلى تقديم خدمة تعليمية مميزة لمن يرغب من أولياء الأمور فى سداد نفقات تعليم أبنائهم ماداموا قادرين على ذلك .
- د - المدارس التعاونية : وهى مدارس تخضع للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن إنشاء الجمعيات التعاونية .
- هـ - المدارس التابعة لهيئات أجنبية أو سفارات : تعد المدارس الأمريكية والفرنسية والإنجليزية واليابانية من أبرز أنواعها ، وهى مدارس مخصصة للجاليات الأجنبية ، وقد يسمح لبعض المصريين بالإلتحاق بها بعد موافقة الوزارة ، وتمنح شهادات أجنبية معترف بها دولياً . وتشير أحدث الدراسات العلمية (٧) أن هناك تحديات تواجه التعليم قبل الجامعى الخاص والتعاونى فى مصر منها :

التعليم الخاص :

- إهتمام المدارس الخاصة بشكل أكبر بمعايير الربحية مقارنة بمعايير جودة العملية التعليمية.
- الحاجة إلى إستثمارات كبيرة لإنشاء المدارس الخاصة مما يجعل العملية التعليمية فى أيدى أصحاب رؤوس الأموال وليس فى أيدى التربويين وخبراء التعليم .
- محدودية قدرة وزارة التربية والتعليم فى الإشراف على تلك المناهج لضمان إتساق محتواها مع متطلبات المرحلة الدراسية فى كل شريحة عمرية .
- انخفاض مساهمة المدارس الخاصة فى مجالات التربية الخاصة والتعليم الثانوى الزراعى والثانوى الصناعى ومدارس الفصل الواحد .
- إرتفاع مستويات كثافة الفصول فى مرحلة التعليم الثانوى التجارى فى المدارس الخاصة، وتراجع مستويات الكثافة فى مرحلتى التعليم ما قبل الإبتدائى والمرحلة الإعدادية .

التعليم التعاونى :

- الصراعات الدائمة بين مجلس إدارة الجمعية وإدارة المدرسة لتدخل الطرف الأول فى الشئون الفنية للمدرسة مثل التعيينات والمكافآت والحوافز .
 - الصراعات بين أعضاء مجلس الإدارة على المناصب .
 - عدم التزام رؤساء مجلس الإدارة بتنفيذ ماورد بالقوانين والقرارات الوزارية المنظمة للعمل والقرارات التى تصدر من الجمعية العامة للمعاهد القومية .
 - عدم سداد بعض أولياء الأمور وبعض أعضاء مجالس الإدارة للمصروفات الدراسية الخاصة بأبنائهم مما يؤدى إلى وجود عجز بالميزانية .
 - مشاكل داخل المدرسة مثل تكدس العمالة وعدم ملائمة المؤهل الدراسى للوظيفة .
 - هناك تحديات تشريعية عديدة مثل عدم وجود نص صريح بالقوانين واللوائح المعمول بها يبين مدى خضوع أعضاء مجالس الإدارات بالمدارس للجهات الرقابية المختصة ، كما أن إنشاء مدارس تعاونية جديدة فى ظل القانون القائم الذى يحدد قيمة السهم بعشرة جنيهات أصبح غير ممكن .
 - كما أن هناك تحديات مالية مثل عدم جدية تحصيل المصروفات الدراسية لطلبة هذه المدارس وعدم وجود ضوابط لعملية الإعفاءات الموجودة بالمدارس مثل المدارس الخاصة، عدم وضوح وجدية الجهات المنوط بها الرقابة والمتابعة على هذه المدارس .
- بالرجوع إلى الإحصاءات السابقة عن الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعى ، يتضح أن التعليم الخاص تركز بالدرجة الأولى فى محافظة القاهرة ، يليها بفروق واضحة محافظة الجيزة ، حيث كان بالأولى ٣٥,٥% من تلاميذ المدارس الخاصة بالمرحلة الابتدائية ، ٤٣,٥% بالمرحلة الإعدادية ، بينما كان فى الجيزة ٢٠,٢% ، ٢٣,١% على الترتيب .
- ولما كان متوسط كثافة الفصل ٤٣ تلميذ / فصل بالمرحلة الابتدائية فى التعليم الرسمى الحكومى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، فإنه يجب الإشارة الى أن هناك تعليم رسمى لغات تحت مسمى المدارس التجريبية بمصروفات ، ومن ثم فإنه يمكن تصنيف كثافة الفصل تبعا للتقسيم الوارد بالجدول التالى رقم (٣-٤) .

جدول رقم (٣-٤)

متوسط كثافة الفصل بالتعليم الأساسي^(٨)

بمراحلتيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

تبعية التعليم	متوسط كثافة الفصل بالمرحلة الابتدائية	متوسط كثافة الفصل بالمرحلة الإعدادية
التعليم الرسمي	٤٤,٢	٣٩
التعليم الرسمي (تجريبي)	٣٤,٣	٣٣,٤
التعليم المعان	٤١,٠	٣٤,٣
التعليم الخاص عربى	٣٥,٢	٣١
التعليم الخاص لغات	٢٨	٢٥,٦
التعليم الأثرى	٣٦,٦	٣٠,٢

المصدر : تم حسابها من بيانات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعليم الأساسي فى مصر ، مرجع رقم : (١٠٩-١٤٢٠٦ - ٢٠٠٨) ، مايو ٢٠٠٨ .

ومن الجدول يتضح إنخفاض متوسط كثافة الفصل بالتعليم الخاص مقارنة بالتعليم الرسمي الحكومى على مستوى كل من المرحلتين الإبتدائية والإعدادية مما يتيح فرصة تعليمية أفضل .
وفى المسابقة الدولية الخاصة بدراسة الإتجاهات الدولية فى الرياضيات والعلوم والمعروفة باسم TIMSS أحرزت مصر متوسطا ٤٠٦ فى الرياضيات ، ٤٢١ فى العلوم ، ولوحظ أن المدارس الخاصة لغات حققت ٥٢٩ فى الرياضيات ، ٥٢٨ فى العلوم تليها المدارس المدارس الرسمية لغات (تجريبي) حيث حققت ٥٠٩ ، ٥٠٦ فى الرياضيات والعلوم على الترتيب ، وهو ما يشير الى مستوى أفضل حققته هذه المدارس الخاصة فى علوم المستقبل .

جدول رقم (٣-٥)

نتائج المسابقة الدولية الخاصة بدراسة

الإتجاهات الدولية فى الرياضيات TIMSS^(٩)

البيان	الرياضيات	العلوم
متوسط مصر	٤٠٦	٤٢١
الأردن	٤٢٤	٤٧٥
تونس	٤١٠	٤٠٤
القلبين	٣٧٨	٣٧٧
المتوسطات الدولية	٤٦٧	٤٧٦
المدارس الحكومية التجريبية لغات	٥٠٩	٥٠٦
المدارس الخاصة لغات	٥٢٩	٥٢٨

المصدر : الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٧/٢٠١١-٢٠١٢)

وحيث تتسابق المدارس الخاصة فى جذب أولياء الأمور إلى ما تقدمه من خدمة تعليمية فإن هذا التنافس من شأنه رفع مستوى الإجاز بها ، كما أن زيادة المعروض من المدارس الخاصة سيؤدى حتما إلى مواجهة أحد نقاط الهجوم على المدارس الخاصة وهو إرتفاع مصروفاتها الدراسية، مما يحمل الأسر أعباء مالية كبيرة فى سبيل تعليم أبنائها .

" وإذا كان التعليم الخاص عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، به ٢٩,٧% من إجمالى الأطفال بالتعليم قبل الابتدائى، ٧% من تلاميذ المرحلة الابتدائية ، ٤% من تلاميذ المرحلة الإعدادية ٧,٨% من إجمالى تلاميذ الثانوى العام ، ٠,٣% من الثانوى الصناعى ، ١٦,٦% من الثانوى التجارى ، فإنه على مستوى التعليم الجامعى لا يمثل أكثر من ٤,٢% من إجمالى أعداد الطلاب بالتعليم العالى والجامعات ."

• التعليم الخاص على مستوى التعليم العالى والجامعات :

توجد فى مصر الجامعات الخاصة التالية :

أ - الجامعة الأمريكية .

ب - الجامعات المنشأة فى ظل القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، وبإستثناء الجامعة الأمريكية فإن الجامعات الخاصة ظهرت فى بداياتها لتستوعب أعداداً من الطلبة عجزت عن تحقيق درجات تؤهلها للإلتحاق بالجامعات الحكومية ، ومن ثم كان الهجوم عليها وعلى خريجها لطبيعة ومستوى هؤلاء الخريجين ، إلا أنه وبمرور الوقت أصبح الإقبال عليها رغبة فى الإلتحاق بنوعية من الدراسة يفضلها الطالب ولكن مجموع درجاته فى الثانوية العامة لم يمكنه من الإلتحاق بها ، بالإضافة الى أن هذه الجامعات حرصت على أن يكون لها إسماً تستطيع من خلاله المنافسة فى السوق على جذب المزيد من الطلاب ، إلا أن الأعداد بها مازالت محدودة للغاية ، كما أشارت إليه البيانات سابقاً .

ولقد شجعت الدولة القطاع الخاص للدخول فى مجال الإستثمار البشرى فأرتفعت أعداد الجامعات الخاصة من أربع جامعات فقط عام ١٩٩٧/٩٦ الى ١٥ جامعة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (بالإضافة الى الجامعة العربية المفتوحة). ولكن حتى الآن لا يمثل التعليم الجامعى الخاص إلا نسبة ٤,٢% من إجمالى الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا ، فإذا أضيف الى هذه النسبة نسبة من يدرسون بأقسام اللغات الإنجليزية والفرنسية بالجامعات الحكومية ربما تحسنت بعض الشئ .

وتقف الأعباء المالية ، أمام قدرة الأفراد على الإلتحاق بالتعليم الجامعى الخاص ، كما أن هذا التعليم مازال محدوداً نظراً للتكلفة العالية اللازمة لتوسعه ، ومازال يعتمد على هيئة التدريس من الجامعات الحكومية بدرجة كبيرة .

ومن ثم فإن التحدى الكبير، والمعادلة الصعبة، هى كيف يمكن للشراكة أن تتحقق مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ؟ هل بالسماح للجامعات الأجنبية التى تتحمل دولاً أخرى تكلفة إنشائها مثل الجامعة الفرنسية ، البريطانية ، الألمانية ، الروسية ، الصينية ... الخ ، أم أنه يجب البحث عن كيفية تقديم صيغ جديدة مثل الجامعات الأهلية على سبيل المثال .

الجامعات الأهلية : وافق مجلس الشورى على تعديل قانون إنشاء الجامعات الخاصة لعام ١٩٩٢ ليصبح كالتالى :

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والجامعات الأهلية ، ويمثل إضافة الجامعات الأهلية موافقة المجلس على توسيع قاعدة طالبى إنشاء الجامعات الأهلية . حيث أنه يجوز إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تهدف الى الربح بناء على طلب شخص أو عدة أشخاص (طبيعية أو اعتبارية) أو منهما معاً أو أية جهة ذات نفع عام ويصدر بإنشاء الجامعات الأهلية قرار من رئيس الجمهورية، وتكون لها شخصية اعتبارية خاصة من تاريخ إنشائها ، وتتكون أموال هذه الجامعات مما ينول إليها من المؤسسين طالبى الإنشاء والمساهمات التى يقدمها المواطنون والأشخاص الاعتبارية والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى ، وأية منح أخرى يقبلها مجلس أمناء الجامعات ، وتعتبر أموال الجامعة الأهلية أموالاً عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات ، كما يجوز للدولة أن تقدم عوناً للجامعات الأهلية سواء بتخصيص عقارات لها بمقابل يحدده مجلس الوزراء ، أو تقديم مساعدات مالية عينية . ويشكل لكل جامعة أهلية مجلس أمناء يكون نصفه على الأكثر بترشيح من المؤسسة الأهلية ، ويختار وزير التعليم العالى باقى الأعضاء من بينهم ممثل أو أكثر للدولة ، وينشأ بوزارة التعليم العالى مجلس يسمى " مجلس الجامعات الخاصة والجامعات الأهلية ، يختص بمتابعة وتطوير وضمان جودة التعليم .

٢ - مشاركة القطاع الخاص بين التأييد والرفض :

يرى المؤيدون لخصخصة التعليم :

- أنه سيحسن من العملية التعليمية نظراً للتنافس على جذب الطلب ، بتقديم أفضل العروض وبجودة عالية .
- يمكن للقطاع الخاص تحمل كثير من الأعباء التى تعجز الحكومة فى الوقت الراهن ، وفى ظل الطلب المتزايد - سريع التغير - على تلبيتها .
- يستطيع القطاع الخاص تقديم مستويات متنوعة من التعليم تلائم مستويات أفراد المجتمع بدرجة أكبر من الحكومة .

أما المعارضون لخصخصة التعليم فيرون:

- أن تقديم أنواعا مختلفة من التعليم ، يؤدي إلى تمزق نسيج المجتمع ، خاصة مع إنتشار أنظمة تعليمية تمنح شهادات ذات إعتقاد تربوي من الخارج ، وتطبق فلسفة التعليم الأجنبي (فرنسي - بريطاني - أمريكي - الماني).

- يتخوف البعض من عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، حيث يتجلى ذلك في الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التعليم الحكومي والخاص من خلال تباين كثافة الفصول ، وتعدد الفترات الدراسية في التعليم الحكومي وإنعدامها في التعليم الخاص ، وحالة الأبنية التعليمية ، ونوع الأنشطة الممارسة ، والتمتع باليوم الكامل الذي تحرم منه غالبية المدارس الحكومية .

وبطبيعة الحال فإن أى تحول أو تغيير له معارضين ، كما له أيضاً مؤيدين. وفي هذا الصدد ، أجرى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، إستطلاعاً لرأى المواطنين حول التعليم في الجامعات والمعاهد الخاصة (١٠) حيث إنقسم المبحوثون ما بين مؤيد للتعليم الخاص، ورافض له ، حيث يرى الفريق الأول أنه أفضل من التعليم بالخارج (٤٨% من المبحوثين) وأن فرص العمل أمام خريجي التعليم لحكومي ليست أفضل من فرص خريجي التعليم الخاص (٥٨% من المبحوثين) ، وكانت المصروفات الدراسية هي أهم ما يخشاه المبحوثون لأنها أعلى من القدرة المالية لأغلبية الأسر (٩٣% من المبحوثين) وحيث شملت عينة المواطنين الذين تم إستطلاع آرائهم مستويات عمرية وتعليمية واقتصادية مختلفة موزعة على المحافظات وبين الحضر والريف ، فإن نتائج هذا الإستطلاع تعكس بدرجة كبيرة آراء المواطنين في التعليم الخاص (مع التحفظ على حجم العينة الذي بلغ ١٢٧٦ مفردة ، وبلغت الاستجابات بها ٩٧٨ مفردة) .

وحيث أن عملية الخصخصة لها أشكال كبيرة ، فإنه يتم الإختيار من بينها طبقاً لطبيعة وإمكانيات القطاع الخاص في كل مجتمع ، ففي إنجلترا على سبيل المثال تتمثل صور إشراك القطاع الخاص في التعليم في (١١) :

- رعاية المدارس : وذلك بأن يقوم القطاع الخاص بالتبرع بمبلغ معين كوديعة خيرية لبدء أحد المؤسسات المالية يخصص العائد عليها للإتفاق على مدرسة معينة أو مجموعة مدارس .
- مبادرة التمويل الحكومي، حيث يتحمل القطاع الخاص تكلفة إنشاء المؤسسات التعليمية ، على أن يتم تأجيرها للحكومة مقابل قيمة إيجارية أو نسبة من الدخل لمدة يتم الإتفاق عليها .

- مقايضة الأراضي مع الشركات القائمة ، وذلك بإعادة إستخدام المواقع القديمة للمدارس لأغراض أخرى مثل الإسكان ، ومن ثم يمكن الإستفادة من قيمة هذه الأراضي كجزء من تحمل نفقات بناء منشآت جديدة .
- إدارة المدارس الحكومية : وهنا تقوم الحكومة ببناء المدارس ، ويتولى القطاع الخاص مسئولية إدارتها بمقابل (إلا أن القطاع الخاص لا يقبل على هذه التعاقدات لأنها لا تحقق مستوى مناسب من الأرباح) .
- تجديد وتطوير المدارس الحكومية : حيث تقوم الحكومة بالمشاركة مع القطاع الخاص بإصلاح وتجديد المدارس وتزويدها بخدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .
- القروض الطلابية : وفيه تدخل الحكومة كضامن لهذه القروض وتحمل دعم سعر الفائدة.
- الرسوم الدراسية المؤجلة : فى عام ٢٠٠٣ بدأ التفكير فى التحول من دفع الرسوم الدراسية مقدماً إلى تأجيلها إلى ما بعد التخرج وذلك مقابل أسعار فائدة مخفضة .

وإذا كانت صور إشراك القطاع الخاص فى التعليم قبل الجامعى فى إنجلترا على هذا النحو ، فإنه يمكن الاختيار من بينها ما يلائم المجتمع المصرى أو الجمع بين أكثر من صورة ، نظراً لأن التعليم فى جمهورية مصر العربية يعتمد أساساً على التمويل المقدم من الدولة بعكس الحال فى كثير من الدول الصناعية المتقدمة ، والتي منها إنجلترا ، حيث يلعب القطاع العائلى والمؤسسات الصناعية والمالية دوراً كبيراً فى تمويل التعليم ، لإرتفاع مستوى المعيشة بهذه الدول ، وإزدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية بسبب تزايد أرباحها ، وإنخفاض معدل النمو السكانى .

أما فى جمهورية مصر العربية ، فإن مصادر تمويل التعليم ، تتمثل فى الموازنة العامة للدولة وتحمل العبء الأكبر ، والقطاع الخاص ، والقطاع العائلى ، صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ، والمعونات الخارجية والقروض .

ومن الجدير بالذكر أن صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية الذى أنشئ بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ سيأخذ دوراً أكبر مما هو عليه الآن بتطبيق اللامركزية حيث تتمثل موارده فى حصيلة جمع الرسوم والغرامات المقررة بقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، حصيلة الرسوم الإضافية التى يقررها وزير التعليم ، حصيلة الرسوم المقررة على كل منشأة صناعية لصالح الصندوق ، نسبة ١٠% من حصيلة حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمدن والقرى ، ونسبة ١٠% من حساب الغرامات

المحكوم بها وفقا لأحكام قانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وما يقدمه المواطنون من مساهمات لتمويل الصندوق بالجهود ائذاتية وحصيلة إستثمار أموال الصندوق .

أما على مستوى التعليم الجامعى والعالى فإن ، معظم بلدان العالم لا تقدم مجانية كاملة لهذا المستوى ، ولكنها تقدم مساعدات مالية للمؤسسات التعليمية تختلف فى أحجامها بهدف تخفيض نفقات الدراسة التى يتحملها الطالب فى شكل (١٢) منح دراسية ، هبات ، هبات معاونة ، قروض تعليمية ، برامج عمل للطلاب .

٣ - القطاع الخاص ٠٠ إجراءات لأدوار مطروحة :

لا يمكن إغفال دور القطاع الخاص فى دعم العملية التعليمية ، ومن ثم يصبح من الضرورى تشجيعه ولكن تحت مسئولية ورقابة الوزارات المسئولة بشكل جاد وفعال حتى يستطيع المشاركة من خلال :

- تشجيع الإستثمار فى التعليم ، وإعتبار ذلك مسئولية مجتمعية على الكل المشاركة فيها ، والحرص على جودتها .
- يمكن للقطاع الخاص المشاركة فى تطوير المؤسسات التعليمية وطرح أفكار جديدة لتأثيرها بما يلائم تحقيق التعلم النشط .
- على القطاع الخاص تقديم الأدوات المدرسية بشكل وسعر مناسب .
- طرح أاث مدرسى يتلاءم مع محاولة دمج ذوى الإحتياجات الخاصة .
- يشارك القطاع الخاص فى رفع مهارات الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات والتدريب عليها .
- تشجيع المؤسسات الإنتاجية على دعم التعليم الفنى والعالى ليخدم مصالحها .
- التأكيد على القطاع الخاص العامل فى مجال التعليم على الإلتزام بمعايير الجودة وضرورة حصوله على شهادة الإعتماد كشرط أساسى لإستمراره .
- تشجيع المؤسسات التعليمية على زيادة مواردها الذاتية من خلال تقديم الإستشارات ، وعمل البحوث ، وتنظيم البرامج التدريبية ، والإستفادة من دعم قدامى الخريجين ، والحد من صور الهدر بها .

٣-٣ إشارة سريعة لدور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية وما يمكن أن تحققه للتعليم

يدور الحديث حول دور المجتمع المدني فى التعليم لما أكدته بعض التجارب الناجحة من أهمية هذا الدور ، وكيف أن المجتمع المدني يستطيع أن يقدم جهودا متنوعة منها ما يصلح لإصلاح بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية مثل محو الأمية ومواجهة مشكلة التسرب . والحد من الإحجام عن الالتحاق بالتعليم الأساسى ، ومكافحة الفقر ... الخ . إلا أن هذا الدور يتطلب من التشريعات ما يمكن لهذا المجتمع المدني من المساهمة بإيجابية فى التعليم على النحو الذى يتفق مع الصالح العام وفى إطار فلسفة وإستراتيجية التعليم المتفق عليها من قبل أهل الإختصاص . ويخطئ من يعتقد أن مفهوم المجتمع المدني عبر مؤسساته كمجالات حية للمشاركة الشعبية هو مفهوم مناوئ لمفهوم الدولة (١٣) ، بل أنهما مفهومان متلازمان ومتكاملان ، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني مؤديا رسالته فى تحقيق التقدم بدون دولة تقوم على مؤسسات دستورية تعمل على فرض القانون وقت الحاجة ، كما لا يمكن تصور دولة وطنية قوية بدون مجتمع مدنى كبير يساندها ويحميها .

وفى حقيقة الأمر ، هناك الآن أمران فى غاية الأهمية وهما وجود إدارة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم ، ومجالس للأمناء بالمؤسسات التعليمية ، مما يعنى تزايد الإهتمام بموضوع الشراكة فى التعليم ، ومع أن الجمعيات الأهلية قدمت الكثير من جهودها فى التعليم منذ فترات طويلة من الزمن فكان لها الفضل فى نشأة التعليم الخاص بمصر ، إلا أن وجود إدارة خاصة بها فى هيكل وزارة التربية والتعليم لهو خطوة تحسب للوزارة للتنسيق مع جهود هذه الجمعيات من ناحية ، ومن ناحية أخرى من أجل الإشراف والمتابعة وتحديد نقاط التدخل .

ولزيادة دور المجتمع المدني فى مجال التعليم ، مطلوب من الإعلام المصرى أن يسهم بدور فعال فى هذا المجال ، بنشر ثقافة المشاركة وحث الجمعيات الأهلية على التوجه من دورها السائد التقليدى الخيرى الى أدوار تنموية لصالح العملية التعليمية ، والمطالبة بإتخاذ نوعى يضم الجمعيات العاملة فى مجال التعليم تحت مظلة واحدة ، كما أن الإعلام مطالب بمناقشة موضوعية لأحوال التعليم ، تتسم بقدر من الحياد ، حتى تستطيع الجمعيات من إختيار أدوارها المطلوبة بالفعل .

كما أن تفعيل أدوار مجالس الأمناء ، فى حاجة إلى مجتمع واع ، مشارك مدرك لأهمية دوره ومسئوليته تجاه مستقبل أبنائه .

وتعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد وتطبيقها لمعايير الجودة حافزاً على دعم دور مجلس الأمناء كدور أساسى فى تطبيق المعايير القومية للتعليم داخل المؤسسة التعليمية .
وهناك جمعيات أهلية ذات نشاط فاعل وهام فى العملية التعليمية ، نورد منها على سبيل المثال "مؤسسة محمد فريد خميس للتنمية " .

١ - تجربة مؤسسة محمد فريد خميس للتنمية فى مجال التعليم :

تم إنشاء مؤسسة محمد فريد خميس لتنمية المجتمع كأحد منظمات المجتمع المدنى وفقاً لأحكام القانون ٤٨ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ومقرها الرئيسى مدينة العاشر من رمضان ، ويمتد نشاطها عبر كافة محافظات الجمهورية . وترتكز الفلسفة الحاكمة لهذه المؤسسة على ضرورة مساهمة رأس المال الوطنى فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنى عدد من المشروعات التى تستهدف تنمية قدرات ومعارف ومهارات العنصر البشرى ، فلسفة أستوعبت خلاصة التجارب الدولية فى تحقيق التنمية من جانب ونقاط الضعف فى النموذج المصرى من جانب آخر لتأخذ على عاتقها عبء المساهمة فى تطوير العملية التعليمية ، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات العلاجية مرتفعة التكلفة لغير القادرين على تحمل أعبائها ، بل وتوفير مظلة من الرعاية الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية لقطاعات مختلفة من الشباب — بل إمتدت إلى تطوير البنية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحى لبعض القرى المحرومة .

وفى مجال التعليم تحديداً قامت المؤسسة بعمل الآتى :

- إنشاء مجمع فؤاد خميس الأزهرى النموذجى .
- محو أمية ألف مواطن كمرحلة فى مشروع محو الأمية الذى تتبناه المؤسسة وتوفر له الإمكانيات المالية .
- إنشاء عدد من مراكز التقوية لمرحلة التعليم الأساسى تقدم خدماتها بالمجان ، وتوفير كميات من مستلزمات المدارس سنوياً .
- تبنى مبادرة لتدعيم وتوفير الإمكانيات للأنشطة الرياضية والفنية بعدد من المدارس بمحافظة الشرقية .
- تحمل التكاليف المالية لدراسة عدد كبير من الطلاب الفلسطينيين بالجامعات المصرية الذين تواجههم ظروف مالية إستثنائية .
- تمويل عدد من مشروعات التخرج بالجامعات المصرية .
- التبرع بتكاليف معامل لغات وحاسب آلى بعدد من الجامعات المصرية .

- تجرى المؤسسة مسابقة علمية فى مجالات صناعة البتروكيماويات ، وصناعة الألياف الصناعية والغزل والنسيج وتصنيع الآلات ، بالتعاون مع الجامعة البريطانية فى مصر .
- البدء فى إنشاء أولى مدارس مبادرة " مدارس التميز" لتكون أول المدارس التى تقدم الخدمة التعليمية على مستوى يناظر مؤسسات التعليم فى الدول المتقدمة حيث يتم إقامة المدرسة وتجهيزها والإتفاق على تشغيلها بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ، وستوفر مدارس التميز الدراسة المجانية مع الرعاية الكاملة للتلاميذ منذ سنوات الدراسة الأولى حتى الحصول على الثانوية العامة .
- برنامج رعاية المتفوقين ، حيث يوفر البرنامج جميع المصروفات واللوازم الدراسية من ملابس وكتب والرعاية الاجتماعية والعلمية والمكافآت الشهرية لأوائل جميع الشهادات بما فيها التعليم الفنى والأزهرى كما يكرم البرنامج المدرسين والنظار الذين ساهموا فى تحقيق التفوق لأبنائهم من الطلاب ويكافئهم .
- رعاية مائة طالب وطالبة من أوائل شهادة الثانوية العامة سنوياً ، بتقديم المنح لتغطية تكاليف دراستهم حتى التخرج مع تقديم جهاز حاسب آلى لكل طالب حصل على تقدير إمتياز ، بجانب مبلغ شهرى لتغطية النفقات الشخصية وليس هذا إلا مثلاً لما يمكن أن يساهم به المجتمع المدنى الوطنى الراعى ، فى خدمة وطنه .

٢ - الجمعيات الأهلية . . إجراءات مطروحة :

- التعليم الأساسى مسئولية كاملة للدولة إذا أرادت خيراً بمواردها البشرية وعلى الجمعيات الأهلية أن تشارك فى :
- حصر أعداد الفئات غير القادرة على تحمل أعباء التعليم ، والتى يخشى من عدم إلتحاقها أو تسربها إن التحقت ، وتوعية أسر هؤلاء بأهمية التعليم ، ومتابعة إلتحاقهم بتسهيل الإجراءات الإدارية لهم ومتابعتهم وتقديم المساعدة المالية فى حالة ضرورتها .
 - يمكن للجمعيات الأهلية أن تشارك فى تقديم الوجبة الغذائية داخل المدارس .
 - يمكن للجمعيات الأهلية تقديم خدمة الإنتقالات والمواصلات .
 - المشاركة فى رفع مستوى الأفراد فى مجال تكنولوجيا الحاسب الآلى .
 - المشاركة فى تدريب المعلمين على مهارات التعامل مع التلاميذ .
 - المشاركة فى تقديم أنشطة وزيارات ورحلات للتلاميذ والطلاب .
 - المشاركة فى تقديم المنح والقروض للطلاب .
 - رعاية الموهوبين ودعمهم مالياً ومعنوياً .

٣- الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠١٢) :

عند الحديث عن الشراكة ، لابد من الإشارة إلى الجهود التى تبذل من أجل إصلاح التعليم فى مصر . فمؤتمرات علمية تُعقد وندوات تناقش وإعلام يهاجم... الخ ، إلا أن تبنى مفهوم الشراكة يستلزم الوقوف على فلسفة التعليم والتخطيط الإستراتيجى له وإن كانت الدراسة الحالية لاتسمح باستعراض كل ما يخص المحاور الخمسة التى تركز عليها بشئ من التفصيل ، إلا أنه من الأهمية إستعراض الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠١٢) لأنها ترسم صورة لأهم مراحل التعليم منذ بداية الإلتحاق بالمدرسة لان أى إخفاق فى هذه البدايات سينعكس بالضرورة على باقى المنظومة التعليمية بشكل سلبى يصعب تصحيحه . لأول مرة وبشكل تفصيلى متكامل ، قدمت الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠١٢) واقع وحال التعليم فى مصر وكيف يمكن إحداث نقلة نوعية به ، شارك فى إعدادها نخبة متميزة ، إستطاعت من خلال أبوابها الأربعة ، بفصولها الثمانية عشر من مناقشة كل مايتعلق بالتعليم قبل الجامعى وكيفية إصلاحه ، إنطلاقاً من التعرف على السياق الاجتماعى الاقتصادى والسكانى الذى تعمل من خلاله منظومة التعليم وتحليل الوضع الراهن لهذه المنظومة ، والتوقعات المستقبلية . كما طرحت ١٢ برنامجاً تمثل أولويات العمل داخل هذه المنظومة لإحداث نقلة نوعية بالتعليم فى مصر ولكنها توضح مدى التحديات أمام تحقيق هذه البرامج .

- ١ - برنامج الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والإتصال .
- ٢ - برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للإعتماد التربوى .
- ٣ - برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية .
- ٤ - برنامج التأصيل المؤسسى للامركزية .
- ٥ - برنامج التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات .
- ٦ - برنامج تحديث نظم المتابعة والتقويم .
- ٧ - برنامج تطوير بناء المدارس وصيانتها .
- ٨ - برنامج تطوير مرحلة رياض الأطفال .
- ٩ - برنامج إصلاح التعليم الأساسى .
- ١٠ - برنامج تحديث مرحلة التعليم الثانوى .
- ١١ - برنامج دعم التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم .

١٢ - برنامج تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة .

ويقوم كل برنامج من هذه البرامج على مجموعة من الإجراءات تمثل في مجموعها جهوداً كبيرة يجب أن تبذل وأعباءاً مالية يجب تدبيرها ... وهنا يمكن للشركاء كل بقدر إستطاعته المشاركة ولكن دائماً تحت مظلة المسؤولية الأم من قبل الوزارات المعنية إن أريد بهذه الدولة أن تنهض ، وأن يكون التعليم بها هو القضية الحاكمة نحو التنمية والتقدم .

٣-٥ الشراكة وإقتصاد المعرفة :

مفهوم إقتصاد المعرفة :

يعرف إقتصاد المعرفة بأنه الإقتصاد الذى يحقق إستخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإنه إقتصاد تحقق فيه المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة ، وتشكل مكوناً أساسياً فى العملية الإنتاجية .

ويطلق عليه البعض إقتصاد الإنترنت ، وهناك من يسميه إقتصاد المعلومات أو الإقتصاد الرقوى أى الإقتصاد القائم على إستخدام التكنولوجيا الرقمية مشتملة على كل من الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) والشبكات الداخلية للمعلومات (إنترنت) وكذلك على الحاسبات الآلية والبرامج .

ويتسم إقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص تستدعى نقلة نوعية فى التعليم ، من هذه الخصائص أنه :

١ . إقتصاد عالمى تزداد فيه شدة المنافسة مما يستلزم ضمان درجة عالية من الجودة والإعتماد حيث يعتمد على معايير متطورة ، لتقويم النجاح والفشل التى تعتمد بدورها على فكرة الجودة والتى يمثل رفع مهارات الأفراد بها محوراً أساسياً .

٢ . زيادة الإهتمام برأس المال الفكرى بإعتباره أساس إنتاج المعرفة وظهور أهمية كبيرة للقدرات الذهنية والفكرية .

٣ . يتميز إقتصاد المعرفة بالتغير السريع والمستمر مما يستلزم قدرة كبيرة للموارد البشرية على مواكبة تلك التغيرات والقدرة على إنتاج المعرفة .

٤ . ويعتمد إقتصاد المعرفة على مجموعة الوسائل المستخدمة فى تكنولوجيا المعلومات والإتصال وهى:

١ - الحاسبات بشقيها :صناعة الأجهزة وصناعة البرمجيات Software & Hardware

٢ - الإتصالات Telecommunication

٣ - الشبكات والوسائط المتعددة .

٤ - الإنترنت كأكبر شبكة اتصالات .

وهناك العديد من مؤشرات قياس تكنولوجيا المعلومات ، منها مؤشرات لقياس الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مثل نسبة توافر أجهزة الحاسب ، ونسبة توافر الإنترنت وعدد الداخلين بها ونسبة إستعمالها ... الخ ، كما أن هناك مؤشرات تهم رجال الأعمال مثل مدى توافر وسائل الأمن على المعلومات ، نسبة إستعمال الموظفين للإنترنت ، نسبة إنتاج البرمجيات ، نسبة تصدير البرمجيات والحاسب ومكوناته ، نسبة الإدارات التي تدار بطريقة الكترونية ، التعاملات البنكية الالكترونية ، التبادل التجارى الالكترونى .

ومن المؤشرات التي تهم قطاع التربية والتعليم ، نسبة عدد الطلبة إلى الأجهزة ، نسبة إنتشار الإنترنت وعدد الطلبة الذين يستخدمونها ، عدد المؤسسات الخاصة بالتعليم عن بعد ، ونسبة الخدمات المتوفرة على الإنترنت الخاصة بالطلبة .

وهناك أيضا مؤشرات اليونسكو لإنتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى التربية والتعليم ومنها : عدد أجهزة الحاسب لكل مائة طالب ، عدد ساعات الدارسة فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، نسبة المدارس التي تستخدم الماسح الضوئى وآلات الطباعة الملونة والكاميرات الرقمية وعارض البيانات ، عدد أجهزة الحاسب المتصلة بالإنترنت ، عدد المدارس التي تستخدم الإنترنت فائق السرعة ، ومدى إنتشار تطبيقات الحاسبات الآلية فى المدارس .

وبمراجعة هذه المؤشرات ، يتضح مدى الحاجة لنقلة نوعية فى التعليم على مستوى كل من المدخلات والمخرجات ، بمعنى أهمية الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات فى العملية التعليمية ، وأهمية تسليح مخرجات التعليم بالمهارات اللازمة لإقتصاد المعرفة مما يرفع من مستوى منافسة العنصر البشرى .

ومازالت الإحصاءات المتوفرة عن واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشير إلى إنخفاض واضح فى المؤشرات الخاصة بالدول العربية ومنها جمهورية مصر العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة فى هذا المجال مما يستدعى مزيد من الأهتمام بتكنولوجيا المعلومات . والاتصال بأنظمة التعليم وذلك بتعزيز قدرة الطلاب على الحصول على المعرفة والبحث عنها ، وإستخدامها ، وكيفية جمع المعلومات وتحليلها وإتخاذ القرارات ، والتشجيع على العمل الجماعى لدعم القدرة على الإبتكار والتجديد ، وذلك لأن تدعيم كل من البيئة الأساسية للمعرفة والبيئة المشجعة على الإبتكار هى مفتاح تقوية وضع أى دولة فى الإقتصاد القائم على المعرفة.

جدول رقم (٣-٦)
واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال
مقارنة بين الدول المتقدمة والدول العربية (١٤)

المؤشر	في الدول المتقدمة	في الدول العربية
مستخدمو أجهزة الكمبيوتر	٧٠% في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠% في دول غرب أوروبا	١,٢%
إستخدام الإنترنت	٥٧% في أمريكا الشمالية ٢١% في أوروبا	٠,٦%
المشركون في خدمات الإنترنت	٦٤ مشترك لكل ١٠٠٠ نسمة في دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية OECD	٢,١ مشترك لكل ١٠٠ نسمة
خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة	٥٦١ خط في دول OECD	١٠٩ خط
متوسط تكلفة مكالمات هاتفية دولية لمدة ٣ دقائق	٢,٤ دولار	٥,٨ دولار

المصدر : مجلة عالم التجارة ، مارس ٢٠٠٢ ، ص ٣٠

وهكذا يتضح من مؤشرات الجدول عند مقارنة حال الدول العربية بالدول المتقدمة.
إن الفجوة مازالت كبيرة وتحتاج لمزيد من الجهد من قبل الأنظمة التعليمية .

جدول رقم (٣-٧)
مؤشرات خدمات الإتصال وتكنولوجيا
المعلومات في مصر ومعدلات تغيرها (١٥)

البيان	٢٠٠٧/٢٠٠٦	معدل التغير (%)
عدد المشتركين في التليفونات الثابتة (بالمليون)	٠,٤٨ سنة ١٩٨٢/٨١	١٢,٠
عدد المشتركين في التليفون المحمول (بالألف)	٥٨ سنة ١٩٩٧/٩٦	٢٣٧٠,٠
عدد مستخدمي شبكة الإنترنت (بالألف)	٧٥ سنة ١٩٩٧/٩٦	٩٢٣٣,٣
عدد نوادي تكنولوجيا المعلومات	٥٠ سنة ٢٠٠٠	٢٢٠,٩

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية ، خمسة وعشرون عاما من التنمية ، أكتوبر ٢٠٠٧

كما يوضح الجدول التغير الكبير فى مؤشرات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات فى مصر على مستوى أعداد الخدمة ، أما على مستوى نسبتها من السكان فإنها مازالت محدودة .

ومن ثم فإن الشراكة هنا تعد مطلبا ضروريا لسد جزء كبير من هذه الفجوة والاستفادة من مزايا التعليم الالكترونى الذى يتميز بميزات عديدة تلائم العصر ومنها :

١ . توفير الوقت للمتعلم .

٢ . توفير الراحة النفسية للمتعلم حيث يجده فى المكان المناسب له مستفيدا من عوامل كثيرة هى الصوت والصورة والنص مما يشجعه على إستعمال أغلب حواسه فى العملية التعليمية فيزداد إستيعابه .

٣ . يعد هذا النوع من التعليم أقل تكلفة من التعليم التقليدى كما يرى كثير من المتحمسين له ، بالإضافة الى أنه لا يهتم بالعمر الزمنى للمتعلم مما يوسع قاعدة الإستفادة منه ويسهل الإطلاع على أحدث المناهج بشكل مرن ومتكامل وفى أى وقت يلائم المتعلم .

والتعليم بهذه المواصفات يسمح لشركاء التنمية كل فى مجاله بأن يساهم بشكل أو بآخر ، فالقطاع الخاص على سبيل المثال لديه من السرعة والجرأة ما يمكنه من الإتجاه نحو مساهمة كل جديد فى مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير الأجهزة والبرمجيات والوسائط المتعددة . كما أن منظمات المجتمع المدنى يمكنها تقديم خدماتها بطريقتين أولاها رفع العبء عن قطاع التعليم فى بعض المجالات مثل التغذية والنقل وتقديم الأدوات المدرسية ... الخ ، ومن ثم تركيز موارد التعليم فى العملية التعليمية ، والثانية التدريب على وسائل إقتصاد المعرفة ونشر ثقافة الجودة وتدريب المعلمين ٠٠٠ الخ.

٣-٦ الشراكة فى التعليم لتحفيز النمو والعدالة :

يمثل الإستثمار فى التعليم أهمية بالغة كإستثمار لرأس المال البشرى ، حيث يؤدى إلى زيادة الإنتاج القومى عن طريق تحسين مهارات القوى العاملة ، وبقدر جودة ومهارة مخرجات العملية التعليمية يتحقق النمو ، إلا أن تمويل التعليم يعد مشكلة تواجه النظم التعليمية عامة ، وتزداد حدتها يوما بعد يوم ، وتظهر هذه المشكلة بوضوح فى مصر مع تزايد الطلب على التعليم .

ويشير الواقع الفعلى للعملية التعليمية إلى محدودية قدرة الدولة على توفير التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد على التعليم بسبب زيادة عدد السكان ، وإصلاح أحوال التعليم على مستوى مراحله المختلفة ، وتحقيق الجودة المنشودة لضمان الإعتماد للمؤسسات التعليمية حتى يتسنى لها المنافسة فى إطار التطور السريع نحو إقتصاد المعرفة .

كما يشير الواقع الفعلى الى عدم قدرة النظام التعليمى بوضعه الحالى ومشاكله من تحفيز النمو وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ، لأن غير القادرين هم دائما أول من يتأثر بمشاكل التعليم، فالإحجام عن الإلتحاق ، والتسرب ، وتحقيق مستويات تحصيل متدنية ، من نصيبهم ، كما أن الدراسات تشير إلى أن الإلتجاه نحو التعليم العلمى لم يكن عادة من نصيب غير القادرين .

أى أن نظام التعليم لا يحقق العدالة بين أفراد المجتمع .
ومن ثم فلا بد من الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ، والمجتمع المدنى ، حتى تستطيع المؤسسات الحكومية من تحقيق الجودة المطلوبة فى حدود الموارد المتاحة ، ولكن تحديد مسئولية ودور كل شريك يجب أن يتحدد فى إطار أهمية وضرورة أن يكون التعليم وبصفة خاصة فى مرحلته الأساسية مسئولية الحكومة ، إن أرادت تحقيق إصلاح حقيقى للتعليم ومخرجاته ، وعلى الشركاء مساعدتها فى ذلك دون إخلال بالأهداف الإستراتيجية المطروحة .

وإذا كان التعليم الجامعى والعالى الذى يمثل أعداد طلابه نحو ١٣,٥% من إجمالى الدارسين بالمراحل التعليمية المختلفة ويحصل على ما بين ٢٨% - ٣٠% من إجمالى الإنفاق على التعليم ، فإن آليات جديدة يمكن الإستعانة بها بعد نجاحها فى مجتمعات إستطاعت أن تطبقها مثل : المنح والقروض الطلابية والكفالة ، حيث تساعد المنح والقروض التى تقدم للطلاب لمساعدتهم على إستكمال تعليمهم من أموال صناديق مجتمعية يشكلها المجتمع المدنى والمؤسسات الإنتاجية داخل المجتمع . ومن ثم يتحقق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع فى اختيار التعليم المناسب ، ولا تقف القدرة المالية لأسر هؤلاء الطلاب عقبة أمام إختيار التعليم العلمى والإلتجاه دوما نحو التعليم النظرى ، كما يمكن للحكومة تقديم كوبونات تمنح للطلاب أو أولياء الأمور للحصول فى مقابلها على خدمات تعليمية من مؤسسات ذات جودة تعليمية مرتفعة كما حدث فى كولومبيا فى بداية عام ١٩٩٢ وإستطاعت بنظام الكفالة توفير أماكن لعدد ١٠٠ ألف طالب فى المؤسسات الخاصة بنجاح وبتكلفة تصل الى ٧٧% من تكلفة التعليم الحكومى .

كما يمكن عمل عقود للإدارة مع القطاع الخاص، وقد طبق هذا الأسلوب أكثر من دولة فى أمريكا اللاتينية .

أى أنه يمكن للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى من المشاركة فى تمويل الخدمات التعليمية بطريق غير مباشر ، من خلال تمويل العديد من المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية مثل بناء المؤسسات التعليمية وصيانتها ، الإدارة والنظم ، تدريب العاملين ، توفير الكتب والمواد والمعدات ، رقابة وتقييم المؤسسة التعليمية ، تحمل الأعباء المالية للتغذية والإنتقالات ، وتوفير الأثاث بأسعار

مناسبة وبأشكال ملائمة ، تجديد وتطوير المؤسسات التعليمية الحكومية وتزويدها بخدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات . ويعد التعليم التعاوني من أفضل صور الشراكة فى قطاع التعليم لأنه غير هادف الى الربح وإنما يركز على جودة التعليم ، ولكن نجاحه يستلزم وعى مجتمعى، وفهم جيد لطبيعة دوره، وتشريعات مستقلة محددة تنظم عمل المؤسسات التعاونية فى مجال التعليم ودور فاعل لمجالس الأمناء ورفع وعى أفراد المجتمع بأهمية الشراكة لتحقيق الجودة ، وهنا على أجهزة الإعلام أن تساهم بدور هام فى نشر هذه الثقافة.

ومع الإتجاه نحو إقتصاد المعرفة ، فإن كثير من المؤشرات المطروحة ، والسابق الإشارة إليها، تحتم وجود شراكة فى تحقيقها ، فالقطاع الخاص يمكن أن يساهم فى تقديم البرامج التدريبية المناسبة لإحداث النقلة النوعية اللازمة لإقتصاد المعرفة ، وللمجتمع المدنى دوره فى نشر الوعى بأهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصال .

كما أن ، ماتم طرحه من إستراتيجيات لتطوير التعليم ، ومع محدودية الموارد اللازمة لتحقيق هذه الطموحات الواردة بها ، يحتم وجود شراكة حقيقية بين الجميع حكومة ، قطاع خاص ، ومجتمع مدنى .

" فالتعليم مسئولية مجتمعية

ولا يمكن للدولة أن تنهض بدون تعليم جيد "

خاتمة الفصل الثالث

مع تزايد أعداد السكان ، يزداد الطلب على التعليم ، كأهم وسيلة لتنمية البشر ، وزيادة مهاراتهم ، وتحسين نوعية حياة الأفراد. هذا ويمثل تمويل التعليم مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه النظم التعليمية ، تزداد حدتها يوماً بعد يوم ، وتظهر بوضوح فى المجتمعات النامية ومنها جمهورية مصر العربية . فأصاب هذا القصور معايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمى ببعض الخلل ، وبالبحث والدراسة ظهر أن كثير من مشاكل العملية التعليمية تحتاج فى معالجتها ليس فقط الى زيادة التمويل ، ولكن إلى تضافر جميع الجهود داخل المجتمع من أجل وضع التعليم على قائمة الأولويات ، فاتجهت الأنظار إلى قبول شركاء مع الحكومة فى محاولة للوصول الى خدمة تعليمية تحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب . وتتمثل الشراكة المطروحة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى فى أدوار ملائمة لكل شريك ، وتتنوع بين مشاركة كلية فى تقديم الخدمة التعليمية ، ومشاركة فى تحسين بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية ، ومشاركة فى الإدارة والمتابعة ، والمشاركة فى التمويل ، والمشاركة فى تقديم أفكار ورؤى وأشكال من الخدمة التعليمية فرضها الإتجاه العالمى نحو إقتصاد المعرفة .

ويشير الواقع الفعلى إلى معاناة الحكومة فى ظل حجم الإتفاق المتاح حالياً للتعليم فى توفير الخدمة التعليمية للجميع ، ودخول القطاع الخاص كشريك فى تقديم الخدمات التعليمية ، ومازال محدوداً لا يلتحق به سوى ٢٩,٧% من الأطفال فى التعليم قبل الإبتدائى ، ٧% من تلاميذ المرحلة الإبتدائية ، ٤% من تلاميذ المرحلة الإعدادية ، ٧,٨% من تلاميذ الثانوى العام ، ٠,٣% من تلاميذ الثانوى الصناعى ، ١٦,٦% من تلاميذ الثانوى التجارى ، ٤,٢% من إجمالى الطلاب بالتعليم الجامعى والعالى.

وتشير الدراسة عن تحليل الوضع الراهن للتعليم الأساسى كأخطر مرحلة تعليمية أنه مازال يعاني من كثير من المشاكل مثل الإحجام عن الإلتحاق ، وأنه لا يعمل بنظام اليوم الكامل (٦-٧ ساعات) سوى ٤٣,٣% من المدارس الإبتدائية ٤٤,٨% من المدارس بالمرحلة الإعدادية ، وأن المعلمين المؤهلين تأهيلاً تربوياً عالياً لا يمثلون سوى ٣٨,٤% من المعلمين بالمرحلة الإبتدائية ، ٦٨,٩% فى الإعدادية ، وأن التسرب من التعليم الأساسى مازال يمثل مشكلة تظهر تداعياتها فى الأمية ، كما أن إستمرار وجود صيغ جديدة للتعليم الأساسى مثل مدرسة الفصل الواحد ومدارس المجتمع لدليل على مشاكل مجتمعية بشأن التعليم .

وإستعرضت الدراسة واقع كل من التعليم الثانوى ، والتعليم الجامعى والعالى موضحة حجم مشاركة القطاع الخاص فى كل منهما ، ومدى محدودية هذا الدور .

وفيما يخص الإتفاق على التعليم ، أوضحت الدراسة أنه على الرغم من تزايد الإتفاق ، إلا أنه مازال قاصراً عن تلبية كل إحتياجات العملية التعليمية لعدم كفايته ولسوء توزيعه على المراحل المختلفة وعلى البنود المختلفة .

كما تم إستعراض طبيعة وحجم القطاع الخاص ، ومدى مساهمته فى تحسين معايير كفاءة العملية التعليمية ، وأوضحت الفرق بين التعليم الخاص والتعليم التعاونى ومزايا وعيوب كل نوع .

ويرى المؤيدون للقطاع الخاص أنه سيجس من العملية التعليمية نظراً للتنافس على جذب الطلب بتقديم أفضل العروض ، ويمكنه تحمل أعباء مالية تعجز الحكومة عن توفيرها كما أن له القدرة على سرعة التغير بما يلائم العصر وحاجات إقتصاد المعرفة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. أما المعارضون فتخوفهم من عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، وتمزق نسيج المجتمع بين نوعيات مختلفة من التعليم .

وإستعرضت الدراسة ما حققه تلاميذ المدارس الخاصة من تفوق فى المسابقات الدولية مثل TIMSS وهى المسابقة الدولية الخاصة بدراسة الإتجاهات الدولية فى الرياضيات والعلوم لتلاميذ الصف الرابع الإبتدائى والثانى الإعدادى والتى أشارت نتائجها الى تحقيق مدارس اللغات الخاصة تليها المدارس التجريبية مستويات أفضل من مدارس التعليم الحكومى الرسمى . وفى هذا الصدد طرحت الدراسة فى هذا الفصل تحت عنوان القطاع الخاص .. إجراءات لأدوار مطروحة بعض صور مقترحة لمساهمات القطاع الخاص فى العملية التعليمية .

كما أشارت لدور المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية فى التعليم التى خصصت لها وزارة التربية والتعليم إدارة خاصة بها تنظم مشاركتها وتحدد أدوارها ، وكذلك دور مجالس الأمناء وما يمكن أن تساهم به فى جودة العملية التعليمية ، مع الإشارة الى مساهمة مؤسسة محمد فريد خميس للتنمية فى مجال التعليم كنموذج يمكن إستخلاص أدوار جديدة منه لمساهمة الجمعيات الأهلية .

ولم تغفل الدراسة إستعراض الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٢/٢٠١١) وكيف أن ماتم طرحه من البرامج (وعدها ١٢ برنامج) تحتاج إلى الشراكة بمفهومها الواسع بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى بحيث يمكن للشركاء كل بقدر إستطاعته المشاركة ولكن دائماً تحت مظلة المسئولية الأم من قبل الوزارات المعنية إن أريد بهذه الدولة أن تنهض ، وأن يكون التعليم بها هو القضية الحاكمة نحو النمو وتحقيق العدالة .

وأهتمت الدراسة فى جزئها الأخير من هذا الفصل بإستعراض دور الشراكة فى إقتصاد المعرفة، فىوضح أن إقتصاد المعرفة يتسم بخصائص تستدعى نقلة نوعية فى التعليم ، لأنه إقتصاد عالمى تشتد فيه المنافسة والإعتماد على رأس المال الفكرى ويتميز بالتغير السريع ومن ثم يمكن الاستفادة من خصائص التعليم الإلكترونى لتحقيق هذه الخصائص ، وتكون للشراكة دور هام فى هذه النوعية من التعليم . فالقطاع الخاص لديه من السرعة والجرأة ما يمكنه من الإتجاه نحو مساهمة كل جديد فى مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير الأجهزة والبرمجيات والوسائط المتعددة ، كما أن منظمات المجتمع المدنى يمكنها المشاركة فى بعض المجالات التى ترفع العبء عن قطاع التعليم ، والتدريب على وسائل إقتصاد المعرفة ونشر ثقافة الجودة وتدريب المعلمين ...الخ.

وفى نهاية الفصل تم إستعراض كيف أن الواقع الفعلى للعملية التعليمية لا يساهم فى تحقيق النمو ولا يحقق العدالة بين أفراد المجتمع ، وأن الشراكة الواعية يمكن لها أن تلعب فى هذا الصدد دوراً فاعلاً .

توصيات الفصل الثالث

١. يشير الواقع الفعلى للعملية التعليمية إلى أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، مع تحديد مسئولية ودور كل شريك فى إطار مسئولية مجتمعية متكاملة وفى ظل رقابة وزارة، التعليم مع ضرورة التأكيد على أن التعليم وبصفة خاصة فى مرحلته الأساسية مسئولية الحكومة إن أدوات تحقيق إصلاح حقيقى للتعليم ومخرجاته ، وعلى الشركاء مساعدتها فى ذلك دون إخلال بالأهداف الإستراتيجية المطروحة .
٢. وحتى تتحقق الشراكة المطلوبة يتطلب الأمر:
 - نشر الوعى بثقافة الشراكة وأهميتها وضرورتها بين أفراد ومؤسسات المجتمع وفى هذا الصدد يلعب الإعلام دوراً هاماً .
 - دعم التشريعات التى تساهم فى تفعيل الشراكة بين شركاء التنمية، بتشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته فى العملية التعليمية، ودعم الجمعيات الأهلية العاملة فى قطاع التعليم وزيادة دورها، وتحول الكثير منها من أدوار العمل الخيرى إلى أدوار تنموية، وإفساح المجال لمساهماتها بأشكال كثيرة مع تشجيعها على إقامة إتحاد نوعى يدعم دورها ويقويه .
٣. مع الاتجاه نحو إقتصاد المعرفة ، يمكن للقطاع الخاص تحمل مسئولية إحداث نقلة نوعية لمخرجات العملية التعليمية لقدرته على التغير السريع ، ومواكبة المستجدات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بدرجة أسرع من الحكومة .
٤. على القطاع الخاص المشاركة فى تطوير المؤسسات التعليمية ، وطرح أفكار جديدة لتأثيرها بما ملائم التعلم النشط ، وتقديم الأدوات المدرسية بشكل وسعر مناسب ، وطرح أثاث مدرسى يتلاءم مع محاولة دمج ذوى الاحتياجات الخاصة ، كما له أن يشارك فى رفع مهارات الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات .
٥. تشجيع المؤسسات الإنتاجية على دعم التعليم الفنى والعالى الذى يخدم مصالحها من خلال تقديم المنح ورعاية الموهوبين والتبرع بأشكال مختلفة للمؤسسات التعليمية.

٦. التأكيد على الشركاء (حكومة - قطاع خاص - مجتمع مدنى) بأهمية الإلتزام بمعايير الجودة، وضرورة حصول المؤسسات التعليمية لكل منهم على شهادة الإعتماد كشرط أساسى للإستمرار.
٧. على الجمعيات الأهلية ، حصر أعداد الفئات غير القادرة على تحمل أعباء التعليم ، والتى يخشى من عدم التحاقها أو تسربها إن التحقت ، وتوعية هذه الأسر بأهمية التعليم ، ومتابعة إلتحاقهم بتسهيل الإجراءات الإدارية لهم ومتابعتهم وتقديم المساعدة المالية فى حالة الضرورة .
٨. كما يمكن للجمعيات الأهلية المشاركة فى تقديم الوجبات الغذائية ، وتقديم خدمات الانتقالات والمواصلات ، وتدريب المعلمين على مهارات التعامل مع التلاميذ ، وتقديم بعض الأنشطة الاجتماعية ، وتقديم المنح والقروض ورعاية الموهوبين ، كما لها أن تشارك فى إعداد المؤسسات التعليمية لتحقيق معايير الجودة والإعتماد .
٩. مشاركة مجالس الأمناء فى متابعة ومراقبة المؤسسات التعليمية لتحقيق معايير الجودة حيث يستلزم الأمر توعية أفراد المجتمع بأهمية مشاركتهم بشكل إيجابى، ومن ثم فإن الإعلام له دور هام فى هذا الصدد يجب تفعيله .
١٠. على الحكومة - حتى مع وجود الشراكة - أن تضع الإتفاق على التعليم فى أعلى قائمة أولويات الإتفاق ، والإتفاق على التعليم الأساسى فى المرتبة الأولى منه، مع طرح صيغ جديدة لتمويل المراحل العليا يشارك فيها أفراد ومؤسسات المجتمع المدنى .

هوامش الفصل الثالث

١. التعليم فى الصين
Htt://www.bab.com/articles/full - article. Cfm? Id=2645
٢. بعد عودة الصف السادس الابتدائى منذ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
٣. الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠١٢) .
٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ديسمبر ٢٠٠٧ .
٥. الخطة الإستراتيجية ، مرجع سبق ذكره .
٦. نبيل سعد خليل ، خصخصة التعليم ، "رؤية مستقبلية" ، مكتبة الإسراء ، ٢٠٠٧ .
٧. مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، قطاع المتابعة الخارجية ، تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى ، سبتمبر ٢٠٠٥ .
٨. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعليم الأساسى فى مصر ، مرجع رقم : (١٠٩ - ١٤٢٠٦ - ٢٠٠٨) ، مايو ٢٠٠٨ .
٩. الخطة الإستراتيجية ، مرجع سبق ذكره .
١٠. مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، إستطلاع رأى المواطنين حول التعليم فى الجامعات والمعاهد الخاصة ، نوفمبر ٢٠٠٧ .
١١. مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى ، مرجع سبق ذكره .
١٢. زينبات طبالة ، الاتفاق على التعليم ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية البشرية فى مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ١٩٩٩/٩٨ .
١٣. إقبال السمالوطى ، ورقة عمل عن تفعيل المشاركة فى التنمية الشاملة بالمجتمع المصرى ، يناير ٢٠٠٢ .
١٤. مجلة عالم التجارة ، مارس ٢٠٠٣ .
١٥. وزارة التنمية الاقتصادية ، خمسة وعشرون عاماً من التنمية ، أكتوبر ٢٠٠٧ .

الفصل الرابع

**طبيعة وأهمية الشراكة في الصحة
ودورها في تحفيز النمو وتحقيق العدالة**

الفصل الرابع

طبيعة وأهمية الشراكة فى الصحة ودورها فى تحفيز النمو وتحقيق العدالة

مقدمة:

إن القيمة الإقتصادية والأجتماعية والسياسية^(١) للشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية تتحدد فى مدى قدرتها على التعاون والتكامل فيما بينهما لتحقيق الإستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشروعات ، وذلك بهدف إشباع الحاجات المادية وغير المادية لفئات المجتمع المختلفة والتي لا تستطيع إمكانات الدولة تقديمها على نطاق واسع ، أو التى يقدمها القطاع الخاص بتكلفة عالية تفوق القدرة المالية لبعض الفئات الإجتماعية ، أيضاً تهدف إلى تفعيل قدرات المواطنين وتشجيعهم على المشاركة فى صنع السياسات العامة وتنفيذها ومتابعتها .

وقد أكد السيد رئيس الجمهورية فى لقاء شعبى بمحافظة سوهاج^(٢) عام ٢٠٠٥ حول "مستقبل الرعاية الصحية فى مصر ، على دعوة القطاع الخاص للنهوض بدوره وتعزيز إستثمارات، حتى تتضافر جهود الدولة لتطوير منظومة الصحة والتأمين الصحى فى مصر . . . بما يوفر العلاج للجميع خاصة غير القادرين ، وأيضاً الإرتقاء بجودة ما يقدم لأبناء مصر من رعاية صحية . فالقطاعين الخاص والأهلى مدعوان للمشاركة فى تطوير هذه المنظومة على مرتكزات ثلاث : التأمين الصحى ، وتقديم الخدمات الصحية ، وعملية الرقابة والمتابعة . فإستثمارات القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات وصلت إلى أكثر من ٨٠% من إجمالى إستثمارات الصناعات الدوائية . . . إلا أن مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات وإستثمارات خدمات الرعاية الصحية لا تزال فى حاجة لمزيد من الجهود من أجل تعزيزها " .

تشير الدراسات الإقتصادية إلى أن حجم الإنفاق من المجتمع على الرعاية الصحية يكاد يقارب حجم إنفاق الحكومة على موازنة وزارة الصحة والسكان . وأن كثير من المواطنين يلجأون - خاصة فى خدمات العيادات الخارجية - إلى القطاع الخاص ، لذلك فإن المسؤولية التى تقع على هذا القطاع كبيرة، مما يمهد ذلك للمشاركة بين الدولة وبين مقدمى الخدمة الصحية ، من القطاع الخاص والأهلى فى مجالات تقديم الرعاية الصحية ، والتأمين الصحى ، وأنماطه الجديدة التى ظهرت فى العالم ، من خلال مشاركة فعالة ونظم متفق عليها .

ومن هذا المنطلق فقد إلزمت القيادة السياسية بتبنى منهج الشراكة وإعتباره آلية تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ برنامج الإصلاح الصحى ، وتمهيد الطريق نحو إفساح المجال

لتزايد نمو دور شركاء جدد للدولة يلعبون أدواراً أساسية فى عملية الإصلاح الصحى ، بما ينعكس إيجابياً على عملية التنمية الصحية .

فالصحة حقاً^(٣) أصيلاً من الحقوق الأساسية للإنسان ، وهو حق بديهى لكل البشر منذ بدء الخليقة ، وهو حق أساسى نصت عليه مبادئ الإيمان فى الرسائل السماوية ، وفى كتب وتعاليم الحكماء . وفى مصر كان وما زال الإهتمام بالصحة عميقاً وله منهج علمى ، وليس أدل على ذلك من أن المصريين القدماء ، هم الذين توصلوا إلى أن الصحة فى الجسد والعقل والنفس ، وتبدأ من مرحلة الطفولة الأولى ، وأن أساسها فى العامين الأولين من عمر الإنسان .

إن حق المواطنين فى الحصول على الرعاية الصحية يجب أن يعتمد على إحتياجاتهم ، وليس على قدراتهم فى تسديد تكاليف هذه الرعاية ، فالخدمة الصحية ليست منتج كائ منتج آخر يمكن الإستغناء عنه أو إستبداله بآخر .

وقد عملت الدولة على تأكيد هذا الحق فتطورت مؤشرات الخدمات الصحية كميأ وكيفياً خلال السنوات العشرين الماضية وتمثل ذلك فى زيادة عدد الآسرة ، والوحدات الصحية ، والمستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة (علاج الأورام - الكلى - الكبد . . . الخ) وعدد القوى العاملة (أطباء - ممرضات - إداريين . . . الخ) كما نفذت برامج قومية وقائية (علاج الإسهال - تحصين الأطفال والسيدات الحوامل - مكافحة بعض الأمراض مثل السكر . . . الخ) وقد أنعكست تلك الزيادات العديدة على تحسن كفى فى بعض المؤشرات ، خاصة تلك التى تعكس معدلات وفيات الأمومة والطفولة وإرتفاع العمر المتوقع عند الولادة .

ولكن بالرغم من تحسن تلك المؤشرات فإن القطاع الصحى ما زال يعاني من عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته بتقديم الخدمات الصحية (الوقائية - العلاجية - التأهيلية) بدرجة من الجودة ترضى طموحات كل من مقدمى الخدمة ومتلقيها . وقد يرجع ذلك إلى تراكم العديد من المشكلات والتحديات الناجمة عن التغيرات الإقتصادية منذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى والتى إنعكست سلبياً على جميع مجالات التنمية الاجتماعية بصفة عامة والتنمية الصحية بصفة خاصة ، حيث لم يواكب برامج الإصلاح الإقتصادى (بنفس القدر والدرجة من الأهمية) برامج إصلاح لمواجهة التداعيات الاجتماعية الناجمة عن ذلك .

وقد تطلب تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى إفساح المجال وإعطاء الفرصة لشركاء جدد من القطاع غير الحكومى (جزء غير هادف للربح ويمثله الجمعيات والمنظمات الأهلية والجزء الآخر هادف للربح ويمثله القطاع الخاص) للتعاون مع القطاع الحكومى لتحقيق أهداف التنمية الشاملة .

وأفسح المجال للقطاع غير الحكومي للمشاركة فى شتى مجالات التنمية ومنها المجال الصحى وذلك من خلال برنامج الإصلاح الصحى الذى بدأ كفكرة عام ١٩٨٦^(١) ثم تم إعداد ورقة عمل إستراتيجية صحية وتطبيق برنامجاً للإصلاح الصحى فى مصر بداية من عام ١٩٩٥.

ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى " إلقاء الضوء على الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي لتقديم الخدمات الصحية".
وتحقيق هذا الهدف يتطلب رصد وتحليل مناقشة :

- الوضع الحالى للقطاع الصحى وأهم مؤشراتته ، من خلال تتبع للمؤشرات ذات الصلة بالصحة بدليل التنمية البشرية ، ومدى قدرة مصر على تحقيق الأهداف الإنمائية فى المجال الصحى .
- الإستراتيجية الصلبة فى ضوء :
 - برنامج الإصلاح الصحى .
 - مشروع التأمين الصحى الشامل .
- بعض ملامح القطاع الخاص فى صناعة الدواء .
- الشراكة بين منظمات القطاع الصحى :
 - غرفة مقدمى الرعاية الصحية بالقطاع الخاص .
 - بعض أنماط الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية وبعضها البعض .
 - انشراكة بين المنظمات الصحية فى مجال جودة الرعاية الصحية .
 - الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية والدولية .
- الشراكة فى الصحة لتحفيز النمو والعدالة فى مصر .
- الملخص والتوصيات .

٤ - ١ الوضع الحالى للقطاع الصحى وأهم مؤشراتته :

للتعرف على ملامح الوضع الحالى للقطاع الصحى سوف يتم تتبع لأهم المؤشرات الصحية من خلال أعداد مختلفة من تقارير التنمية البشرية ، بالإضافة إلى التعرف على أهم ما وصل إليه الحال فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية فى المجال الصحى .

١ - أهم المؤشرات الصحية :

شهد القطاع الصحى تطوراً إيجابياً ملحوظاً فى بعض مؤشراتته المعنية بالملامح الأساسية للحالة الصحية ، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الأمومة والطفولة وبعض مؤشرات الإصحاح البيئى .

بنتبع المؤشرات الصحية من خلال دليل التنمية البشرية بمكوناته من مؤشرات توقع الحياه، والتعليم، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦^(٥) ، يلاحظ أن الفضل فى إرتفاع قيمة مؤشر التنمية البشرية لمصر يرجع إلى الإرتفاع الملحوظ لقيمة مؤشر الصحة مقارنة بالمؤشرين الآخرين ، كما يشير إلى ذلك جدول (١-٤) .

جدول (١-٤)

تتبع مؤشر التنمية انبشيرية ومكوناته فى مصر من بيانات تذاير التنمية البشرية

خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٦

السنة	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر توقع الحياه	مؤشر التعليم	مؤشر الناتج المحلى الإجمالى بالقة الشرائية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٦	٠,٦٣١	٠,٦٩٥	٠,٥٩٩	٠,٥٩٨	٣٩١١
١٩٩٨	٠,٦٤٨	٠,٦٩٨	٠,٦١٤	٠,٦٣٢	٤٤٠٧
٢٠٠٠	٠,٦٥٥	٠,٧٠٢	٠,٦٤٣	٠,٦٤٩	٤٨٧٨
٢٠٠١	٠,٦٨٠	٠,٧٠٢	٠,٦٨٢	٠,٦٥٥	٥٠٦١
٢٠٠٢	٠,٦٨٧	٠,٧٥٢	٠,٧٠٣	٠,٦٠٧	٣٧٩٢
٢٠٠٤	٠,٦٨٩	٠,٧٦٠	٠,٦٨٥	٠,٦٢٢	٤١٥٢
٢٠٠٦	٠,٧٢٣	٧٧٢	٠,٧١٨	٠,٦٨١	٥٩٠٠

* مقوماً بالقة الشرائية للدولار .

المصدر: معهد التخطيط القومى ، والبرنامج الإتمانى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣١ .

أما فيما يتعلق بمؤشرات الملامح الأساسية للحالة الصحية فقد تم رصدها من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦ جدول (٢-٤) حيث يلاحظ تحسن فى بعض المؤشرات مثل نسبة الأسر التى تحصل على مياه مأمونة سواء بالريف أو الحضر ، وعدد الأطباء والمرضات لكل ١٠٠٠٠ نسمة ، وأيضاً نسبة الممرضات إلى الأطباء . أما إجمالى عدد الأسرة قد شهد تحسناً على مستوى الإجمالى ، ولكن فيما يتعلق بالأسرة التى تحت إشراف وزارة الصحة والسكان فقد إنخفضت نسبتها من ١٦,٧% عام ٢٠٠١ إلى ١١,١% عام ٢٠٠٦ .

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الحيوية للأمومة والطفولة فقد شهدت تحسناً في معدلات الوفيات للأمهات والأطفال الرضع ، وتحت خمس سنوات ، وتوافق ذلك مع ارتفاع معدلات الولادات التي تمت تحت إشراف صحي وزيادة نسبة الأطفال الذين يحصلون على رضاعة طبيعية مع انخفاض في نسبة الأطفال دون الخامسة ناقصى الوزن وقد إنعكس تحسن تلك المؤشرات على ارتفاع مؤشر توقع الحياة عند الميلاد .

وعلى الجانب الآخر هناك مؤشرات صحية شهدت تراجعاً ، فحدث انخفاض في نسبة الأسر التي تحصل على صرف صحي سواء بالريف أو الحضر ، وكذلك نسبة الأطفال في سن ١٢ - ٢٣ شهر الذين حصلوا على كافة التطعيمات .

سوف نستعرض فيما يلي مقارنة بين عدد الأسر وعدد المستشفيات بالقطاع الخاص وبين القطاعات الصحية الأخرى، بالإضافة إلى رصد لتطور نسبة أسرة القطاع الخاص لإجمالى عدد الأسر خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٧ ، وذلك بهدف التعرف على حجم مساهمة القطاع الخاص فيما يتعلق بالقطاع العلاجى للحالات المرضية التي تحتاج إقامة بالمستشفيات .

فيما يتعلق بعدد المستشفيات والأسر بالقطاع الخاص والقطاعات الصحية الأخرى خلال عام ٢٠٠٦ ، يشير جدول (٤-٣) إلى أن عبء تقديم الخدمات الصحية العلاجية يقع على عاتق مستشفيات وزارة الصحة والسكان ، حيث تمتلك الوزارة ٦١,٢% من عدد المستشفيات ، ٥٧,٩% من عدد الأسر . أما القطاع الخاص فيملك ٣٠,٤% من عدد المستشفيات ، ١٠,٤% من عدد الأسر ، وتمتلك الجامعة ٣,٥% من إجمالى عدد المستشفيات ، ١٨,٣% من إجمالى عدد الأسر .

كما يشير جدول (٤-٣) إلى أن حوالى ٧٩% من إجمالى عدد الأسر بالقطاع الحكومى يقدم خدمات علاجية مجانية ، بينما لم تزيد هذه النسبة عن ٠,٠٦٦% من إجمالى عدد أسر القطاع الخاص .

جدول (٤-٢)
بعض مؤشرات الملامح الأساسية للحالة الصحية
من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦

المؤشر	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
- نسبة الأسر التي تحصل على : * مياه مأمونة حضر ريف	%٩١,٣	٩١,٣	%٩١,٣	%٩٨,٨
* صرف صحي حضر ريف	%٩٣,٦	%٩٣,٦	%٩٣,٦	%٨٢,٥
	%٧٨,٢	%٧٨,٢	%٧٨,٢	%٢٤,٣
- عدد الأطباء / ١٠٠٠٠ نسمة (وزارة الصحة)	٦,٠	٨,٨	٨,٩	٦,٥
- عدد الممرضات / ١٠٠٠٠ نسمة (وزارة الصحة)	١٣,٥	١٤,٣	١٤,٧	١٣,٨
- نسبة الممرضات لكل طبيب (وزارة الصحة)	٢٢٤,٤	١٧٠,٠	١٦٥,٢	٢١٠,٦
- معدل وفيات الأمومة / ١٠٠٠٠٠ (مولود حي)	٦٠,٧	٦٨,٩	٦٧,٦	٥٢,٩
- عدد الأسره / ١٠٠٠٠ نسمة : * إجمالي	٢٠,٠	٢١,٧	٢١,٧	٢١,٥
* وزارة الصحة	١٦,٧	١٨,٠	١٢,١	١١,١
- عدد الوحدات الصحية / ١٠٠٠٠٠ نسمة.	٢,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨
- % الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية أثناء الحمل.	%٦١,١	%٦١,١	%٧٠,٥	٦٩,٦
- معدل وفيات الرضع / ١٠٠٠ مولود حي.	٣٠,٠	٢٤,٥	٢٢,٥	٢٠,٥
- معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة.	٣٩,١	٣١,٤	٢٨,٦	٢٦,٤
- % الأطفال الذين يحصلون على رضاعة طبيعية .	%٩٣,٣	%٩٥,٢	%٩٥,٢	%٩٥,٢
- الولادات التي تحت إشراف صحي.	%٥٦,٥	%٩٤,٧	%٧١,٧	%٨٠,٠
- % للأطفال في سن ١٢-٢٣ شهراً الذين حصلوا على كافة التطعيمات.	%٩٧,٩	%٩٧,٩	%٩٩,٦	%٨٨,٧
- % الأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن.	%٨,٨	%١,٣	%١,٣	%٦,٢
- توقع الحياة عند الميلاد .	٦٧,١	٧٠,١	٧٠,٦	٧١,٣

المصدر: معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨، ص ٣٢ .

جدول (٣-٤)
عدد المستشفيات والأسره بالقطاع الصحى
خلال عام ٢٠٠٦

مؤسسات القطاع الصحى	المستشفيات		الأسرة (ألف)		إجمالى الأسره %	
	عدد	%	بأجر	بدون أجر	عدد	%
- وزارة الصحة	١٠٤٢	٦١,٢	١٤,٢	٦٢,٨	٧٧	٥٧,٩
- الهيئة العامة للتأمين الصحى	٣١	١,٨	٢,٣٢	٥,٠	٧,٣٢	٥,٥
- المستشفيات الجامعية	٥٩	٣,٥	٥,١	١٩,٢	٢٤,٣	١٨,٣
- المستشفيات والمعاهد التعليمية	١٨	١,١	١,٤	٤,٢	٥,٦	٤,٢
- هيئات حكومية أخرى	٢٠	١,٢	٢,٠	١,٧	٣,٧	٢,٨
جملة القطاع الحكومى	١١٧٠	-	٢٥,٠٢	٩٣,٠	١١٧,٩٢	-
- قطاع عام وأعمال عام	١٥	٠,٩	٠,٨٥	٠,٣	١,١٥	٠,٩
- قطاع خاص	٥١٧	٣٠,٤	١٣,٧	٠,٠٦٦	١٣,٧٧	١٠,٤
- إجمالى	١٧٠٢	١٠٠,١	٣٩,٦	٩٣,٣٧	١٣٢,٩	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاء الخدمات الصحية لعام ٢٠٠٤ .

وبصفة عامة أشار تقرير التنمية لمصر عام ٢٠٠٤^(١) إلى إنخفاض معدلات إستخدام الخدمات الصحية الحكومية فى كافة المناطق الجغرافية (فيما عدا محافظات الحدود حيث لا يوجد إلا الخدمات الصحية الحكومية) ، حيث يفضل المترددون على العيادات الخارجية إستخدام الخدمات الصحية الخاصة (٥٧%) أكثر من إستخدام الخدمات الصحية الحكومية أو العامة (٢٢,٧%) .

أيضا فيما يتعلق بمعدلات إستخدام الخدمات الصحية مقارنة بالدخل ، فقد وجد أنه بمقارنة نسبة الـ ٢٠% من الفئات الأفقر من السكان ، يتبين أن إستخدام الخدمات الصحية

الخاصة ما زال مرتفعاً (٦٠,١%) مقارنة باستخدام الخدمات الصحية الحكومية (٣١,٣%) أو تلك التى تقدمها الهيئة العامة للتأمين الصحى (١,٧%) . أما نسبة الـ ٢٠% الأغنى فإن معدلات استخدام الخدمات الصحية الخاصة (٧٧,٦%) عالية جداً مقارنة بتلك الخدمات التى تقدم من خلال مؤسسات الخدمات الصحية الحكومية (٩,٥%) أو تلك التى تقدمها الهيئة العامة للتأمين الصحى (٦,٩%).

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق العام على الصحة فقد أشارت^(٧) دراسة للجهاز المركزى للتعينة العامة والإحصاء (جدول ٤-٤) إلى زيادة حجم إنفاق الدولة على الصحة خلال الفترة من عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من ٤٣٣٠,٤ مليون جنيه (نسبة الإنفاق على الصحة ٣,٤١%) إلى ٦٦٣٤,٦ مليون جنيه (نسبة الإنفاق على الصحة ٣,٠٩%) على التوالى بمعدل تغير وصل إلى ٥١,٢%. كما تطور نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من ٦٥ حنيا عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٩١,٤ حنيا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

أيضا أشارت الدراسة عاينه ، إلى أن منجم الإستثمارات بالفنماع الصحى فى حطه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قد بلغ حوالى ٢,٥ مليار جنيه ، منها ما يقرب من ١,٥ اجنيه للقطاع الحكوسى والهيئات الاقتصاىة ، أى ما يعادل ٦٠% من جملة الإستثمارات المخصصة للرعاىة الصحىة، ونحو مليار جنيه يقوم بتنفيذها القطاع الخاص .

٢ - قدرة مصر لتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالصحة :

سوف نعرض فيما يلى مدى قدرة مصر على تحقيق الأهداف الإنمائية فى المجال الصحى بحلول عام ٢٠١٥ ، وذلك من خلال رصد وتتبع للمؤشرات ذات الصلة على المستوى القومى ، وأيضاً على مستوى المحافظات .

جدول (٤-٤)

تطور نصيب الإنفاق العام للدولة على الصحة

ونصيب الفرد خلال الفترة

٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

السنوات	البيان	الإنفاق العام للدولة (بالمليون)	الإنفاق على الصحة (بالمليون)	نسبة الإنفاق على الصحة % (بالمليون)	نصيب الفرد من إنفاق الدولة على الصحة (بالجنية)
٢٠٠١-٢٠٠٢	١٢٦٨٥٢,٨	٤٣٣٠,٤	٣,٤١	٦٥	
٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٤٣٠١٣,٥	٥٣٨٩,٥	٣,٧٧	٧٩,٣	
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٥٩٦٠٢,٢	٥٥٦٠,٤	٣,٤٨	٨٠,٢	
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٧٧٤٢٦,٦	٦٠٨٧,٤	٣,٤٣	٨٦,١	
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢١٤٦٧٢,٧	٦٦٣٤,٦	٣,٠٩	٩١,٤	

المصدر : الجهاز المركزى للتعينة العامة والإحصاء - التأمين الصحى فى مصر ، ٢٠٠٨

يختص المجال الصحي بثلاثة أهداف إنمائية هي :

أولاً : الهدف الإنمائي الرابع : تخفيض معدل وفيات الأطفال .

ثانياً: الهدف الإنمائي الخامس : تحسين الصحة الإنجابية .

ثالثاً: الهدف الإنمائي السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ومرض الملاريا .

وسوف يقتصر على رصد وتتبع الهدفين الإنمائيين الرابع والخامس فقط دون الهدف الإنمائي الخامس وذلك لتدني معدلات إنتشار مرضى الإيدز والملاريا بالإضافة إلى عدم إتاحة بيانات كاملة عنهما بمصر .

يرصد جدول (٤-٥) المؤشرات الإنمائية الخاصة بالهدفين الرابع والخامس على المستوى القومي^(٨) ويشير إلى احتمال أن تستطيع مصر تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالصحة وذلك من خلال تتبع المؤشرات الصحية عام ١٩٩٠ (سنة الأساس) ومقارنتها بمؤشرات عام ٢٠٠٥ والمستهدف عام ٢٠١٥ ، حيث يلاحظ أن جميع المؤشرات قد تحسنت، مما يعطى الأمل فى إمكانية تحقيق المستهدف عام ٢٠١٥ بصفة عامة على المستوى القومي.

أما مدى قدرة المحافظات (كل محافظة على حدة) على تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالصحة فيرصد بعضها جدول (٤-٦) حيث تباينت المحافظات فى مدى قدرتها على تحقيق بعض الأهداف الإنمائية ، ولم يتم رصد أى محافظة تكون قادرة على تحقيق جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ .

وفى هذا الصدد نشير إلى تقديرات تكلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة من خلال تقدير معدلات الإستثمار للفرد، عام ٢٠٠٥ (١٣ - ٢٥ دولار) ، عام ٢٠١٠ (١٩ - ٣٣ دولار) ، عام ٢٠١٥ (٣٠ - ٤٠ دولار) .
إلا أن هذه التقديرات لم تأخذ فى إعتبارها :

- تكلفة العلاج والأمصال للعديد من الأمراض غير الرئيسية والتي تشكل مجتمعه عبئاً يختلف حجمه باختلاف عدد السكان .
- تكلفة تدريب المعلمين وتعزيز برامج التوعية .
- تكلفة تطوير وتوسيع البنية التحتية لتوفير المدارس والوحدات الصحية .

جدول (٤-٥)

رصد لمدى التقدم فى تحقيق الأهداف الإنمائية للصحة

على المستوى القومى

المستوى	المستوى فى عام ١٩٩٠ (الأساسى)	المستوى فى ٢٠٠٥	المستهدف فى ٢٠١٥	المتوقع فى ٢٠١٥	إمكانية تحقيق الهدف
الهدف ٤: خفض نسبة وفيات الأطفال: - معدل وفيات الأطفال الرضع/ ١٠٠٠ طفل *	٣٧,٨	#١٩,١	١٤,٢	٩,٩	محتمل
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة/ ١٠٠٠ طفل *	٥٦,٠	#٢٤,٦	٢٠,٠	١٥,٣	محتمل
- نسبة الأطفال فى عمر ١٢-٢٣ شهراً المحصنون ضد مرض الحصبة.	٨٢,٠ ΔΔ	٩٦,٦	١٠٠,٠	-	محتمل
الهدف ٥: تحسين الصحة الإيجابية. - معدل وفيات الأمهات / ١٠٠٠٠٠ مولود حى .	١٧٤,٠ □□	# ٥٩,٠	٤٣,٥	٢١,٣	محتمل
- نسبة حالات الولادة التى تخضع لإشراف طبي.	٤٠,٧ ΔΔ	٧٤,٢	١٠٠,٠	-	محتمل
- نسبة إنتشار وسائل تنظيم الأسره **	٤٧,٦ Δ	٥٩,٢	**٧٢,٠	٦٦,٥	محتمل
- نسبة النساء اللاتى أتجنن للمرة الأولى من سن أقل من ١٨.	٢٣,٧ ΔΔ	١٥,٨	-	-	-
- نسبة المواليد التى حظيت أمهاتهم بالرعاية قبل الوضع.	٢٢,٥ ΔΔ	٥٨,٥	-	-	-
- الحاجة الملحة لتنظيم الأسرة.	١٩,٨ ΔΔ	١٠,٣	-	-	-

المصدر: معهد التخطيط القومى ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر - ٢٠٠٨ ،

ص ٣٦ .

ΔΔ بيانات ١٩٩٢ ، Δ بيانات ١٩٩١ ، □□ بيانات ١٩٩٣ ، # بيانات ٢٠٠٦

* نسبة وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة مأخوذة عن الإحصاءات المسجلة ، ويعتقد أن تقديرات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة القائمة على التسجيل الأساسى تعاني من التسجيل المنخفض وخاصة فى المناطق الريفية .

** المستهدف فى نسبة إنتشار وسائل منع الحمل هو ٧٢,٠ لعام ٢٠١٧ ، وهو تقدير للمستوى اللازم لوسائل منع الحمل لتحقيق ٢,١ إجمالى نسبة الخصوبة .

جدول (٤-٦)

رصد لمدى التقدم فى تحقيق الأهداف الإنمائية الصحية على مستوى المحافظات

إمكانية تحقيق المستهدف فى ٢٠١٥ على مستوى المحافظات				المؤشر
تم تحقيقه	ممكن تحقيقه	محتمل تحقيقه	غير محتمل	
السويس ودمياط	بورسعيد - الشرقية - القليوبية - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - البحيرة - المنيا	الأسكندرية - الدقهلية - الجيزة	القاهرة - الإسماعيلية - بنى سويف - الفيوم - أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان	- إنتشار أطفال ناقصى الوزن أقل من ٥ سنوات
القليوبية - الجيزة - البحر الأحمر - الوادى الجديد - جنوب سيناء	كل المحافظات فيما عدا القاهرة - الأسكندرية - بورسعيد - الدقهلية	الدقهلية	القاهرة - الأسكندرية - بورسعيد	-- خفض نسبة وفيات الأطفال : معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى
دمياط - الجيزة - البحر الأحمر - الوادى الجديد - مرسى مطروح - جنوب سيناء	كل المحافظات فيما عدا القاهرة - الأسكندرية - بورسعيد	بورسعيد	القاهرة - الأسكندرية	-- معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى
الأسكندرية - السويس - دمياط - كفر الشيخ - البحيرة الإسماعيلية - الجيزة - الفيوم - أسيوط - سوهاج - قنا	كل المحافظات فيما عدا الدقهلية - الشرقية - القليوبية - بنى سويف - المنيا أسوان	أسوان	الدقهلية - الشرقية - القليوبية - بنى سويف - المنيا	- تحسين الصحة الإنجابية : معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى

المصدر : معهد التخطيط القومى ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر - ٢٠٠٨ ، ص ٣٧ .

سوف نستعرض فى هذا الجزء من الدراسة أسس ومرتكزات الإستراتيجية الصحية بالخطوة الخمسية السادسة ثم نلقى بالضوء على كل من برنامج الإصلاح الصحى و مشروع قانون التأمين الصحى الشامل (الاجتماعى) وذلك بهدف التعرف على رؤية الدولة المستقبلية نحو توفير الخدمات الصحية وتطويرها .

أن الحصول على الرعاية الصحية حق أساسى من حقوق المواطنين على الدولة والمجتمع ، يكفله الدستور بنص المادة (١٦) " تضمن الدولة تقديم كافة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية " ، والمادة (١٧) " على أن تقوم الدولة بتقديم كافة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى " .

وبناء على النصوص الدستورية تحاول الدولة تطوير وإصلاح النظام الصحى لتوفير وإتاحة الرعاية الصحية الشاملة خاصة للفقراء ومحدودى الدخل ، وذلك من خلال تنفيذ برنامج متكامل للإصلاح الصحى وبتطبيق مشروع للتأمين الصحى الشامل (الاجتماعى) ، يتم بمقتضاه تغيير جذرى لدور الدولة من مقدم وممول للخدمات الصحية إلى منظم ومشعر وواضع سياسات وخطط ومشارك فى جزء من التمويل مع إفصاح المجال لشركاء آخرين بالمشاركة فى تمويل تكلفة الرعاية الصحية وإدارتها . وهؤلاء الشركاء يمثلون القطاع الخاص الهادف للربح والقطاع الأهلى الغير هادف للربح . ويمتد دور الدولة ليشمل عدالة وكفاءة وإتاحة وجودة وإستدامة الخدمات الصحية خاصة للطبقات الفقيرة والمهمشة والفئات الحساسة من المجتمع مثل الأطفال وكبار السن ، والمعاقين . . . الخ .

تهدف السياسة الصحية للدولة^(٩) إلى إصلاح منظومة الرعاية الصحية والتأمين الصحى من خلال برنامج " تأمين صحى لكل مواطن" . وتضع هذه السياسة قواعد مؤسسية متطورة تحقق التغطية الشاملة لخدمات الرعاية الصحية الأساسية ، وتضمن عدالة توزيعها والإرتقاء بجودتها ، وتكفل مشاركة القادرين ومختلف قطاعات المجتمع فى تكلفة الخدمات الصحية على نحو مستقر ومستدام ، وتحمى فى الوقت نفسه محدودى الدخل بتوفير ما يحتاجونه من خدمات الرعاية الصحية بالجودة المطلوبة .

وقد تم وضع رؤية مستقبلية^(١٠) للعمل الصحى وتطويره من خلال برامج تنفيذية تصل فى النهاية إلى خدمات تشخيصية وعلاجية وتأهيلية ووقائية بجودة للمواطن ، تقوم على ضرورة وجود قانون جديد للتأمين الصحى الاجتماعى يغطى كافة المواطنين بواسطة حزمة شاملة للخدمات الصحية خلال عشر سنوات ، على أن يتمتع هذا النظام بإستدامة التمويل .

- وقد إرتكزت الإستراتيجية العامة للصحة على ستة محاور أساسية :
- المحور الأول : تطوير هيئة التأمين الصحى من الناحية الإدارية والمالية بهدف فصل
جهة العلاج عن جهة تقديم العلاج .
- المحور الثانى : نشر صندوق رعاية صحة الأسرة الذى يتعاقد مع كافة المؤسسات
العلاجية .
- المحور الثالث : تغطية جميع المواطنين الذين لا يشملهم نظام التأمين الصحى الحالى .
- المحور الرابع : إستمرار التوسع فى إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية فى كافة
المحافظات .
- المحور الخامس: تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحى وكافة
المستشفيات المملوكة للدولة على نحو يتوافق مع تطوير نظم
التأمين .
- المحور السادس: تحقيق إندماج محاور هذه الإستراتيجية ومكونات هذه المنظومة خلال
خمس سنوات فى نظام واحد يضمن تغطية تأمينية شاملة لكافة
المواطنين .

١ - برنامج الإصلاح الصحى :

يهدف برنامج الإصلاح الصحى^(١١) إلى وضع نظام صحى يضمن التغطية التأمينية
الشاملة لجميع المواطنين بمجموعة (حزمة) من خدمات الرعاية الصحية المتكاملة ذات
الجودة الفائقة".

وقد إرتكز برنامج الإصلاح الصحى على ستة مبادئ تتيح التغطية الشاملة ، والمساواة
والعدالة ، والفاعلية والكفاءة ، والجودة ورضاء المتفاعلين ومقدمى الخدمة ، والإستمرارية فى
التمويل ، والمشاركة المجتمعية .

ويتطلب تحقيق مبادئ برنامج الإصلاح الصحى^(١٢) الإعتماد على اللامركزية خاصة
فيما يتعلق بالتمويل والإدارة . ويتوقع أن تؤدى اللامركزية إلى زيادة القدرة التنافسية بين كل
من القطاعين العام والخاص مما ينعكس على تحسين إمكانية الحصول على رعاية صحية ذات
جودة عالية . وهذا يتطلب وجود قدرات مؤسسية لا مركزية (رسمية وغير رسمية)
لتنظيم عمل مقدمى خدمات الرعاية الصحية .

فالتوجه إلى اللامركزية^(١٣) يحدد دور الدولة ممثلة فى وزارة الصحة والسكان فى
وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط الصحية على المستوى القومى ، مع إفساح المجال
للشركاء من القطاع الخاص (الهادف للربح والغير هادف للربح) لتنفيذ البرامج والمشروعات

الصحية بناءً على الإحتياجات الفعلية لكل مجتمع ،و تقديم الخدمات والرعاية الصحية المباشرة للمواطنين ، مع التأكيد على ضرورة المراقبة والمتابعة المجتمعية لتلك المشروعات والبرامج .

وتطبيق اللامركزية بشقيها الإدارى والمالى^(١٤) يمكن أن يرفع من كفاءة القطاع الصحى ، حيث يفسح المجال أمام المحليات للمشاركة مع المؤسسات الصحية الحكومية فى تحديد الأولويات وصياغة وتنفيذ ومراقبة ومتابعة البرامج والمشروعات الصحية . ومن أهم الإجراءات اللازمة لتطبيق اللامركزية فى القطاع الصحى:

- تطوير إدارة الوحدات الصحية المختلفة ، وذلك من خلال التطبيق التدريجى

للامركزية فى إتخاذ القرار والإستقلال المالى ، مع توافر بعض الشروط مثل:

- تمثيل المجتمع المدنى والمنظمات المحلية فى مجلس إدارة الوحدات الصحية .
- رفع مهارة وكفاءة مديرى الوحدات الصحية المحلية ، مع ضرورة التفرغ الكامل للعمل الإدارى .

- إعطاء مجلس إدارة الوحدات الصحية المسئولية والحرية فى إختيار وتعيين العاملين وتحديد مستوى الأجر المناسب .

- زيادة دور مؤسسات المجتمع المدنى ، وذلك من خلال ما يمتلكه من موارد مادية وفنية (توفير العمالة المجانية - الأراضى) التى تساعد فى تنفيذ برامج الصحة العامة .

كما أكد برنامج الإصلاح الصحى على أهمية توفير وإتاحة خدمات الرعاية الصحية الأولية ، التى تشمل على مجالات التثقيف الصحى ، وخدمات رعاية الأمومة ، والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، وخدمات رعاية الطفولة والتغذية ، والتسجيل الطبى والإحصائى ومراقبة البيئة والتخلص من مصادر التلوث ، ومراقبة الأغذية ومكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية والصحة النفسية .

وحينما بدأت الدولة برنامج الإصلاح الصحى تم الإعتماد على تجربة مشروع طبيب الأسرة كأحد الآليات الأساسية لتطبيق قانون التأمين الصحى الشامل الجديد فور صدوره وإقراره نيابياً . حيث يعتمد مشروع قانون التأمين الصحى الشامل على^(١٥) :

طبيب الأسرة : حيث يتم ربط عدد من الأسر فى نطاق جغرافى محدد ، يقوم طبيب الأسرة بتقديم الرعاية الصحية اللازمة سواء رعاية وقائية (رعاية صحية أولية) أو تأهيلية ، ويقوم بإجراءات الإحالة إذا تطلب الوضع الصحى - لمتلقى الخدمة - ذلك .

صندوق صحة الأسرة : وذلك تحقيقاً لمبدأ فصل الخدمة عن تمويلها وإستدامتها . وهذا الصندوق كيان مهمته تمويل الخدمة الصحية والتعاقد عليها مع كافة مقدمى الخدمة بما فيهم القطاع الخاص والجمعيات الأهلية الذين يقدمون الخدمة الصحية من خلال تطبيق نظام طب الأسرة .

صندوق صحة الأسرة كيان مالى تم إنشاؤه بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٩ ، وتمت الموافقة على فتح حساب الصندوق من وزير المالية بعد وضع لائحة أساسية له وصدر بها قرار وزير الصحة والسكان رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠١ والقرار ١٠٩ لسنة ٢٠٠٣ . ويقوم الصندوق بتنفيذ المهام المطلوبة منه حسب إستراتيجية الإصلاح انصحى من خلال تأسيس الصناديق الفرعية بالمحافظات .

مصادر تمويل صندوق صحة الأسرة :

- الهيئة العامة للتأمين الصحى للأفراد المؤمن عليهم بمعدل ١٣ جنيهاً للفرد من خلال التعاقد بين الهيئة ومديريات الصحة فى المحافظات .
- الدعم المقدم من الجهات المانحة .
- القرار ١٤٧ المنظم لمشاركة المنتفعين .
- الإعانات والتبرعات والهبات والمساهمات التى تقدم من الداخل أو الخارج بعد موافقة اللجنة العليا المركزية ، بالإضافة إلى أية مصادر أخرى توافق عليها اللجنة .

وحدة طب الأسرة :

هى الركيزة الأساسية عند تطبيق نظام التأمين الصحى الإجتماعى^(١٦) الجديد عام ٢٠١٠ لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية وخدمات التطعيمات والتحويل إلى المستشفيات العامة والمركزية . وتشير الدراسات إلى أن هذا النظام يحل ٧٥% من مشاكل المرضى .

وبموجب تطبيق طب الأسرة : يَوم كل فرد من أفراد الأسرة بسداد إشتراك سنوى قدره عشرة جنيهات ، بالإضافة إلى سداد ثلاث جنيهات عند الكشف بالوحدة ، مع تحمل المريض ثلث ثمن الدواء . ويتم إعفاء غير القادرين من سداد أى رسوم بموجب إعطاؤهم كارتاً مجانياً للحصول على الخدمات الصحية . وتحمل الدولة ٤٠% من مصاريف تشغيل وحدات طب الأسرة ، وتشارك الوحدة بتحمل ٦٠% من مصاريف التشغيل .

٢- مشروع قانون التأمين الصحى الشامل :

صدر قانون التأمين الصحى عام ١٩٦٤^(١٧) بهدف توفير الرعاية الصحية للمواطنين حين طلبها ، وقد بدأ تطبيق القانون فنوياً على العاملين المنتظمين بالدولة ، ثم أضيفت فئة التلاميذ بالتعليم قبل الجامعى عام ١٩٩٢ ، وأخيراً فئة المواليد الجدد إعتباراً من مواليد أول أكتوبر عام ١٩٩٧ .

يتسم نظام التأمين الصحى الأمثل بالإتاحة والإستدامة ، والعدالة ، والجودة فى تقديم الخدمة الصحية ، ويتطلب تحقيق ذلك تطوير وتغيير النظم الصحية السائدة من خلال^(١٨) :

- ضرورة تطوير وتغيير دور وزارة الصحة والسكان من أكبر مقدم للخدمة حالياً إلى منظم لها ، ومراقب لمعايير الجودة ، ومقترح ، ومشروع للقوانين والموازنات .
- البحث عن مصادر للتمويل وضمان إستدامتها ، مع وضع فى الإعتبار ضرورة كفالة الفقراء ومحدودى الدخل .
- تحديد حزمة للخدمات التى يقدمها برنامج التأمين الصحى تتوافق مع توقعات المواطنين مقارنة بالنظام الحالى الذى ليس له حدود .
- السيطرة على سوق الدواء ومراقبة تسعير الدواء .
- القضاء على عدم التنسيق بين مقدمى الخدمة والتكرارية وعدم العدالة والإتاحة وضعف جودة الخدمة والمستوى المهنى .
- تطوير النظم الإدارية والمالية والقدرات التخطيطية فى القطاع الحكومى وتشجيع تطبيق اللامركزية .
- تطوير نظم المعلومات والبيانات .

إن التأمين الصحى تنظمه قوانين وإجراءات ويعد مكوناً أساسياً فى نظم التأمين الإجتماعى ، أى أن الإطار العام لمكونات التأمين الصحى هو جزء أصيل من التأمين الإجتماعى ، ومن هنا بدأ ظهور مصطلح التأمين الصحى الإجتماعى بدلاً من مصطلح التأمين الصحى . وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه " نظام يتميز بالتغطية الشاملة للمواطنين وحقهم فى إختيار مؤدى الخدمة ، ويؤكد على مشاركة صاحب العمل والمساهمة عند تلقى الخدمة ، على أن تكون المساهمة مرتبطة بحجم الدخول من جانب الفرد والمؤسسة ، والمشاركة لا تعتمد على المخاطر . ويتم تجميع الأموال فى صندوق منفصل يعمل على التكافل داخل المجتمع " .

وقد طبق نظام التأمين الصحى الاجتماعى فى العديد من دول العالم بهدف تأمين شامل للحصول على رعاية صحية مناسبة للجميع وبأسعار مناسبة للدخول . ومن السمات العامة لبرامج التأمين الصحى الاجتماعى :

- تحديد دور الدولة فى وضع الإستراتيجية القومية وسن القوانين وضمان الجودة والمساواة فى المزاياء والعلاج .
- الفصل التام بين التمويل وتقديم الخدمة .
- إدارة ميزانية الرعاية الصحية من منظور إقتصادى .
- تطبيق اللامركزية فى إدارة البرنامج التأمينى .
- مشاركة المجتمع فى التكاليف .
- إيجاد إطار للشراكة بين القطاعين الحكومى والخاص .

٤-٣ بعض ملامح واقع القطاع الخاص فى صناعة الدواء:

يعتبر الدواء سلعة إستراتيجية ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية ،وهى سلعة لا يمكن الإستغناء عنها و تأخير الحصول عليها . يتسبب فى مزيد من المشكلات الصحية . وتمثل صناعة الدواء أحد أهم الأنشطة فى الهيكل الإقتصادى الإستثمارى ليس فى القطاع الصحى فقط ولكن على مستوى الإقتصاد الكلى للدولة ، وذلك لما تتضمنه من كيانات إنتاجية وإستثمارات وأسواق داخلية وخارجية تؤثر وتتأثر بكيانات صناعية وتجارية .

والسياسات الدوائية هى جزء من السياسة الصحية العامة ، يطبق عليها برامج الإصلاح الصحى وتراجع مختلف الأنشطة فى مجالات التسجيل والرقابة والتفتيش والتسعير بهدف إحكام السيطرة على سوق الدواء وتوفير الدواء الآمن الفعال بدون مغالاة فى الأسعار . وقد تغير هيكل سوق الدواء المصرى^(١٩) خاصة منذ صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ عام ١٩٩١ ، والذى نظم عمل الشركات العاملة فى مجال الدواء ، فتم إنشاء الشركة القابضة للأدوية والتى حلت محل الهيئة العامة للصناعات الدوائية ، وذلك كخطوة من برنامج خصخصة لعدد من شركات الدواء بالقطاع العام .

ونتج عن هذا التغير ظهور شركات القطاع الخاص والشركات المشتركة بين القطاعين الخاص والعام بجانب شركات القطاع العام ، وتقاسمت هذه الشركات إنتاج الدواء وأيضاً أسواقه الداخلية والخارجية . وتدل المؤشرات على نمو حجم إنتاج القطاع الخاص والإستثمارى ، حيث بلغت نسبة مساهمته فى الإنتاج المحلى من الأدوية والعقاقير حوالى ٦٠% خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، وإرتفعت عدد شركاته من (٢٢) شركة عام ١٩٩٥ مقابل (٨) شركات فقط تابعة لقطاع الأعمال العام ، والتى ظلت ثابتة حتى

عام ٢٠٠٣ ، فى مقابل زيادة عدد شركات القطاع الخاص والإستثمارى إلى (٨٢) شركة فى نفس العام جدول (٧-٤) .

بالرغم من إفساح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين فى مجال صناعة الدواء وحصولهم على تيسيرات (إعفاءات ضريبية - خفض أو إلغاء جمارك - قروض ميسرة ... الخ) إلا أن هذا القطاع لم يقوم بكل الدور المنوط به ، فعلى سبيل المثال :

جدول (٧-٤)

تطور أعداد ونسبة مساهمة الشركات العاملة فى صناعة الدواء فى مصر وفقاً لهيكل الملكية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٧)

المساهمة فى إجمالى الإنتاج المحلى					السنة
إجمالى عدد الشركات	قطاع خاص وإستثمارى		قطاع أعمال عام		
	% المساهمة	عدد	% المساهمة	عدد	
٣٠	٥٩	٢٢	٤١	٨	١٩٩٦/٩٥
٣٠	٦١,٥	٢٢,٥	٣٨,٥	٨	١٩٩٧/٩٦
٤٠	٦٤,٣	٣٢	٣٥,٧	٨	١٩٩٨/٩٧
٤٣	٦٢,٤	٣٥	٣٧,٦	٨	١٩٩٩/٩٨
٤٦	٧٠	٣٨	٣٠	٨	٢٠٠٠/٩٩
٤٧	٦٩	٣٩	٣١	٨	٢٠٠١/٢٠٠٠
٤٧	٥٢	٣٩	٤٨	٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٨٠	٦٠	٧٢	٤٠	٨	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٩٠	٦١	٨٢	٣٩	٨	٢٠٠٧/٢٠٠٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى ، ٢٠٠٦ .
www.acpss.ahram.org.eg/acpss-dedi/text/Trams.1%202

محمد سيد أبو السعود ، الشفافية فى الصحة ، ص ٣١ .

- إقتصر دور القطاع الخاص والإستثمارى فى صناعة الدواء على التطور الأفقى بمعنى زيادة عدد المصانع ، دون المشاركة فى التطور الرأسى الذى يساعد على تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمية وقدرات البحث العلمى والتطوير، والذى يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة والنمو والقدرات التنافسية .

- قيام بعض شركات الأدوية بإعادة تسعير دواء قديم وذلك بتغيير العبوة أو إحداث تعديلات شكلية على المستحضر . كما تقوم بعض شركات المستلزمات الطبية بإنتاج أو إستيراد بعض المستلزمات غير المطابقة للمواصفات القياسية .
- دخول بعض الشركات العالمية ومتعددة الجنسيات لشراء شركات قائمة ، حيث يجرى ذلك فى إطار توجه يهدف إلى الإستحواذ على السوق المحلى أكثر مما يهدف إلى نقل التكنولوجيا .

٤-٤ : منظمات القطاع الصحى الاساسية :

أكدت منظمة الصحة العالمية^(٢٠) إلى أن تحقيق مرامى وأهداف الألفية الخاصة بسواحي الصنية تتطلب التزاماً سياسياً قوياً وإقامة شراكات إستراتيجية على جميع المستويات . كما أشارت ورشة عمل حول الأهداف الإنمائية للألفية^(٢١) إلى أن تحقيق أهداف ومرامى الألفية هو مسئولية مشتركة بين البلدان النامية التى تتعهد بوضع إستراتيجيات وطنية للتنمية بكل مجالاتها ، وبين البلدان المتقدمة التى تتعهد بتأمين المستلزمات والتسهيلات والمساعدات الحكومية للتنمية ، بالإضافة إلى ضرورة الإلتزام السياسى من قبل الدولة والمشاركة الفعالة للمجتمع المدنى .

ومن هذا المنطلق سوف نعرض لبعض نماذج الشراكة بين منظمات القطاع الصحى الأساسية : قطاع الدولة الحكومى ، وقطاع موازى للدولة ، والقطاع الخاص . وسوف يتم التركيز على القطاع الخاص الذى يقع فى بؤرة إهتمام هذه الدراسة .

تقدم الخدمات الصحية فى مصر من خلال ثلاث قطاعات أساسية^(٢٢) هى :

قطاع الدولة الحكومى :

ويتكون من الوزارات المعنية بالقطاع الصحى بالحكومة والتى تحصل على تمويل من وزارة المالية مثل وزارات الصحة والسكان ، بهيئاتها ومنظماتها ، والتعليم العالى بمستشفياتها الجامعية والتعليمية ، والدفاع ، والداخلية ، وهذا القطاع يقدم خدمات مجانية أو بأجر رمزى يدفعه متلقى الخدمة عند حصوله عليها ، حيث يسمح النظام لبعض الخدمات المقدمة بأن تمول نفسها جزئياً أو كلياً بما يسمى العلاج الإقتصادى .

قطاع موازى للدولة :

ويشمل على منظمات تقدم الخدمات الصحية فى إطار ما كان يسمى بالقطاع العام والذى تحول إلى ما يسمى بقطاع الأعمال . ومن أهم منظماتها ، هيئة التأمين الصحى ،

والمؤسسات العلاجية . ويدار هذا القطاع بقواعد وتشريعات خاصة به وموازنة تمويلية خاصة ، ولكن بإشراف وسيطر : وزارة الصحة والسكان .

القطاع الخاص :

ويشمل على المؤسسات الصحية الخاصة (عيادات - مستشفيات - معامل تحاليل وأشعه - مصانع أدوية ومستلزمات طبية . . الخ) الهادفة للربح . وهى مؤسسات يمتلكها ويديرها أفراد أو مجموعة وتخضع العلاقة بين المريض وتلك المؤسسات للمعاملة الحرة وفق قوانين العرض والطلب، ولها قوائم مالية ولها نظم لإعداد التكاليف والموازنة . . الخ . والمؤسسات الصحية الخاصة :العلاقة والهادفة للربح يكون لها مجلس إدارة منتخب من بين المالكين والمساهمين ، ويضم خبرات متنوعة من القانونيين والمحاسبين والمهندسين والإداريين .

مما يعنى أن تلك المؤسسات هى كيانات إقتصادية فاعلة فى القطاعات الإقتصادية للدولة ولها تأثير كبير على التنمية الإقتصادية والاجتماعية (مثل مصانع الدواء والمستلزمات الطبية) .

كما يشمل القطاع الخاص على منظمات أهلية ذات طابع مجتمعى أو يبنى أو ذات توجه دينى، وهى منظمات ذات طابع تنموى وخيرى ، وغالبا غير هادفة للربح ، ويتم تسجيلها فى وزارة التضامن الاجتماعى طبقاً للقوانين المنظمة لذلك .

وفى هذا الإطار أيضا هناك منظمات أخرى هامة وفاعلة تقدم برامج للرعاية الصحية مثل النقابات المهنية ، وشركات التأمين الخاصة وشركات الرعاية الصحية المستديمة ، وشركات إدارة الخدمات الطبية . كما يوجد لجان صحية بمجلسى الشعب والشورى ، وأيضاً المجلس الأعلى للصحة وذلك لضبط وتنظيم ومراقبة كل ما يحيط من تحديات ومشكلات بقطاع الخدمات الصحية ، وذلك بالإضافة إلى نقابة المهن الطبية التى لها دوراً هاماً فى إدارة شئون المهنة بما يحقق التقدم والرقى المهنى لأفرادها والمجتمع .

٤-٥ بعض أنماط الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية

١ - غرفة مقدمى الرعاية الصحية بالقطاع الخاص :

تأكيداً من الدولة^(٢٣) على أهمية الدور الذى يقوم بها القطاع الخاص لتقديم الخدمات الصحية أنشئت شعبة مقدمى خدمات الرعاية الصحية بالقطاع الخاص عام ٢٠٠٢ ، ثم صدر القرار الوزارى رقم ٣٩١ لسنة ٢٠٠٥ بتحويل الشعبة إلى غرفة مقدمى الرعاية الصحية بالقطاع الخاص .

ويعتبر الغرض الأساسى فى إنشاءها هو المشاركة مع الدولة فى خدمة المجتمع من خلال تنمية القطاع الطبى الخاص كماً ونوعاً مع الدفاع عن مصالحه وذلك فى إطار التعاون والتكامل مع المؤسسات الصحية الحكومية. وتضم الغرفة ٥٥ مؤسسة طبية خاصة مختلفة الأنشطة (مستشفيات - مراكز أشعة - معامل تحاليل - مراكز طبية متخصصة) موزعة على عدد من محافظات الجمهورية .

وفى إطار التعاون مع الدولة ، قام مركز تحديث الصناعة بتوقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة من البنوك (حوالى ١٢ بنك) فى مصر لتمثيل غرف الإتحاد لديها وتخفيض نسبة الفائدة على القروض ، وذلك بغرض إستفادة أعضاء الغرفة من ذلك فى حال رغبتهم فى الحصول على قروض . والهدف من إنشاء غرفة مقدمى الرعاية الصحية بالقطاع الخاص هو :

- تنمية دور القطاع الخاص كشريك للتنمية فى القطاع الصحى .
- توحيد جهود القطاع الطبى الخاص فى مواجهة المشاكل التى تعوق أدائه .
- الإشتراك مع نقابة الأطباء ووزارة الصحة والسكان لصياغة قائمة إسترشادية لأسعار الخدمات الطبية وأتعاب الأطباء يلتزم بها الأعضاء فى حدود نطاق معقول .
- المساهمة فى تخفيف العبء على الدولة فى تقديم الخدمة الطبية لمحدودى الدخل بتطبيق إما ما نص عليه قانون الإستثمار من علاج نسبة ١٠% من المرضى مجاناً ، أو بأسعار مدعمة .
- العناية بتدريب الكوادر الطبية والصحية لبناء قاعدة للبنية الأساسية من العمالة المتخصصة .
- إبداء رأى فى أى تشريعات تمس الممارسة الطبية بالقطاع الخاص .
- إدخال التكنولوجيا الحديثة فى مختلف المجالات الطبية بالقطاع الخاص فى إطار ما هو متعارف عليه عالمياً من حيث فائدة الإستخدام ودرجة الأمان .

إن الدور الذى يقوم به القطاع الخاص الغير هادف للربح (الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية) فى القطاع الصحى يمتد عبر آلاف السنين ، وفى العصر الحديث من مطلع القرن العشرين ، حيث يقدم خدمات الرعاية الصحية - كشريك أساسى - لجميع فئات المجتمع خاصة الفئات ذات القدرات الاقتصادية الضعيفة التى لا تستطيع تحمل الأعباء المتزايدة لتكاليف الحصول على الرعاية الصحية. ومن أهم^(٢٤) مؤسساته العاملة فى القطاع الصحى : بداية من سيدات العائلة الملكية والأسر الراقية ، وجمعيات الهلال الأحمر المصرية ، وجمعية الهلال الأحمر المصرية ، وجمعية تحسين الأسرة (رعاية مرضى الدرن) ، مستشفى الجمعية

الخيرية الإسلامية ، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية ، وجمعية الإغاثة الكاثولوكية ، ومنظمة كير الدولية ، ومنظمة أنقذوا الأطفال .

وقد طورت الجمعيات الأهلية العاملة في المجال الصحى من أنشطتها لتواكب التغيرات الحادثة سواء على الصعيد التكنولوجى المستخدم فى تقديم الخدمات الصحية ، أو على صعيد تطوير النظم الصحية ، وأيضاً على صعيد تطور مسببات المرض والخريطة المرضية للمجتمع. ففى البداية كانت الجمعيات الأهلية تعمل فى إطار خيرى غير هادف للربح يقدم المساعدات للفقراء ويساند المجتمع فى الأزمات الصحية التى تحتاج المجتمع ، ثم تطور وأصبح شريك لتقديم خدمات الرعاية الصحية ذات جودة عالية نظير مقابل مادى رمزى يقدر عليه الفقراء . ثم تطور هذا الدور إلى مستوى الشريك الفاعل فى البرامج القومية لمكافحة وعلاج المشكلات الصحية الكبرى .

وهذا الدور المتطور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية أصبح جزء أصيل من المنظومة الصحية للدولة ، ذلك لما تتمتع به من ميزات نسبية لا تستطيع المؤسسات الحكومية الصحية بالدولة توفيرها مثل :

- تكوين علاقة مميزة ومباشرة مع شرائح المجتمع المختلفة مبنية على الثقة المتبادلة .
- وجود آليات إتصال مع المجتمع قادرة على التعبئة وسرعة الوصول والإستجابة بكفاءة وقت الحاجة .
- التكامل مع شبكات الخدمات الصحية للوصول إلى الفئات المهمشة بالحضر والمناطق النائية والريفية والتى لا تستطيع أن تصل إليها المؤسسات الصحية الحكومية .
- القدرة على الإستمرارية فى المشروعات والبرامج الصحية التى تستغرق فترات زمنية طويلة .
- توفير بعض الخدمات التكميلية والتأهيلية خاصة للفئات الحساسة مثل المرأة والطفل والمسنين والمعاقين .
- القدرة على المراقبة والتقييم وتقديم الدعم الفنى (التدريب) والمساعدة للنظام الصحى (العام - الخاص - الأهلى) بشرط مشاركة أعضاء منظمات المجتمع المدنى فى اللجان المشتركة للحوكمة الرشيدة (كما هو متبع فى برنامج صحة الأسرة) .
- القدرة على تعبئة المجتمع للمشاركة فى المشروعات الصحية ذات الطابع القومى (مستشفى سرطان الأطفال) .

- القدرة على إحداث تغيير فى السلوك المجتمعى الضار بالصحة إلى سلوك مجتمعى إيجابى مثل :

- محاربة الإفراط فى إستخدام المبيدات الحشرية .
- التوعية وتشجيع الإجراءات الرامية إلى إحترام قواعد المرور وسلامة الطرق .
- حفز المجتمع وتوعيته للوقاية والعلاج من الأمراض الغير معدية والأكثر شيوعاً مثل السرطان، والسكر، وارتفاع ضغط الدم .

إن القطاع الخاص الغير هادف للربح (الجمعيات الأهلية) يقوم بدور أساسى فى تقديم الخدمات الصحية بتكلفة وبمستوى جودة مناسب مقبول من المستهدفين خاصة الفقراء وغير القادرين بالمناطق العشوائية والنائية والريفية . ولكن أشارت نتائج المسح الصحى عام^(٢٥) ٢٠٠٥ إلى محدودية إستخدام الخدمات الصحية خاصة فى مجال الصحة الإيجابية عن طريق الجمعيات الأهلية خاصة بالوجه القبلى مما يتطلب بذل المزيد من الجهد لدمج طاقات القطاع الخاص بمؤسساته الغير هادفة للربح والهادفة للربح فى المنظومة الصحية . وفى هذا الصدد سوف نستعرض بعض أنماط الشراكة بين منظمات القطاع الصحى وأيضاً مع بعض المنظمات الدولية ذات الصلة بالرعاية الصحية .

٢ - الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية وبعضها البعض :

- شراكة بين المجلس القومى للسكان (قطاع السكان)^(٢٦) والقطاع العلاجى بوزارة الصحة والسكان وهيئة المستشفيات التعليمية والجامعات المختلفة لتوفير خدمات الصحة الإيجابية الآمنة والتي تخدم الأسر ذات المشكلات الخاصة ، وذلك من خلال برامج التدريب والتوعية الصحية .
- شراكة بين الجمعيات والهيئات الأهلية وبين وزارة الصحة والسكان فى مجال الصحة الإيجابية ، حيث وفرت الوزارة كافة الإمكانيات التدريبية ووسائل تنظيم الأسرة والتجهيزات الطبية للجمعيات ، بالإضافة إشراف الوزارة على تلك الجمعيات وتقديم الدعم الفنى . وتتولى بعض الجمعيات إدارة وتشغيل بعض العيادات المتنقلة . كما إلترمت الوزارة بتوفير الكوادر الفنية سواء أطباء أو هيئة تمريض ، ويتم تحفيزهم من الوزارة إسوة بزملائهم العاملين بالوزارة .
- شراكة بين وزارة الصحة والسكان (فى مجال الصحة الإيجابية) والجمعيات الأهلية بمحافظة أسوان ، حيث تم تشكيل شبكة تعرف بإسم " تحالف الجمعيات

تضم ما يقرب من ٤٦ جمعية أهلية نشطة فى مجال التنمية . وتم طرح الشراكة بهدف تطوير عملية التخطيط وصنع السياسة الصحية من جهة وتحسين كفاءة الخدمات الصحية من جهة أخرى وقد أسفرت هذه الشراكة عن إفتتاح عيادات ومراكز صحية فى مناطق مختلفة خاصة فى المناطق النائية والمحرومة ، مما أدى إلى توسيع دائرة المنتفعين والوصول إلى المستهدفين لتقديم الخدمات الصحية، بالإضافة إلى تحفيز الوعى المجتمعى وقيادات المجتمع المحلى للمشاركة فى تقديم الخدمات الصحية .

- الشراكة بين الصندوق الإجتماعى والجمعيات الأهلية ، حيث قام الصندوق الاجتماعى بتوفير ٨,١ مليون جنيه لتمويل الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى ، وذلك فى إطار السعى إلى زيادة دور المنظمات الأهلية فى تقديم الخدمات الصحية الجيدة .

٣ - الشراكة بين المنظمات الصحية فى مجال جودة الرعاية الصحية :
من المؤكد أن جودة الخدمات الصحية^(٢٧) قد حظيت باهتمام النظم الصحية عبر الحضارات الفرعونية ، والقبطية ، والإسلامية بمصر . وقد بدأ الإهتمام بها فى العصر الحديث فى مجالات المنتجات الصيدلانية والفحوص المعملية ومراقبة الأغذية والبيئة ، وذلك بإتباع معايير وإجراءات مراقبة الجودة العالمية .
وعندما بدأ الإعداد لبرنامج الإصلاح الصحى ، كان للإدارة العامة للجودة (أنشئت عام ١٩٩٨) دوراً هاماً ، حيث قامت بإعداد أدلة العمل الإكلينيكى لحزمة الخدمات المقدمة بوحدهات ومراكز طب الأسرة ، وأيضاً إعداد أداة لإعتماد الوحدات الصحية .
فى إطار ما تم الإشارة إليه ، كان للجمعيات الأهلية دوراً أساسياً فى تحقيق أهداف الإدارة العامة للجودة ، فتأسست جمعيات أهلية مصرية تعمل فى مجال جودة الرعاية الصحية تهدف إلى :

- نشر ثقافة الجودة فى المجتمع وبين العاملين فى الرعاية الصحية .
- التعاون مع الجهات المعنية لتعبئة وتنمية وتطوير الموارد البشرية .
- التنسيق مع الجهات المعنية ، والجمعيات العلمية ، والطبية لوضع معايير الجودة بما يواكب المعايير العالمية ، ويتناسب مع البيئة المحلية .
- الإرتفاع بمستوى جودة الخدمات التمريضية .

وفى هذا الشأن تأسست رابطة عربية لجودة الخدمات الصحية لتوحيد جهود الدول العربية فى هذا المجال .

أيضاً تقوم وزارة الصحة والسكان^(٢٨) بالتعاون والتنسيق مع الجهات العاملة فى مجال الجودة ، والمعاهد التعليمية لخلق بيئة عامة للجودة فى مصر . وتم بناءً على ذلك التعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية للعمل مع الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الصحة (فى محافظات الأسكندرية - المنوفية - سوهاج) لتأهيلها طبقاً لمعايير الجودة للإعتماد من خلال مشروع " الشراكة مع القطاع الأهلى من أجل الإصلاح الصحى " . وسوف يتم إعداد دليل للتعاون مع الجمعيات الأهلية فى مجال الجودة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ووزارة الصحة والسكان .

٤ - الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية والدولية :

- فى إطار جهود الدولة لرفع المستوى الصحى للمجتمع ، أقامت وزارة الصحة والسكان شراكات مع الهيئات والمنظمات الدولية ، مثل منظمة الصحة العالمية ، واليونيسيف ، وبرنامج الغذاء العالمى . وسوف نستعرض بعض تلك الشراكات على النحو التالى^(٢٩) :
- شراكة بين اليونيسيف (جزء من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية ٢٠٠٧-٢٠١١) والمعهد القومى للتغذية حول الإستراتيجية الوطنية للغذاء والتغذية .
 - شراكة بين اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم فى مجال الصحة والتغذية المدرسية .
 - شراكة بين اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية ، والهيئات الأكاديمية ، والقطاع الخاص فى مجال التوعية والتدخلات الصحية والتعبئة الإجتماعية .
 - شراكة بين اليونيسيف ، ووزارة الصناعة ، وبرنامج الغذاء العالمى فى برامج معالجة الملح باليود ، وتدعيم الدقيق بالحديد .
- تؤكد منظمة الصحة العالمية^(٣٠) على أن توفير الخدمات الصحية والتنمية الصحية يتطلب حشد الموارد وإقامة الشراكات فى المجال الصحى ، من خلال مساهمات تقدمها جميع القطاعات فى الحكومة بالمشاركة مع المجتمعات المحلية ، والمانحين ، والمجتمع المدنى . ويتطلب هذا تحديد الآليات ، والأساليب ، والأهداف لإستجلاب موارد جديدة تلبي الإحتياجات الصحية المتزايدة للسكان . مما يعنى ضرورة الإتجاه إلى المزيد من الإستثمار الاجتماعى بتقوية علاقات الشراكة بين القطاع الخاص مع التأكيد على أهمية تحويل التعاون الفردى مع القطاع الخاص إلى شراكات تعاونية طويلة الأمد تعزز صحة المجتمع .

ومن أهم الشراكات التى أقامتها منظمة الصحة العالمية، الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا، والتى تعمل فى إطار منظمة خاصة غير قابلة للربح تهتم بتمويل المبادرات الصحية التى يتم تنظيمها على المستوى المحلى فى البلدان الفقيرة . وقد تطلب ذلك إنشاء الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز ، والسل ، والملاريا عام ٢٠٠١ .

٤-٦ الشراكة فى الصحة لتحفيز النمو والعدالة فى مصر :

إنطلاقاً من التغيرات الإقتصادية والأجتماعية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وتغير دور الدولة أحادية الفكر والفلسفة فى وضع الإستراتيجيات والسياسات التى ترسخ دور وحيد تلعبه الحكومة ، إلى دور متعدد الفكر يسمح بمشاركة الآخرين من القطاع غير الحكومى ، فى شتى المجالات خاصة الإقتصادية والأجتماعية ، وفى إطار ديموقراطى يسمح بحرية الإستثمار وتشجيع سياسات فتح الأسواق ، أصبح من الضرورى تطوير منظومة الخدمات الصحية بمشاركة فاعلة من القطاع غير الحكومى ممثلاً فى المجتمع المدنى بركائزه من قطاع خاص هادف للربح وقطاع أهلى غير هادف للربح .

وتؤكد الدولة على إلزامها بتقديم الخدمات الصحية المجانية بالرغم من إرتفاع تكلفتها من خلال منظومة صحية منظومة تضمن إتاحة وتوفير الخدمات الصحية لكل مواطن خاصة الفئات الحساسة من الأطفال وكبار السن والفقراء . وتعتمد تلك المنظومة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الهادف وغير الهادف للربح) بما يتيح الإرتقاء والإرتفاع بمستوى جودة الخدمة ، ولكن مع الحفاظ على الحق فى الصحة لكل أفراد المجتمع .

ولكى تحقق الدولة إلزامها ، فقد أكدت فى الإستراتيجية الصحية وأهداف برنامج الإصلاح الصحى على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، فى شتى المجالات الصحية .

وبنتبع مؤشرات الصحة من خلال تقارير التنمية البشرية والتقارير الخاصة بأهداف الألفية الإنمائية - والتى سبق الإشارة إليها - يتضح أن القطاع الخاص يمكن أن يشارك فى تحقيق العدالة والمساواة خاصة فى المناطق التى لا تستطيع الدولة أن تتيح وتقدم الخدمات الصحية بمستوى جوده يرضى أفراد المجتمع .

فالقطاع الخاص (الهادف للربح وغير الهادف للربح) يستطيع أن يشارك بقدراته المالية والفنية فى تقديم خدمات الرعاية الصحية فى مجالاتها المختلفة مثل :

- رفع الوعي الصحى عن طريق الحملات الإعلامية متعددة التدخلات .
- توفير الأدوية الأساسية بأسعار فى متناول الفقراء ، عن طريق شركات ومصانع والصيديات الخاصة .
- المشاركة فى برامج الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة من خلال برامج توعية للشباب والسيدات فى سن الحمل ، وتوفير وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها بأسعار مناسبة .
- المشاركة فى حملات التوعية لتحسين الأطفال والسيدات أثناء الحمل .
- المساهمة فى مشروعات الصرف الصحى وتوصيل المياه الصالحة للشرب .
- المساهمة فى علاج الفقراء مجاناً أو بأسعار مناسبة بالمستشفيات الخاصة .

خاتمة الفصل الرابع

- بناءً على المعطيات السابق رصدها لبعض الملامح الأساسية للحالة الصحية فأن للقطاع الخاص دوراً يقوم به لتقديم الخدمات الصحية العلاجية تتحدد ملامحه كالاتى :
- بصفة عامة يفضل الشرائح المختلفة - الفقيرة والغنية - بالمجتمع إستخدام مؤسسات الخدمات الصحية الخاصة عن الحكومية .
- إرتفاع معدلات إستخدام الخدمات الصحية بالعيادات الخارجية بالقطاع الخاص مقارنة بتلك التى تقدم بالقطاع الحكومى أو التأمين الصحى .
- الخدمات الصحية المجانية تقدم تقريباً من خلال القطاع الحكومى (حوالى ٧٩% من الأسرة مجانى) ، بينما لا يساهم القطاع الخاص إلا بقدر ضئيل (حوالى ٠.٠٦٦% من الأسرة مجانى).
- بالرغم من أن حجم الإنفاق على الصحة قد زاد خلال الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٦ ، إلا أن نسبة ما يخصص للإنفاق على الصحة يكاد يكون انخفض (٣,٤١% عام ٢٠٠١-٣,٩ عام ٢٠٠٦).

هناك مشكلات يعانى منها القطاع الصحى الحكومى تؤدى الى العزوف عن إستخدام الخدمات الصحية - شبه المجانية - والإضطراب إلى إستخدام الخدمات الصحية الخاصة ذات التكلفة " غالباً الباهظة " .

وقد يرجع السبب فى ذلك إلى العديد من الأسباب التى أدت الى تدنى جودة الخدمات الصحية الحكومية . ومن أهم هذه الأسباب أن نسبة ما تخصصه الدولة للإنفاق الصحى لا يتناسب مع حجم الخدمات الصحية المطلوب تحقيقها . بالإضافة الى أن مساهمة القطاع الخاص فى تحمل جزء من الإنفاق الصحى مازالت غير كافية ، بل ومازالت تسعى لتعظيم الجانب الربحى ، بصرف النظر عن الأوضاع الإقتصادية للشرائح المختلفة من المجتمع.

ولمواجهة المشكلات الصحية - باختلاف أسبابها - فقد أقرت الدولة برنامجاً للإصلاح الصحى يتم من خلاله إفساح المجال لشركاء جدد لتقديم الخدمات الصحية ، مع تحديد دور لكل من هؤلاء الشركاء لتحقيق التنمية الصحية .

بموجب برنامج الإصلاح الصحى ، يتم إعداد مشروع قانون جديد للتأمين الصحى الاجتماعى يضمن التغطية الشاملة ، والمساواة ، والعدالة ، والفاعلية والكفاءة ، والجودة وإستمرارية التمويل، والمشاركة المجتمعية .

وآليات تنفيذ برنامج الإصلاح الصحى يعتمد على تطبيق اللامركزية ، خاصة فيما يتعلق بالإدارة والتمويل ، ويتحدد دور الدولة فى مركزية وضع الإستراتيجيات والسياسات مع المراقبة والمتابعة . كما يعتمد برنامج الإصلاح الصحى على تطبيق مفهوم طب الأسرة لتقديم الرعاية الصحية .

أيضاً بموجب برنامج الإصلاح الصحى تم إتخاذ إجراءات من شأنها خصخصة عدد من شركات الدواء بالقطاع العام ، فصدر قانون الأعمال العام رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ . وقد نتج عن ذلك نمو القطاع الخاص والإستثمارى وإملاكه لحوالى ثلثى قطاع الدواء وفرض سيطرته على سوق الدواء ، سواء فيما ينتجه أو فيما يتعلق بتسعييره .

بالرغم من التسهيلات التى حصل عليها المستثمرين بقطاع الدواء ، إلا أن هذا القطاع لم يشارك فى تطوير صناعة الدواء بما يزيد من القيمة المضافة والقدرات التنافسية . أيضاً لم يرضخ القطاع الخاص لمطالب الدولة بضرورة السيطرة على أسعار الدواء ومراعاة البعد الإجتماعى للمواطن .

كما أن القطاع الخاص فى مجال صناعة الدواء ، لم يكن من القوة التى تمكنه من مواجهة الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات فى محاولتها السيطرة والإستحواذ على سوق الدواء .

لتحقيق ما سبق من تضمين شراكة بين القطاعين العام والخاص فى المجال الصحى يجب أن يتم ذلك فى إطار نص المادتين ١٦ ، ١٧ من الدستور المصرى ، وأيضاً المواثيق الدولية ذات الصلة بالصحة ، والتى تؤكد على أهمية دور الدولة لتوفير الرعاية الصحية ، خاصة للفقراء ومحدودى الدخل بالمناطق الريفية ، والنائية ، والعشوائية .

فى إطار ما تم عرضه من بيانات ومعلومات يتضح أهمية وجود شركاء فاعلين للتعاون مع الدولة لتحقيق أهداف التنمية الصحية ، ويمثل هؤلاء الشركاء القطاع الخاص سواء الهادف للربح أو الغير هادف للربح . ولتقنين دور القطاع الخاص فى منظومة الخدمات الصحية ، أنشئت الدولة غرفة مقدمى الرعاية الصحية بالقطاع الخاص عام ٢٠٠٥ ، وذلك بهدف تنمية دور القطاع الطبى الخاص لمشاركة الدولة فى تحقيق التنمية الصحية . وقد تشارك القطاع الطبى الخاص - بشقيه الهادف للربح والغير هادف للربح - مع القطاع الحكومى، والمنظمات الدولية فى تحقيق التنمية الصحية فى مجالات الصحة الإيجابية ، جودة الرعاية الصحية ، والتوعية والتغذية ، مكافحة الأمراض .

توصيات الفصل الرابع

إن أهمية دور الشراكة بين المؤسسات الصحية الحكومية والغير حكومية لتحقيق أهداف التنمية الصحية ، ما زال يحتاج إلى مزيد من التعاون ، خاصة من جانب مؤسسات القطاع الغير حكومي بشقيه الهادف للربح والغير هادف للربح . وبناءً على ما تم رصده ومناقشته من معلومات وبيانات ، يمكننا أن نستخلص بعض التوصيات التى تتمثل فيما يلى :

- (١) زيادة الموارد المخصصة لقطاع الصحة عن طريق ترشيد الإنفاق باستخدام نظم إدارية ، ومالية تحقق فاعلية تقديم الخدمة بأعلى جودة وأقل تكلفة .
- (٢) تطبيق سياسات لا مركزية فى تخصيص الموازنة والإنفاق والإدارة على مستوى المحافظات والقطاعات الصحية .
- (٣) تشجيع الدور المركزى لوزارة الصحة والسكان فيما يتعلق بوضع الإستراتيجية والسياسة والخطط الصحية العامة ، والبحث العلمى ، وعمل قاعدة للبيانات والمعلومات الصحية المدققة ، ووضع معايير لقياس المخرجات وجودة الأداء .
- (٤) تفعيل دور المشاركة المجتمعية لمنظمات المجتمع المدنى ، بما تملكه من قدرات على النفاذ داخل شرائح المجتمع المختلفة ليس فقط بالتمويل، ولكن - وهو الأهم - فى تحديد الإحتياجات والأولويات الصحية ، ومراقبة ومتابعة تنفيذ المشروعات والبرامج الصحية .
- (٥) تشجيع القطاع الخاص فى مجال صناعة الدواء على المشاركة فى التطوير الرأسى، خاصة فيما يتعلق بالبحث والتطوير مما يعظم من القيمة المضافة والنمو وزيادة التنافسية .
- (٦) تشديد الرقابة على أداء مشاركة القطاع الخاص ، فيما يتعلق بتوريد الأجهزة والأدوات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى ، وأيضاً فى مجال أعمال المقاولات للمنشآت الصحية ، وذلك من خلال إجراءات وأجهزة رقابية فعالة .

هوامش الفصل الرابع

- ١- أمانى قنديل ، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، التقرير السنوى الخامس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥، ص ٢ .
- ٢- إسماعيل سراج الدين، حسام بدرأوى، محسن يوسف، الشفافية ومحاربة الفساد فى قطاع الصحة، منتدى الإصلاح العربى، مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١١١، ص ١١٤ .
- ٣- إسماعيل سراج الدين، حسام بدرأوى، محسن يوسف، المرجع السابق، ص ٥٧ .
- ٤- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - قطاع المتابعة الخارجية، دراسة مقترح شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص. ٢٠٠٥، ص ص ٢٨ - ٢٩ .
- ٥- معهد التخطيط القومى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨، ص ١٣١ .
- ٦- معهد التخطيط القومى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٤، ص ص ٨٨ - ٨٩ .
- ٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التأمين الصحى فى مصر، ٢٠٠٨ .
www.capmas.gov.eg/taabat-taam.htm.
- ٨- معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦، ٤٤ .
- ٩- وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. القسم السادس، التنمية البشرية والاجتماعية، ص ٥٥ .
www.mop.gov.eg/pde/kh%20g
www.hio.gov.eg/ar/news/pages/level.aspx
- ١٠- مجلس الوزراء . مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - قطاع المتابعة الخارجية ، دراسة مقترح شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .
- ١٢- معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .

- ١٣- حسام بدرأوى ، الرعاية الصحية حق من حقوق الإنسان ، ندوة الشفافية ومحاربة الفساد فى قطاع الصحة ، منتدى الاقتصادى العربى ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٠ .
- ١٤- مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، تجارب دولية فى تطوير الخدمات الصحية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٨ - ١٩ .
- ١٥- www.menoufia-Fhf.net/Fhf.html
- ١٦- [www.Moh.gov.eg/sec/news/NDY News. Asp?x1.news Id = 114](http://www.Moh.gov.eg/sec/news/NDY%20News.Aspx?newsId=114)
- ١٧- www.mohp.gov.eg/sec/about/engazat/j.doc.
- ١٨- مديحة خطاب ، دور الدولة فى الرعاية الصحية ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٨ - ١٣ .
- ١٩- www.pidegypt.org/arabic/Drmadiha%20www.acpss.ahram.org.eg/acpss-dedi/text/PDF/Trans.1%202.Pdf.
- ٢٠- محمد سيد أبو السعود ، الشفافية فى الصحة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠ .
- ٢١- منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط - اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط ، الدورة (٥١) البند (٩) من جدول الأعمال، تقرير اللجنة الإستشارية الإقليمية الإجتماع (٢٨) ، ٢٠٠٤ ، ص ٧ .
- ٢٢- [www.undp.lb/mdgs/discussions/povrty sessions.doc](http://www.undp.lb/mdgs/discussions/povrty%20sessions.doc) ورشة عمل حول الأهداف الإنمائية للألفية: الغايات الرابعة والخامسة والسادسة المنوطة بالقطاع الصحى ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .
- ٢٣- سمير فياض ، الصحة فى مصر ، الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ٢٨٧ .
- ٢٤- www.fel.org.Eg/chamber-info.asp?lang= ar&id = 16.
- ٢٥- معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨ ، مرجع سيق ذكره ، ص ص ١٨٥ - ١٨٩ .
- ٢٦- أمانى قنديل ، دور الجمعيات الأهلية فى تنفيذ الأهداف الإنمائية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٨ - ١٥ .
- ٢٧- www.newegypt.com/5-comf/upload/amany-kandil-public-org.doc
www.moph.gov.eg/soc/About/engazal/5.doc قطاع السكان وتنظيم الأسرة .

- ٢٨- مها التحيوى ، جودة الخدمات الصحية : أين نحن الآن .
www.ems.org.eg/akhpar-hama/gawda-conf/4.ppt.
www.ems.org.eg/akhpar/gawda_conf/5.ppt
- ٢٩- إستراتيجيات برنامج تحسين الجودة بوزارة الصحة والسكان -
الإجازات والخطوات المستقبلية .
- ٣٠- [www. Unicef. Org/Egypt/Arabic/child_survival.htm](http://www.Unicef.Org/Egypt/Arabic/child_survival.htm).
الحفاظ على حياة الأطفال الصغار وتنميتهم .
- ٣١- منظمة الصحة العالمية ،المكتب الاقليمى لشرق المتوسط ، اللجنة الاقليمية
لشرق المتوسط ، تقرير اللجنة الإستشارية الإقليمية ، الدورة الحادية
والخمسون ، الإجتماع الثامن والعشرون ، البند ٩ ، ٢٠٠٤ ، ص ٢ .

الفصل الخامس

الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع المدني

لتحفيز النمو والعدالة

الفصل الخامس

الشراكة بين الدولة والقطاع المدني

ودورها في تحفيز النمو والعدالة

مقدمة :

تواجه مصر كغيرها من الدول، مجموعة من التحديات في سبيل تحقيق التنمية البشرية عن طريق نمو اقتصادي مستدام مع عدالة إجتماعية ومكانية؛ ومن بين هذه التحديات البطالة والفجوة بين الجنسين والأمية والفوارق الإقليمية والصراعات المتنوعة. وهناك المتطلبات الأخرى لضمان نجاح جميع الأهداف مثل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. ولن تتمكن الحكومات وحدها كما لن يتمكن الناس من فعل ذلك إلا من خلال أنشطة جماعية يشارك فيها أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع و يتم تنظيمها من خلال أنشطة شعبية تطوعية .

لذلك "أصبح للمجتمع المدني دوراً هاماً في التنمية خلال العقدين الماضيين، و يمكن إرجاع القوة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني إلى إنتشار النظام الديمقراطي و العولمة، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة وحدها على سد إحتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية لتفعيل دور المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية. و قد أوضحت الإحصاءات زيادة عدد منظمات المجتمع المدني الدولية من ٦,٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٩. و قد أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزاً في مساندتها للتنمية علي مستوي العالم. وقد إتضح ذلك من خلال إحصائية صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) موضحة أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين ٦-٧ بلايين دولار سنوياً في أواخر القرن العشرين. كما أن تأثير المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية ظهر واضحاً في الأونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة و التي تخص موضوعات متعددة منها حظر زرع الألغام الأرضية، و إلغاء الديون، وحماية البيئة. وقد إستطاعت هذه الحملات أن تنمي الوعي عند الملايين في العالم و تستقطب تأييدهم و مساعداتهم العملية.^(١)

نتيجة لما سبق تزايد الإهتمام بالقطاع المدني في كثير من دول العالم ، نتيجة لتزايد دور التنظيمات الشعبية التطوعية التي تستطيع المشاركة في تنفيذ الجهود التنموية المأمولة ، التي تجعل الناس محور التنمية ، والناس عليهم المشاركة لتجسيد إرادتهم ، والتعبير عن طموحاتهم العاكسة لوعيهم بمشكلات المجتمع وكيفية معالجتها وترتيب أولويات تلك المعالجة. وأصبحت معظم دول العالم تؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي تعزيز التنمية البشرية. كما تؤكد على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاع العام الحكومي والخاص وقطاع المجتمع المدني بداية من صنع القرارات حتى التنفيذ والمتابعة والتقييم .

ولقد تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحكم الرشيد بركائزه الثلاث وهي : الدولة والقطاع الخاص والقطاع المدني، والذي أطلق عليه اسم القطاع الثالث كجزء أساسي في المجتمع.

كما أصبحت المشاركة الواسعة هدفاً وقيمة ، وقد تعهد ممثلوا الحكومات في قمة العالم للألفية الثالثة وكذلك أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة في سبتمبر ٢٠٠٢ بجوهانسبرج للتنمية المستدامة؛ بتعزيز المؤسسات والأطر القانونية التي تساعد وتسمح بالمشاركة ذات القاعدة الواسعة في عملية صنع القرارات وفي تنفيذ إستراتيجيات التنمية وسياساتها وبرامجها. وبالتالي أدركوا أنه لا بد من الإهتمام ببناء القدرات والشراكات لتمكين جميع الشركاء من القيام بدور فعال، نتيجة للتأكيد على المبدأ الأساسي للشراكة ، وللمشاركة واسعة القاعدة أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة و في إعلان جوهانسبرج. فقد توفرت قناعة عالمية بضرورة إشراك المجتمع المدني في عمليات التنمية والإدارة المحلية ، وأن الشراكة مبدعاً أساسياً وخياراً لا بديل عنه لتتخذ التنمية المستدامة مسارها الصحيح .

يسعى الجزء الحالي من الدراسة إلى تحليل وإستقراء دور منظمات المجتمع المدني مع التركيز على الجمعيات الأهلية في تحديد ما أهمية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص ، وما مجالات تلك الشراكة ، وما هي المعوقات التي تواجه تحقيق الشراكة المنشودة ، وصولاً الى إستراتيجية عمل لتمكين المجتمع المدني من المساهمة بفاعلية وكفاءة في تحفيز النمو والعدالة من خلال الشراكة مع الدولة والقطاع الخاص.

٥-١ تعريف المجتمع المدني :

" يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت أنتشاراً كبيراً في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي و السياسي دولياً أو محلياً. و برغم إنتشار هذا المصطلح، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع مانع و ذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها أن المجتمع المدني من المصطلحات التاريخية التي تعرضت إلى تغيرات كثيرة على مر العصور. كما أن المهتمين بمفهوم المجتمع المدني و المتحدثين عنه لديهم خلفيات و تجارب سياسية و اقتصادية و اجتماعية مختلفة مما أدى إلى فهمه و التعبير عنه بطرق متباينة" (٢)

على الرغم من أن العرب قد سبقوا غيرهم في العلوم و منها أيضا العلوم الاجتماعية مما انعكس في كتابات ابن خلدون مثل كتاب " المقدمة" إلا أن المجتمع المدني كمصطلح مع مرور السنين قد أندثر كما اندثرت كثير من المعاني، لهذا يعتبر مصطلح المجتمع المدني مصطلح أوربي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر لإبراز تحول أوروبا الغربية من الإستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية. و قد أختفى هذا المفهوم منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ولم يظهر من جديد إلا مع "جرامشي" بعد الحرب العالمية الأولى. و من الجدير بالذكر أنه على الصعيد العربي إحتدم الجدل بين المفكرين حول هذا المصطلح على إختلاف إتجاهاتهم الفكرية و السياسية. فعلى سبيل المثال، كان الإتجاه الأغلب لدى القوميين يميل لرفض المصطلح إنطلاقاً من أن المجتمعات العربية اليوم في حاجة أكثر إلحاحاً إلى الدولة القومية منها إلى المجتمع المدني، خاصة في ظل عجز الدولة الراهنة عن القيام بدورها التنموي. أما الإسلاميون فلم يرفضوا المفهوم بقدر ما إنتقدوا ما يحمله من إحياءات غربية. فليس من الملائم تناول مفهوم معروف بمصدريته الغربية ومرجعياته في الفكر والخبرة الغربية في وسط له مرجعية أخرى، هي الفكر والممارسة الإسلامية. و لذلك إقترحوا مصطلحاً بديلاً يتلاءم مع الخبرة الإسلامية، وهو المجتمع الأهلي أو مؤسسات الأمة. أما الإتجاه الغالب بين الليبراليين وذوي الإتجاهات اليسارية النقدية يميل نحو تبني المفهوم كما ورد في الصياغة الغربية، مع الإقرار بإمكانات تطويره ليتناسب مع الظروف الخاصة بالثقافة العربية" (٣).

فمفهوم "المجتمع المدني" من أكثر المفاهيم رواجاً في عصرنا الحالي، ويحظى باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين والكتاب. وليس هناك إتفاق حول تعريف واحد لماهيته، أي ما هو تحديداً المقصود بالمجتمع المدني، فالتعريفات متعددة ومختلفة .

يرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن "المجتمع المدني يشكل قطاعاً ثالثاً هاماً، وهو قائم الى جانب الدولة والسوق ويتفاعل معهما، ويعرفه بأنه" مجموعة من الفاعلين غير التابعين للدولة الذين لا تتمثل أهدافهم في إدرار الربح أو الحصول على سلطة حاكمة . وتعمل منظمات المجتمع المدني على جميع الأفراد لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة" (٤).

وجاء في تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٨ ، أن "المجتمع المنظم يقوم على ثلاثة أعمدة : الدولة ، والقطاع الخاص ، والفضاء الاجتماعي "المجتمع المدني" الذي يشغله المواطنون وفيه يقومون بتنظيم أنفسهم طوعية ، لتعزيز القيم والأهداف المشتركة . والمجتمع المدني هو الحلبة التي تدور فيها الأعمال الجماعية الطوعية حول المصالح والأغراض والقيم المشتركة، وهو يتميز عن الأسرة والدولة والمؤسسات الهادفة الى الربح . وهو بمثابة فضاء خاص في المجتمع يلتقي فيه الناس على صعيد واحد لكي يتناقشوا، ويشكلوا مجموعة، ويعملوا على التأثير في المجتمع الواسع .

يضم المجتمع المدني مجموعة واسعة من الهيئات غير الرسمية وغير الهادفة للربح وهي تتباين وفقاً لأغراضها وفلسفتها، وخبراتها، ونطاق نشاطها. وتضم منظمات المجتمع المدني منظمات تقوم على أعمال البر وتقديم الخدمات وجمعيات مجتمعية، وجمعيات تمثل مصالح خاصة في مجال الأعمال، وجماعات الدعوة التي تدافع عن "المكاسب الجماعية" والنقابات المهنية والنقابات العمالية التي تنشأ من أجل دافع فنوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة، في حين تتشكل منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام، قد يكون هذا الدافع هو تنمية المجتمع أو الدفاع عن الفقراء والمهمشين. وهذه المنظمات مستقلة وطوعية، وغير هادفة للربح، ولها هياكل إدارية، وأطر تنظيمية وهي تعمل في إطار يحدده القانون، وتدافع عن المصلحة العامة خارج الإطار السياسي" (٥).

بالرغم من وجود الكثير من التعريفات، فيمكن الوصول الى التعريف التالي والذي يعرف المجتمع المدني على أنه : " ذلك المجتمع الذي يتألف فقط من رابطات أو منظمات طوعية تدعم الديمقراطية ، وتحفز دعم أسس الديمقراطية ، وتسعى لتحقيق منافع أو مكاسب جماعية للمجتمع ككل أو لبعض الفئات المهمشة فيه ، ولا تسعى للربح ، ولا للحصول على السلطة ، ولا تسعى للحكم....، وإنما تحركها فقط القيم الوطنية والمعايير، والقيم التي تعتنقها. وطبقاً لوجهة النظر هذه، يتألف نطاقه من المجموعات الداخلة في رابطات أو منظمات، يعتقد أنها قادرة على أن تنهض بالدور الرئيسي في التنمية... مثل المنظمات غير الحكومية المتخصصة، و منظمات تنمية

المجتمع المحلي التي توجد في الأماكن التي يقطنها الفقراء، والجمعيات الأهلية ومجموعات المرأة، ومجموعات الشباب . والمنظمات العقائدية والنقابات المهنية والعمالية التي تتعامل مع هذه القضايا " النقابات "

بالنسبة لوضع المجتمع المدني في مصر ؛ يضم المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المنظمات غير الرسمية وغير الهادفة للربح ، وتتنوع وفقاً لأغراضها وفلسفتها ، ونطاق أنشطتها فنجد ، " المجتمع المدني في مصر يتكون من أنواع مختلفة من الهيئات الغير الحكومية يصل عددها حالياً إلى حوالي ٢٥ ألف جمعية أو هيئة. من هذه الجمعيات أو الهيئات يوجد الجمعيات الأهلية و الجمعيات التعاونية و مراكز الشباب و الغرف التجارية والصناعية و النقابات المهنية والتجارية و الأحزاب السياسية ."^(٦)

" تمثل الجمعيات الأهلية الجزء الأكبر من المجتمع المدني في مصر حيث بلغ عددها حتى عام ١٩٩٦ ، ١٤ ألف جمعية و قد وصلت إلى ١٨ ألف في عام ٢٠٠٤ ، والجمعيات الأهلية تعتبر العمود الفقري للمجتمع المدني في مصر. و قد بلغ عدد الأحزاب السياسية عام ١٩٩٩ (١٤) حزباً، في حين أن عدد النقابات المهنية بلغت (٢٤) نقابة مهنية في عام ١٩٩٩. أما عن جماعات رجال الأعمال، فعددها حوالي ١٦ جماعة في عام ١٩٩٩، بينما بلغ عدد النقابات العمالية ٢٣ نقابة يضمها الاتحاد العام للعمال. و قد وصل عدد منظمات الدفاع و مناصرة الحقوق إلى (٢٣) منظمة أكثرهم مسجلين كشركات غير ربحية في إطار القانون المدني."^(٧)

والمجتمع المدني المقصود بالشراكة هو، المجتمع المدني القوي، ذا الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف والوصول إلى الفئات المستهدفة، وليس مجرد أسماء لمنظمات أو هيئات غير حكومية بغض النظر عن مدى فاعليتها وما تقدمه من أدوار.

٥-٢ الأدوار التي يمكن للقطاع المدني الإضطلاع بها

يقول الفيلسوف الألماني "يوريان هابرماس" ، أن المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً في تشخيص المشاكل المتعددة للمجتمع ، حيث كانت هيئات المجتمع المدني هي التي بادرت إلى التنبيه إلى خطورة الأسلحة الذرية ، والكيمياوية ، وكانت السبابة إلى لفت الإنتباه إلى وضع المرأة، وإلى مشكلة الهجرة العالمية^(٨).

للخدمات التطوعية دور عظيم في نهضة الكثير من الحضارات و المجتمعات عبر العصور. بصفتها عملاً خالياً من الربح و العائد و لأنها لا تمثل مهنة يؤدي العمل فيها بدافع الحصول على أجر مقابل. إنما يقوم بها الأفراد بباعث ذاتي، ورغبة في تقديم العون والمساعدة لصالح الجيران والأهل والمجتمع ككل . والخدمات التطوعية تأخذ أشكالاً متعددة إبتداء من المساعدة الذاتية؛ إلى التجاوب الإجتماعي والساندة في أوقات الشدة و مجهودات الإغاثة الجماعية .

ومنذ بداية حركة المجتمع المدني في مصر مع بداية القرن العشرين ، كان العمل الخيري التطوعي من حيث التطوع بالوقت، والمساهمة بالتبرعات المادية للخير هي الأدوار التي يرى أعضاء تلك المنظمات أنها ما يجب عليهم القيام به "جمعيات خيرية" ، ثم بدأت تلك المنظمات في القيام بالمطالبة والدفاع عن حقوق المرأة المصرية ، وظهرت بعض المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية والإجتماعية " مبرة محمد علي لتقديم الخدمة الصحية "، ومستشفى العجوزة) ، ثم بدأ ظهور النقابات المهنية.

على الرغم من أن تاريخ المنظمات الأهلية في الوطن العربي قديم وعريق نسبياً، إلا أن الدور التنموي للمنظمات الأهلية ظل مفقوداً لفترة طويلة. وبداية من تسعينيات القرن الماضي زادت أعداد المنظمات النشطة العاملة في مجالي التعليم والصحة ، وبدأ الإهتمام بالمنظمات ذات التوجه التنموي. فإزداد عدد المنظمات التي تمارس أنشطة في مجالات التنمية والتنمية المحلية ، والمرأة ، والبيئة ، مما دفع تلك المنظمات للإتجاه بصورة متزايدة للعمل في مجالات التنمية ؛ فإتجه قطاع كبير من المنظمات الأهلية لتبني مشروعات تنمية محلية تركز على المناطق الفقيرة، والتوسع في مشروعات القروض الصغيرة ، ومشروعات الأسر المنتجة ، وتوجهت عديد من تلك المنظمات لتنمية المرأة من خلال التدريب والتأهيل وتوفير القروض الصغيرة ، ومن خلال برامج التوعية بحقوق المرأة المدنية والسياسية . وبدأت كذلك تلك المنظمات في جذب الشباب سواء للعمل التطوعي أو للإستفادة من المشروعات التي تقدمها في مختلف المجتمعات المحلية .

"بالإضافة الى أن كثير من جمعيات المساعدة الإجتماعية التي تستند على فكرة العمل الخيري التقليدي ومكافحة الفقر عن طريق تقديم المساعدات والإعانات الخيرية قد بدأت في تبني مشروعات وآليات تنموية من نشاطها مثل القروض الصغيرة والتدريب وهي نقطة تحول مهمة في مسار العمل الخيري"^(١).

ومنظمات المجتمع المدني ترتبط وتتأثر بالظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية . كما تتسم بأنها صغيرة الحجم ، ولذلك تكون إدارتها أكثر مرونة عن المنظمات الكبيرة ، وهي

أقرب الي الناس وأكثر إستجابة لهم ، كما أنها تستخدم الموارد بشكل أفضل مع سهولة المراقبة والمحاسبة من أفراد المجتمع ..محققة بذلك مبدأ الشفافية والمساءلة، كما أن هدفها أن توجه أنشطتها الي المشاريع ذات الأولوية في المجتمعات المحلية وليس الفردية. مما يجعلها أساس قوي لشريك فاعل مع الدولة في جميع الجهود التنموية المؤدية لزيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة بين مختلف الفئات ، ويؤكد ان هذا الدور دور متمم ومكمل لدور الحكومة وهدفه أن يؤدي للتأثير الإيجابي على تحقيق وفاعلية وإستدامة برامج التنمية .

يمكن لمنظمات المجتمع المدني سد فجوات كبيرة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة، ولها أهمية كبيرة في نجاح التنمية، والتنمية الريفية؛ خاصة في مجالات التنمية البشرية، أي أنها تعمل على تقليص وتضييق الفجوة التنموية بين الريف والحضر، كما يمكن إعتبارها أوعية وصناديق محلية إدارية تحشد التمويل وتجمعه لتنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة مدرة للدخل ، وتعمل على تعزيز قدرات الأفراد وعلى تعبئة مواردهم وأنشطتهم في نطاق مشاركة جماعية منظمة، وتحرص على رفع وعي الأفراد بأهمية تنمية وتحسين حياتهم من خلال مجهوداتهم الذاتية وفق أطر مؤسسية مدنية تدعم وتنظم التكامل والتعاون وتشبع حاجات الناس من الخدمات، ويضمن دور منظمات المجتمع المدني تنظيم الجهد الشعبي والمجتمعي في الأنشطة الخيرية والتنموية والثقافية.....، إضافة إلى مساهمتها في مجالات التعليم والتدريب والتوعية، وصولا إلى دورها في العمل على التخفيف من قسوة السوق ومن معاناة الفقراء والمهمشين، وتوفر آلية منظمة لمشاركة الناس في إتخاذ القرار، والمشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة والقطاع الخاص.

كما يمكن إعتبارها أطر مؤسسية تتلقى التمويل والمنح والهبات الخارجية وتوجهها لصالح الأفراد. فمنظمات المجتمع المدني تتمتع بإمكانيات كبيرة في مجال التنمية .

إذن هناك دور لمنظمات المجتمع المدني في أنشطة التنمية، وخاصة في التخفيف من الفقر، وتعزيز الحكم الجيد وحقوق الإنسان ، عبر تهيئة بيئة مواتية للتنمية عبر سلسلة من الغايات الإنمائية الواضحة من أهمها العمل على ترسيخ الديمقراطية في مجتمع مدني قوى وتحقيق مبدأ الشراكة الحقيقية من أجل التنمية. إضافة إلى ما يتميز به هذا الدور من السرعة وسهولة حصول المستفيدين على ثماره، وإعتماده في الأساس على مشاركة أفراد المجتمع نفسه، جعل الأنظار

تتجه لأهمية تعزيز هذا الدور والعمل على تكامل هذا الدور مع دور الدولة والقطاع الخاص في التنمية ، خاصة في جهود الحد من الفقر ، وفي رفع جودة الخدمات التي تقدمها الحكومة ، والدفاع عن الإصلاحات القائمة على الحقوق .

كل ما سبق جعل تقرير التنمية البشرية مصر- ٢٠٠٨ ، هدفه الرئيسي التركيز على المجتمع المدني و توضيح دور الشرعي في تقديم الخدمات لصالح التنمية الوطنية . وتوضيح أن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تؤدي أدواراً متنوعة في صياغة السياسات، المشاركة في وضع البرامج المحققة لأهداف السياسات، تنفيذ أنشطة الإتصال في المجتمعات المحلية مثل "حملات رفع الوعي وتعبئة المستفيدين وجذبهم للمشاركة"، كما يمكنها تقديم الخدمات الإجتماعية المختلفة، وكذلك يمكنها الإضطلاع بأدوار التنسيق والمراقبة والتقييم .

ويظهر جدول رقم (٥-١) أن مجالات أنشطة منظمات المجتمع المدني القائمة حالياً تتنوع ما بين رعاية الطفولة، رعاية الأسرة ، تقديم المساعدات الخيرية ، رعاية الشيوخوخة ، ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين ، والخدمات الثقافية والعلمية والدينية، والنشاط الأدبي، والتنظيم والإدارة ، وتنظيم الأسرة ، وتوطيد علاقات الصداقة بين مصر والشعوب الاخرى ، وجمعيات التنمية وأخرى. كما توضح بيانات الجدول أن منظمات الرعاية وتقديم المساعدات الخيرية بدأت في التناقص منذ عام ١٩٩٩ . بينما تظهر بيانات نفس الجدول أن نحو ٤٤ ٪ من أنشطة تلك المنظمات تتعلق بالتنمية وأتجاهها في ازدياد طوال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٦ ، ويليهما توفير المساعدات الإجتماعية (٢٦٪) ولكنها في إتجاه متناقص، الخدمات الثقافية والعلمية (٢٢٪)، وهي خدمات تصب مخرجاتها إيجاباً على التنمية البشرية أيضاً ، ثم يأتي بعد ذلك رعاية الأسرة والطفولة والفئات الخاصة .

جدول رقم (٥-١) تطور أنشطة الجمعيات الأهلية

الأنشطة	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
رعاية الطفولة	٢١٠	١٤٧	٢٤٦	٢٠٤	١٩٨	١٦٦	١٦٦	١٥٤
رعاية الأسرة	١٨٨	١٩٧	٢٨٤	٢٥٢	١٨١	٢١١	٢١١	١١٧
مساعدات اجتماعية	٢٦٤٢	٢٦٤٥	٣٧٠١	٢٥٩٣	٢٧٩٧	٢٤٠٢	٢٤٠٢	٢٣٩٢
رعاية الشيخوخة	٥٢	٥٠	٥٨	٧٢	٣٤	٥٩	٥٩	٥٩
رعاية فئات خاصة	١٥٣	١٥٩	٣١٣	٢٣٣	١٧١	١٥٠	١٥٠	٥٢
خدمات ثقافية وعلمية	٢٣٤٣	٢٣٩٢	٢٧٥٨	٢٠١٢	٢٨٧٨	٢٠٦١	٢٠٦١	٢١٨
نشاط ادبي	٣٩	٤٤	٧٨	٤٨	٣٠	٦٦	٦٦	٦٦
غدارة وتنظيم	٧	١٤	٤١	١٥	٧	٢١	٢١	٢١
رعاية مسجونين	١٨	١٦	١٤	١٧	١١	٢٤	٢٤	٢٤
تنظيم أسرة	٤٣	٤٩	٩٥	٥٤	٥٣	٣٣	٣٣	١١٧
صدقة	٥٦	٥٦	٢٠٨	٥٥	٥٨	٢١	٢١	١٢
جمعيات تنمية	٣٧٠٤	٣٧٣٢	٣٧٨٥	٣٦٦٩	٣٧٩٦	٣٨٥١	٤٠٧٨	٦٧٠٩
اجمالي	٩٤٥٥	٩٥٢٨	١١٥٨١	٩٢٢٤	١٠٢١٤	٩٠٥٦	٩٢٨٣	٩٩٨٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٤ - ٢٠٠٦.

ويظهر الجدول رقم (٥-٢)، التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية في مصر عام ٢٠٠٧، وهو يوضح تركزها في الوجه البحري الذي يحظى بنحو (٤٦٪) من تلك الجمعيات ، يليه الوجه القبلي، (٢٣٪) ، ثم القاهرة فمحافظة الجيزة ، ولم تحظى محافظات الحدود سوى بنحو (٤٪) من الجمعيات الأهلية .

جدول رقم (٥-٢)
التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٧

النسبة %	عدد الجمعيات الأهلية	المناطق
١٨	٢٧٨٨	القاهرة
٢٣	٣٤٦٥	الوجه القبلي
٩	١٣٩٩	الجيزة
٤٦	٦٨٩٨	الوجه البحري
٤	٦٠٨	محافظات الحدود
١٠٠	١٥١٥٤	إجمالي

المصدر : نتائج المسح الذي اجراه الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠٠٧ ، نقلا عن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ .

ويمكن إجمال الأدوار التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني تأديتها فيما يلي :

- تعزيز قدرات الناس على تعبئة مواردهم ونشاطاتهم وفق مشاركته جماعية.
- رفع وعي الناس بأهمية تنمية وتحسين حياتهم من خلال مجهوداتهم الذاتية وفق أطر مؤسسية مدنيه تدعم وتنظم التكامل والتعاون الجمعي.
- تحقيق دور تكميلي لدور الدولة التنموي .
- لا تقدم فقط خدمات رعائيه بل هي أيضا آليات مؤسسيه شعبيه تستطيع ممارسة الضغط على الحكومه لحثها على تقديم الخدمات للناس أو على تغيير سياساتها وقراراتها لصالح الناس.
- التصدي لقضايا مدنية واقتصادية واجتماعية تهم المجتمع .
- التصدي لقضايا تستهدف بعض الجماعات المهمشة .
- توفير حاجات الناس من السلع والخدمات بأسعار ملائمه لمستويات الدخل، وتشبع حاجات الناس من الخدمات .
- حماية المستهلك.
- تعتبر أوعيه محليه أدخاريه تحشد التمويل وتجمعه لتنفيذ مشاريع صغيره أو متوسطه مدره للدخل.
- حماية البيئة.
- الدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها .
- لمنظمات المجتمع المدني دور فعال في مكافحة الفقر كأهم جوانب التنمية الشامله وتسعى في ذلك الى تحقيق الأهداف التالية :
- محاولة القضاء على الفقر.
- توفير الإهتمامات والتدريب والتأهيل للفقراء.
- الوصول الى الفئات الأشد فقراً .
- تمكين الفقراء والفئات المهمشه.
- القضاء على التمييز بين الجنسين .
- تعتبر الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ، إستجابيه مجتمعيه واعيه كرد فعل إيجابى على المتغيرات الاقتصادية السالبة والتحديات التى تواجهها الدولة والمجتمع معا وكتعويض عن نقص خدمات الحكومه أو ضعفها أو غيابها.

وبذلك فمنظمات المجتمع المدني تحمل جزءاً من العبء عن الدولة، خاصة المنظمات أو الجمعيات التنموية منها، وتساعد القطاع الخاص على تقديم عطائه الإجتماعي المفروض ؛ غير أن نسبة غير قليلة من منظمات المجتمع المدني التي بطبيعتها تقدم الخدمات الرعاية التي نشأت أساساً لتقديمها ؛ بالتالي ما زالت لا تساهم في تعظيم مشاركة المواطنين بالقدر والفاعلية اللازمة، حيث أن نسبة غالبية من هؤلاء المواطنين مازالت تنتظر كمتلقين للرعاية والخدمات ، مما يشير الى ضرورة تركيز تلك المنظمات على إجتذاب المواطنين للمشاركة بفاعلية . حيث أن البشر هم القادرون على مواجهة تحديات التنمية وتذليل صعابها إذا هيننا لهم البيئة المناسبة والإطار الملائم الذي يمكنهم من التحرك بطريقة جمعية منظمة.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية أن هناك علاقة إرتباط موجبة بين ترتيب المحافظات وفقاً لترتيب التنمية البشرية ، وعدد الجمعيات لكل الف نسمة ، وبكلمات أخرى؛ أن المحافظات التي تحتل المرتبة الدنيا في قيمة مؤشر التنمية البشرية هي المحافظات التي تحصل على أقل نصيب من المنظمات التنموية القادرة على تمكين الأفراد الفاعلين معها والمستفيدين من مشروعاتها. كما أوضح التقرير أن المحافظات الأكثر حرماناً هي المحافظات التي تشهد كثافة في عدد المنظمات والجمعيات الخيرية والرعاية التقليدية التي تقدم مساعدات مالية أو عينية للفقراء والمحتاجين "جمعيات ليست ذات توجه تنموي" .

٥-٣ أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني

يشير مفهوم المشاركة وفقاً لمفهوم الأمم المتحدة وما يتبعها من منظمات الى التعاون التلقائي بين الناس و المنظمات، والتنافس فيما بينهم للعمل والإسهام النشط في إختيار وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التي تستهدف تحقيق أهداف المجتمع .

" يتفق الكثيرون على أن مشاركة المجتمع المدني تسهم في التحديد الأفضل للإحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الإستدامة والإتسجام الإجتماعي. وتتمتع الإدارة التي يشارك فيها جميع مكونات وأنظمة المجتمع بسجل طيب لكونها تحقق المزيد من العدالة والتجاوب والكفاءة بالنسبة لجميع الخدمات المحلية. وقد أوضح إستعراض أجرى مؤخراً لتجارب الديموقراطية في كيرال بالهند وبورتوالجير في البرازيل ومدن في جنوب أفريقيا مزيداً من المزايا الكامنة في المشاركة فهي تسمح بالعملية الديناميكية المتواصلة للتعلم، كما تعزز

التوافق المثمر وتوجد الحلول الابتكارية، وتسد الفجوات في المعارف بين الخبرات التكنوقراطية والمشاركين المحليين والسلطة القائمة.

وبالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة، فإن هذه النتائج تؤكد تماماً الخبرة التي أكتسبتها من العمل مع المدن في مختلف أنحاء العالم. فمثلاً يعزى نجاح برنامج المدن المستدامة ونموه إلى المشاركة اللصيقة مع المجتمع المدني لمدة تزيد على عشر سنوات. وبالمثل، فإن مبادرات منظمات الأمم المتحدة لتحسين إدارة المياه في أفريقيا وآسيا قد أثبتت أن تحقيق النتائج بصورة أكثر كفاءة لا يضمن في حد ذاته زيادة القدرة على الوصول إلى الفقراء. كما تدل خبرات منظمات الأمم المتحدة على أن المشاركة تُعظّم من المعارف المحلية للمدراء، ويعزز التجاوب، ويزيد من الشفافية ومن المساءلة، التي تعزز بدورها تقديم الخدمات بفعالية. يضاف إلى ذلك أن المشاركة في نظم الإدارة تعمق من إحساس المجتمع المدني بالإنتماء والملكية حيث يصبح الأفراد المشاركون صناع مصائرهم الذاتية ومحددوها. وهكذا فإن إشراك المجتمع المحلي لا يؤدي فقط إلى تطوير إحساس المواطنين بقوة بملكية المجتمع ومشروعاته، لكن المشاركة تكون ضرورية بصفة خاصة عندما تتغير ظروفهم الاقتصادية لتحسينها^(١٠).

ويعرف الشرجبي الشراكة على أنها "إقتراب تنموي، يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وأيضاً في إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية"^(١١).

وأكدت دراسة "الشرجبي"، "أهمية دعم مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات والخطط التنموية، وإشراكه بفعالية في بناء وتصميم المشاريع التي تلبي إحتياجات المجتمعات المحلية والفئات الفقيرة، إضافة إلى إدماجها في إعداد تقارير المتابعة والإنجاز الدورية والسنوية للخطة الخمسية والمشاريع التنموية وإعداد تقارير الظل، وصولاً إلى إجراء المسوحات لدراسة أثر المشاريع على المجتمع وتعزيز الوعي التنموي والسلوك الاقتصادي الرشيد للمجتمع"^(١٢).

يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الأفراد قادرين من خلالها على التأثير في صنع القرار، وعلى المساهمة بقدراتهم وأوقاتهم، وعلى أن يضعوا المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

بالنظر الى أعمال البر التي يقوم بها الأفراد في مصر ، نجد أنها تشير الى إهتمام هؤلاء الأفراد بصالح الآخرين بدرجة كبيرة، مما يوفر أساس قيمي وثقافي مواتي ، يسهل تنظيم جهود هؤلاء الأفراد ليصبحوا عناصر فاعلة في منظمات المجتمع المدني ، وإشراكهم في القيام بأدوار نشطة في المجتمع .

ولأن منظمات المجتمع المدني تملك المقومات التي تمكنها من تحقيق المشاركة بكفاءة وفاعلية سواء مع الدولة أو مع القطاع الخاص؛ لسهولة تنظيم العمل بها لصغر أحجامها ومرونة إدارتها ، ولأنها أقرب الى الناس وأكثر إستجابة لهم ، ولأنها تستخدم الموارد بشكل أفضل مع سهولة المراقبة والمحاسبة من أفراد المجتمع .. محققة بذلك مبدأ الشفافية والمساءلة، ولأنها توجه أنشطتها الى المشاريع ذات الأولوية والتي يرغبها غالبية الأفراد في المجتمعات المحلية وليس للمشاريع ذات الأهداف الفردية. فالمجتمع المدني له دور هام لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي وتحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلى للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، ويجب تفعيل المشاركة الشعبية من خلال مؤسسات المجتمع المدني التى تعتبر وسائط اجتماعيه تمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم والدفاع عن حقوقهم ومطالبهم وتعبير عن وعى المجتمع بضرورة المشاركة الشعبية فى التنمية وفقا لقدراتهم ، أى تجعل الناس هدف التنمية وصناعها فى آن واحد " مفهوم التنمية البشرية "، فتجديد نموذج التنمية يتطلب بالضروره الشراكة الفاعلة مع المجتمع المدني، ومن خلال هذه الشراكة فقط تكون التنمية قابله للإستدامه. والتنمية تعني زيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية .

لأنه أصبح مستقراً أن التنمية لا تكون قابلة للإستمرار والإستدامة إلا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفير شروطها ومشاركين فى وضع الأهداف والخطط وفى تنفيذها ، وعندما يكون لأفراد المجتمع صوت مسموع فى تشكيل الظروف السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه التى تشكل حياتهم . يحتم ذلك مشاركة المجتمع المدني الذى يوفر الإطار التنظيمي لتنفيذ مشاركة الناس مع الدولة و/أو القطاع الخاص. أدى ذلك كله الى وضوح التجديد فى علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الخطاب السياسى للدولة منذ عام ٢٠٠٠ . بجانب النظام الاقتصادى الجديد وسياساته التى تمنح الأفراد مساحة كبيرة للنشاط الاقتصادى الى جانب الحكومه والقطاع الخاص، نتيجة للمتغيرات الاقتصادية التى أثرت سلباً على كثير من أفراد المجتمع وخلقت وعياً متنامياً بضرورة

بناء اطر مؤسسية تعمل من أجل التخفيف عن الأسر الفقيرة ورعايتها وجعلت من شراكة المجتمع المدني مع الحكومة والقطاع الخاص ضرورة .

" يشير عدد من دراسات التنمية الى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى التنمية في المجتمع ومستوى نشاط المجتمع المدني"^(١٣)، وكذلك بقيام القطاع الخاص بدوره المأمول في المساهمة بالأنشطة التنموية. ولتحقيق أهداف التنمية لابد لتلك الأهداف وترتيب أولوياتها وأختيارات مشروعاتها أن تكون منبثقة من إختيار وخبرات وقرارات الأفراد المعنيين بها في كل مجتمع محلي، عن طريق المشاركة الشعبية، وأفضل السبل لتحقيق تلك المشاركة الشعبية تكون عن طريق منظمات المجتمع المدني التي تستوعب الأفراد النشطة في المجتمعات المحلية وتستطيع من خلال حركتها بهم أن تؤثر في باقي أفراد المجتمع وتكوين رأي داعم لعملية التنمية . بالإضافة لأن تلك المنظمات وأعضائها لديهم الخبرة التفصيلية والمعرفة الكافية بالمكان وإمكانياته المتاحة والكامنة، مما يزيد من الكفاءة والفاعلية. وبذلك تكون المشاركة بإتاحة الدولة الفرصة للمجتمع المدني ودعمه ومساندته ليعمل في المجالات التنموية والخدمية المختلفة على المستوى الجزئي " المحلي "، بينما تعمل الدولة على نطاق أوسع وتستهدف المجتمع ككل .

وتؤدي الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني الى تحسين التنسيق بينهما مما يؤدي الى الحد من الإزدواجية والتكرار للمشروعات والبرامج المختلفة . كما ترفع من درجة الفاعلية وتحسين الكفاءة ودرجة التأثير في الفئات المستهدفة.

ويحتم شراكة الدولة مع المجتمع المدني أسباب منها ، أنه بالرغم من تأدية المنظمات لأنشطتها بكفاءة ؛ إلا أن نشاطها محدود النطاق جغرافياً، فضلاً عن تبنيها لمفاهيم جزئية للتنمية تستجيب لمصالح فئات معينة ذات طابع محلي. بينما تعمل الحكومة على نطاق أكثر اتساعاً وتستهدف المجتمع ككل ، ولكنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن قرب، ولذلك تصل إليها المعلومات كمعلومات عمومية تنقصها الخبرة الميدانية، وهذا قد يؤدي لعدم ملائمة قراراتها لفئات اجتماعية معينة.

كما تحتم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، عقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني، هدفها المساهمة في تحقيق التنمية للفرد والمجتمع والبيئة، ورد بعض الدين الذي يدين به القطاع

الخاص للمجتمع وأفراده بزيادة العطاء الإجتماعي وتفعيله وتنظيمه عن طريق الشراكة مع منظمات لها القدرة على الحشد والتعبئة والتنفيذ بفاعلية وكفاءة .

وترتبط فاعلية الدور التنموي للمجتمع المدني وما يمكن أن يقوم به من تحقيق للتنمية القائمة على المشاركة مع الدولة ومع القطاع الخاص ؛ بدور منظماته وقدرتها على المساهمة في عمليات التحول الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الإيجابي للمجتمع . وكذلك دورها في التأثير على السياسات العامة المرتبطة بتخصيص الموارد ، كما ترتبط بمشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة تلك السياسات .

٥-٤ مجالات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني

ساعدت التطورات الداخلية في مصر، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، إلى الإجهاد نحو تفعيل الشراكة، وخاصة لمواجهة الآثار الجانبية لعملية التحول الاقتصادي التي شهدتها مصر مع بداية عقد التسعينيات. وقد بدأ دور الجمعيات الأهلية يتزايد في مجالات كانت تقتصر في الماضي على القطاع الحكومي فقط، وهو ما ترافق معه إرتفاع مساهمة ودور القطاع الخاص كطرف ثالث في عملية التنمية بالمشاركة، لما له من قدرات وخصوصية تمويلية تساعد على الإسراع في تنفيذ الأهداف التنموية للدولة. وقد كان لتنامي المنظمات الأهلية على المستويين الكمي والكيفي أثره الواضح في توافر أمكانات تمكناها من دعم آلية الديمقراطية بالمشاركة وتعبئة المواطنين، وإمكانية إنجاز تنمية حقيقية تلبي إحتياجات المواطنين. فأصبحت تحظى بالقبول والشرعية القومية والدولية .

أ - مجال التنمية الإجتماعية ومكافحة الفقر

من أهم المجالات التي يجب تعزيزها بين الدولة والمجتمع المدني الشراكة في الأنشطة التنموية بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع المدني بأداء الدور التنموي بمعنى تمكينه من تعزيز قدرات المواطنين في نطاق منظماته ، والدفاع عن حقوقهم وتمكينهم. ويمكن أن يشمل ذلك الرعاية والخدمات بصفة خاصة لفئات الفقراء، لكن بشرط أن تقدم في إطار الرؤية التنموية ، بهدف بناء المواطن المشارك الفاعل. أي تقديم الرعاية والخدمات كمرحلة أساسية تمكن الفقراء الضعفاء والمهمشين بعدها من المشاركة الفاعلة في المجتمع وفي نطاق منظمات المجتمع المدني، بدءاً من التعبير عن مشاكلهم وتحديد إحتياجاتهم مما يسهل على الحكومة عملية تحديد الأهداف وترتيب الأولويات وفقاً للإحتياجات الحقيقية ، وتمتد المشاركة الى متابعة وتقييم البرامج والمشروعات

التي ترتبط بمعيشتهم وتؤثر عليها مما يزيد من درجة كفاءتها وفاعليتها وإستدامتها . مما يحفز النمو ويدفع نحو العدالة الإجتماعية الحقيقية .

وللجمعيات الأهلية دور هام في تقديم الخدمات الإجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية وتحسين الصحة الأولية، والوقاية من الأمراض، ومحو الأمية ، ومقاومة عمل الأطفال، وتحسين اوضاع اطفال الشوارع، ومواجهة المخدرات . مما يصل بمستويات التنمية لدرجات أعلى.

ب- مجال التنمية الإقتصادية

منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية دوراً مهماً في المجال الإقتصادي وتقديم الخدمات المرتبطة به مثل التدريب وإعادة تأهيل العمالة غير المدربة ، أو توفير القروض لتيسير إنشاء المشروعات الصغيرة وخلق أنشطة جديدة مولدة للدخل ، كذلك مشروعات الأسر المنتجة؛ لإيجاد مصادر للدخل للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والذين يعانون من البطالة وسكان العشوائيات؛ ولا مانع من قيام منظمات المجتمع المدني بتقديم مساعدات اقتصادية مباشرة لهم على صورة معاشات أو دعم لبعض السلع الغذائية أو الملابس على أن تكون تلك المساعدات في إطار رؤية تنموية تدفع القادرين منهم للحاق بركب المشاركة الفاعلة في أنشطة منتجة مدرة للدخل .

وتساعد مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الدولة على تحديد نوع المشروعات الإقتصادية الأكثر ملائمة مع البيئة المحلية ، والأكثر إستجابة لمهارات وقدرات الأفراد المستهدفين . كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل على تعبئة الموارد المتاحة محلياً ، والمساعدة على التخصيص الأمثل لتلك الموارد وفقاً للأولويات المحلية ، تؤدي تلك المشاركة الى رفع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية في المجتمعات التي توجد فيها ، وتخفيض معدلات الفقر وتقليل الفوارق الدخلية بين الفئات المختلفة وبالتالي تعزيز النمو وتحقيق العدالة.

ج - مجال البنية الأساسية

تقوم منظمات المجتمع المدني بالإضطلاع ببعض مشروعات البنية الأساسية ، خاصة في المناطق الفقيرة وفي العشوائيات ، حيث تقوم بتطوير المساكن ومدّها بنظم الصرف الصحي المناسبة. وهو مجال هام من مجالات توضيح عدالة تمتع الأفراد بثمار التنمية بدرجات متقاربة،

وتحقيق درجة أعلى من العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع الدائم لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير إحتياجاتهم الأساسية .

د - مجال النهوض بأوضاع المرأة

ويعتبر من المجالات التنموية الهامة المحققة للقضاء على الفجوات بين الجنسين في جميع مجالات الحياة . وتقوم تلك المنظمات بالعمل على النهوض بأوضاع المرأة، عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية التي تحتاجها المرأة من خدمات الصحة العامة والصحة الإنجابية، وخدمات التعليم، ومحو الأمية ، كما تعمل على التمكين الإقتصادي المرأة وخاصة المرأة المعيلة. كما نجحت تلك المشروعات وأدت الى النهوض بأوضاع فئات من النساء وتمكينهم اجتماعياً وإقتصادياً، إنعكس ذلك على معدلات النمو والعدالة الاجتماعية إيجاباً .

هـ - مجال البيئة

حيث يعتبر مجال نظافة البيئة والإصحاح البيئي من المجالات الجاذبة لمنظمات المجتمع المدني للعمل بها ، حيث تقوم تلك المنظمات بتوفير ورفع درجة الوعي البيئي لدى المواطنين ، كما تقوم بتنفيذ بعض المشروعات الخاصة بالنظافة أو تجميل البيئة وتدوير المخلفات وخلافه . ومن ثم، المساعدة على الوصول الى درجة معقولة من العدل الاجتماعي، بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية . والتطلع دائماً لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة وتحسين مستوى الحياة التي يحيونها ، وبتحسين الأوضاع المحيطة يتطلع الأفراد لتحسين مستوى المعيشة للأسر مما يعتبر حافزاً على العمل والإنتاج ومن ثم رفع معدلات النمو وتحسين الدخول، وتقريب الفوارق بين الطبقات المختلفة .

و - مجال الدعوة

الشراكة بهدف تعزيز القيم والأخلاق والمفاهيم ومقومات الثقافة الإيجابية ، فلا يمكن تحقيق التنمية مع إغفال البعد الثقافي، فمن المهم أن تركز التنمية الناجحة على ثقافته انمائيته تغرس في وعي الأفراد والجماعات منظومة القيم والمبادئ والمفاهيم الدافعة للتنمية مثل "المبادرة، والمشاركة الإيجابية، التطوع، العطاء، التضامن، التعاون، الرغبة في تحقيق المصالح

الجماعية، التصميم على تحقيق الأهداف، ترشيد الإستهلاك، بالإضافة الى إعلاء قيمة العمل المنتج، وتشجيع الإبداع والإبتكار".

منظمات المجتمع المدني بما لها من مقومات تم ذكرها سابقاً، هي الأقدر على إستهداف المجموعات وتنظيم برامج الدعوة الملائمة لكل مجموعة باعتبار تلك المنظومة من القيم والمبادئ والمفاهيم منظومة مساعدة وداعمة لتحقيق وتحفيز النمو والعدالة في المجتمعات المحلية والمجتمع القومي ككل .

ز - مجال التنشئة الديمقراطية

تكرر عبارة "المجتمع المدني" كثيراً عند الحديث عن الديمقراطية. حيث تتيح منظمات المجتمع المدني لأعضائها تعلم القيم الديمقراطية، وإكتساب مهارات الممارسة الديمقراطية، وبذلك تساعد على التنشئة الديمقراطية لهؤلاء الأعضاء من خلال سماحها لهم بالمشاركة التطوعية في العمل العام ، وممارسة الأنشطة في نطاق جماعي واعي بحقوق وواجبات العضوية، ومن خلال مشاركة أعضاء تلك المنظمات في اختيار قادة المنظمات.....

والديموقراطية ركيزة من ركائز الحكم الرشيد الذي تنادي به المنظمات الدولية والقوة العظمى في إطار العولمة، كما تمكن من تحقيق الشفافية والمساءلة ، وبالتالي التمكن من تحسين الأداء ورفع معدلات النمو وتحسين مستويات العدالة .

ح - مجال المتابعة والرقابة

كما تخضع منظمات المجتمع المدني لإشراف ورقابة وزارة التضامن الإجتماعي، من المهم أن تعي المنظمات بدورها أن لها دوراً هاماً كمتابع لأنشطة الحكومة والقطاع الخاص ، بهدف توضيح أي انحراف عن المخطط، والمساءلة ، والوقوف على أسباب مثل ذلك الانحراف، وإجراء التعديلات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة . وإذا تمت تلك المتابعة والمراقبة ضمن تحقيق الشفافية والمساءلة ، وهما العنصرين المتممين للديموقراطية وتحقيق الحكم الرشيد، الذي يعتقد بأثرهما الإيجابي على معدلات النمو و درجات العدالة .

٥-٥ نموذجين ناجحين للمشاركة بين الدولة والقطاع المدني

٥-٥-١- النموذج الأول: في قطاع التعليم :

"يعد قطاع التعليم من أفضل نماذج الشراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية في مصر، وتعتبر مبادرة الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية، نموذجاً جديداً على الساحة العربية دفع بالعديد من الجمعيات الأهلية إلى متغير رئيسي في التنمية البشرية، ممثلاً فيما تطرحه قضية التعليم من تحديات تواجه عملية التنمية. ولقد تمثل الإهتمام من جانب الجمعيات بالعملية التعليمية في عدة أمور هي: مكافحة الأمية، وقيام جمعيات أهلية بتأسيس مدارس منذ القرن التاسع عشر، وتدريب المعلمين لرفع الكفاءة التعليمية وتوفير التقنيات اللازمة لتطوير العملية التعليمية، والتركيز على تعليم الفتاة وخاصة في قري الوجه القبلي، وظهرت مبادرات غير تقليدية تتوجه لهذا الجانب منذ التسعينيات من القرن العشرين"^(١٤).

" أهم عوامل نجاح الشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم ":

١- تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تفسح باب التعاون بين الجمعيات والوزارة ، وتوفير للأولى بيئة قانونية مهيئة .

٢- توفير آليات مؤسسية للتنسيق بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم أبرزها :

- تشكيل لجنة تنسيقية عليا من ممثلي ونشطاء المجتمع ووزير التعليم وبعض المسؤولين بالوزارة . تأسيس إدارة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم أعقبها إدارات للجمعيات بمديريات التعليم بالمحافظات .

٣- العمل على توفير " بيئة ثقافية جديدة " تسمح بشراكة الجمعيات لوزارة التربية والتعليم ، وقد تمثل ذلك في مؤتمرات متتالية وندوات وإجتماعات ضمت الجمعيات المعنية بالتعليم - والتي كانت بمثابة شبكة التعليم - والمديرين والمسؤولين والتنفيذيين بالوزارة لتيسير التعاون وإزالة العقبات البيروقراطية .

٤- توفير ثم تحديث قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية ، النشطة في مجال التعليم. لقد تمثلت شبكة الجمعيات الأهلية المتعاونة مع وزارة التربية والتعليم ، في ٣٣٩ جمعية ، نفذت بالقاهرة والمحافظات ٥٢٨ مشروعاً ، وإستهدفت ١٦٩١٣٠١ تلميذ وتلميذة ، وبحجم تمويل ٨٠٥٨٠٤٥٧ جنيهها (وذلك وفقاً لأحدث بيانات ٢٠٠٥ لدى الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم) . وتشير إلى عقد ١١٨ مؤتمر وندوة ولقاء جمع بين الشركاء وهياً المناخ للعمل المشترك .

وقد بلغ عدد الجمعيات التي تنشط " من زوايا مختلفة " في النهوض بالعملية التعليمية ٢٤٣٩ جمعية ، وفقاً لقاعدة البيانات المذكورة ، وهي تتحرك في ثلاث محاور أساسية :

١ - دعم الوظيفة التعليمية للمدرسة .

٢ - دعم الوظيفة التربوية للمدرسة .

٣ - دعم الصلة بين المدرسة والأسرة .

ويوضح الجدول التالي بعض البيانات عن نشاط شبكة جمعيات التعليم في شراكتها مع وزارة التربية والتعليم .^(١٥)

جدول (٥-٣) دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية عام ٢٠٠٥

مجال الحركة	عدد الجمعيات	عدد المشروعات	عدد المستفيدين	حجم التمويل
دعم الوظيفة التعليمية	١٥٠	٣١٨	١٠١٤٣٤٠	٥٦٣٢٥٢٦٠
دعم الوظيفة التربوية	٧٠	١٩٦	٤٠٦٣٥٣	١٧٠٥٥٠٥٩
دعم الصلة بين المدرسة والأسرة	١١٩	٢١٤	٢٧٠٦٠٨	٧٢٠٠١٣٨
الإجمالي	٣٣٩	٧٢٨	١٦٩١٣٠١	٨٠٥٨٠٤٥٧

المصدر : أماني قنديل ، " دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية ، ٢٠٠٥ "

"من النماذج الناجحة للشراكة في مجال التعليم ما قامت به جمعية " تنمية ورعاية الأسرة " في بني سويف . فقد ساهمت في مواجهة قضية التسرب ورفع كفاءة العملية التعليمية ، وذلك بالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية . كان إختيار حي الغمراوى فى مدينة بنى سويف كمجتمع مستهدف نتيجة معاناته من نقص شديد فى الخدمات التعليمية . أهم ما يلفت النظر فى هذا النموذج هو أنه جاء بعد دراسة ميدانية دقيقة لأولويات إحتياجات هذه المنطقة ، وأن إختيار التعليم كمجال للتدخل - وتحديدأ مواجهة التسرب والامية - قد جاء من خلال الحى نفسه حيث أن هناك ثلاثة أعراض عانى منها حى الغمراوى أولها قلة الوعى بأهمية التعليم ، ثانيها انخفاض كفاءة العملية التعليمية بالمدارس الابتدائية الأربعة القائمة ، وثالثها إنغلاق المؤسسة التعليمية على ذاتها مما أضعف من قدرتها على التواصل مع المجتمع .

وقد تبنى المشروع أهدافاً محددة منها مكافحة الأمية ، وتعليم مهارات الحياة للنساء ، وتنمية مهارات وهوايات الأطفال ورفع كفاءة وفاعلية المدارس الابتدائية بالحى من خلال تدريب المعلمين وتكريم المعلمين المتميزين ، بالإضافة إلى العمل على عدد ١٠٠ متسرب من التعليم تسربوا فى

العام السابق على المشروع من خلال إستبيان لتحديد سبب التسرب ، والزيارة المنزلية للأطفال ،
ودفع المصروفات لهم، وتنظيم مجموعات تقوية لهم.

ومن إيجابيات المشروع تحسين مستوى مشاركة التلاميذ في العملية التعليمية من خلال
معسكرات الخدمة العامة داخل وخارج المدرسة ودعم الأنشطة المدرسية، وتحسين البنية
الأساسية للمدرسة وتجميلها^(١٦).

وقد إستنتجت الباحثة أن أسباب نجاح ذلك النموذج تمثلت في :

- تحديد الاحتياجات تم من المكان المحلي (الحي نفسه) .
- إعتد المشروع على الأهالي والقيادات الطبيعية للحي .
- تعاون الشركاء الحكوميين مع الجمعية ، وأهمهم مديرية التربية والتعليم ببني سويف،
والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .
- الدعم والمساندة من جانب الهيئة القبطية الإنجيلية .

٥-٥-٢ النموذج الثاني: في قطاع الصحة :

"نموذج خبرة الشراكة بين وزارة الصحة والجمعيات الأهلية في أسوان، التي تعود الى
بداية الألفية الثالثة، حيث بادرت وزارة الصحة، وبالتعاون مع المحافظة والمجالس المحلية
والإتحاد الإقليمي للجمعيات بأسوان، إلى دعوة جمعيات التنمية إلى ورشة عمل لتحديد أولويات
القضايا الصحية في أسوان والمشاكل التي تواجهها، وعرض شراكة الوزارة لشبكة من الجمعيات
الأهلية لتطوير عملية التخطيط ووضع السياسة الصحية من جهة وتحسين كفاءة الخدمة الصحية
من جهة أخرى. وبناءاً على الورشة تم تشكيل الشبكة المذكورة، والإتفاق على الأهداف ، وتحديد
مسئوليات كل من الشركاء. وكان هدف الشبكة توظيف كل الموارد البشرية والمادية المتاحة من
الجمعيات ووزارة الصحة في مجال تحسين كفاءة الخدمة الصحية وتقديم خدمات الصحة الإيجابية
للمرأة مع تحسين نوعية الخدمة وتسهيل الوصول إليها. وإتفق التحالف المذكور من الجمعيات
على القيام بدور دفاعي مساند لقضية تنظيم الأسرة والصحة الإيجابية للمرأة، وأن يقوم بالتوعية
وزيادة مستوى الوعي بالقضايا المطروحة، وبناء قدرات الجمعيات الأهلية على مستوى المحافظة
لتفعيل دورها في هذا المجال وتغيير إتجاهات المرأة والشباب إزاء قضايا تنظيم الأسرة والصحة
الإيجابية للمرأة .

وإتسع نطاق الشبكة تدريجياً حتى وصل عام ٢٠٠٤ إلى ٥٦ جمعية أهلية، نشطة في مجال تقديم الخدمة الصحية، أو تنظيم الأسرة، الطفولة والأمومة، أو التنمية المحلية .

- وشكلت الشبكة عدة لجان، أهمها لجنة تنمية المشروع ولجنة البحوث والمعلومات، ولجنة المشاركة، ولجنة التدريب.. في ضوء التوافق بين الأهداف بدأ تحالف الجمعيات ووزارة الصحة (مديرية الشؤون الصحية بأسوان) التحرك بشكل علمي وعملي إستناداً على تقييم ميداني للإحتياجات في أسوان، وتم بناءً على ذلك إختيار عدة مناطق وجمعيات لتضم عيادات طبية. وفي العام التالي تم الإتفاق بين الشركاء على إستراتيجية التنمية الصحية بمحافظة أسوان والتي تنتهي نهاية عام ٢٠٠٥، وكان هذا الإتفاق حول الإستراتيجية - في ورشة عمل - بمثابة تدريب وتهيئة كل الأطراف للشراكة وتوزيع الأدوار والمسئوليات وتحديد المخرجات مع نهاية الخطة.
- شراكة وزارة الصحة مع شبكة الجمعيات في أسوان، قد إرتبطت بعملية بناء قدرات مهمة للجمعيات التي تضمها الشبكة ويهدف رفع كفاءة العاملين والمتطوعين في هذه الجمعيات بالإضافة إلى القادة الطبيعيين في المجتمعات المحلية، ونساء وشباب على المستوى المحلي.

- تحالف وزارة الصحة مع شبكة الجمعيات الأهلية بأسوان، قد أسفر عن إفتتاح عيادات ومراكز صحية في مناطق مختلفة في أسوان، خاصة المناطق المنعزلة أو النائية التي كان يصعب فيها تقديم الخدمات الصحية.
- وقد أدى ذلك إلى توسيع دائرة المنفعين، والوصول إلى المستهدفين من مشروع الخدمة الصحية، وإيقاظ الوعي العام المجتمعي وقيادات المجتمع المحلي للمشاركة في تقديم الخدمة الصحية وتغيير الإتجاهات المجتمعية. بالإضافة إلى أن خبرة الشراكة هذه قد إرتبطت بعملية بناء قدرات المجتمع المدني، من خلال التشبيك والتدريب وورش العمل، وتشكيل اللجان التنسيقية^(١٧).

٥-٦ الشراكة ثلاثية الأبعاد بين الدولة والقطاع المدني والقطاع الخاص

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تحول الإقتصاد الى إقتصاد السوق، وما صاحبه من برامج الإصلاح الهيكلي والخصخصة و تخلي الحكومات عن كثير

من أدوارها الاقتصادية والخدمية ، برامج اجتماعية كانت تقدمها الدولة مع إنتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، حتى وإن حققت إيرادات وأرباح .

وكان متوقعا مع تحول كثير من المؤسسات الحكومية إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والإلتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا إستثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والإختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا إنتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات. وأظهر أيضا أن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.

" ولم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للشركات". وقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محوريا في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققتها الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال، وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات إختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات. إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق

التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".

من المتفق عليه أن الشركات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست بشركات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً عن أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد. علاوة على ذلك، فإن الدور الرئيس الذي تلعبه الشركات، كونها المصدر الرئيس للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة والمشاركة في تمويل المشروعات التنموية، كما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغير السريع تحتم عليها ذلك أيضاً.

إن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، علاوة على المساهمة في سدّ إحتياجات المجتمع ومتطلباته المعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

ومن بين الفوائد التي تجنيها الشركات ذات الممارسات المسؤولة اجتماعياً تقليص تكاليف التشغيل، وتحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات وسمعتها، وزيادة المبيعات، وإخلاص العملاء، وزيادة الإنتاجية والنوعية.^(١٨)

كما أن هناك كثير من الدراسات والتجارب التي تظهر أن هناك فرصاً كبيرة للنجاح الإقتصادي للإستثمارات الموجهة للفقراء، بالتعاون والشراكة مع الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

فقطاع الأعمال الخاص والمجتمع المدني لديهما مسؤولية اجتماعية إزاء المجتمع ليس بالمفهوم الخيري وإنما بالمساهمة في تقديم الخدمات للمواطنين. ويمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدور رائد في مساعدة المجتمع، كما أن الشركات الكبيرة التي لديها الخبرة يمكن أن تشجع الشركات الصغيرة في المساهمة في تطوير المجتمع المحلي . المسؤولية الاجتماعية للشركات تتجاوز مفهوم التبرع والتطوع لتصل إلى تكوين مشروع اقتصادي مكتمل الأركان يهدف إلى الربح

والتوسع فى النشاط ، وفى الوقت نفسه يحترم القوانين ويوفر كافة حقوق العاملين ويحافظ على البيئة ويعمل على خدمة المجتمع.

من هذا المنطلق بدأت كثير من شركات القطاع الخاص مؤخراً في مصر كما في عدد من دول العالم في المشاركة في مجموعة متنوعة من أنشطة التنمية مستهدفة قطاعات مختلفة كالتعليم والصحة وذوي الإحتياجات الخاصة ، والبيئة وغيرها .

٥-٧ مجالات ونماذج الشراكة بين المجتمع المدني و القطاع الخاص

تختلف صور الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص عن بينه وبين الدولة . فالقطاع الخاص حين ينخرط في أداء مسنوليته الإجتماعية ، قد يقوم بتأسيس منظمات للتنمية الإجتماعية تؤسسها وتديرها العائلة المالكة للشركة أو الشركات ، أو أن تقوم شركات القطاع الخاص بتمويل مبادرات تنفذها جمعيات أو مؤسسات أهلية ، أو تقوم بإنشاء قسم في الشركة مهمته تنفيذ أنشطة تنموية في المجتمعات المحلية التي تنتمي لها. أو أن يكون هناك شراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتصميم وتنفيذ مشروعات تنموية .

وتتعدد صور الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحفيز النمو وتحقيق العدالة كما يلي :

أ - مجال الصحة

من أهداف مؤسسة ساويرس للتنمية الإجتماعية تمويل التدريب لتحسين مهنة الرعاية الصحية المنزلية في القاهرة (رعاية المسنين وذوي الإحتياجات الخاصة)، ثم إمداد مؤسسات الرعاية الصحية والمنظمات غير الحكومية بالمتردين لرعاية المسنين والمرضى في منازلهم . كما قامت المؤسسة بتدريب معلمي التمريض في مدارس التمريض بمحافظة قنا لتطوير مهاراتهم الإدارية .

قامت مؤسسة فودافون لتنمية المجتمع بإنشاء مركز لإعادة تأهيل الأطفال الصم والبكم . وأطلقت شركة موبينيل حملة تطعيم شلل الأطفال عام ٢٠٠٣ وما زالت مستمرة حتى الآن .

ب- مجال التعليم

أنشئت مجموعة سيكم مدرسة ابتدائية و أخرى ثانوية في بلدة بلبس .

تمنح مؤسسة ساويرس منحاً دراسية كاملة لطلبة لإستكمال دراستهم الجامعية في ألمانيا. كما قامت بتدريب عدد ١٢٥ خريجاً جامعياً على العمل كمعلمين لذوي الإحتياجات الخاصة في محافظتي القاهرة والقليوبية .

قامت مؤسسة فودافون بإطلاق عديد من المشروعات المتخصصة في مجال التعليم أهمها مشروع تطوير ١٠٠ مدرسة في صعيد مصر بالشراكة مع هيئة كير الدولية .

ج - التدريب المهني

قامت مؤسسة ساويرس بتدريب مصممي ومصوري وفنيي الطباعة على " طباعة الورق وطباعة الأقمشة" .

كما قامت مؤسسة فودافون مصر بتمويل مشروعات مع جمعية الحق في الحياة بهدف إعادة تأهيل الشباب الذين يعانون من صعوبة التعلم حتى يتمكنوا من الإضمام للقوى العاملة . يسعى مركز التدريب المهني التابع لمجموعة سيكم الى تزويد الشباب بمهارات تمكنهم من البدء بمشروعاتهم الخاصة .

د - تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

قامت مؤسسة ساويرس بتمويل قروض صغيرة ومتناهية الصغر للمرأة ، وللرأة المعيلة من خلال مشروع " تعلم وإكسب " في محافظة القاهرة.

هـ - مجال البيئة

يعتبر من المجالات الجاذبة لعطاء القطاع الخاص بمؤسساته المختلفة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

لا شك أن تنفيذ المشروعات بالمجالات المتعددة التي تم ذكرها ستؤدي لتحفيز النمو الإقتصادي لدى عديد من الفئات المهمشة وتحقيق قدر اكبر من العدالة في المجتمع .

٥-٨ تحديات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني

لكي تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تخدم المجتمع بشكل فعال، فإنه من المهم خلق علاقة متوازنة بين الحكومة و المجتمع المدني تحقق نتائج مرضية لكل منهما. فمع إنتشار منظمات المجتمع المدني وزيادة أنشطتها وتأثيرها، تعمل الحكومة على فرض سيطرتها ورقابتها عليها ولكن دون التخلي عن الفوائد التي تقدمها هذه المنظمات للمجتمع. ومن ناحية أخرى،

تسعى الكثير من هذه المنظمات إلى خلق دور مؤثر وفعال في المجتمع يهدف إلى التنمية مع وجود علاقة متوازنة بينها وبين الحكومة أساسها الإحترام المتبادل^(١٩).

جاء في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، أن هناك مجموعة من التحديات التي تتعلق بالموروثات الثقافية والسياسية والقيم والعادات والتقاليد المتراكمة التي تؤثر على المجتمع المدني في مصر:

- ١- أدى الميراث الثقافي والسياسي في مصر؛ الذي اتسم بهيمنة النظام السلطوي والمركزي، الى ضعف مشاركة المواطنين في التصدي للتحديات التي تواجه حياتهم .
- ٢- التصور العام لدى الأفراد أن قضايا التنمية تعتبر مسؤولية الأجهزة الحكومية ، وغلبة نمط "السلطة الأبوية" على علاقة الدولة بالفرد، الأمر الذي ساعد على الإدراك السلبي لدى الأفراد بأهمية المشاركة.
- ٣- التشريعات والقوانين الحالية؛ وسيطرة الحكومة على منظمات المجتمع المدني تعوق بعض المنظمات عن المشاركة والعمل بحرية . وتعتبر عامل سلبي يؤدي للعزوف عن المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والأنشطة المجتمعية عموماً.
- ٤- معظم أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني من المتعلمين ومن الفئات الأكثر ثراءً.
- ٥- تتركز نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني في المناطق الحضرية ، وتقل في المناطق الريفية الأكثر إحتياجاً إليها .
- ٦- طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع المصري حالياً ، وإختفاء أو تقلص الطبقة الوسطى، التي تعد محرك النشاط الاجتماعي في الدول.
- ٧- انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وإنعكاساتها السلبية على توجهات الأفراد بالسعي نحو زيادة الدخل دون الإهتمام بعملية المشاركة في الأنشطة المجتمعية.
- ٨- انخفاض معدلات التنمية البشرية وخاصة في مجالي التعليم والصحة، وهو ما ينعكس على قدرة الأفراد على المشاركة بشكل عام.
- ٩- المفهوم الشائع أن دور المجتمع المدني يركز على تنفيذ المشروعات الخدمية ، وتقديم المساعدات .

- ١٠- رغم إشارة الخطط القومية المتعاقبة للمجتمع المدني بإعتباره شريك في صياغة الخطط، فإن مشاركته لا تتعدى عدد محدود من المنظمات التي بدورها تقتصر على حضور جلسات التشاور والإستماع فقط .
- ١١- ضعف الممارسات الديمقراطية ، يعتبر عامل سلبي لا يشجع على مشاركة المواطنين بتلك المنظمات وينعكس على ضعف مستويات العضوية .
- ١٢- محدودية حصول المنظمات على المعلومات .
- ١٣- عدم تفعيل اللامركزية التي تعتبر المناخ الخصب لعمل منظمات المجتمع المدني .
- ١٤- إتخاذ الدولة موقفاً متحفظاً يميل الى التخوف من المنظمات الدفاعية كمنظمات حقوق الإنسان .

ولكي نصل الى المجتمع المدني القوي، الذي نتحدث عنه ، الذي يمكن معه تفعيل علاقة شراكة مع الدولة ؛ بمعنى الذي يضم منظمات تتمتع بالفعالية والكفاءة والقدرة على تحقيق الأهداف والوصول إلى الفئات المستهدفة، وليس مجرد توافر بنية أساسية وإشهار أعداد من منظمات المجتمع المدني فيجب القضاء على التحديات سابقة الذكر. كما يجب توفير البيئة الداعمة للمنظمات لرفع قدرتها وقدرة أعضائها وجذب المزيد من الأعضاء للمشاركة في الجهود التنموية وتحقيق مزيد من النمو والتقدم صوب مستويات أعلى من العدالة والتقارب وإزالة الفجوات بين مختلف الفئات.

٥-٩ إستراتيجية عمل لتمكين المجتمع المدني من تفعيل شراكة مع الدولة والقطاع

الخاص والمساهمة بفاعلية وكفاءة في تحفيز النمو والعدالة

الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد مكونات الدولة الحديثة وعليها تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع المدني يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من غير مجتمع ولا مجتمع بغير دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ولجعل قوتها متوازنة. فعندما تطور المجتمع المدني في الغرب لم يضعف الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. والدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني من خلال وضع

قوانين واضحة قابلة للتطبيق لتفعيل ورفع كفاءة هذا المجتمع، وأيضاً تقديم الحوافز اللازمة له. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.^(٢٠) ولتمكين المجتمع المدني من تفعيل شراكة مع الدولة والقطاع الخاص والمساهمة بفاعلية وكفاءة في تحفيز النمو والعدالة فيجب الإهتمام بتحقيق النقاط التالية وإعتبارها إستراتيجية عمل أساسية :

أولاً: يحتاج المجتمع المدني نفسه ، أن يطور رؤيته وطبيعة نشاطه حتى يتمكن من أن يصبح طرف فاعل في التنمية الشاملة وما تحققه من توسيع الخيارات أمام الأفراد لتحسين نوعية الحياة بطريقة مستمرة ومتواصلة .

ثانياً : المجتمع المدني لا بد أن يدرك أن تحقيق التنمية لا بد أن يتم بطريقة قائمة على المشاركة الشعبية الواعية ، وبالتالي على منظمات المجتمع المدني أن تساهم في إحداث نوع من التحول الإيجابي مجتمعياً وسياسياً، وإقتصادياً ، ودعواً لتعزيز القيم الإيجابية الداعمة للمشاركة.

ثالثاً: لا بد من إدراك الدولة و إدراك المجتمع المدني ؛ أن المشاركة يجب أن تكون على أساس علاقة تتسم بتكافؤ العلاقة بين الشركاء .

رابعاً : ضرورة أن يعي المجتمع المدني أهمية تحويل منظماته الى آليات للمشاركة ، تشارك في صنع سياسات التنمية وتنفيذها . وأن يتم هذا التحويل من خلال بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لتحقيق مزيد من الفاعلية للأدوار التي تؤديها .

خامساً : العمل على بناء تشابكات وعلاقات شراكة بين منظمات المجتمع المدني وبعضها . سادساً : تعديل التشريعات القائمة لتحقيق إستقلالية حقيقية لمنظمات المجتمع المدني في ممارسة أنشطتها.

سابعاً : تعزيز القيم الثقافية الداعمة لتحقيق الديمقراطية ، ومدى إنعكاسها على سلوكيات الأفراد . ثامناً : التأكيد على تكامل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، وضرورة تعاون الدورين في ظل عملية متناسقة محددة الأطر والآليات .

تاسعاً : توفير المعلومات اللازمة لتكوين القدرات المعلوماتية لمنظمات المجتمع المدني .

عاشرأ: بناء علاقات شراكة متكافئة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، يتحمل فيها القطاع الخاص مسئولياته.

مما سبق يمكن القول أن الشراكة باعتبارها عقداً اجتماعياً بين أطراف ثلاثة هي: الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ينطوي ذلك على تقسيم عمل واضح بين الأطراف الثلاثة يستوجب إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل منهم. " فشراكة المجتمع المدني للدولة والقطاع الخاص في جهود وأنشطة التنمية تحقق كثير من الآثار الإيجابية، فالشراكة بينهم سوف تؤدي إلى زيادة وعي الأفراد وقدراتهم على تحديد احتياجاتهم (الأهداف). وإلى إدراكهم أن المشاركة حق من حقوقهم المدنية والسياسية؛ تؤدي إلى دعم جهود الدولة خاصة مع انخفاض قدر الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. كما أن تلك الشراكة تعتبر شرط أساسي لاستدامة التنمية وشموليتها. فمن خلالها يتعلم المواطنون كيف يفكرون في مشاكلهم ويحلونها. وتنمى الشخصية الديمقراطية وهي اللازمة للتنمية باعتبارها شخصية إيجابية فعالة مشاركة مسئولة. تنمى في الأفراد عادات وقيم المشاركة فتتأصل في وعي الأفراد وفي ممارساتهم وتصبح جزءاً من ثقافتهم وقيمهم (غرس ثقافة إنمائية). تجعل الأفراد أكثر إدراكاً لحجم المشاكل والتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع على المستويين العام والخاص. كما تساعد على ترشيد السياسات والقرارات الحكومية. وتخلق آليات تضامنية بين الأفراد والجماعات كرد فعل إيجابي ضد فردية إقتصاد السوق وأثاره السالبة. تعزز الانتماء الوطني وتعمق الوحدة الوطنية (تحقق الاندماج والتكامل الاجتماعي والسياسي).

ولتحقيق ذلك يجب توفير البيئة الداعمة للمنظمات التي تساعد على رفع قدرتها وقدرة أعضائها وجذب المزيد من الأعضاء للمشاركة في الجهود التنموية وتحقيق مزيد من النمو والتقدم صوب مستويات أعلى من العدالة والتقاري وإزالة الفجوات بين مختلف الفئات.

الخلاصة :

"يتم الحديث عن الشراكة باعتبارها عقداً إجتماعياً بين أطراف ثلاثة هي : الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، وينطوي ذلك على تقسيم عمل واضح بين الأطراف الثلاثة يستوجب إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل منهم".^(٢١) و شراكة المجتمع المدني للدولة والقطاع الخاص في جهود وانشطة التنمية تحقق كثير من الآثار الإيجابية، فالشراكة بينهم سوف تؤدي الى زيادة وعي الأفراد وقدرتهم على تحديد احتياجاتهم (الأهداف). والى إدراكهم أن المشاركة حق من حقوقهم المدنية والسياسية؛ تؤدي الى دعم جهود الدولة خاصة مع انخفاض قدر الاتفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية . كما أن تلك الشراكة تعتبر شرط اساسي لإستدامة التنمية وشمولييتها . فمن خلالها يتعلم المواطنون كيف يفكرون في مشاكلهم ويحلونها. وتنمي الشخصية الديمقراطية وهي اللازمه للتنمية باعتبارها شخصية ايجابية فعالة مشاركة مسئولة. تنمية في الأفراد عادات وقيم المشاركة فتتاصل في وعي الأفراد وفي ممارساتهم وتصبح جزءاً من ثقافتهم وقيمهم (غرس ثقافته انمائية). تجعل الأفراد أكثر ادراكاً لحجم المشاكل والتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع على المستويين العام والخاص . كما تساعد على ترشيد السياسات والقرارات الحكومية . و تخلق اليات تضامنيه بين الأفراد والجماعات كرد فعل ايجابي ضد فردية اقتصاد السوق واثاره السالبه. تعزز الإلتناء الوطني وتعمق الوحدة الوطنية (تحقق الاندماج والتكامل الاجتماعي والسياسي) .

ولتحقيق ذلك يجب توفير البيئة الداعمة للمنظمات التي تساعد على رفع قدرتها وقدرة أعضائها وجذب المزيد من الأعضاء للمشاركة في الجهود التنموية وتحقيق مزيد من النمو والتقدم صوب مستويات اعلى من العدالة والتقارب وازالة الفجوات بين مختلف الفئات .

خاتمة الفصل الخامس

أصبح للمجتمع المدني دوراً متزايداً، وأصبحت الجهات الرسمية بالدولة تعتبر الشراكة عقداً اجتماعياً بين أطراف ثلاثة هي : الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، نتيجة لتزايد إدراك دور التنظيمات الشعبية التطوعية التي تستطيع المشاركة في تنفيذ الجهود التنموية المأمولة، والتي تجعل الناس محور التنمية ، وتدفع الناس للمشاركة لتجسيد إرادتهم، والتعبير عن طموحاتهم العاكسة لوعيهم بمشكلات المجتمع وكيفية معالجتها وترتيب أولويات تلك المعالجة .

وأصبحت معظم دول العالم تؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تعزيز التنمية البشرية. كما تؤكد على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاع العام الحكومي والخاص وقطاع المجتمع المدني بداية من صنع القرارات حتى التنفيذ والمتابعة والتقييم .

والمجتمع المدني المقصود بالشراكة هو، المجتمع المدني القوي، ذا الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف والوصول الى الفئات المستهدفة، وليس مجرد أسماء لمنظمات أو هيئات غير حكومية بغض النظر عن مدى فاعليتها وما تقدمه من أدوار.

وتتعدد الأدوار التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤديها ما بين ؛ تعزيز قدرات الناس على تعبئة مواردهم ونشاطاتهم وفق مشاركته جماعية، ورفع وعي الناس بأهمية تنمية وتحسين حياتهم من خلال مجهوداتهم الذاتية وفق أطر مؤسسية مدنية تدعم وتنظم التكامل والتعاون الجمعي، وتحقيق دور تكميلي لدور الدولة التنموي، ولا تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات رعائية وخيرية فقط بل هي تعتبر أيضاً آليات مؤسسية شعبية تستطيع ممارسة الضغط على الحكومة لحثها على تقديم الخدمات للناس أو على تغيير سياساتها وقراراتها لصالح الناس، كما تشارك في التصدي لقضايا مدنية واقتصادية واجتماعية تهم المجتمع، والتصدي لقضايا تستهدف بعض الجماعات المهمشة، وتساعد في توفير حاجات الناس من السلع والخدمات بأسعار ملائمة لمستويات الدخل، وتساعد على حماية المستهلك، كما يمكن اعتبارها كأوعية محلية إدخارية تحشد التمويل وتجمعه لتنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم مدره للدخل. ولها دور كبير وملحوس في حماية البيئة، والدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها .

كذلك لمنظمات المجتمع المدني لها دور فعال في مكافحة الفقر كأهم قضايا التنمية الشاملة وتسعى في ذلك الى تحقيق الأهداف التالية :

محاولة القضاء على الفقر، توفير الإئتمانات والتدريب والتأهيل للفقراء، والوصول الى الفئات الأشد فقراً ، وتمكين الفقراء والفئات المهمشه ، والقضاء على التمييز بين الجنسين.

تعتبر الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ، إستجابه مجتمعيه واعية كرد فعل إيجابى على المتغيرات الاقتصادية السالبة والتحديات التى تواجهها الدولة والمجتمع معا وكتعويض عن نقص خدمات الحكومه أو ضعفها أو غيابها . وبذلك فمنظمات المجتمع المدني تحمل جزءاً من العبء عن الدولة.

ولأن منظمات المجتمع المدني تملك المقومات التي تمكنها من تحقيق الشراكة بكفاءة وفاعلية سواء مع الدولة أو مع القطاع الخاص؛ لسهولة تنظيم العمل بها لصغر أحجامها ومرونة إدارتها ، ولأنها أقرب الى الناس وأكثر إستجابة لهم ، ولأنها تستخدم الموارد بشكل أفضل مع سهولة المراقبة والمحاسبة من أفراد المجتمع .. محققة بذلك مبدأ الشفافية والمساءلة، ولأنها توجه أنشطتها الى المشاريع ذات الأولوية والتي يرغبها غالبية الأفراد في المجتمعات المحلية وليس للمشاريع ذات الأهداف الفردية. فللمنظمات المجتمع المدني دور هام لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي وتحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلى للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، والقدرة على تفعيل المشاركة الشعبيه من خلال مؤسسات المجتمع المدني التى تعتبر وسائط اجتماعيه تمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم والدفاع عن حقوقهم ومطالبهم وتعتبر عن وعى المجتمع بضرورة المشاركة الشعبيه فى التنمية وفقاً لقدراتهم ، أى تجعل الناس هدف التنمية وصناعها فى آن واحد (مفهوم التنمية البشرية) ، فتجديد نموذج التنمية يتطلب بالضروره الشراكة الفاعلة مع المجتمع المدني ، ومن خلال هذه الشراكة فقط تكون التنمية قابله للإستدامه .

توصيات الفصل الخامس

تخلص الدراسة الى التوصيات التالية :

١. الإعراف بأهمية القطاع الخاص والمجتمع المدني وما يمكنهما تقديمه من دعم لتحقيق ورفع معدلات التنمية مع الدولة .
٢. أن تقوم الشراكة بين الدولة ومنظمات القطاع المدني والقطاع الخاص على أساس من الندية القائمة على الثقة والإحترام المتبادل بين الأطراف .
٣. القناعة بأن الشراكة حق لكل الأطراف وواجب لتحقيق النفع العام ، وأنها ليست منحة أو هبة من الدولة .
٤. سيادة علاقات الشراكة على كافة المستويات بداية من وضع السياسات وتحديد الأهداف حتى التنفيذ والمتابعة والتقييم .
٥. توفير قنوات واليات فعالة للمشاركة من خلال منظمات المجتمع المدني .
٦. إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة بفاعلية والعمل بحرية دون قيود معوقة أكثر منها منظمة .
٧. إستعادة الثقة بين الدولة وأفراد المجتمع وتوسيع قاعدة الديمقراطية المنظمة بإستخدام منظمات المجتمع المدني كآليات لتحقيق ذلك .
٨. غرس ثقافة التنمية بالمشاركة وإعلاء قيمة العطاء الإجتماعي .

هوامش الفصل الخامس

١. أريج البدراوي زهران. " التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع: القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣ - ٤٩.
٢. أماني قنديل، " دراسة ميدانية لمشروعات عينة من الجمعيات الأهلية في مصر وإحتياجاتها بعد مؤتمر السكان والتنمية، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية، القاهرة ١٩٩٦ .
٣. أماني قنديل. المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية: القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥١ - ٥٧
٤. أماني قنديل، " بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية "، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥ .
٥. رقية عيران، " المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية "، كما جاء في الموقع www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/publications
٦. سعد الدين إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء: القاهرة، ٢٠٠٠
٧. عبد الحكيم أحمد الشرجبي، " تعزيز جوانب الشراكة القائمة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية الألفية (٢٠١٥ م)، "المؤتمر الاول لعلماء وباحثي علم الاجتماع، صنعاء، يناير ٢٠٠٨
٨. عبد الغفار شكر، " الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر "، مكتبة الأسرة - سلسلة العلوم الاجتماعية - مصر - ٢٠٠٥
٩. عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ١٤-١٥

١٠. عطية حسين أفندي. المنظمات غير الحكومية والتنمية إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية، ١٩٩٨.
١١. علي عبد الصادق - مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية مركز المحروسة: القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤، ص ١٥.
١٢. مروة الدالي ورضوى الجعلي وأريج البدراوي. العطاء الاجتماعي في مصر، مركز خدمات التنمية، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٣. يعقوب يوسف الكندري "دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية"، ورقة مقدمة الى مؤتمر الوحدة الوطنية ، رابطة الإجماعيين - الكويت - مارس ، ٢٠٠٨ .
١٤. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،موضوعات خاصة: إشراك المجتمع المدني في تحسين أسلوب الإدارة المحلية، الدورة العشرون - نيروبي، ٤ - ٨ نيسان/أبريل، ٢٠٠٥.
١٥. معهد التخطيط القومي ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، " تقرير التنمية البشرية - مصر-٢٠٠٨".
١٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٩٤ - ٢٠٠٦.
١٧. www.albankaldawli.org/mna/ArabicWeb.nsf/0/D54734A7F8898C6385256F1F004FBECB?Opendocument

الفصل السادس
دور التعاونيات فى تحقيق الشراكة
المحفزة للنمو والعدالة

الفصل السادس

دور التعاونيات فى تحقيق الشراكة المحفزة للنمو والعدالة

مقدمة :

تعنى كلمة التعاون من الناحية اللغوية، المعاونة، الترابط، التأزر، التضافر، التضامن، ومن هنا فإن التعاون فى معناه اللفظى له وجهين، الأول ، ويقصد به التضامن ويتناوله الساسه والمصلحون والكتاب والأدباء من جميع نواحيه وأثارة الاقتصادية والاجتماعية، والثانى، ويقصد به الحركة التعاونية والاقتصادية والاجتماعية ووحداتها المتمثلة فى الجمعيات والتنظيمات الاتحاديه، ويتناوله منظمو التعاونيات من حيث تطبيق المبادئ والفكر والاداره وأساليب العمل.

ومن هنا فإن التعاون لغة إشتراك شخصين أو أكثر فى أداء عمل ما، بحيث يعمل الفرد لمصلحة الجماعة، كما تعمل الجماعة لمصلحة الفرد وتحقيق الفائدة لكلاهما.^(١)

وللتعاون مفاهيم ثلاثه، إجتماعية ، إنسانية، إقتصادية، فيرى علماء الاجتماع أن للتعاون مفهوم إقتصادي يقوم على الإتفاق بين مجموعه من الناس على الدخول فى هيئة تشملهم وتربطهم برباط قوي من المحبة والإخاء، ويحقق لهم منافع مادية وأدبيه، ومنه يجب أن يعيش الفرد للجماعة، والجماعة للفرد، ويؤدي هذا إلى النهوض بمستوي المعيشة، والإحساس بالقدرة على إنجاز الأعمال، وتقريب الفوارق بين طبقات الأمة، وتحقيق مبدأ التضامن بينهم مما يؤدي إلى الولاء والإلتزام بين الأفراد.^(٢)

أما المفهوم الانساني للتعاون، فغاياته هو الإرتقاء بالإنسان وتكوين الفرد إجتماعياً وأخلاقياً، وتنمية شخصيته وإبراز قدراته، وتربيته تربية تعاونية أساسها القيام بالواجب وحب العمل والحرص على مصلحة الجماعة وإتباع الأسلوب الديمقراطي، وبالتعاون يستطيع الإنسان الحفاظ على أدميته من الامتهان والإستغلال والإستعباد.^(٣)

أما المفهوم الاقتصادي للتعاون يعنى تضافر جهود المجتمع لأجل تقدمه ونموه، وتعتبر التعاونيات من الوسائل المثلى للإنتاج والتوزيع، لما تقدمه من سلع وخدمات فى الوقت المناسب بجوده وبأسعار أقل من أسعار السوق، كما تتميز الوحدات الاقتصادية التعاونية بفاعلية التخطيط وإدارة الأعمال والرقابة والتقييم، وتناسب التعاونيات مع كل البيئات الاقتصادية حيث تتأقلم مع ظروف كل بيئة تقدم فيها خدمات لأعضائها، بالإضافة إلى ما تساعد به من توفير فرص العمل وإمتصاص جزء من البطالة فى المجتمع، وتحسين دخول الأفراد ذوى الدخل المحدوده، فالإنتفاع

بمجهودات المجموع يؤدي إلى تضاعف الإنتاج وتوزيع الفائض المتحقق على الأعضاء، كما أن التعاون يحزر المتعاونين من سيطرة رأس المال وطائفة الوسطاء والتجار^(٤).

إن التعاون ليس مذهباً إقتصادياً مثل المذاهب المعروفة فى العالم، بل هو تنظيم لجهود الناس فى المجال الإقتصادى وفق مبادئ وقواعد مقررة دولياً.

وقد أوصى المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المنعقد فى باريس فى يونية سنة ١٩٦٦، التعاونيات فى الدول النامية على تشجيع حكومات الدول المتخلفة على تأسيس جمعيات التعاون لأنها توحد صفوف الأهالى على أمر النهوض ببلادهم إقتصادياً وإجتماعياً عن طريق إثارة المواطنين ضد عوامل التخلف.^(٣)

١-٦ تعريف التعاون وبيان مبادئه وعلاقته بالنظم الإقتصادية والاجتماعية.

١- تعريف التعاون

لم يتفق العلماء حول تعريف محدد للتعاون، ويرجع هذا إلى إنتشار التعاون فى كل مجالات النشاط الإقتصادى، والاجتماعى، ولذا فإن كل ما ظهر من تعاريف غير جامع للتعاون وغير مانع من دخول مفاهيم أخرى عليه.

ولذا فإننا سوف نعرض قديراً من التعاريف لعلها تكون ملمة بالمفهوم. فهناك من يرى أن التعاون هو تنظيم يرتبط فيه جماعه من الناس ارتباطاً اختيارياً على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات لتحقيق منافع مادية تحسن من أحوالهم الإقتصادية والاجتماعية.^(١)

وذهب رأى آخر إلى أن التعاونية منظمة إجتماعية إقتصادية، وأعضائها يجتمعون على أساس المساواة الشخصية فيما بينهم مع الإلتزام بالعمل المشترك، وتحمل المسئولية الجماعية، على أن تكون نشاطات التعاونية ليس لصالح أعضائها وحسب وإنما لمصلحة المجتمع^(٢).

وهناك رأى آخر إلى أن التعاونية تعد تنظيمياً إقتصادياً يسعى لتحقيق المصالح الخاصة لجماعه أعضائها والإرتقاء بمستوى حياتهم من خلال أنشطتها المحددة، وهذا التعريف يعتبر التعاونية منظمة أعمال يؤسسها أعضاؤها كى يحققوا من خلالها مصالحهم الخاصة، ومن خلال ذلك تتحقق مصالح مجتمعية ولكن بصورة عرضية، وهذا يعنى عدم تدخل الحكومات فى شئون التعاونيات إلا بما تقضى به إجراءات تسجيلها والرقابة عليها، كما هو شأن عمل الدولة إتجاه القطاع الخاص.^(٨)

ونرى أن هذه التعاريف لا تتعارض مع بعضها وإنما قد تتكامل لأن للتعاونية دور خاص ودور مجتمعي، وهى فى الأساس أنشئت لصالح أعضائها،^(٩) ومن المؤكد أن لها عائد إجتماعي وربما كان تأكيد التعريف الأخير على المصالح الخاصة راجعاً إلى ما عانتها التعاونيات من تدخل الحكومات فى شئونها وتسخيرها لصالح أهداف حكومية مثلها مثل القطاع العام.

أقر الحلف التعاونى الدولى فى إجتماعه بلندن عام سنة ١٩٣٤ ما انتهت إليه التجارب الدولية منذ نشأة التعاون فى منتصف القرن التاسع عشر فى أوربا لمواجهة الإحتكار والإستغلال الراسمالى، مبادئ العمل التعاونى ، وتبعه إقرار الحلف لها أيضاً فى سنة ١٩٦٦ مع بعض التعديلات وهذه المبادئ نورها ببعض الإيضاحات على النحو التالى.^(١٠)

(أ) باب العضوية المفتوح ، وتعنى حق المواطن فى الإلتزام للتعاونية والخروج منها وفق تحقق شروط العضوية، دون تفرقة بسبب الجنس أو الإلتناء القومى، والكل يتمتعون بالحقوق وعليهم الواجبات وفق نظام التعاونية المعلن ، الذى يحدد شروط العضوية التى يجب أن لا تتناقض مع هذا المبدأ ، مثل إشتراط أن يزاول العضو عملاً متناسباً مع نشاط التعاونية، أو إقامة العضو فى منطقته عمل التعاونية، وتقوم العديد من التعاونيات على إقرار سهم واحد لكل عضو، إلا أن البعض منها يسمح بإمتلاك أكثر من سهم على ألا يزيد عن نسبه معينة من مجموع أسهم التعاونية، وفى النهاية يحق للعضو الانسحاب من التعاونية بشرط ألا يسئ إلى عملها.

(ب) الإدارة الديمقراطية للتعاونية، وتعنى أن لكل عضو الحق فى أن يكون ناخباً ومنتخباً، ولكل عضو صوت واحد، وأن أعلى سلطة فى التعاونية هى الجمعية العمومية التى تضم كافة الأعضاء، والقاعده العامة أن تدار التعاونية من قبل المجلس المنتخب، وله الإستعانة ببعض المتخصصين يتم تعيينهم ويكونوا مسئولين أمامه، وقرارات هذا المجلس تكون بالأغلبية وفقاً للمبدأ الديمقراطى.

(ج) التعامل يكون نقداً وليس أجلاً للتقليل من الإهدار وسرعة دوران رأس المال ، وتوزيع العائد الصافى على المعاملات، والقاعدة أن التعاونية لا تهدف إلى تحقيق مزيد من الأرباح على حساب مصلحة الأعضاء أو غيرهم من المتعاملين أو على حساب مصلحة المجتمع، بل يتم توزيع العائد الصافى على المعاملات على أساس المشتريات ونسبه التعامل مع كل عضو.

(د) الفائدة المحدودة على رأس المال فى التعاونيات التسليفية، بإعتبار أن التعاونيات تجميعاً للأعضاء وبصفتهم الإنسانية ورغبتهم فى التعاون المتبادل، وليس تجميعاً للأموال بغرض إدراج المزيد من الأرباح فى شكل فوائد بنكية، بل الهدف هو التعاون المتبادل.

(هـ) التسامح الدينى والسياسى، فالتعاونية من وظيفتها تنمية التضامن والترابط بين الجماعات ، ولذا ينبغى عدم التمييز بين أعضائها بسبب إلتناءاتهم الاجتماعية أو السياسية أو الدينية أو المذهبية، فهى مفتوحة للجميع ماداموا يعملون لصالح مجتمعهم.

(و) نشر الوعي والثقافة التعاونية، فكلما كان مستوى وعى الأعضاء فى التعاونية متقدماً، تحقق التقدم والنماء للحركة والفكر التعاونى داخل المجتمع، ولذا يلزم تأهيل الأعضاء وتدريبهم بالفكر التعاونى ليؤدوا واجبهم بفاعلية وكفاءة ولينشط العمل التعاونى داخل المجتمع .

وهكذا على نحو هذه المبادئ يقوم العمل التعاونى على التعاون المتبادل أو المشترك، وتؤسس التعاونية على مسئولية أعضائها لكونها تقوم على حاجاتهم المشتركة، والمساواة فى الحقوق والواجبات، ويمكن نجاحهم فى التضامن فيما بينهم لا فرق بين من ساهم بسهم واحد أو من ساهم بأكثر فالكل يخضع لذات المبادئ والقواعد المنظمة، وديمقراطية الإدارة، وإبداء الرأى، والرقابة حق للجميع، ومن هنا فإن التعاون تعتبر مدارس يتعلم فيها الشعب الوعى السياسى بسبب ممارسته لهذه الحقوق ويؤدى ما عليه من واجبات. (١١)

٣ - التعاون والنظم الاقتصادية والاجتماعية

نشأت التعاونيات فى العالم كظاهرة اجتماعية واقتصادية، ولم ترتبط بمؤسسات حكومية أو تظهر لها تشريعات منظمة ، بل ابتكر الرواد الأوائل الشكل التنظيمى للحركة التعاونية من واقع تجربتهم ثم تطور إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ثم ما لبث أن صاغ الحلف الدولى المبادئ التعاونية، والتي أصبحت الإطار العام لإصدار القوانين التعاونية فى دول العالم، ومن هنا فإن التعاون يجب أن يبدأ من الناس جمهور المتعاونين، ولا يكون للحكومات أى دور فى تكوينها أو إنشائها، إلا من واقع تنظيمى قانونى عام، إلا أن الواقع المشاهد أن الدول سواء كانت ذات اقتصاد حر، أو اقتصاد اشتراكى موجه، كان لها دور فى تنمية الحركة التعاونية بتفاوت حسب ظروف كل دولة، وهو ما ظهر أيضاً فى التشريعات التعاونية فى تلك الدول، فهناك الإطار القانونى الذى يخضع التعاونيات لإشراف الدول فى النظم ذات التوجه الاشتراكى، وهناك الإطار القانونى الذى يوضع لإرشاد الجمعيات التعاونية القائمة على أساس المساعدة المتبادلة والمساعدة الذاتية. (١٢)

١ - التعاون فى ظل المجتمع الرأسمالى

بدأ ظهور النظام التعاونى فى المجتمع الرأسمالى منذ منتصف القرن التاسع عشر لأسباب التفاوت الكبير فى توزيع الدخل بين الطبقة المالكة لرأس المال، والعاملين بأجر وصغار المزارعين والحرفيين والمهنيين، وقد أدى ذلك إلى ظهور إتجاهات داعية إلى المساعدات المتبادلة فى إطار التعاونيات ، كمحاولة للحد من تدهور المعيشة نتيجة التحكم والاستغلال الرأسمالى الكبير الذى صاحبه سوق تنافسية قوية، جعلت من أصحاب الملكية الخاصة الصغيرة لوسائل الإنتاج غير قادرة على المواجهة والتنافس بإنتاجها إلا من خلال التعاون والتأزر لمواجهة هذا السوق الكبير .

وكذلك فقد رأى جمهور المستهلكين إنقاذاً لنفسه من إستغلال التجار والوسطاء فى التعاون كأداة دفاعية ضد الإستغلال والمرابين، ومن هنا فإن المجتمع الرأسمالى، يعتبر التعاونيات مؤسسات اقتصادية واجتماعية قائمة على الخدمة الذاتية المتبادلة للأعضاء لحفظ التوازن المجتمعى الذى يمنع المجتمع من الإنهيار ويحفظه فى مواجهة القوى الأخرى ويساعد الطبقات الدنيا على النهوض. وهذا النظام التعاونى قد نشأ فى المجتمع الرأسمالى بمبادرات الناس المعنية به ، وكذلك بدعم من أجهزة الدولة بهدف زيادة الإنتاج وعدالة توزيع أعبائه وثمراته على أعضائه، فالحاجة إلى العدالة والمساواة والديمقراطية والإرتقاء بالدخول للأفراد ضد الإستغلال الرأسمالى كان مطلباً اجتماعياً فى المجتمع الرأسمالى.^(١٣)

٢ - التعاون فى الدول ذات التوجه الاشتراكى

عندما إختار الكثير من الدول فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية الأخذ بنظام الاقتصاد الموجه كى يؤدى إلى الاستقلال السياسى والاقتصادى والقضاء تدريجياً على أشكال الاستغلال فى الداخل والخارج، إحتاجت إلى مرحلة إنتقالية إعتمدت فيها على النظام التعاونى الذى يهتم بالمنتج الصغير ويحرر المستهلكين من الإستغلال، إعتمدا على التعاون الذاتى والمساواة فى ثمراته.

وقد قامت تلك الدول بإستخدام سلطاتها فى دعم الحركة التعاونية على النحو التالى:

- أ - أصدرت التشريعات المنظمة لبلوغ أهداف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحفيز التعاون على تنمية نشاطاته .
- ب - تشتمل خطط الدولة على خطط التعاونيات لتنمية الاقتصاد الوطنى.
- ج - إعتبار التنظيمات التعاونية جزء من أطراف الجبهة الوطنية وبذلك تعتبر عنصراً فى النشاط السياسى الموجه للمجتمع .
- د - تضمن الدولة حماية الملكية التعاونية الحليفة لملكية القطاع العام .
- هـ - تضمن الدولة السير الذاتى للتعاونيات وفقاً لمبادئهم التعاونية، مثل ديمقراطية الإدارة والرقابة الذاتية، وإنتخاب كافة الهيئات التعاونية من القاعدة إلى القمة .
- و - إعتبار الإتحادات التعاونية المنتخبة من الهيئات التعاونية النوعية هى بمثابة حلقة الوصل بين أجهزة الدولة التخطيطية والتعاونيات، حيث تقوم التعاونيات بتخطيط نشاط تعاونيات الفروع وتسييرها والرقابة عليها.^(١٤)

وهكذا فإن النظام التعاونى فى ظل الدول الاشتراكية يقوم على الشراكة التى تصل إلى حد هيمنة الدولة على خطط وآليات التعاون لتعمل وفق خطط الدولة التنموية، وفى ذات الوقت هناك مؤازرة من الدولة للنظام التعاونى يتمثل فى التيسيرات اللازمة لحركة ونماء وقوة التعاون .

٣- التعاون كأداة من أدوات التنمية فى المجتمعات النامية

يعتبر النظام التعاونى بما يقدمه من مبادئ وقيم سبق إيضاحها قدرة على المساهمة بالنهوض بالمجتمعات النامية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، حيث تتيح الفرص للمشاركة الإيجابية للجمهور فى مجال الأنشطة التعاونية كأعضاء منتجين ومستهلكين وهو ما يساهم فى الخطط الإنمائية للدول النامية وتنفيذها حيث تساعد التعاونيات فى تجميع المدخرات وتشغيل الأفراد، وتعبئة الموارد الأولية للإنتاج وعمليات التسويق.

وقد نجحت التعاونيات بالفعل فى التنمية الريفية فى مجالات الزراعة والموارد المائية وبعض القطاعات الحرفية وبعض الخدمات، حيث أنها تحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة لمصلحة المجتمع بأسره ولمصلحة أعضاء التعاونية .

إن التعاونيات تستطيع التعامل بكفاءة مع كافة المجتمعات البشرية وتنميتها أينما وجدت سواء فى مناطق قريبة من العمران أو نائية ومهما كانت ظروفها البيئية، وهو ما تعجز عنه المشروعات الحكومية عندما لا تكون دراسات الجدوى متوافقة مع الواقع من خلال حسابات التكلفة والعائد، كما قد لا يقدم عليها القطاع الخاص لذات الأسباب، ولكن المنهج التعاونى هو الأقرب ملائمة للدخول فى مشاركة مع المواطن أياً كان موقعه وتنميته محلياً حيث أنه قادر على التفاعل مع تنوع الحرف والإنتاج والاستهلاك والخدمات وغيره من خلال تجميع الجهود الصغيرة والأموال القليلة فى كيان تعاونى كبير يقوم على الإرتقاء بهذه الجهود مع الحفاظ على ملكيتهم الخاصة، وهو ما يحقق مزايا وفورات الإنتاج الكبير.^(١٥)

٦-٢ نشأة وتطور الشراكة بين الدولة والنظام التعاونى فى مصر

١- إرتبط بداية العمل بالنظام التعاونى فى مصر مع الحركة الوطنية منذ عام ١٩٠٨ تاريخ نشأة الأحزاب المصرية، وقد بدأت كحركة رواد ورعاه وفقاً لمبادئ العمل التعاونى، ثم صدر أول قانون للتعاون برقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ متوابعاً مع صدور الدستور المصرى والحركة التشريعية ، ثم تلاه قانون التعاون الاستهلاكى ٢٣ لسنة ١٩٢٧، ثم تزايد إنتشار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والفئوية فى ظل الفترة الليبرالية فى مصر دون تدخل أو شراكه مع الدولة، إلا أنه منذ عام ١٩٣٩ إحتاجت الدولة إلى مؤسسات التعاون للمساعدة فى توزيع السلع الاستهلاكية دون إستهداف الربح لمواجهة الغلاء المستشرى فى تلك الفترة.

ومن هنا كان دور التعاون الذى ساعد الدولة وأزرها وشاركها فى تحمل أعباء خدمة المواطن المصرى دون أن تتحمل الدولة أعباء إضافية مثل إستجار محلات وتجهيزها وتوفير العمالة والنقل وغيره، وقد ساعد التعاون فى هذا المجال دون إستهداف الربح، وقد كان من نتيجة ذلك بداية سيطرة وإحتكار الدولة على التعاون.

كما شهدت هذه الفترة صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء بنك للتعاون لتوفير التمويل اللازم، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية في ٣١ يناير لسنة ١٩٥٢ ١٧٠٠ جمعية تعاونية استهلاكية.^(١٦)

٢- ومع ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ إحتضنت الدولة النظام التعاوني وإعتبرته تنظيمياً مساعداً للسلطة التنفيذية، حيث منحتة أفضلية على الأفراد والهيئات في تعامله مع الحكومة، خصوصاً فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والمباني الحكومية والمناقصات والمزايدات التي تطرحها الدولة، وساعدته الدولة في إنطلاق موجه جديدة وكبيرة من نشاط الإسكان التعاوني، سواء في تسييرات شراء الأراضي بالتقسيط أو الفوائد البنكية الميسره. وفي اطار إهتمام الدولة أيضاً صدر القرار الجمهوري رقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للتعاونية للإسكان لتتولى تأسيس والإشراف على الجمعيات التعاونية للإسكان، ثم توالى عمليات إصدار التشريعات اللازمة لتيسير قيام الجمعيات التعاونية بمشاركة الدولة في تحمل عبء التخفيف عنها في توفير مسكن مناسب دون إستغلال المواطن مالياً.

٣- كما أصدرت حكومة الثورة في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قانون الإصلاح الزراعي الذي قضى بتكوين جمعيات تعاونية للإصلاح الزراعي بعد تقسيم الملكيات الكبيره على صغار الفلاحين مما أدى إلى تقزيمها، وكذلك وضع حد أقصى للملكية، وهو ما لزم معه وجود جمعيات تعاونية زراعية في كل قرية أو مجموعة قرى تقوم بمد الزراع بالسلف الزراعية والبذور والسماد وتوفير الآلات الزراعية، ومقاومة الآفات، وشق الترع والمصارف وتطهيرها وكذلك القيام بتسويق المحاصيل الزراعية.

وقد إنتقل هذا النظام التعاوني إلى الأراضي خارج الإصلاح الزراعي في جميع قرى مصر، وقد كان لذلك أثره على وعي المواطن البسيط حيث كانت الجمعيات الزراعية هي الأكثر إنتشاراً من حيث عددها وأعضائها، فقد مارس المواطن العمليات الإنتخابية لإختيار أعضاء مجالس إدارة الجمعيات، وكذلك وجدت الرقابة الشعبية من قبل الأعضاء، ومن هنا فإن النظام التعاون الزراعي قد يسر على الدولة إتخاذ قرارات الإصلاح الزراعي، حيث قامت هذه الجمعيات بسد فجوة التقزيم في الملكيات الزراعية، وفقر الفلاحين وإحتياجهم إلى التضامن والتأزر فيما بينهم، مما يعنى أنها كانت شريكة للدولة في إعادة بناء الاقتصاد الزراعي المصري.^(١٧)

٤- ومع التحولات الإشتراكية للدولة، دخل التعاون في مرحلة هامة في تاريخه حيث تعرض مثل مؤسسات كثيرة للتأميم، وأصبحت مؤسسات التعاون أقرب إلى منافذ لتوزيع السلع

حيث تقوم الدولة بتوريد المنتجات إليها، وبذلك أصبحت التعاونيات مسيطرة على جزء كبير من التجارة الداخلية للعديد من السلع، وكان من أثر ذلك أن إعتبرت الدولة التعاون أحد أنظمتها الاقتصادية الهامة في توزيع السلع الإستهلاكية والتسويق، وإنزوت بذلك الصفة الأهلية للتعاونيات بحسب مبادئها السابقة، حيث أن الدولة أجبرت على ذلك بسبب الأزمات التموينية الناتجة عن الحروب والأزمات الاقتصادية في تلك الفترة .

أن التوجه الاشتراكي للدولة في هذه المرحلة جعل سياستها تجاه التعاون مثل كافة الدول الاشتراكية حيث السيطرة والهيمنة وإستخدامه كأليه لتنفيذ سياساتها الاقتصادية، وإدخال التعاون ضمن خطة الدولة. (١٨)

٥- ومع بداية مسيرة الإصلاح الاقتصادي، وتزايد إهتمام الدولة ورعايتها للقطاع الخاص، تركت الجمعيات التعاونية لشأنها وتخلت عنها الدولة كألية لتنفيذ سياساتها الاقتصادية خاصة في توزيع السلع المدعومة التي توردها الدولة، وتحولت الدولة من نظام التخطيط المركزي إلى نظام إقتصاد السوق دون أن تؤهل التعاونيات نفسها لهذا التحول، فقد إتخذت الدولة عدد من السياسات التي أفقدت التعاونيات توازنها في السوق والمنافسة دون أن تكون لديها نظم إدارية تستطيع مواجهة تلك التغيرات، مثل تحرير سعر الفائدة وإرتفاعها الذي أدى إلى فقد التعاونات ميزه التمتع بالقروض المدعومه وهو ما ضاعف من الأعباء المالية عليها، وكذلك تحرير سعر صرف العملات الأجنبية وإرتفاع سعر الدولار وهو ما أدى إلى إرتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج وبالتالي إرتفاع تكاليفه. (١٩)

وأيضاً إلغاء الإعفاءات الضريبية، والحد من الميزات النسبية التي كانت تحصل عليها هي والقطاع العام من خلال إسناد المشروعات الحكومية بنظام المناقصات والمزايدات، وكذلك تخفيض نفقات النقل بالسكك الحديدية، وتخصيص الأراضي، ومن هنا تراجع نشاط الجمعيات التعاونية وإنخفض عددها بشكل ملحوظ على مستوى محافظات الجمهورية، ومع إنحسار مبادئ العمل التطوعي وسيطرة القيم المادية، وإتجاه الفرد إلى البحث عن حلول فردية لمشاكله بدلاً من العمل الجماعي، تراجع أيضاً نشاط التعاون، وهو ما يعنى أن التعاون في مرحلة إنتقالية في تاريخه حيث إنعكاس أثار الإصلاح الاقتصادي عليه وسلبية دور الدولة في عدم وضع الآليات اللازمة لتطويره وإعادته إلى هويته ومبادئه قبل الفترة الاشتراكية. ومن الأمثلة على تغير إهتمام الدولة بالنظام التعاوني وتركه يلقي مصيره قطاع الزراعة، فقد أصبح للقطاع الخاص الدور الأكبر في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار السوق مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور حيث إتجهت الدولة نحو تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، وهو ما أدى إلى فقدان التعاونيات أحد مصادرها المالية التي كانت تساعد على ممارسة أنشطتها وتحافظ على إستمراريتها،

فقد أصبحت التعاونيات تعمل في سوق مفتوح في ظل منافسة عاتية وغير متكافئة مع القطاع الخاص، دون أن تقدم الحكومة أى دعم للتعاونيات.^(٢٠)، كما أصبحت عمليات التسويق للمنتجات الزراعية تتم وفقا للعرض والطلب من قبل القطاع الخاص ومساوئه ومتاجرته بالزراع، حيث يقوم في أحيان كثيرة بتخزين المنتج والتحكم في السوق، ولم تعد التعاونيات قادره على عمليات التسويق بسبب تخلق الدولة في توجهاتها عن هذا الطريق تاركه الباب مفتوحا أمام القطاع الخاص.^(٢١)

وعلى هذا فقد أدى ذلك إلى تغير البيئة الاقتصادية التى كانت تعمل في إطارها التعاونيات، وكذلك تغير الدور الذى يفترض على التعاونيات القيام به في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى وهو مازالت لم تخرج من مشكلاته حتى الآن.

٦-٣ صعوبات قيام الشراكة في ظل القصور التشريعى وهيمنة الدولة.

رغم تلك التحولات الاقتصادية التى يشهدها المجتمع المصرى منذ أوائل التسعينات نحو سياسة إقتصاد السوق، فإن الدولة لم تتعامل مع القطاع التعاونى وفق متطلبات هذه المرحلة بل تخلت عنه وتركته بسلبية غير معهوده، حيث أصبح في هذا الإطار غير قادر على مواكبة الأحداث المتلاحقة بعد أن تخلت الدولة عن الإستعانة به في قضاء خططتها، وفي ذات الوقت تركته دون أن تعيد تنظيم تشريعاته بما يسمح له بالعمل في هذا السوق الجديد والذى يجب عليه أن ينافس القطاع الخاص والتوجهات الرأسمالية التى لها أثار إحتكارية ومنافسه غير متوازنة وكذلك عدم مراعاة حقوق المواطن البسيط سواء كان منتج أم مستهلك.

إن إستمرار الهيمنة والقصور التشريعى هما من أهم الأدوات التى تقبض عليهما الدولة ويجب عليها أن تصلح من شأن التعاون تشريعياً لكى يواكب التطورات الجديدة، والمشهد القانونى يؤكد أن هناك تكرار لقاعد شبه ثابتة في قوانين التعاون على إختلافها سواء التعاون الانتاجى، أو التعاون الزراعى أو التعاون الاسكانى أو الثروة المائية، كما يؤكد أن جميع قوانين التعاون صدرت في المرحلة الإشتراكية أى في السبعينات وأوائل الثمانينات ولم يجرى لها تعديل يواكب المرحلة الحالية.^(٢٢)

فعلى سبيل المثال نجد أن الوزير المختص يضع القواعد الواجب مراعاتها في إعداد النظام الداخلى للجمعية، كما يضع قواعد التملك والتصرف والإنتفاع بالأموال والسلع والخدمات التى يحصل عليها الأعضاء عن طريق جمعيات التعاون للإسكان.

وللوزير المختص إعتداد خطة الإتحاد التعاونى، وإعتداد لائحة النظام الداخلى للإتحاد المركزى والإتحادات الإقليمية، وللجهة الإدارية حق مد ميعاد إنعقاد الجمعية العمومية، وللجهة أيضاً حق دعوه الجمعية العمومية السنوية أو الطارئة أو الإستثنائية للإنتقاد، ولا تنفذ القرارات إلا بعد قيدها في السجل المعد لذلك بالجهة الإدارية. وللجهة الإدارية حق التدخل بالتعيين في مجالس

إدارات الإتحادات الإقليمية والإتحاد المركزى. ولها حق حضور إجتماعات مجلس الإدارة، وعلى المجلس تقديم البيانات المالية في نهاية السنة المالية إلى الجهة الإدارية، وإخطارها بأى تغييرات في مجلس الإدارة، وبصورة من محاضر الجلسات وللجهة أيضاً حق الاعتراض على قرارات الجمعية العمومية أو مجالس الإدارات، ولها حق إسقاط العضوية عن عضو مجلس الإدارة أو إيقافه عن مباشرة أعماله بالمجلس، ولها حل مجلس التعاون وتعيين مجلس إدارة مؤقت.... الخ.

وهكذا نجد أن القانون في كل قطاع تعاونى قد مكن الوزير المختص والجهة الإدارية المختصة من الرقابة والسيطرة على مجريات الأمور داخل التعاونيات لدرجة التحكم في إرادة الناخبين من أعضاء الجمعية العمومية وإهدار إختياراتهم والغائها، وهذه أبسط حقوق التعاون وهي العمل الديمقراطي القائم على الإلتخاب والرقابة للعضو.

ومن الجدير بالذكر فإنه إذا كان من المفهوم والمعتبر أن تكون إدارة التعاونيات تسير على هذه الشاكلة في مرحلة التوجهات الإشتراكية حيث الشراكة معلنة وقوية مع الدول وتمثله في أولويات وإعفاءات وتيسيرات كثيرة وأنها تقوم على تنفيذ خطة الدولة مع الحكومة وهو ما كان يتطلب أن يكون للحكومة دور في إتخاذ القرارات أو الرقابة عليها إدارياً ومالياً إلى حد الهيمنة كما نرى، إلا أنه يجب أن تتراجع الدولة وتغير من نهجها مع التعاونيات، حيث تخلت الدولة عنها وتركها تواجه مصيرها دون أن تساندها تشريعياً، بل أصبحت التشريعات أهم عائق في سبيل نجاح التعاونيات وتطورها ونموها في هذه المرحلة الهامة التى يجب على الدولة أن تعمل عليه لمواجهة المد الرأسمالى وإحتكاراته للأسواق والتحكم في أسعارها.

٦-٤ بنىان الحركة التعاونية الدعمة للشراكة في مصر

تبدأ الحركة التعاونية في مصر بالإتحاد العام للتعاونيات المنظم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤، والذي يضم تحت قيادته خمس إتحادات تعاونية مركزية على النحو التالى:

١- الإتحاد التعاونى الإستهلاكى المركزى والمنظم بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الإستهلاكى والمشرف عليه وزارة التضامن الإجتماعى، ويضم نحو ٤٨١٢ جمعية بحجم عضوية تبلغ ٧,٧ مليون عضو تقريباً.

٢- الإتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى والمنظم بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥، ويشرف عليه وزارة التنمية المحلية، ويضم نحو ٤٧٦ جمعية بحجم عضوية تبلغ ١٠٢ ألف عضو.

٣- الإتحاد التعاونى الزراعى المركزى، والمنظم بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعى، وتشرف عليه وزارة الزراعة، ويضم نحو ٦٦٨٢ جمعية بحجم عضوية تبلغ ٤ مليون عضو، وبمساحة أرض زراعية تبلغ ٧,٢ مليون فدان.

- ٤- الإتحاد التعاونى الإسكانى المركزى، والمنظم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ وتشرف عليه وزارة الإسكان، ويضم نحو ٢٠٦٠ جمعية بحجم عضوية تبلغ ٢,٥ مليون عضو.
- ٥- الإتحاد التعاونى للثروة المائية، والمنظم بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٣، وتشرف عليه وزارة الزراعة، ويضم نحو ٩٢ جمعية بحجم عضوية يبلغ نحو ١٠٠ ألف عضو.^(٢٣)

وعلى هذا النحو نرى أن هذه البنية الأساسية وحجم العضوية للنظام التعاونى في مصر مؤهل بقوة لقيام شراكة متكافئة مع الدولة ومع القطاع الخاص، حيث حجم الإنتاج والتسويق والتشغيل قادر على إستيعاب أى تطوير سواء في زيادة الإنتاج أو إدخال تكنولوجيا جديدة أو فتح أسواق وغير ذلك مما يتاح في كل مجال تعاونى.

٥-٦ مستقبل الشراكة بين التعاونيات والدولة في ظل إقتصاد السوق

١- إذا كانت التعاونيات قد تأثرت كثيراً بظروف كل دولة ووضعها الإقتصادى، خاصة في الدول ذات الإقتصاد الإشتراكى ومنها مصر، حيث سيطرت تلك الدول على النظام التعاونى وإعتبرته جزءاً من خططها الإقتصادية والاجتماعية للتنمية، ومن هنا فقد أخرجته عن هويته وحرية التعاونية. إلا أنه مع التحولات الإقتصادية في دول شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى السابق، أخذت التعاونيات دوراً جديداً باعتبار هويتها الأساسية وهى أنها نظاماً إقتصادية وديمقراطية عالمية المبادئ والطرق والأساليب لتساهم في أن تحقق لهذه الدول عمليات التحول إلى نظام إقتصاد السوق، ومن هنا فإنه وفقاً للمبادئ التعاونية وأهدافها، تعد التعاونيات كيانات تتمتع باستقلال كبير، فقد شرعت لخدمة أعضائها أولاً ثم تصب بعد ذلك في الصالح العام، حيث توفر السلعة الجيدة بأقل الأسعار لأعضائها من خلال تطبيق المبادئ التعاونية المتمثلة في حرية الأعضاء في الإنضمام والإسحاب وعدالة توزيع الأرباح التعاونية وفقاً لشروطها في إطار من الحرية والمساواة والديمقراطية،^(٢٤) حيث أن النظام التعاونى يوفر لأعضائه الإشتراك في صنع القرار وممارسة مسئولية الإختيار عن طريق عدم مركزية صنع القرار وعدم إنحصاره في فئة محددة، حيث يوجد دور للجمعية العمومية في الإختيار والنقد والرقابة.

٢- وإذا كانت العلاقة بين التعاونيات والدولة في مصر لازالت غير محدده تحديداً سليماً في هذه المرحلة، فيجب بذل الجهد لتحديد طبيعة ووظيفة وتاريخ المنظمات التعاونية من أجل إعادة تأكيد القيم التى تساعد على تماسك هذه المنظمات وتعريف الجماهير بها، وهو ما يدعو إلى تقوية الوعي الجماهيرى بشخصيتها وذاتيتها.^(٢٥)

٣- إن النظام التعاونى في مصر بإتحاداته الخمسة، يعتبر تنظيمياً مؤسسياً قوياً قادر على مواجهة الظروف الجديدة، ولا يمكن بأى حال تجاهله أو تركه ليضعف وينهار، فهذه

المؤسسات ذات قوة إقتصادية كبيرة لها عائد تنموى على ملايين الأعضاء في كافة فروع الإنتاج، وكذلك لها عائد تنموى كبير على الدولة من حيث إمتصاص قدر من البطالة والتضخم، وكذلك كونها مراكز نمو للمشروعات الصغيرة في مجتمعاتها المحلية.

ففي التعاونيات الإستهلاكية يوجد ٤٨١٢ جمعية وفرع بعدد ٧,٧ مليون عضو، وفي الإنتاجية يوجد ٤٧٦ جمعية بعدد ١٠٢ ألف عضو، وفي الزراعية يوجد ٦٦٨٢ جمعية بعدد ٤ مليون عضو، وفي الإسكانية يوجد ٢٠٦٠ جمعية بعدد ٢,٥ مليون عضو، وفي الثروة المائية يوجد ٩٢ جمعية بعدد ١٠٠ ألف عضو^(٢٦).

إن هذا الكم المؤسسى للتعاونيات في مصر يجب أن يأخذ دوره الصحيح في ظل نظام إقتصاد السوق، وأن يكون مشاركاً بقوة في عملية التنمية، وذلك من خلال رؤية تشريعية جديدة، وفكر جديد، وتدريب وتعليم تعاونى لأعضائه، وتوعية لأبناء المجتمع.

٤- إنه في ظل إقتصاد السوق يجب أن يكون الهدف هو إعادة النظر في تنظيم جهد أعضاء التعاونية الجماعى الذى خلق بسبب التعاون للإستعاضة عن الجهد الفردى، حيث يجب الإستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، الذى سيعمل على التوسع في إستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة في الإنتاج لتحقيق عائد إقتصادى، وأن هذا التطور الواجب على التعاون إتخاذهُ سوف يخفف من أثار وحده التقلبات الاقتصادية الناتجة عن إستمرار سياسات التحرر الاقتصادي، والمشاكل الناجمة عن تطبيق مبادئ السوق الحرة، خاصة ظاهرتى الإحتكار والإستغلال، كما سيقبل من عبء الوسطاء التجاريين للتخفيف من العبء على المنتج والمستهلك، حيث يجب أن يظل الدور التسويقي للإنتاج في مجال التعاون^(٢٧).

٥- كما سيعمل النظام التعاونى في ظل إقتصاد السوق على زيادة الوعى وتأكيد روح وروابط التعاون الجماعى والعمل المشترك والانتماء إلى المجتمع، وتشجيع العمل التطوعى، وخلق شعور بالاعتماد على النفس لدى الأعضاء، وتشجيع المشاركة الشعبية، والمشاركة في العمليات الانتخابية التى ستدفع الفرد للسعى لتحقيق مصالحه من خلال إختيار قيادات صالحة في الجمعية، وهو ما يعنى تعميق روح الديمقراطية والوعى السياسى داخل المجتمع ككل خاصة عند إختيار أعضاء على مستويات محلية أو قومية أخرى، كما سيعمل على التخفيف من حدة الفوارق الإجتماعية خاصة في مجالات التعليم والصحة والثقافة والوصول إلى الفقراء خاصة في المناطق الريفية النائية.

٦- إنه لكى تقوم التعاونيات بدورها، يجب أن تشهد المرحلة القادمة التأكيد على التنمية البشرية للفرد عن طريق نشر مراكز التدريب والتعليم التعاونى لتطبيق وسائل التكنولوجيا الحديثة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وبأسعار مناسبة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال قيام الدولة في هذه المرحلة بدعم الأجهزة التعليمية والتدريبية والتثقيفية في المجال التعاونى، وهو ما يؤدى إلى الإرتقاء بالعنصر البشرى القائم على عملية التنمية داخل

التعاونيات، والمطلوب منه الإرتقاء بمؤسسته مالياً وإدارياً ومعلوماتياً وإنتاجياً وتسويقاً وغير ذلك، وكذلك يجب على التعاونيات الإعتماد على قدراتها بدعم نشاط المعرفة والوعى والتعليم والتدريب للفكر التعاونى داخل المجتمع، فإن هذا سوف يعود عليها بالنفع حيث أن من صالحها المشاركة مع الدولة في نشر العلم والمعرفة التعاونية.^(٢٨)

٧- إنه يجب أن يكون هناك قاعدة بيانات متطورة ومتكاملة عن القطاع التعاونى في مصر، لأجل تيسير إجراء بحوث علمية على أسس دقيقة تخدم صانع القرار على مستوى الدولة أو على مستوى التعاون وكذلك للبحث العلمى لتقديم رؤية تطويرية للتعاون في أى مجال من المجالات الحالية أو المستحدثة مستقبلاً في مجال تقديم خدمات في الصحة أو التعليم أو غيرها من المجالات.^(٢٩)

كما يجب أن ينظر بقوه إلى حل مشاكل تمويل التعاونيات دون الإقتصار على اشتراكات أعضائه أو العائد من أعماله وإنتاجه، بل يتطلب الأمر إنشاء بنك تعاونى لتمويل مشروعات الإنتاج التعاونية الكبيرة الحجم، وأن تساهم فيه الدولة بدعم واضح وبأسعار السوق كشريك للتعاون في هذا المجال، بالإضافة إلى إعطائه تيسيرات من المؤسسات التمويلية الأخرى لدعم مشروعات التنمية سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة، بالإضافة إلى المنح والقروض، والإعفاءات، وإعطائه بعض الأولويات والتيسيرات والدعم مثل القطاع الخاص عندما يقدم على الإنتاج في أماكن معينة لها تكلفة استثمارية عالية، فهو له الأولوية على القطاع الخاص، حيث أن التعاون يعتبر زراع شعبى للتنمية داخل الوطن ومجتمعاته المحلية.

٦-٦ مقومات نجاح النظام التعاونى لتحقيق الشراكة في ظل إقتصاد السوق

١- منح التعاونيات الحرية والمرونة في العمل بما يتساوى مع باقى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٢- تحديد دور واضح للدولة في علاقتها بالتعاونيات، وتحجيم دور الأجهزة التنفيذية في الجهات الإدارية المرتبطة بالتعاونيات سواء في تأسيسها أو الرقابة عليها.

٣- أن تقوم الدولة بإصدار التشريعات الملائمة للمرحلة الحالية، ومن الأفضل أن يصدر تشريع موحد يعالج جميع الأنشطة الحالية وأى أنشطة أو خدمات مستحدثة مستقبلاً يقوم بها التعاون.

٤- أن يعمل التعاون من خلال جهاز إدارى كفاء مع نظام مالى ومحاسبى جيد، حيث أن إداره بالأساليب التقليدية لا تتناسب مع المتغيرات في ظل إقتصاد السوق الذى يتطلب العمل وفق قواعد المنافسة مع القطاع الخاص، وهو ما يعنى إداره التعاونيات من خلال أكفاء محترفين نوى خبره، مع تطوير أساليب ومنظومة العمل الإدارية داخل وخارج التعاونيات.

٥- أن تقوم التعاونيات بإتباع الأساليب العلمية والفنية المتطورة في إدارة النواحي الاقتصادية، وإنشاء قاعدة بيانات حديثة وشامله توفر المعلومات والبيانات اللازمة لإدارة وتطوير العمل التعاوني.

٦- الاعتماد على الموارد الذاتية للأعضاء، وفتح منافذ جديدة للتمويل من خلال بنك تعاوني وقروض ومنح وإعفاءات وأولويات تمنحها الدولة في ظل شراكه متوازنة مع سياسة إقتصاد السوق.

٧- أن تتبع الوسائل الديمقراطية وفق مبادئ التعاون في صناعة القرار التعاوني وأسلوب العمل وإنتخاب مجالس إدارة التعاون والرقابة والشفافية في إتخاذ القرار.

٨- الإهتمام بالعنصر البشري بإعتباره أهم عناصر الإنتاج وهو ما يتطلب أن تنشط مؤسسات التعليم والتدريب التعاوني، وأن يدمج ضمن الوسائل التربوية للطلاب في المدارس والجامعات، وكذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، لدعم عمليات الوعي الجماهيري بأهمية مؤسسات التعاون في الإقتصاد والخدمات.

٩- المساواه من قبل الدولة بين القطاع الخاص والتعاوني فيما يتعلق بالمزايا والحوافز الإستثمارية والإعفاءات الضريبية، وفرص الحصول على التمويل والدعم.^(٣٠)

١٠- العمل على التكامل والتنسيق بين التعاونيات المختلفة للإستفادة من مبدأ التعاون بين التعاونيات لتحقيق أقصى فائده ممكنه من هذا التكامل في مجالات الإنتاج والتسويق والعمل على المشاركة في هذا الاطار مع القطاع الخاص والعام.

١١- التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي لها صلة بالحركة التعاونية، مثل النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية، وإتحادات الصناعات والمنتجين والمنظمات المحلية والدولية ذات الصلة بالتعاون.

٦-٧ الشراكه بين الدولة والتعاونيات للتخفيف من حدة التضخم والفقر والبطالة لتحفيز النمو والعدالة.

١- تستطيع التعاونيات الحد من التضخم لأسعار السلع، حيث أنها في الأساس تعمل لصالح أعضائها غير هادفة للربح، حيث تقوم بإنتاج السلع وعرضها وتسويقها وبالتالي تقلل من الوسطاء في تداول السلع مما يؤدي إلى التقليل من هامش الربح المحمل على السلعة، ومن ثم تستطيع أن توفر لأعضائها وجمهور المستهلكين سلعاً بأسعار مقارنة لأسعار التكلفة، وهو ما يعد جهداً مشتركاً للدولة في التخفيف على أصحاب الدخول المحدوده ودعم للإقتصاد من إحتكار السوق والغلاء المصاحب للسوق الحرة.

٢- كما تستطيع الحد من الفقر والبطالة حيث تعتبر التعاونيات نتاج تجميع جهود أفراد لا يستطيع أى منهم منفرداً أن يحل مشكلته، حيث تقوم التعاونيات بمساعدة صغار الحرفيين والمنتجين على التوسع في أنشطتهم من خلال تجميع جهودهم لتنمية إنتاجهم وتطويره بتقديم المساعدات الفنية والتكنولوجيا الحديثة، ثم القيام بتسويق منتجاتهم، وهو ما يشكل العديد من الفوائد لعل أهمها الحد من الفقر وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى قدرة التعاونيات على العمل في الأماكن الأكثر فقراً قليلة الخدمات وإحداث قدر ليس باليسير في تنمية هذه المجمعات، من خلال الجهود المحدودة لأفراد تلك المجمعات، وهذا يقلل من الأعباء الملقاه على عاتق الدولة لتنمية هذه الأماكن أو المجمعات، ولهذا فإن التعاون يمكنه العمل على إشباع حاجات خدمية مثل التعليم والصحة والنقل وغيره وليس في المجال الاقتصادي فقط.^(٣١)

٣- كما يجب على التعاون في إطار تحقيق أهداف الشراكة أن يفتح على مجالات جديدة للحد من الفقر وأن ينشئ جمعيات تضم أصحاب المشروعات المتخصصة التي تلبي احتياجات جديدة للمجتمع مثل الصناعات المغذية والمكملة، وجمعيات للنظافة وجمع القمامة وفرزها وتحويلها إلى أسمدة عضوية، وجمعيات الإمدادات الطبية، وجمعيات الحاسبات والبرمجيات وجمعيات تنظيم المعارض والتسويق وغير ذلك مما يعتبر مجالات حديثة صارت لها وجود إجتماعى مؤثر، وكذلك مشروعات التصنيع الزراعى والريفي ومخلفاته مثل قش الأرز، ومشروعات تصنيع مستلزمات الإنتاج، ومجازر، الدواجن، والمحالج والمضارب... الخ.^(٣٢)

٦-٨ الشراكة بين الدولة والتعاونيات لتنمية المجتمع المحلى لتحفيز النمو والعدالة يرى الفكر التعاونى المتطور أن على التعاونية أن تقوم بدور نشط في المجتمع المحلى الذى تعمل في نطاقه الجغرافى، وذلك بالتنسيق مع غيرها من المنظمات الموجودة في المجتمع، ومن بين ذلك أن تساهم في إنشاء وصيانة مرافق البنية الأساسية، مثل الطرق والصرف الصحى والمياه وحماية البيئة وتجميل الشوارع والميادين العامة.... الخ.

ففي الحقيقة هناك ترابط بين أداء تلك الخدمات وكفاءة الأنشطة التى تقوم بها التعاونية بالإضافة إلى هدفها الأسمى وهو خدمة الأعضاء في التعاونية في ذلك المجتمع، وفي ذات الوقت خدمة المجتمع المحلى ككل، فمن المؤكد أن صيانة البنية الأساسية يؤدى إلى زيادة كفاءة التعاونية وإنحسار المعوقات التى تقلل من حركة وكفاءة التعاونية في العمل.

إنه كما سبق الإشارة أن التعاونيات هى الوحيدة القادرة على الوصول للمجتمعات النائية أيا كان موقعها وأيا كانت درجة التخلف التى تعيش فيه فهى تقوم بتجميع جهود أبناء تلك المجتمعات

وتتبنى مشروعاتهم وتقدم لهم خدماتها، ومن هنا فإن التعاون يستطيع القيام بتقديم خدمات غير سلعية مثل خدمات التعليم والصحة، وهو ما يتأتى بشأن جهود إنشاء وتشغيل المدارس ومساعدة الطلاب بتوزيع بعض المستلزمات التعليمية عليهم، وكذلك تأسيس المدارس أو المساهمة في إنشائها مع آخرين مثل الدولة، وكذلك في الشأن الصحي تستطيع التعاونيات إنشاء المستوصفات وتقديم الخدمات الصحية بأجور رمزية تناسب دخل المجتمع المحلي أو تقديم عربات إسعاف، أو علاج مجاني في بعض التخصصات وهكذا. وليس مطلوباً أن تؤدي التعاونية هذه الأعمال أو الواجبات بمفردها، بل تستطيع أن تكون شريكاً مع الدولة أو القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية الأخرى التي تتركز جهودها في خدمة المجتمع.^(٣٣)

وهناك تجارب محلية ناجحة حيث أنشئت إحدى الجمعيات في إحدى القرى بغرض تجميع الألبان من صغار الفلاحين الأعضاء في الجمعية، وتسويقها مما أدى إلى زيادة الثروة الحيوانية وزيادة فرص العمل والحد من الفقر والبطالة نتيجة زيادة الإنتاج والتنمية المستمرة.

٦-٩ الشراكة بين الدولة والتعاونيات للعمل في المجال التعليمي "تجربة دولة اليمن"^(٣٤)

عانى المجتمع اليمني كثيراً من التخلف وعدم تعليم أبنائه لسنوات طويلة قبل ثورة ٢٦ سبتمبر اليمنية التي أقصت مرحلة حكم الإمام وكرست إعادة بناء المجتمع اليمني على الأسس العصرية في كافة النواحي، ولعل من أهم ما عانت منه الثورة هو ضعف الموارد، وقد شارك النظام التعاوني اليمني في تحمل مسؤولية التعليم مع الدولة، فقد قام بتبنى عمليات ترميم وإستئجار المدارس في البداية دون تخطيط مع وزارة التربية والتعليم اليمنية، إلا أن المشكلة كانت أكبر من ذلك، مما دفع التعاونيات إلى حس المواطنين إلى تقديم إسهاماتهم ومبادراتهم الشعبية في هذا المجال الحيوى اللازم لبناء المجتمع.

وفي المرحلة التالية تم تعميق التجربة التي وصلت إلى حد الشراكة مع الدولة في تقديم تلك الخدمة الجليلة حيث قامت الدولة بمساندة وموازرة التعاونيات في جهودها في هذا المجال وقدمت مساعدات مادية ومعنوية وفنية على النحو التالي:

- ١- قيام الدولة بدفع ثلث تكاليف كل مدرسة ابتدائية تقام في الريف من قبل التعاونيات، وهو ما خلق روحاً جديدة دفعت المواطنين إلى الإسهام في إقامة المدارس.
- ٢- قيام الدولة بتأثيث المدارس وإعطائها الكتب وتقديم المدرسين في حدود إمكانيات الوزارة.
- ٣- هذا بالإضافة إلى ما تقوم به الدولة من تخصيص ميزانية لبناء المدارس، وتنزلها عن ٧٥% من دخل الزكاة ليكون لهذه المشروعات أولوية في خطة الدولة.

ومن هنا فإن إسهام التعاونيات في مجال التعليم شملت الآتى:

- أ- القيام ببناء المدارس في حدود ثلثى تكاليف البناء في المدارس الابتدائية.

ب- تبرع المواطنين بجهودهم في عمليات البناء، وهو ما يوفر الكثير من الأموال.

ج- تخصيص منازل لتكون مدارس مؤقتة حتى يتم إنشاء المدرسة المطلوبة.

د- ترميم وإصلاح الكاتيب القديمة لتكون ملائمة مع المنهج التربوي الحديث.

هـ- توفير المساكن للمدرسين ومساعدتهم في تأثيثها.

و- صرف مبلغ شهر لكل مدرس إضافة إلى مرتبه المعتمد من الوزارة.

وفي مصر يمكن للتعاونيات أن تقوم بالشراكة مع الدولة لدعم العملية التعليمية وذلك من خلال قيام جمعيات تعاونية للعمل في مجال الخدمات التعليمية بالمشاركة مع الدولة والجمعيات الأهلية، حيث ستقوم بتعبئة الجهود بين أبناء المجتمع المحلي المطلوب دعمه، وسيتم التركيز على الأسر الناشئة حديثاً ليكونوا أعضاء في التعاونية لمدة زمنية كبيرة، تضمن من خلالها الجمعية المساهمات الدورية منهم في جميع المراحل التعليمية بدءاً من روضة الأطفال وحتى الثانوى، وتتنوع تقديم الخدمات من خلال شراء أرض وإعطائها لوزارة التعليم لبناء مدرسة، أو المساهمة بتأثيث المدرسة أو مساعدة التلاميذ في شراء المستلزمات الدراسية والأجهزة الحديثة مثل الكمبيوتر وغيره، أو تحمل نفقات الصيانة الدورية للمدارس، فحينما تكون هناك شراكه تعاونية مع الجمعيات الأهلية، والدولة، سوف يكون هناك عائد على العملية التعليمية من حيث تقليل كثافة الفصول الدراسية وتحسين مستوى التلاميذ والأداء للمدرسين.

٦-١٠ الشراكة بين الدولة والتعاونيات لتقديم الخدمات الصحية

إن الشراكة بين التعاونيات والدولة في شأن تقديم الخدمات الصحية أيسر كثيراً من الخدمات التعليمية، حيث أن كل فرد يحتاج إلى هذه الخدمة على الدوام، ويزداد إحتياجه إليها كلما تقدم في السن، وهو ما يعنى توافر الموارد المالية سواء الرمزية من الأعضاء المساهمين في الجمعية، أو غير الأعضاء الذين سيدفعون مقابل أداء الخدمة ولو بأجر محدود، وهو ما يدعم عمليات التمويل اللازمة لإستمرار أداء الخدمة من أجور أطباء وشراء أجهزة ومستلزمات. ومن هنا تستطيع التعاونيات التعامل مع المجتمعات بحسب حالة أعضائها وإحتياجاتهم الضرورية في هذا المجال، ففي المجتمعات الفقيرة يتم إنشاء المستوصفات لما تحتاجه من تجهيزات محدوده تناسب مساهمات الأعضاء، وفي المجتمعات الأكثر تقدماً والأكثر أعضاء تستطيع التعاونيات إنشاء المستشفيات وتجهيزها بالأسرة والأجهزة الطبية اللازمة للجراحات وغيره، وكذلك تستطيع التعاونية تقديم خدمه سيارات الإسعاف. ومن هنا فإن هذه الخدمة سيكون لها عائد إجتماعى عظيم سواء على أعضاء التعاونية أو على أبناء المجتمع الذى ستقدم فيه الخدمة الصحية، وكذلك ستوفر على الدولة جهوداً كبيره لتمويل مثل هذه الخدمات الضرورية لكافة المجتمعات.

٦-١١ هل يمكن إقامة شراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص

مع توجه الدولة في مصر صوب آليات السوق، إشتدت حاجة التعاونيات إلى التمويل بعد أن تخلت الدولة عنها، وهو ما طرح تساؤلات حول إمكانية قيام شراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص، رغم إختلاف أهداف ومرامي كل منهما، حيث يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وتسعى التعاونيات إلى تقديم أعلى خدمة أو سلعة جيدة بأقل تكلفة ممكنة لأعضائها دون النظر إلى تحقيق أرباح.

ورغم ما تقدم فالأمر ممكن أن يتحقق إذا التقت مصالح الطرفين رغم إختلاف أهدافهما، وفي ذات الوقت يتحقق لكل طرف ما أراد، إلا أن ذلك يتطلب الإتفاق على أسس سليمة لتلك الشراكة حتى تسير حركة الأداء وتستمر الشراكة دون حدوث إنتكاسه.

ومثالاً لذلك : لو أن هناك تعاونية زراعية تحتاج إلى أسمدة تستطيع إنتاجها لفعلت، بينما قد لا تستطيع لقلّة رأس المال، لأن تكاليف إنشاء مصنع للسماد ليس بالأمر اليسير، وقد لا تحتاج جميع إنتاجها نظراً لدراسات الجدوى اللازمة لإنشاء ذلك المصنع الذي يحتاج إلى إستثمارات كبيره لا يملكها إلا القطاع الخاص، وفي هذه الحالة يمكن التوفيق بين الطرفين في قيام الشراكة لإنشاء مصنع السماد، بحيث يتحقق للتعاونية الإنتاج المتميز بتكلفة أقل، وفي ذات الوقت تحصل شركه القطاع الخاص المساهمة برأسمالها على أرباحها السوقية في الإنتاج، دون حدوث تصادم في المصالح وليحقق كلاهما هدفه، إلا أن هذا سيكون وفق الشروط الآتية:

- (١) أن يتم الإنتاج بأقل تكلفة ممكنه وبشكل جيد.
- (٢) أن تباع السلعة (الأسمدة) بأسعار السوق.
- (٣) أن تؤسس الشركة على الأسس القانونية لقانون الشركات.
- (٤) أن لا يقل إسهام التعاونية في الشركة عن ٥١% من الأسهم لتكون لها كلمة مسموعة في الشركة وتحقق أهدافها.
- (٥) أن تكون الأولوية في بيع الإنتاج إلى التعاونية المشاركة وفق أسعار السوق، حيث أن الدخول في الشراكة كان لهذا الهدف، وفي ذات الوقت لا توجد أسعار تمييزية للتعاونية حيث أن البيع لها سيكون وفق أسعار السوق.
- (٦) توزيع الأرباح، في نهاية الحساب الختامي أو السنوي حيث تحصل التعاونية على نصيبها من أرباح الشركة التعاونية أو جزء من الخسائر، وتصب في النهاية في صافي أرباح أو خسائر التعاونية بصفه عامه، وعند توزيع الفائض الخاص بالتعاونية على أعضائها بنسب إسهامهم وفق شروط ولاحقة التعاونية، سيحصل العضو على الزيادة التي يكون قد تكلفها عند شراء الأسمدة مع الشركة التعاونية، ولكن من خلال جمعيته التعاونية عند توزيع صافي أرباحها^(٣٥) وبنسبه مشترياتها.

وهكذا فإن فكرة إقامة شراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص على أساس من نظام إقتصاد السوق، وارده رغم إختلاف أهداف كل منهما، حيث ستؤسس الشراكة على نظام يحفظ للمشروع كفاءته الاقتصادية، من خلال بيع المنتج لأعضاء التعاونية وغيرهم بأسعار السوق، وفق الشروط المتفق عليها من حيث أن أولوية بيع الإنتاج ستكون للتعاونية وأعضائها، وفي النهاية ستحقق التعاونية جميع أهدافها من حيث جودة المنتج، والسعر المناسب للعضو من خلال إعادة توزيع صافى الأرباح الذي يخص التعاونية بنسبه مشتريات كل عضو على أساس مبادئ التعاونية في المساواة بين أعضائها.

إن هذه الشراكة التي من الممكن إقامتها في المراحل القادمة في مصر تساعد التعاونية على تحقيق خدمات لأعضائها والمجتمع، وكذلك سيوفر القطاع الخاص التمويل اللازم للمشروع وهو أهم مشكلة تقابل التعاونيات في المرحلة القادمة، وسيوفر عليها القروض البنكية أو تحمل إقامة مشروع بمفردها قد لا تسانده الجدوى الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى المساهمة في توفير فرص العمل والقضاء على نسبة من البطالة والمساهمة في تخفيض نسبة من تضخم الأسعار والحد من إستغلال القطاع الخاص، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص سيقوم مشروعه وفق نظام إقتصاد السوق، وسيحقق أرباح مؤكده لأن إنتاجه سوف يتم تسويقه بسهولة ويسر من خلال الجمعية التعاونية وبسعر السوق، إذا فالمصلحة المتبادله قائمة ومشتركة ومن الممكن إقامة شراكه بينها.

٦-١٢ أثر الشراكة الثلاثية في التنمية ما بين التعاونيات والدولة والقطاع الخاص في تحفيز النمو والعدالة.

إن توجه الدولة في هذه المرحلة إلى سياسات التحرر الاقتصادي وشراكة القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعمه ومنحه الفرصة الكاملة من الحوافز الإستثمارية والإعفاءات وإئتمان القروض بالإضافة إلى الدعم السياسى، لا يكفى وحده لدعم عملية التنمية وتحقيق العدالة في توزيع عوائد الدخل القومى، حيث ظهرت العديد من المثالب رغم زيادة النمو إلى نحو ٧% على مدى ثلاث سنوات لعل أهمها عدم إحساس المواطن من الطبقة المتوسطة والفقيرة بعدالة توزيع عوائد النمو، وإنحصار زيادة النمو في فئة محدوده من الشعب تنحصر في تكتلات رأس المال وسيطرته على مجمل الإستثمارات في العديد من المجالات وتمتعه بمميزات الدعم والحوافز وفتح الأسواق.

ومن هنا فإن قيام الدولة بفتح أفاق الشراكة مع القطاع التعاونى وفق مبادئه وقيمه، ودعمه بالحوافز الإستثمارية ومساعدته على النهوض سوف يدعم عمليات النمو في الطبقات المتوسطة والفقيرة، حيث أن من خصائصه الإعتماد على تعبئة جهود الأفراد من بين الفئات المحرومة والتنسيق بينهم ودعمهم وتسويق منتجاتهم مما يدعم من نموهم وزيادة دخولهم وإنتشالهم من الفقر والبطالة وزيادة فرص العمل، ويستطيع التعاون القيام بذلك في أى مجال من مجالات التنمية

في إطار الإنتاج أو الإستهلاك أو في قطاع الخدمات مثل التعليم والصحة، وكذلك تنمية المجمعات المحلية الفقيرة القريبة والنائية.

إن الدولة بما تقدمه من خدمات عديدة للمواطن ودعم مادي وعيني للفئات محدوده الدخل، تستطيع من خلال نظام التعاون النهوض بالمجتمع على أن تكون الشراكة قائمة على الإستقلال والحياد والإيجابية والشفافية بعيداً على التسلط والهيمنة. ومن هنا فإنهما كفيّلين بإيجاد حالة من التوازن في المجتمع في ظل سياسات السوق الداعمة للقطاع الخاص الساعي إلى زيادة ربحه ومصالحه والذي لا يعبأ بأن يتم ذلك من خلال منافسة أم إحتكار أو إستغلال، ولذا فإن شراكة التعاونيات مع الدولة سوف تقوض هذا التوجه من خلال مشاريع التنمية ودعم المستهلك ومحاربة غلاء الأسعار وزيادة دخل الطبقات الفقيرة.

إن القطاع الخاص الذي يعتبر العمود الفقري في عملية التنمية في ظل سياسات التحرر الاقتصادي والذي يعتبر في المرحلة الحالية شريكاً للدولة في عملية التنمية، يستطيع أن يكون شريكاً مع القطاع التعاوني في تحقيق أهدافه وفق شروط السوق وألياته حسبما أوضحنا سابقاً ، فهو سيققق للقطاع التعاوني التمويل اللازم وتوفير المنتج المطلوب لدعم القطاع التعاوني الذي سيفيد أعضائه من توافر منتج جيد وبسعر مناسب.

وعلى هذا النحو نستطيع أن نؤكد أن عملية الشراكة من الممكن تحقيقها بين هذه القطاعات الثلاث الدولة والقطاع الخاص، القطاع التعاوني في إطار من الديمقراطية والشفافية وحرية السوق وفق مبادئ وقيم متعارف عليها لدعم المواطن وإفادته من عوائد النمو.

خاتمة الفصل السادس

إن التعاون بين البشر يمثل روحاً إنسانية وإجتماعية وإقتصادية تقوم على التآزر والتضامن فيما بينهم، حيث أن فلسفته تجعل من المجتمع بوتقة آمنه متكافله تسعى وفق مبادئه إلى الحفاظ على المجتمع وتنميته وتطويره بوعى وإنتماء وولاء.

وقد تأثر التعاون بالمجتمعات التى عمل فيها، ففي المجتمع الرأسمالى كانت وجهته الأولى وسبب نشأته في مواجهة الإستغلال والإحتكار الرأسمالى من خلال تعبئة جهود صغار المنتجين، وفي المجتمع الإشتراكى كانت وجهته الشراكة مع الدولة في ظل هيمنتها بهدف قيام إقتصادات مستقلة وموجهة، مشاركاً في خططها الاقتصادية وتوجيهها السياسى.

وفي مصر مضى على الحركة التعاونية مائة عام منذ عام ١٩٠٨، ومر بمراحل عديدة بدأت بإعتماده على ذاته ثم مؤازرته للدولة ضد الغلاء، ثم بإندماجه في شراكه مع الدولة في إطار هيمنتها على الاقتصاد وتوجيهه وفق سياسة إقتصادية مخططة مركزياً، ثم تهميشه وتركه يخوض صراعات دون آليات مؤهلة في ظل توجه الدولة إلى سياسات التحرر الإقتصادى إعتماداً على القطاع الخاص المدعوم تشريعياً وسياسياً ومالياً.

ومن هنا فقد التعاون مقومات النجاح والشراكة في ظل هذا التحدى غير المسبوق حيث القيود التشريعية الجاثمة عليه منذ المرحلة الاشتراكية التى تجعل من الجهات الإدارية أدوات مسيطره عليه تعيقه عن الإبتلاق والمنافسة والسعى نحو التطور والنمو، وأيضاً قيام الدولة بسحب كل أنواع الدعم والإعفاءات والأولويات والتسهيلات في ظل توجهاتها نحو إقتصاد السوق، مما أفقده كل التوازن اللازم لدعم عملية الشراكة في الاقتصاد. إن عملية الشراكة بين الدولة والقطاع التعاونى يلزم معها السعى نحو تحريره من القيود المفروضة عليه ومعاملته معاملة القطاع الخاص مثل إعطائه الحوافز الإستثمارية ودعمه إقتصادياً وسياسياً، وإضافة بعض أنواع الدعم النابعة من كونه له دور إجتماعى وتنموى في أوساط الطبقات الفقيرة والمجمعات المحلية وتقديم الخدمات في الصحة والتعليم وغيره مما يعتبر شريكاً حقيقياً مع الدولة في ذات توجهاتها الاجتماعية.

ولذلك فإنه لكى تقوم شراكه ناجحه وفق آليات مؤهلة للنمو يلزم معه إستعادة الضلع المفقود في الاقتصاد المصرى لما له من أهمية قصوى في مرحلة التحول الإقتصادى وما بعدها حيث لا يستطيع أى قطاع الحلول محل التعاون في مبادئه وقيمه التى يحتاج إليها المواطن المصرى.

توصيات الفصل السادس

- ١- يجب على الدولة أن تعمل على إصدار تشريع جديد للتعاونيات يواكب متطلبات سياسة التحرر الاقتصادي، ويلبى آمال الحركة التعاونية في التطوير والإستغلال في إدارة شئونها.
- ٢- ضرورة تنظيم العلاقة بين الجهات الحكومية المختصة والبنیان التعاونی بما یضمن المحافظة على الشخصية التعاونية المستقلة، وأن یقتصر دور الجهه الإدارية على التسجيل والإشهار دون التدخل في شئونها.
- ٣- يجب وضع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز مفهوم الشراكة بين الدولة والقطاع التعاونی والتأكيد على دعمه ومساندته ومنحه المزايا والحوافز التي تقدمها للقطاع الخاص، مع وضعه في الأولوية نظراً لدوره الاجتماعي والخدمي بإعتباره جزء من القطاع الأهلي.
- ٤- السعى نحو إنشاء بنك تعاونی متخصص لتوفير التمويل اللازم للمشروعات التعاونية، ولمساعدته في تقديم دراسات الجدوى وتقديم المشوره الماليه، وإقراض الأعضاء وفق ظروفهم وإحتياجاتهم.
- ٥- العمل على دعم التعليم والتدريب التعاونی من خلال نشر الوعي والثقافة للفكر التعاونی بين الأعضاء والجماهير بما يؤدي إلى خلق رأى عام تعاونی، وهو ما يعنى وضع خطة قومية للتدريب والتثقیف تشتمل على برامج وأساليب ووسائل تدريبية متطورة تعمل على مستوى كافة محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات التعاونية وتخصيص ببرامج في الاذاعة والتلفزيون لتوجيه الرأى العام نحو فهم واستيعاب النظام التعاونی، بالإضافة إلى تعليم النشئ في المراحل الدراسية من خلال المناهج الدراسية الثقافة التعاونية وأهميتها في حياتهم ومستقبلهم.

هوامش الفصل السادس

- ١- عبد الحكيم شطا، التعاون شريعه الحياه، دار عطوه للطباعة، ١٩٨٨، ص ١٧، ١٨.
- ٢- د. كمال حمدي أبو الخير، التعاون ، تاريخه، فلسفته، أهدافه، مكتبة عين شمس، ص ١٢١ : ١٣٠.
- ٣- عبد الحكيم شطا، مرجع سابق، ص ٢٨، ٣٠.
- ٤- عبد الحكيم شطا، مرجع سابق، ص ٣٢ : ٣٥، د. كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق، ص ١٣٠ : ١٣٢.
- ٥- عبد الحكيم شطا، مرجع سابق، ص ٣٦، ٣٧.
- ٦- عبد الحكيم شطا، مرجع سابق، ص ٤٢ .
- ٧- د. مجيد مسعود، نشوء وتطور التعاونيات ودورها فى الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، دور التعاونيات فى التخطيط للتنمية فى الأقطار العربية، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، سنة ١٩٨٧، ص ٣٧.
- ٨- د. إبراهيم محرم، تحرير التعاونيات، ٢٠٠٥، ص ٩، ١٠.
- ٩- يراجع العديد من التعريفات د. كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق ، ص ١٣٣ : ١٣٨.
- ١٠- يراجع فى ذلك ، عبد الحكيم شطا، مرجع سابق، ص ٤٦ : ٦٤، د. مجيد مسعود، مرجع سابق، ص ٩، ١٠، منظمة العمل الدولية، مكتب العمل العربى، التشريعات التعاونية فى الأقطار العربية - دراسته مقارنة، ص ١١٣ وما بعدها.
- ١١- عبد الحكيم شطا، مرجع سابق، ص ٦٦، ٦٧ .
- ١٢- د. حبيب الزعمر، دور الدولة والإتحادات التعاونية ومنظمة العمل الدولية فى دعم وتطوير الحركة التعاونية فى الأقطار العربية، "دور التعاونيات فى التخطيط للتنمية"، مرجع سابق، ص ٤٤.
- ١٣- د. مجيد مسعود، مرجع سابق، ص ١١، ١٣.
- ١٤- د. مجيد مسعود - مرجع سابق - ص ٢٢، ٢٣.
- ١٥- د. مدحت أيوب، التعاونيات المصرية، شراكة ثلاثية فى التنمية، التعاونيات، الدولة، القطاع الخاص، الإتحاد العام للتعاونيات، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٤، ص ١٥ .
- ١٦- د. مدحت أيوب، التعاونيات المصرية، مرجع سابق ، ص ٣، ٤، د. كمال حمدي أبو الخير، التعاون، مرجع سابق، ص ١٤٢ - ١٦٤ .
- ١٧- د. كمال حمدي أبو الخير، التعاون ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ - ١٨٠، د. مدحت أيوب ، مرجع سابق ، ص ٤ : ٨.
- ١٨- د. مدحت أيوب ، مرجع سابق، ص ٨.

- ١٩- التعاونيات، مشاركة وتنمية، الإتحاد العام للتعاونيات، التعاونيات مشاركة وتنمية، العيد المنوى، عام ٢٠٠٨، ص ٥٥، ٥٦.
- ٢٠- التعاونيات، مشاركة وتنمية، الإتحاد العام للتعاونيات، التعاونيات مشاركة وتنمية، ص ٥٦.
- ٢١- د. أحمد عبد الوهاب برانية، آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣٧- يناير سنة ٢٠٠١، ص ٣٤ - ٣٦.
- ٢٢- يراجع في ذلك القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الإستهلاكي، والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي، والقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي، القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن التعاون الأسكاني، والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن الثروة المائية.
- ٢٣- مدحت أيوب ، ص ١٢، التعاونيات - مشاركة وتنمية، مرجع سابق، ص ١٠، ١٢، ٢٦، ٤٢، ٧٣، ٩٤.
- ٢٤- د. أحمد عبد الوهاب برانية، وآخرين، آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة، مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١، ٦٥.
- ٢٥- د. كمال حمدي أبو الخير، تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير، مكتبة عين شمس، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩.
- ٢٦- راجع تفاصيل ذلك فيما سبق.
- ٢٧- د. أحمد عبد الوهاب برانية، وآخرين، مرجع سابق، ص ٦٧، ٦٨.
- ٢٨- د. إبراهيم محرم ، تحرير التعاونيات، الإصدار الثاني ٢٠٠٥، ص ١٣٨، ١٣٩.
- ٢٩- د. أشرف العربي، نحو تفعيل دور للتعاون في تخطيط التنمية، حلقة نقاشية حول التعاونيات والتنمية، الإتحاد العام للتعاونيات، معهد التخطيط القومي سنة ٢٠٠٤، ص ١٥.
- ٣٠- د. أحمد عبد الوهاب برانية، وآخرون، مرجع سابق، ص ٦٦، ٧٩، د. إبراهيم محرم ، مرجع سابق، ص ٤٨ وما بعدها.
- ٣١- د/ مدحت أيوب، مرجع سابق، ص ٢١، ٢٤.
- ٣٢- التعاونيات، مشاركة وتنمية، مرجع سابق، ص ٣٠-٥٣.
- ٣٣- د. إبراهيم محرم، مرجع سابق، ص ١٣٩، ١٤٣.
- ٣٤- حسين قاسم عامر، التجربة التعاونية ومدى ارتباطها بالتخطيط للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية، في كتاب دور التعاونيات في التخطيط للتنمية، مرجع سابق، ص ٣٢٩، ٣٣٢.
- ٣٥- د. إبراهيم محرم، تحرير التعاونيات، مرجع سابق، ص ١١٦ - ١٣٠.

الفصل السابع

**تقييم الوضع الحالي لبرنامج الشراكة
في مجال البنية الأساسية الإجتماعية في مصر
ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة**

الفصل السابع

تقييم الوضع الحالى للمشاركة

في مجال البنية الأساسية الاجتماعية في مصر

ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة

مقدمة:

يعد مراعاة البعد الاجتماعى لعملية الإصلاح الاقتصادى والتحول الهيكلى الذى يشهده إقتصادنا القومى إحدى دعائم الراسخة للرؤية المتكاملة للإصلاح وليس أدل على ذلك من تبنى الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته العديد من السياسات والبرامج التى تؤكد على الأبعاد المرتبطة بحقوق المواطنة متضمنة حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والبيئة الصحية السلمية وتيسير حصولهم على مختلف الخدمات. وذلك ترسيخاً للتوجه الاجتماعى من خلال رؤية شاملة لسياسة اجتماعية متكاملة ترفع سقف الطموحات للتنمية الاجتماعية وتعتمد على ثمار النمو الاقتصادى لتحقيق أهداف مجتمعية.

ويؤكد على ما تقدم العناية التى أولاها البرنامج الإنتخابى الرئاسى لعدد من الأهداف أهمها رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ورفع كفاءة البنية الأساسية والذى إنعكس في إرتفاع معدلات النمو الإقتصادى إلى نحو ٧,١% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وقد ترجم هذا النمو على الجانب الآخر إلى قدرة أكبر للدولة على زيادة الإستثمارات الموجهة للبعد الاجتماعى من خلال توفير مخصصات أكبر للإتفاق على الخدمات الأساسية، فلقد أرتفع حجم الإتفاق على التعليم من ٢٢,٧ مليار جنيه إلى ٢٧,١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٩,٤% ووصل إلى ٣٠,٩٦ مليار جنيه في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة زيادة تبلغ نحو ٣٦,٤% عن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. أيضاً إرتفع حجم الإتفاق على الصحة من ٨,٧ مليار جنيه ليصل إلى ٩,٨٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٣,٤% ووصل إلى ١١,٨ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة زيادة تبلغ ٣٦% عن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

ويعد من أهم أولويات الخطة الخمسية السادسة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ توجيه إستثمارات لقطاع التعليم بنحو ٤٧,٧ مليار جنيه ولقطاع الصحة بنحو ٢٨,٤ مليار جنيه وزيادة عدد الوحدات الصحية الريفية من ٤٤,٥٢ وحدة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٧٢٠٠ وحدة عام ٢٠١١/٢٠١٢ (١)

ويعد من أهم ركائز التوجه الإجتماعى للحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته فى المرحلة القادمة، دعم التوجه نحو اللامركزية، بما من شأنه رفع كفاءة تحديد أولويات توزيع الخدمات العامة والقطاعات التى سوف يتم البدء بها، وحفز قدرة المجتمع المدنى على مراقبة تنفيذ هذه الخدمات مما يحد من إمكانية هدر الموارد العامة التى يتم تخصيصها لها.

ولكن بالرغم من الإنجازات الهامة التى تحققت على مدار العقود الماضية والزيادة المضطردة فى الإستثمارات والإتفاق الحكومى الموجه للبنية الأساسية للتعليم والرعاية الصحية، فإن ذلك لم يحول دون ظهور قصور واضح فى مستوى جودتها ونطاق إتاحتها فضلاً عن التحدى المتمثل فى إرتفاع تكلفتها، الأمر الذى أدى إلى تفاوت ملحوظ فى إتاحتها لشرائح مختلفة من المجتمع، مما تطلب معه توسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية وخاصة من جانب القطاع الخاص والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى، والتركيز على الإصلاح المؤسسى للهياكل الإدارية القائمة فى قطاعات التعليم والرعاية الصحية بما يستهدف فصل التمويل عن تقديم الخدمة، وبالتالي فإن الشراكة أصبحت مطلباً ملحاً لا يحتمل التأجيل.

هذا وسنقوم بدراسة مفصلة وتقييمية للوضع الحالى للشراكة فى مجال البنية الأساسية الاجتماعية فى مصر وذلك بتناول النقاط التالية:

١-٧ أهمية تشكيل واقع جديد من خلال الشراكة فى مجال البنية الأساسية الاجتماعية فى مصر فى المرحلة الراهنة.

٢-٧ تقييم الوضع الحالى للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجال تقديم الخدمات التعليمية فى مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.

٣-٧ تقييم الوضع الحالى للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجال تقديم الخدمات الصحية فى مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.

وفيما يلى دراسة للنقاط السابق ذكرها بالتفصيل كما سىلى بيانه:

١-٧ أهمية تشكيل واقع جديد من خلال الشراكة فى مجال البنية الأساسية الاجتماعية فى مصر فى المرحلة الراهنة.

يلاحظ من التجارب الدولية التركز القطاعى لإستثمارات المشاركة فى قطاعات معينة، بحيث يستأثر قطاع النقل والإتصالات بغالبية الإستثمارات فى نماذج الشراكة فى حين لا يحظى قطاعا التعليم والصحة بنسبة معنوية، ولكن فى التجربة المصرية نجد أنه تم البدء بقطاعي التعليم والصحة فى مشروعات الشراكة، ولهذا قامت الدولة بطرح برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص تضطلع بمسئوليته وزارة المالية ولذلك قامت بوضع أجندة عمل

لبرنامج مدارس الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأجندة أخرى لبرنامج تنفيذ الشراكة في مجال الصحة بين القطاعين العام والخاص .

أما البدء بقطاع التعليم فيد مرجعه إلى أحد بواعث القلق والمتمثلة في إطار العمل المؤسسى الذى تعمل في إطاره العديد من السلطات العامة، فتعد البيروقراطية وعدم الشفافية من أهم العناصر التى تتسبب في عدم الكفاءة في هذا القطاع والتى ينتج عنها سوء تخصيص للموارد وفوق كل ذلك سوء إدارة عملية الإنفاق، ولهذا وضعت الدولة إستراتيجية لتطوير قطاع التعليم وحل المشكلات التى تواجه البنية الأساسية للمدارس في مصر، أما بواعث القلق بالنسبة لقطاع الصحة فمرجعة إلى انخفاض مستوى جودة الخدمات التى تقدمها المستشفيات العامة وزيادة قوائم الإنتظار بالإضافة إلى نقص البيانات المتاحة عن أداء المستشفيات والوحدات الصحية المختلفة، وغياب التنسيق بين القطاعات الحكومية بأنواعها وبين القطاع الحكومى والقطاع الخاص في البناء والتشييد، ولهذا أيضاً وضعت الدولة إستراتيجية لتطوير قطاع الصحة وحل المشكلات التى تواجه البنية الأساسية لهذا القطاع.

ولذلك أصبحت هناك ضرورة ملحة لمشاركة القطاعات الرئيسية الفاعلة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والتى لا تستهدف تغيير نمط الملكية ولكنها تهدف إلى الإرتقاء بجودة وكفاءة هذه الخدمات بالإستخدام الأفضل لكل الموارد التمويلية والبشرية والتكنولوجية لكافة القطاعات على أن يتم ذلك في ضوء إرساء قواعد شفافة للتشارك لإدارة وتنظيم الخدمات العامة، ويهدف هذا الإتجاه إلى تطوير دور الدولة لوضع السياسات وتطبيق الضوابط مع الإستمرار على الإشراف على الأنشطة الإستراتيجية بالإضافة إلى إشرافها على مؤسسات التمويل الحيوية وكذا المشاركة الفعلية بين القطاعات الرئيسية الفاعلة في الإدارة والتخطيط والتمويل وتوجيه الإستثمار طبقاً للخطط القومية للتوسع الجغرافى في الخدمات التعليمية والصحية المقدمة، فيتم تشجيع القطاع الإستثمارى في إستكمال المشاريع التعليمية والصحية أو دعمها أو إستدامتها مع تنسيق عمل الجهود الأهلية والمساهمات الدولية في إطار مؤسسى من خلال المنظمات غير الهادفة للربح.

هذا وتؤكد الحكومة المصرية قيامها بدراسات مستفيضة لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو أسلوب " PPP " " Public Private Partnership " وأنه تم عقد إجتماعات في بريطانيا مع مجموعة من المستشارين القانونيين والماليين لمناقشة تجربة بريطانيا في هذا المجال " تم ذكرها في الفصل الخاص بالتجارب ". وبدأت الحكومة المصرية بالفعل بقطاع التعليم ليكون أول قطاع يخضع لهذه الشراكة؛ وإتفق كل من وزير المالية ووزير الإستثمار ووزير التربية والتعليم على إنشاء (٣٥٠٠) مدرسة خلال ست سنوات على أن يتم إسناد (٥٠٠) مدرسة إلى القطاع الخاص بشكل كامل، بينما يتم بناء (٣٠٠٠) مدرسة المتبقية

عن طريق القطاع العام من بينها (٧٩٠) مدرسة يتم بناءها وتوسيعها بشكل كامل عن طريق القطاع العام بينما يتم إستكمال الـ (٢٢١٠) مدرسة الأخرى من خلال مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بمعدل (٤٥٠) مدرسة في السنة. وبدأ الإتفاق مع شركات المقاولات على تنفيذ (٥٠) مدرسة كمرحلة أولى وسريعاً تخطت الحكومة كل العوائق أمام تنفيذ هذا المشروع، وقامت بتعديل قانون المناقصات ولائحته التنفيذية حتى يتفق عقد الشراكة بين الحكومة وشركات المقاولات. إلى جانب الشراكة في مجال تطوير الخدمات الصحية والمتمثلة في تصميم وتمويل وصيانة وإحلال وتجديد مستشفتين حكوميتين في القاهرة، وفقاً لما قامت به المملكة المتحدة البريطانية في هذا المجال وبعدة طويل الأجل للشراكة بين القطاع الخاص والعام ووزارة الصحة والسكان المصرية وهما مستشفى الصدر في منطقة العباسية ومستشفى هليوبوليس في مصر الجديدة، بالإضافة إلى مشروعات أخرى مقترحة من وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي المصرية تشمل تجديداً شاملاً لجامعة الإسكندرية ومستشفى المواساة بالجامعة وإنشاء مستشفى الولادة الجامعي من الشاطبي إلى سموحة في الإسكندرية.^(٢)

وعلى هذا الأساس أنشأت وزارة المالية وحدة مركزية مسؤولة عن تنفيذ برامج الشراكة، وبدأت هذه الوحدة عملها رسمياً في الأول من يونيو عام ٢٠٠٨، وتتولى هذه الوحدة التفاوض على المشروعات التي تتقدم بها الوزارات التي تتعامل بهذا النظام وصياغة المشروعات بطريقة مالية من حيث الآلية والدراسة والتطبيق من دون التداخل في النواحي الفنية.

ولقد وضع وزير المالية كل المبررات التي تسعى لتنفيذ أولى خطوات نظام الـ "ppp"، وأكد أن عقود الشراكة ستكون طويلة الأجل، وتربط وزارة المالية بدفع إيجار شهري أو نصف سنوي لمدة ١٥ عاماً، ومسألة التمويل ستكون بالإتفاق بين شركات المقاولات والبنك المحول، مشيراً إلى أنه بذلك يمكن أن تقتصر التكلفة التي تتحملها الدولة على الإيجار بدلاً من بناء المدارس، إذ أن إيجارها يتراوح بين ٨% إلى ١٠% من تكلفة إنشائها وبالتالي لن تكون هناك أعباء إضافية ولهذا وقع الوزير مذكرة تفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم المساعدة في تنفيذ مشروعات شراكة القطاعين العام والخاص ويدعم فريق المساعدة الفنية التابع للمؤسسة مصر في تحديد خمسة مشروعات تجريبية على الأقل في مجال هذه الشراكة، بإعتبار أن هذه المؤسسة هي ذراع البنك الدولي المتعامل مع القطاع الخاص، أما وزير الإستثمار فأكد على أن وزارة الإستثمار ستركز على مساعدة المستثمرين في الحصول على التمويل من خلال التعامل مع القطاع المالي وسوق الأوراق المالية، إضافة

إلى أن مشاركة الإستثمار الخاص عموماً ستأخذ أشكالاً وبدرجات متباينة من عقود الخدمة والإدارة والتأجير إلى عقود الإنتفاع طويل الأجل وعقود الإمتياز.

وبالرغم من التأكيدات على أن الشراكة لن تؤثر على قدرة الدولة على التدخل لإقامة الخدمات للمواطنين مع مراعاتها للبعد الاجتماعي إلا أنها تتفق على تغيير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة أى دور المنتج إلى دور المراقب والمنظم للنشاط.

٧-٢ تقييم الوضع الحالى للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم

الخدمات التعليمية في مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة يلاحظ من التجارب الدولية التركيز القطاعي لاستثمارات الشراكة في قطاعات النقل والإتصالات في حين لا يحظى قطاعا التعليم والصحة بنسبة مغنوية وذلك لأن الانتقال إلى مجالات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة يأتي كمرحلة لاحقة بعد تحقيق مستوى معين من النضج لتجربة الشراكة وتقييمها وخاصة في مجال الخدمات التي تشكل محلا للجدل، وبالرغم من ذلك نجد أنه في حالة التجربة المصرية قد تم البدء بقطاع التعليم ثم سيتبعه قطاع الصحة، وأياً ما كانت الأسباب التي تم على أساسها ترجيح البدء بقطاعي التعليم والصحة من قبل وزارة المالية فإنه يمكن القول أن هذين القطاعين يعدان في منتهى الأهمية ويحتاجان لمزيد من الرعاية والاهتمام من قبل الدولة.

هذا وفي ضوء المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم وفي ظل إلزام الدولة بتوفير التعليم للأعداد المتزايدة سنوياً من الطلاب يمثل تطبيق نماذج للشراكة لتقديم الخدمات التعليمية آلية يمكن للحكومة المصرية الاستفادة منها للوفاء بالتزاماتها لتوفير الخدمة التعليمية.

هذا ولقد تم طرح عدد من المشروعات للشراكة من بينها الخدمات التعليمية خلال عام ٢٠٠٧ بتكلفة إستثمارية تقدر بـ ١,٥٣ مليار دولار أى ما يزيد عن ٨,٧ مليار جنيه مصري، وتشمل تلك المشروعات السماح للقطاع الخاص ببناء (٢٢١٠) مدرسة خلال خمس سنوات بمعدل (٤٥٠) مدرسة تقريباً في السنة الواحدة، ووفقاً للإطار القانوني المطروح يلتزم القطاع الخاص بتصميم المشروع "المدرسة" وتمويله وبنائه وصيانته ثم تنتقل ملكية الأصل "المدرسة" بعد إنتهاء مدة التعاقد للدولة، وفي المقابل يحصل القطاع الخاص على مقابل يسمى "مقابل إتاحة خدمة" والذي يتوقف على أداء المرفق.

ومن ثم فالنموذج المقترح لا يتعدى أن يكون شكل من أشكال الشراكة تسمح في

النهاية بنقل ملكية الأصل مثل نموذج الشراكة من خلال BOT أو بالتحديد BFOMT.^(٣)

ونموذج الشراكة المقترح للتطبيق يتم من خلاله توفير البنية الأساسية للخدمات التعليمية وبعض الخدمات المساعدة للعملية التعليمية، ومن خلال الخبرة الدولية فإنه من الصعب الحكم على نموذج الشراكة المقترح وتقييمه في بدايته. فكما أشارت تلك الخبرة فإن العبرة دائماً ما تكون بتنفيذ النموذج المقترح. ومن ثم فإن عملية التقييم لنموذج المشاركة في الحالة المصرية سيتم وفقاً للتصور الحكومي لكى يتم تقدير مدى الإستفادة الحقيقية التى ستعود على الموازنة وعلى تكلفة توفير الخدمات التعليمية من تطبيق ذلك النموذج ومن ثم الخروج بإقتراحات تعظم تلك المزايا.

هذا وبناء على التصور الحكومي فإن نموذج المشاركة المقترح يضمن تحقيق ما يلي:^(٤)

- تخفيض حجم الإنفاق الإستثمارى بالموازنة العامة ومن ثم تخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة، حيث ترى الحكومة أن الدخول في مشاركة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات التعليمية وسيلة لتقليل التكلفة وذلك من خلال الإستفادة من إمكانيات القطاع الخاص في مجال التمويل والتصميم والبناء والصيانة وتقديم الخدمات المساعدة " وزارة المالية ٢٠٠٧ " .

- توفير الخدمات التعليمية " المباني والصيانة وبعض الخدمات الأخرى " بصورة أكثر كفاءة إذ تؤدي الإستعانة بالقطاع الخاص إلى الإرتقاء بمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

أما بالنسبة للميزة الأولى وهى ميزة تخفيف العبء عن الموازنة العامة فهنا سؤال يطرح نفسه هل تمثل المشاركة حلاً لتخفيف العبء عن الموازنة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية في مرحلة التعليم قبل الجامعى؟ وللإجابة على هذا السؤال يستوجب الأمر تحليل هيكل الإنفاق على التعليم لمعرفة دور هذا النموذج للمشاركة في تحقيق الهدف المرجو منه - وفي ضوء النتائج الخاصة بتحليل الإنفاق على قطاع التعليم والتعليم قبل الجامعى بصفة خاصة ومع الإنخفاض الواضح لنسبة الإستثمارات العامة إلى إجمالى الإنفاق العام في السنوات الخمس السابقة^(٥)، فإنه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن حجم الإستثمارات المخصصة لبناء المدارس لا تبدو معنوية فيما يتعلق بتأثيرها الإيجابى على أعباء الموازنة العامة إذا قورنت ببند الإنفاق الأخرى في القطاع، وإن كان ذلك لا ينفي أهمية التأثير الإيجابى على موازنة تعانى من تراكم العجز والمديونية.

أما المشكلة الحقيقية فتكمن في بنود الإتفاق الأخرى حيث لم يتعد حجم الإتفاق في قطاع التعليم قبل الجامعي ٧,٥% من إجمالي الإتفاق على هذا القطاع حتى أن بند الأجور وصل إلى ٧٧% (٢٠٠٤/٢٠٠٥) ولم يتوقف عند هذا الحد بل زاد نصيب بند الأجور إلى (٨٦,١%) و (٨٦,٢%) للعامين ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و ٢٠٠٦/٢٠٠٧ على التوالي، وفي المقابل تناقصت نسبة الإستثمارات إلى إجمالي الإتفاق في القطاع لتصل إلى (١,٧%) و (٢,٢%) خلال هذين العامين على التوالي. فالجانب الخاص بتكاليف العملية الإدارية وتقديم الخدمة يمثل المكون الرئيسي لميزانية القطاع، ومن ثم فإن الحلول الخاصة بالشق الإستثماري تبدو غير عملية فيما يتعلق بتأثيرها الإيجابي المعنوي على عجز الموازنة في ظل تناقص هذا العبء، ومن ثم فإن تخفيض العبء الحقيقي لعملية توفير الخدمات التعليمية لابد أن ينظر بعين الاعتبار إلى باقى بنود النفقات الأخرى الخاصة بتقديم الخدمات التعليمية ومن ثم التفكير في تطبيق نماذج أخرى للشراكة لتحقيق فاعلية النفقة الحكومية على التعليم.

أما النقطة الهامة الأخرى فهي تتعلق بمزايا نظام الشراكة بالنسبة لقضية تخفيض التكلفة لتوفير الخدمات التعليمية، فوفقاً للرؤية الحكومية فإن الإستعانة بالقطاع الخاص تضمن تخفيض تكلفة البناء وتكلفة الحصول على بعض الخدمات، وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة هامة ألا وهي أن الفائدة التي تعود على الحكومة من هذا النموذج فيما يتعلق بتخفيض التكلفة تعتمد بصورة أساسية على عدة عوامل منها:

- الفرق بين تكلفة المدرسة المقامة بواسطة هيئة الأبنية التعليمية وبين تلك الخاصة بنموذج المشاركة بالإضافة إلى عدد سنوات سداد التكلفة.

- الفرق بين تكلفة الإقتراض لبناء المدرسة من القطاع المالي بواسطة الحكومة وبين سداد تكلفة بناء المدرسة بواسطة القطاع الخاص وتقسيم المبالغ لصالحه على عدد من السنوات.

- معدلات التضخم.

هذا ويمكن القول أن كلما زادت الفترة الزمنية التي سيتم من خلالها سداد تكلفة المدارس ولم تكن تكلفة البناء من خلال العقد مع القطاع الخاص أعلى بصورة معنوية من تكلفة البناء بواسطة هيئة الأبنية التعليمية، تعاظم العائد من نموذج الشراكة خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم. وهذا مؤداه أن على الحكومة أن تقارن بين سعر الفائدة على الإقتراض وبين سعر الفائدة إذا تم الإقتراض من القطاع المالي، ومن ثم تحدد أى النموذجين أقل تكلفة، وهذه المسألة هامة خاصة وأن عقود الإقتراض من القطاع المالي غالباً لا يتم مراجعتها عند ارتفاع معدلات التضخم على عكس عقود المشاركة التي تنص في أغلبها على

مراجعة شروط التعاقد في حالة إرتفاع معدلات التضخم وقيام الحكومة بتعويض القطاع الخاص عن الضرر الناجم عن إرتفاع تكلفة المدخلات، وهذه مسألة في غاية الأهمية عند تحديد مدى كفاءة نموذج المشاركة المقترح في توفير الخدمة بأقل تكلفة.

نخلص مما تقدم إلى نتيجة مفادها أن الإستفادة الكاملة من مزايا الشراكة تقتضى تطبيق تحليل التكلفة / العائد " Cost / benefit " على تلك النماذج بحيث تحقق الغرض منها والذي يتمثل في خفض تكلفة توفير الخدمات التعليمية وتخفيف العبء عن الموازنة العامة.

وإستكمالاً لمنظومة العمل بين الدولة والقطاع الخاص نتطرق هنا للشراكة من بين الدولة والقطاع الخاص الغير هادف للربح والمتمثل في منظمات المجتمع المدني، فهناك شراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية في العديد من المجالات منها مكافحة الأمية وتأسيس المدارس ومكافحة التسرب من مرحلة التعليم الأساسى وتدريب المعلمين وتوفير التعليم للطفلة الفتاة خاصة في محافظات الوجه القبلى ثم برزت أيضاً جهود الجمعيات الأهلية في مجال تعميق العلاقة بين المدرسة والمجتمع لتطوير بيئة التعليم.

وفي إطار هذه التوجهات الإيجابية من جانب الجمعيات الأهلية، وفي ضوء الإدراك المتنامى لدى المسؤولين بوزارة التربية والتعليم بكون التعليم قضية قومية تستلزم تضافر الجهود الأهلية والحكومية، بدأ التحرك نحو مشروعات شراكة ناضجة بين الوزارة من جانب ومؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر، ففي عام ٢٠٠٠ صدر القرار الرسمى من جانب وزارة التربية والتعليم بتأسيس إدارة الجمعيات الأهلية بالوزارة بهدف تعميق التواصل والتعاون بين الجمعيات من جانب والوزارة من جانب آخر، وبدأت الإدارة المذكورة في إعداد قاعدة بيانات متكاملة للجمعيات النشطة في مجال التعليم، هذا وقد بلغ عدد الجمعيات العاملة في التعليم فقط (١٣١٨) جمعية وعدد الجمعيات النشطة في عدة مجالات ومن بينها التعليم (١٥٥١) جمعية.^(١)

إن شراكة وزارة التربية والتعليم مع الجمعيات الأهلية إمتدت وفقاً لأحدث البيانات إلى (٦٤٠) مشروع وتستهدف (١,٥٠٢,٤٦٣) طالباً وطالبة وبحجم تمويل قدره ٧٣,٢٦١,٧٩٣ مليون جنيه^(٧)، وفي إطار هذه الشراكة عقدت الوزارة عدة مؤتمرات للتعليم ومجموعة من الندوات وورش العمل، بالإضافة إلى أنها ضمت نشاط المجتمع المدني، ضمت أيضاً المسؤولين في مديريات التربية والتعليم ديوان عام الوزارة، بهدف التقريب بين الشركاء وتيسير تنفيذ المشروعات من خلال إزالة المعوقات البيروقراطية، كذلك كان من إيجابيات الشراكة الحديثة بين الوزارة والجمعيات الأهلية تشكيل لجنة تنسيقية عليا من ممثلى ونشطاء المجتمع المدني ووزير التعليم ومجموعة من المسؤولين بالوزارة.

ومما تقدم يمكن القول أن الألفية الجديدة قد سجلت تطوراً وتعاضماً في قيمة الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة "ممثلة في وزارة التربية والتعليم" وإتسمت هذه الشراكة بالعديد من السمات منها تهيئة المناخ القانوني للشراكة مع خلق ثقافة جديدة للشراكة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، وتوفير آليات مؤسسية ثم تأسيس لجنة عليا تنسيقية.

هذا ولم يقتصر الأمر على الجمعيات الأهلية في مجال شراكاتها مع الدولة ولكن إمتد أيضاً إلى الجمعيات التعاونية التعليمية وتتمثل في مدارس خاصة وجهتها الإدارية والإشراف الفني عليها من قبل وزارة التعليم ومنظمة بقانون خاص ولها جمعية عامة على مستوى الجمهورية ولكنها لم تشكل بعد هذا ويميز المنهج التعاوني في التنمية " أنه لا يتحرك بدافع الربح كحالة منهج المشروع الخاص أو بأوامر قومية من السلطات كحالة منهج المشروع الحكومي، ولكنه يتحرك بدافع إشباع الإحتياجات وحاجة المستهلك للسلعة أو الخدمة وحاجة المنتج إلى تشغيل قوه عامله في حدود مدخراته المحدودة " الأمر الذي يرتب رشادة في استخدام الموارد، بما يمكن المخطط في حالة شيوع الأخذ بالمنهج التعاوني من إمكانية إشباع إحتياجات أكثر بموارد أقل، أيضاً يمكن المنهج التعاوني من إمكانية التنمية حيثما تواجدت التجمعات البشرية وإينما تباعدت هذه التجمعات ومهما كانت أعدادها والبيئة التي تعيش فيها وهو أمر قد يعجز عنه المشروع الحكومي حينما يقف حائل التكلفة العالية في إحباط جدوى مشروع في منطقة بعيدة أو قليلة السكان، ولا يقبل عليه القطاع الخاص حينما تبين دراسات التكلفة / العائد عدم جدوى هذا المشروع من ناحية الربحية، وبالتالي فإن المنهج التعاوني يصير هو الأقرب ملائمة حين تكون التنمية المستهدفة تنمية متوازنة إقليمياً.

ولذلك يمكن القول أن الشراكة ما بين الدولة والأطراف الفاعلة الرئيسية المتمثلة في القطاع الأهلي والقطاع التعاوني والقطاع الخاص الربحي تحقق الإستقرار وإستدامة التنمية.

وبعد الإستعراض السابق هناك سؤال هام يطرح تفسير هو: هل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بشقيه الربحي وغير الربحي في مجال تقديم الخدمات التعليمية تحفز النمو والعدالة؟ يرى العديد من الكتاب أهمية دور الحكومة في تحقيق نمو حقيقي ناجح، ومؤدى ذلك أنه إذا كانت الحكومة غير متحمسة أو غير قادرة على أن تلعب ذلك الدور فإنها تعتبر عقبة في سبيل تحقيق النمو، وذلك يتأتى من كون الحكومة قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة "Stable Environment" للمشروعات الحديثة سواء كانت قطاعاً عاماً أم خاصاً.

هذا وتؤكد الدراسات المختلفة على أهمية تطوير رأس المال البشرى وإنعكاساته الهامة على النمو الإقتصادي وأن هناك سبباً للإعتقاد بأن هناك علاقة ذات إتجاهين بين التعليم والنمو يدعم كل منها الآخر، حيث أن الإستثمار في المورد الإنسانى يساعد في سرعة عملية

النمو الاقتصادي ويتحقق ذلك عن طريق زيادة إنتاجية العمل مما يشجع الإستثمار المادى ويخفف من عبء الإعالة حيث يظهر إسهام كل هذه الجوانب في النمو الإقتصادي وبصفه خاصة عند تناول التعليم.

هذا ويعرف التعليم بمعناه الواسع على أنه كل أنواع التعليم الإنسانى أو بمعناه الضيق على أنه العملية التى تجري فى مؤسسات متخصصة تسمى المدارس وهى بلا شك أهم أنواع تطوير الموارد البشرية من أوجه عديدة، ونظراً لأن هناك طلب جماهيرى كبير على التعليم وخاصة على التعليم فى المدارس وحيث أن عدد المتقدمين للقبول فى مصر غالباً يكون أكثر من عدد الأمكنة المتوفرة فيؤمن الأفراد بأن التعليم نافع لهم ولأولادهم وأن هناك علاقة واضحة وقوية بين التعليم والدخل على مستوى الفرد والمجتمع وأيضاً هناك علاقة إيجابية بين مستويات الدخل القومي ومستوى التعليم، وبالتالي يمكن أستنتاج أن المتوسط فى العلاقة بين التعليم والدخل موجبة وقوية جداً.^(٨)

ويعتقد بعض الاقتصاديين بأن التحسين فى توزيع التعليم يشكل قوة هائلة لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل. وإنطلاقاً من أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بشقية الربحى وغير الربحى تعنى تفاعل الكيانات الفاعلة والمكونة لأى مجتمع لتحقيق التوازن فى تحمل المسؤوليات تجاه التنمية الشاملة والمستدامة بحيث تتمثل هذه الكيانات فى الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ويرتبط بهذا البعد مفهوم المشاركة المجتمعية والتى تعنى الجهود التى يبذلها المواطنون بجميع فئاتهم فى مجال التخطيط وإتخاذ القرارات والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية وبالتالي فإن الشراكة ستؤدي إلى الوفاء بحاجات المواطنين من ناحية وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى.^(٩)

مما تقدم يمكن إستنتاج أن التعليم أداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية مثل النمو الاقتصادي والعدالة وأن الفروق التعليمية والمهارات تعد مسئولة مسئولية كبيرة عن الفروق فى معدلات ومستويات التنمية التى يمكن ملاحظتها على مستوى العالم، وبالتالي فإن الإهتمام بالشراكة بين الكيانات الفاعلة سيؤدي حتماً إلى تحفيز النمو والعدالة.

٣/٧ تقييم الوضع الحالى للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجال تقديم

الخدمات الصحية فى مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة
تأتى قضية تطوير الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين بعد التدهور الكبير الذى لحق بمنظومة الخدمات الصحية على رأس أجندة أولويات الحكومة فى هذه المرحلة وبين أن هناك إجماعاً داخل الحكومة على أن تطوير منظومة الخدمات الصحية يبدأ من إعادة النظر فى فلسفة تقديم هذه الخدمات وكذلك آلياتها، وحيث أن تطوير وإصلاح القطاع الصحى بأكمله يعد

جزء لا يتجزأ من البرنامج الإنتاجي وركيزة أساسية لبرنامج التأمين الصحي فقد رأى الحزب الوطني الديمقراطي أن توفير الرعاية الصحية الشاملة لكل المواطنين تتطلب فى المرحلة الإنتقالية تحديد السياسات التى يمكن إتخاذها على المدى القصير والمتوسط لضمان حصول كافة المواطنين على الرعاية الصحية الجيدة ، وتمثل هذه السياسات فى الإهتمام بجودة ، ورفع كفاءة الخدمات الصحية لجميع أفراد المجتمع مع الإلتزام الكامل بدعم الفقراء ومحدودي الدخل.

هذا ويستلزم رفع جودة وكفاءة الخدمات الصحية حتمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يؤكد الحزب الوطني الديمقراطي توجهه نحو إرساء قواعد شفافة للتشارك بين القطاعين العام والخاص كأسس لسياساته فى إدارة وتنظيم تقديم الخدمات العامة، وهذا الإتجاه يهدف إلى تطوير دور الدولة لوضع السياسات وتطبيق الضوابط، مع الأستمرار فى الإشراف على الأنشطة الإستراتيجية، بالإضافة إلى إشرافها على مؤسسات التمويل الحيوية وكذا المشاركة الفعلية بين القطاعين فى الإدارة والتخطيط والتمويل وتوجيه الإستثمارات طبقاً للخطط القومية للتوسع الجغرافى فى خدمات التأمين الصحي، ويتم تشجيع مساهمة القطاع الإستثمارى فى إستكمال مشاريع الرعاية الصحية ودعمها أو إستدامتها مع تنسيق الجهود الأهلية والمساهمات الدولية فى إطار مؤسسى من خلال المنظمات غير الهادفة للربح.^(١٠)

هذا ونؤكد على أن المشاركة بين القطاعين العام والخاص لا تستهدف تغيير نمط الملكية ولكنها تستهدف الإرتقاء بجودة وكفاءة الرعاية الصحية المقدمة للإستخدام الأفضل لكل الموارد التمويلية والبشرية والتكنولوجية لكافة القطاعات لخدمة هدف التوسع فى التأمين الصحي، على أن تحتفظ الدولة بحصة إستراتيجية فى الملكية وإستمراريتها فى دعم الخدمات الصحية بالإضافة إلى ضمان إستدامة توفير الرعاية الصحية بالمجان لمحدودي الدخل وإستمرار الدولة فى الإحتفاظ بدورها فى الأشراف والرقابة^(١١).

وهناك العديد من الأنماط للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى إدارة وإنشاء وصيانة المستشفيات العامة بالإضافة إلى العوامل التى تؤثر على كفاءة هذه الشراكة، هذا وقد تأخذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص عدة أشكال طبقاً لطبيعة المسئوليات التى يقوم بها القطاع الخاص ويتوقف إختيار الحكومة لشكل الشراكة مع القطاع الخاص على أساس طبيعة إحتياجات المستشفيات العامة ومدى كفاءة الحكومة والقطاع الخاص فى تمويل وإدارة الخدمات الصحية، ومن أشكال هذه الشراكة نذكر منها:

- التعاقد على إدارة المستشفيات العامة " تجربة التشغيل الكامل فى السعودية " .
- التعاقد على تقديم الخدمات الطبية المساعدة.
- التعاقد على تقديم الخدمات غير الطبية " تجربة ماليزيا والهند " .

- إنشاء عيادات أو أقسام متميزة داخل أو بجوار المستشفيات.
- إنشاء وتشغيل المستشفيات العامة " تجربة المملكة المتحدة".
- شراء المستشفيات الحكومية " تجربة إستراليا".

هذا ولقد سارت مصر على نهج تجربة المملكة المتحدة في مجال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وفي هذه التجربة يتولى القطاع الخاص تمويل وإنشاء وإدارة المستشفى بالإضافة إلى تقديم الخدمات الطبية وغير الطبية وذلك بصورة مجانية أو بأسعار رمزية، أما دور القطاع العام فيقتصر على توفير قيمة المدفوعات السنوية التي يجب تسليمها للقطاع الخاص مقابل تقديم الخدمات الطبية بالإضافة إلى الإشراف على تقديم الخدمات الصحية.^(١٢)

هذا ويؤدي هذا الإتجاه إلى التغلب على التحديات الخاصة بالبنية الأساسية للمستشفيات العامة وتتمثل في عدم كفاءة توزيع الوحدات والمستشفيات حيث تتوسع وزارة الصحة بشكل مستمر في بناء الوحدات والمستشفيات وهو ما ترتب عليه وجود أكثر من منفذ لتقديم الخدمات في نفس المنطقة مما يقلل من كفاءة الوحدات وقد أدى التوسع في بناء المستشفيات التكاملية إلى وجود أعداد كبيرة من الأسر الغير مستخدمة، غياب التنسيق بين القطاعات الحكومية بأنواعها وكذلك القطاع الحكومي والقطاع الخاص في البناء والتشييد مما أدى إلى تمركز منافذ تقديم الخدمة في أماكن دون غيرها^(١٣)، ثم التحدي الأخير والذي يظهر أنه بالرغم من وجود شبكة متكاملة للرعاية الأولية والعيادات الخارجية إلا أن أحد الدراسات أظهرت أن نسبة استخدام العيادات الخارجية لوزارة الصحة لا تزيد عن ٢٣% عام ٢٠٠٢، وأن معظم المواطنين يفضلون استخدام العيادات الخاصة لإعتقادهم أنها تقدم خدمة أفضل والعكس صحيح بالنسبة لإستخدام المستشفيات حيث أن غالبية المواطنين يفضلون المستشفيات الحكومية لتفادي النفقات الباهظة في القطاع الخاص^(١٤).

هذا وقد تؤدي الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات الصحية إلى معالجة قضية تفشى الفساد المالي والإداري في قطاع الصحة، فطبقاً لآخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية أحتلت مصر المرتبة (٧٢) في القائمة السوداء للفساد، وقد أكد التقرير على أن مصر تنفق أقل من (٥%) من دخلها القومي على الصحة، وكشف التقرير عن وجود علاقة وثيقة بين الفساد المالي والإداري وبين الرعاية الصحية في قطاع الصحة المصري مما تسبب معه في زيادة معاناه المواطنين وانتشار الأمراض الخطيرة، وبالتالي فمن المتوقع أن تصبح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكلها المأمول أولى الخطوات ضمن إستراتيجية أشمل للإرتقاء بمعايير الرعاية الصحية وبالتالي تحديد معالم قطاع الرعاية الصحية في مصر.

هذا ومن ضمن التحديات الأساسية التي تواجه مصر في الألفية الجديدة ونصت عليها وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية هي تحسين نوعية الخدمات الصحية، حيث يتسم دور القطاع الخاص الغير هادف للربح " القطاع المدني" بالضعف نتيجة جمود القوانين والقرارات الحالية، إلا أن الدولة قادرة على وضع الأطر المناسبة لتحديد هذا التعاون ووضع معايير لمراقبة جودة الخدمات وإعتماد المنشآت الخاصة والتابعة للقطاع المدني، ولذلك يشتمل برنامج إصلاح القطاع الصحي على بنود التعاقد مع القطاع الأهلي لتقديم خدمات صحية أولية ولكنة ما زال تحت الدراسة.^(١٥)

وبالرغم من ذلك فإن وزارة الصحة تبذل جهوداً جيدة من جانبها وأيضاً منات الجمعيات الأهلية في مصر، كما يتوجه قدر كبير من المعونة الأجنبية وخاصة من وكالة التنمية الأمريكية نحو توسيع نطاق الخدمات الصحية، وليس أدل على ذلك من أن أحدث مسح صحي أوضح أن (٥٠%) فقط من مستخدمي وسائل تنظيم الأسرة وطالبي الصحة الأجابية يحصلون على الخدمات الصحية من خلال الجمعيات الأهلية حيث أجري هذا المسح عام ٢٠٠٣.^(١٦)

من هذا المنظور تبرز أهمية الشراكة بين الدولة ممثلة في وزارة الصحة، ومجموعة من الجمعيات الأهلية في محافظة أسوان حيث تم تشكيل شبكة أو ما يعرف بإسم " تحالف الجمعيات بين ما يقرب من (٤٦) جمعية أهلية نشطة في مجال التنمية، على أن تضطلع هذه الشبكة بتطوير عملية التخطيط وضع السياسات العلمية من جهة وتحسين كفاءة الخدمة الصحية من جهة أخرى وتوظيف كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة من الجمعيات والقيام بدور دفاعي مساند لقضية تنظيم الأسرة والصحة الأجابية وزيادة مستوي الوعي والتوعية بالقضايا المطروحة وبناء قدرات الجمعيات الأهلية الأعضاء في الشبكة على مستوي المحافظة لتفعيل دورها في هذا المجال.

ولقد إتسع نطاق التحالف / الشبكة تدريجياً حتى وصل إلى (٥٦) جمعية أهلية نشطة في مجال تقديم الخدمة الصحية أو تنظيم الأسرة أو الطفولة والأمومة أو التنمية المحلية. ولقد أسفر تحالف وزارة الصحة مع شبكة الجمعيات الأهلية بأسوان عن أفنتاح عيادات ومراكز صحية في مناطق مختلفة في أسواق خاصة المناطق المنعزلة أو النائية التي كان يصعب فيها تقديم الخدمات الصحية، مما أدى إلى إيقاظ الوعي المجتمعي وقيادات المجتمع المحلي للمشاركة في تقديم الخدمة الصحية وتغيير الاتجاهات المجتمعية.

هذا ولا يمكن أيضاً إغفال دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، وليس أدل على ذلك من تخصيصها نسبة من الفائض يبلغ ١٠% على الأقل من صافي العائد للخدمات الاجتماعية،

ولذلك لابد أن تتسم المرحلة الحالية بوجود تحالفات/ تشبيك بين التعاونيات والدولة وبين التعاونيات والقطاع الخاص حيث أن هذه التشبيكات قد تؤدي في المستقبل إلى شراكة حقيقية تنبع من كون التعاونيات تنصرف إلى قيمة الإنسان بتوسيع الخيارات إمامة وتعتمد تقديم الخدمات الصحة كأحد مقوماتها ومؤشراتها أيضاً، فالتعاونية في هذا الصدد تقوم على تجميع الجهود الصغيرة والأموال القليلة في كيان تعاوني كبير يقوم على إستخدام هذه الجهود والأموال دون أن يلغى الصفة الخاصة للملكية، وبالتالي فهي تحقق مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم برغم ضآلة المشاركات، ومن ثم لا يقف ضعف الأدخار عائقاً أمام التعاونية. ولذلك فهناك حاجة فعلية إلى تعاونيات في مجال الخدمات المختلفة كالخدمات الصحية في مناطق قد لا تستطيع الحكومة أو القطاع الخاص أن يصل إليها، فبدون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات إلى تلك الخدمات بدون إشباع.

وبعد الاستعراض السابق هناك سؤال هام يطرح نفسه هو هل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بشقبة الربحي وغير الربحي في مجال تقديم الخدمات الصحية تحفز النمو والعدالة؟ وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول أن مصر أعطت أولوية ثانوية لتحسين الأوضاع الصحية بناء على تقرير الشفافية السابق ذكره، حيث إعتبرت الأهتمام بتقديم الخدمات الصحية شئ يحسن القيام به إذا أمكن ولكن ليس على حساب الأنفاق على مجالات الإنتاج المباشر، ولكن على كل حال فقد حظيت العلاقة بين الصحة والتنمية الاقتصادية مؤخراً بإهتمام أكثر ويرجع السبب الأول في هذا إلى الأهتمام المتزايد بإستراتيجيات التنمية ذات الإتجاهات المرتبطة بالعدالة مثل الحاجات الإنسانية والتي تلعب فيها الخدمات الصحية الأساسية دوراً مهماً والسبب الثاني هو أن الأنفاق على الصحة كالإنفاق على التعليم يعتبر إستثماراً في رأس المال البشري.

وتعتبر العلاقة بين الصحة والتنمية علاقة متبادلة يؤثر أحدهما في الآخر Reciprocal ، فهناك من الدراسات ما يؤيد بأن التنمية وحدها كفيلة لتحسين الأوضاع الصحية فيزعمون أن البرامج الخاصة بالتغذية والعناية الصحية ونظافة البيئة لها دور مهم أيضاً، وقد يذهب البعض منهم للقول بأن التنمية الاقتصادية قد لا تؤثر على الصحة ويدعون أن بإمكان برامج الصحة الملائمة وحدها القيام بالعمل المطلوب، وحتى في غياب التنمية الاقتصادية ويجيب المعارضون على وجهة النظر هذه بأن الحالة الصحية ترتبط إجمالاً بمستويات الدخل وتفشل الإجراءات المعنية في أن يكون لها تأثير كبير عندما تكون البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المحيطة غير ملائمة للصحة، أما الوجه الآخر للعلاقة

المتبادلة بين الصحة والتنمية ويشمل موضوع كيف ولأى مدى تسهم برامج الصحة فى التنمية الاقتصادية فيحتاج إلى المزيد من الدراسات للخروج بنتيجة منطقية لهذه العلاقة. (١٧)

وللإجابة على هذا السؤال علينا أن نعرف الصحة فى العالم الثالث **Hedth in the third World** وهنا يطرح السؤال آخر هو ما هى الصحة؟ أى كيف يمكن أن نتعرف على أن إنساناً ما بصحة جيدة أو عليل؟ من الغريب أن تعريف الصحة غير دقيق وخادع **Elusive**، فقد عرفت منظمة الصحة العالمية " **Who** " وهى وكالة تابعة للأمم المتحدة ومسئولة عن برامج تحسين مستويات الصحة بأنها " الحالة البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة" ونجد أن هذا التعريف يتجاوز عادة ما نعنيه بالصحة، حيث يفهم معظم الناس الصحة على أنها الشفاء من الأمراض وإعتلال الجسم، ولكن هذا التعريف لا يعد أيضاً كافياً لأنه تعريف ذاتى **Subjective**، فقد ينظر لأوضاع معينة فى دولة ما على أنها أمراض عندما تكون معايير الصحة عالية، وقد تكون نفس الأوضاع شائعة جداً فى بلدان أخرى بمعايير صحية منخفضة حتى أنها لا تعتبر شيئاً غير عادي بتاتاً. وعموماً فإن تعريف الحالة الصحية للسكان ككل يعتمد على الإحصائيات وهذه الإحصائيات نوعان إحصائيات تغطى حالات المرض والأخرى تغطى الوفيات.

وتكمن أهمية هذه الإحصاءات فى أنها تصلح أن تكون تقويماً للحالة الصحية للسكان. (١٨) إذن عند دراسة تأثيرات الصحة على التنمية **Effect of Health on Development** هناك سؤال يطرح نفسه هل يمكننا إعتبار النفقات الصحية استثمار فى رأس المال البشري؟ قبل الإجابة على هذا السؤال من الضروري الاعتراف بأن شرعية الخدمات الصحية كنشاط تنموي لا يعتمد على قدرتنا إثبات أن زيادة التدفقات تؤدي إلى زيادة للناتج القومي وبالتالي فإن زيادة الإنفاق على الصحة وعلى الخدمات الصحية لا يمكن ربطه بصورة مباشرة بالنمو الاقتصادي ولا يمكن القول أن أحدهما سبب ونتيجة للآخر. ولكن يمكن القول بصورة عامة بأن الصحة تعتبر هدفاً مهماً فى حد ذاتها نظراً لزيادتها لقدرات الإنسان الممكنة فى كل المجالات وهذا مهم لعملية التنمية حيث تعد الصحة من الحاجات الإنسانية الأساسية التى تحظى بالتقدير من قبل جميع طبقات السكان الغنية والمتوسطة والفقيرة ولكن على كل حال فإنه يمكن القول أن الصحة شأنها فى ذلك شأن التعليم، حيث أن الخدمات الصحية تحسن نوعية الموارد البشرية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل ولكن على العكس من التعليم، فإن الإنفاق على الصحة يزيد من كمية الإنتاج البشرية فى المستقبل وذلك بزيادة معدلات توقع العجز، وبهذا تكون الصحة مكاملة للاستثمار فى التعليم لأن الإتجاه نحو التعليم سيكون أعلى إذا توقع الناس حياة عمل وإيراد أطول.

وأيضاً فإن العائدات على الصحة على كل حال يصعب تقويمها بشكل كمى وتأكيدها تجريبياً كما هو الحال فى التعليم ويرجع ذلك لعدم وجود مقياس يحل محل الصحة فى عملية التقويم الكمى يشبه عدد سنوات الدراسة فى حالة التعليم كأن نستعمل مثلاً مقدار استثمار فرد ما فى مجال الصحة ويصعب أيضاً قياس تأثير الصحة الإقتصادي حيث يمكن حساب التأثير الكمى "زيادة فترة الحياة العملية" ولكن كيف سنحدد القيم التى سنضعها لهذه السنوات. ويمكن فى حالة الأفراد إستعمال تحليل المنافع/ التكاليف لزيادة الإيرادات المتوقعة ولكن ينبغى فى تحليل المنافع والتكاليف الاجتماعية قياس الإنتاجية الحدية لتحديد القيمة التى يحصل عليها المجتمع نتيجة زيادة القدرة على العمل، من كل ما تقدم نصل إلى نتيجة مؤداها أن هناك صعوبة فى تحديد مسئولية الصحة عن زيادة الإنتاجية والدخل وبالتالي عن النمو.

بعد هذه الدراسة المتعمقة لتأثير كل من الصحة على التنمية والتنمية على الصحة وصلنا إلى نتيجة مؤداها صعوبة تحديد مسئولية الصحة عن تحفيز النمو، وبالتالي فعن دراسة موضوع الشراكة بين الدولة والقطاعين العام والخاص والتى من المتوقع لها أن تؤدي إلى زيادة الخدمات الصحية وتحسينها، إلا أن ذلك لا يمكن ربطه مباشرة بتحفيز النمو والعدالة ولكن يمكن القول أن تحسين الخدمات الصحية بين السكان من تغذية أفضل ونظافة للبيئة وتوزيع أكثر عدلاً فى تقديم خدمات الرعاية الصحية كلها تعد أنماطاً أساسية وضرورية لتحسين الأوضاع الصحية فى مصر.

من الدراسة السابقة نجد أن تحقيق النمو الإقتصادي وإتباع سياسات توزيعيه تضمن وصول عائدات النمو إلى مختلف طبقات الشعب أمراً أصبح حتمى، أى أن القضية الأولى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين النمو والتوزيع وأنه لا عدالة إجتماعية بدون نمو إقتصادي، وأن السياسات التى تشجع النمو وتسرع من معدلاته هى أساس تكوين الثروة أو العائد الذى تقوم السياسات التوزيعية بضمان وصوله إلى أكبر عدد من الناس وأنه لكى يتحقق ذلك من الضروري الإنتباه إلى نوع النمو الذى يتحقق وطبيعة القطاعات الإقتصادية التى يتم فيها النمو وكذا نمط توزيع الإستثمارات فى المحافظات.

وفى المناطق الجغرافية تتطلب سياسات العدالة الإجتماعية التركيز على القطاعات التى توجد فرص عمل وتشغيل أكبر كما تتطلب التوزيع العادل للإستثمارات بين المحافظات^(١٩).

أما القضية الثانية وهى عدالة توزيع الخدمات الأساسية وإتاحتها للمواطنين، بغض النظر عن مستوي دخولهم ومناطق إقامتهم فتعد السياسات الخاصة بتقديم الخدمات فى مجالى التعليم والصحة هى أحدى الآليات الأساسية لتحقيق العدالة الإجتماعية، وتكشف العديد من

البحوث التى تتعلق بقضايا الفقر فى مصر عن فجوات وتفاوتات كبيرة تشير إلى عدم المساواة فى الحصول على الخدمات الأساسية وفرص الحياة، ويرتبط بذلك العلاقة بين أسعار السلع والخدمات ومستويات الأجور والدخول، ومن خلال التعمق فى دراسة القضايا السابقة فى علاقة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص فى مجالى التعليم والصحة نجد أنها ممكن أن تساهم بصورة كبيرة فى المستقبل إذا أتاحت الظروف لهذه التجربة أن تستمر وتتعمق فى تحفيز النمو والعدالة.

خاتمة الفصل السابع

إتجهت مصر بعد نيلها الإستقلال السياسى إلى بناء إقتصادياتها في إطار برامج وخطط تنموية قصيرة ومتوسطة المدى شارك فيها الأطراف الفاعلة متمثلة في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدنى، حيث كان لكل من هذه القطاعات نسبة مساهمة تحددت من خلالها مدى أهميتها.

ولكن مع بداية شعور القائمين على أمور الدولة بتبعثر خططها الإنمائية وزيادة حدة مشاكل القطاع العام منذ منتصف السبعينيات، جاءت فكرة التحول إلى القطاع الخاص في مطلع الثمانينات بإعتباره الأقدر والأكفأ على القيام بقيادة التنمية الإقتصادية، وأصبح على القطاع الخاص مسئولية كبيرة تتمثل في قيادة عملية التنمية الإقتصادية. إذ لم يعد للدولة إستثمارات إنتاجية إلا في حدود ما هو إستراتيجى أو ذو طبيعة إحتكارية وأصبح دورها متمثلاً في وضع الخطط التأشيرية للقطاع الخاص والتحكم بالمتغيرات الإقتصادية الكلية بما يحقق الإستقرار الإقتصادى والنمو والعدالة.

ولهذا سعت الحكومات من خلال وضع السياسات الكلية جاهدة لتحقيق إستقرار البيئة الإقتصادية والإجتماعية والعمل على تعبئة الموارد الذاتية لتوزيع عادل للموارد والدخول مستخدمة الأدوات المالية والنقدية لزيادة نمو الناتج القومى. والنمو الإقتصادى ليس غرضاً وهدفاً نهائياً في حد ذاته إنما يعد بمثابة القاطرة الدافعة للإقتصاد، وبالتالي فهو ليس معياراً وحيداً رغم أهميته لقياس مستوى التقدم المعيشى، وليس أدل على ذلك من أن العديد من الدراسات أوضحت أن هناك بلاد تتمتع بمستويات دخل مرتفعة إلا أن مؤشرات التنمية الإجتماعية لديها منخفضة مقارنة مع دول لم تحقق نفس مستوى الدخل.

لذلك تسعى الحكومات لتحقيق التنمية المتمركزة على الثروة البشرية، مما يتطلب معه الأمر الإهتمام بالتعليم والصحة. أما بالنسبة للتعليم فإن تفاوت مستوياته يعد أحد أهم أسباب خلل توزيع دخول المجتمع لذا فإن توفير فرص التعليم وتحسين نوعيته يمثل آلية رئيسية لإعادة التوزيع العادل للدخل وفي ذات الوقت يزيد من إنتاجية الفرد والمجتمع مما تزداد معه معدلات نمو الناتج القومى مما يجعل الحكومة تزيد من إنفاقها السنوى على التعليم، ومن المتوقع أن يؤدى ذلك إلى دفع المجتمع دفعاً حثيثاً إلى توظيف الموارد الذاتية بشكل أكثر كفاءة.

هذا ويمكن القول من خلال الدراسة أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بشقيه الربحى وغير الربحى ستؤدى إلى مزيد من التدعيم لقطاع التعليم وذلك بإنشاء العديد من المدارس وقد يكون هذا هو السبب وراء البداية بمشروعات التعليم في برنامج الشراكة التى

تضطلع بتحمل مسؤوليته وزارة المالية تحت مسمى برنامج Public Private Partnerships (PPP) والذي من المتوقع في المستقبل أن يؤدي إلى زيادة النمو وتحفيزه وسيترتب عليه أيضاً المزيد من العدالة وتحفيزها ودفعها إلى الأمام. أما شراكة الدولة والمجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات التعليمية فهي شراكة ليست جديدة على المجتمع المصري حيث أن منظمات المجتمع المدني في مصر استطاعت أن تتلاقى مع المصالح المختلفة التي أستطاع أن يعبر عنها الممارسون المحليون والمستفيدون من المجتمعات المحلية، إلا أنه لا يزال يتعين عليها توسيع وتعميق أنشطتها لتلبية الإحتياجات الواسعة للبلاد ولا بد أن تقنع الدولة بأنها تستطيع أن تأخذ على عاتقها تماماً دور القطاع الثالث في المجتمع المصري، وأنها تستطيع أن تكمل مسؤوليات ومهام الركيزتين الأخريين وهما الدولة والقطاع الخاص. ولذلك فإن على منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم أن تعنى بخصائص محددة ومن بينها أن تحتل الحيز بين الأسرة والسوق والحكومة وأن تكون غير هادفة للربح وأن تسعى إلى تحقيق فوائد جماعية للمجتمع وأن تمارس نشاطها في إطار قانوني. ويتطلب الأمر تبني مبادرات أوسع للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني بدعم من القطاع الخاص والجهات المانحة لضمان إستمرارية الجهود التي تتمشى مع خطط الحكومة وموارد التنمية. ومن المتوقع إذا تم ذلك بالفعل أن يكون لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم دور فاعل ومؤثر في تحفيز النمو والعدالة.

أما بالنسبة لقطاع خدمات الرعاية الصحية فيعد أحد المجالات الرئيسية للتنمية البشرية التي أولتها الدولة المزيد من الأهتمام في الأونة الأخيرة، فوضعت السياسات الكفيلة بتطوير أداء هذا القطاع والتي تتعلق بمختلف جوانب الإستثمار بدءاً من عملية التمويل وتجهيز البنية الأساسية ومروراً بتعزيز قدرات الجهات المقدمة للخدمات الصحية ووصولاً إلى زيادة كفاءة الموارد البشرية، وتستهدف هذه السياسات العدالة والكفاءة أما العدالة فتبنى على توفير وإتاحة الحد الأدنى من الخدمات الصحية لجميع شرائح المجتمع دون تمييز على أساس النوع أو الموقع الجغرافي أو الدخل أما الكفاءة فهي تعنى تعظيم العائد من الموارد المخصصة للإتفاق على الخدمات الصحية، وفي هذا السياق قامت مصر بتدعيم دور القطاع الخاص في إنشاء وإدارة المستشفيات العامة وهو ما يعرف بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأخذت مصر بالنظام الإنجليزي في الشراكة حيث يتولى القطاع الخاص إنشاء المستشفيات العامة الجديدة ثم يتم تأجيرها للحكومة ويتولى القطاع العام إدارة المستشفى وتقديم الخدمات الطبية وغير الطبية بالإضافة إلى توفير قيمة الإيجار اللازم للقطاع الخاص.

هذا ويمكن القول من خلال الدراسة أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بشقيه الربحي وغير الربحي ستؤدي إلى مزيد من التدعيم لقطاع الصحة وذلك بإنشاء العديد من المستشفيات وتطوير المستشفيات القائمة، وقد يكون هذا السبب وراء البداية أيضاً بالمشروعات الصحية في برنامج الشراكة التي تضطلع وزارة المالية بتحمل مسؤوليته تحت مسمى برنامج (ppp) "Public Private Partnerships". ولكن على العكس من التعليم الذي يمكن من خلاله الربط بين النمو وإرتفاع مستوى الخدمات التعليمية، إلا أنه من الصعب الربط بين النمو وإرتفاع مستوى الخدمات الصحية فالعلاقة هنا ليست علاقة سبب ونتيجة، وبالتالي لايمكن التنبؤ بأن زيادة الإتفاق على الخدمات الصحية ستؤدي إلى تحفيز النمو وزيادته وبالتالي إنعكاس ذلك على تحفيز العدالة وتحقيقها، ولكن يمكن القول أن الشراكة ستؤدي إلى توفير الخدمات الصحية لمعظم المواطنين والكفاءة في تقديم هذه الخدمات وعدالة المنافسة بين المستشفيات العامة والخاصة.

هذا وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً أيضاً في مجال تقديم الخدمات الصحية وخاصة في ظل ما يمكن أن تقدمه هذه المنظمات من مساعدات لتنفيذ برامج الصحة العامة "مثل توفير الأراضي والعمالة المجانية"، وفي حالة إنخفاض حجم الموارد المالية المتاحة لهذه المنظمات يمكن أن ينصب الإهتمام الرئيسي لها على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية، وبالتالي يمكن أن تساهم هذه المنظمات بطريقة غير مباشرة في تحفيز النمو والعدالة على أن يكون هناك مبادرات أوسع للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني بدعم من القطاع الخاص والجهات المانحة لضمان إستمرارية الجهود التي تتمشى مع خطط التنمية.

هذا وتبدو عملية توسيع نمط الشراكة مرهونة بتوافر رؤية قائمة على توفير بيئة مشجعة لتعظيم أنماط الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتحقيق التوازن التنموي بين محافظات الجمهورية، وتفعيل آليات تنمية الموارد المحلية، وتوسيع الأطر اللامركزية في الإدارة، وإعمال معايير ومؤشرات الحكم الجيد وإعتبار هذه المقومات شرطاً لزيادة مساحات التفاعل المجتمعي فيما بين أعضائه، وإيجاد صيغة شراكة تساعد على تكامل قدرات الأطراف المشاركة في عملية التنمية، مما ينعكس إيجابياً على عملية تطوير وبناء المجتمع.

وخلاصة القول أن القطاع الخاص كان ولا يزال موجوداً ولكن هناك تساؤل يطرح نفسه هو " إلى أي مدى هو مستعد لدفع عجلة النشاط الإقتصادي بمعدلات سريعة؟".

توصيات الفصل السابع

- (١) تحديد أدوار القطاعات الفاعلة والمتمثلة فى القطاع العام والقطاع الخاص الاستثمارى والقطاع المدنى، ثم بناء على ذلك يتم تحديد مدى التداخل بين هذه القطاعات لتحقيق أهداف محددة مقدماً من قبل الدولة .
- (٢) توازن أدوار القطاعات الفاعلة بحيث يحقق كل طرف أهدافه الخاصة من خلال الشراكة مع التأكيد على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع ككل .
- (٣) مزيد من الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الربحى وغير الربحى فى مجال التعليم والصحة، حيث أن ذلك سيساهم مساهمة فعالة فى تحفيز النمو والعدالة فى المجتمع ككل على المدى المتوسط والبعيد .
- (٤) مزيد من التدعيم من قبل الدولة لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذى تضطلع بمسئولية وزارة المالية، على أن يتم مراجعة هذا البرنامج باستمرار وفق مقتضيات كل مرحلة وذلك لتحديد الإيجابيات والسلبيات، أما الإيجابيات فيتم تدعيمها وأما السلبيات فيتم محاولة تلافى أسباب حدوثها فى المستقبل قبل أن تستفحل وتصبح مشكلات تستعصى على الحل .
- (٥) إعطاء مساحة أكبر للمجتمع المدنى لشراكة فاعلة فى مجالى التعليم والصحة، مما يتطلب معه الأمر وجود برامج محددة الأهداف يحدد طبيعة هذه الشراكة مع الدولة أو مع القطاع الخاص الاستثمارى .

هوامش الفصل السابع

- ١- المؤتمر العام التاسع للحزب الوطنى الديمقراطى، بلدنا بتتقدم بنينا، نوفمبر عام ٢٠٠٧، ورقة العدالة الإجتماعية، ص ص ٤-١٢.
- www.ndp.org.eg
- ٢- عبد القادر إسماعيل ، إسناد مشروعات البنية الأساسية للقطاع الخاص محل جدل، أوان، الأربعاء ١٧ سبتمبر، عام ٢٠٠٨ ص ١-٢.
- www-awan.com
- ٣- " Build , Finance, operate. Maintin and Trausfer."
- ٤- د. عبد الله شحاته خطاب، المشاركة بين، القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات التعليمية، " الدروس المستفادة للحالة المصرية "، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، ورقة عمل رقم (١٣٩)، سبتمبر عام ٢٠٠٨.
- ٥- إنخفض حجم الإستثمارات العامة إلى إجمالى الإتفاق العام إلى أقل من ١٠% في العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ في حين كانت هذه النسبة لاتزيد عن ١٦% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ " وزارة المالية ٢٠٠٧".
- ٦- د. أمانى قنديل، الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى، مؤتمر الشراكة والتنمية، " نتائج قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية، إدارة الجمعيات الأهلية، وزارة التربية والتعليم"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، عام ٢٠٠٢، ص ٣-٩.
- ٧- د.مدحت أيوب، التعاونيات المصرية : شراكة ثلاثية في التنمية، التعاونيات - الدولة - القطاع الخاص، مؤتمر الشراكة والتنمية، المرجع السابق، ص ١٢-١٣.
- ٨- مالكوم جيلز، مايكل دومرز، دوايت بيركنز، رونالد سنود جراس، إقتصاديات التنمية، تعريب د. طه عبد الله منصور ود. عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، مراجعة د. محمد إبراهيم منصور، عام ١٩٩٥، ص ٣٦٠-٣٩١.
- ٩- د.سويلم جودة، الإستراتيجية التعليمية والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع في مصر، مؤتمر الشراكة والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، عام ٢٠٠٤، ص ٣٠-٣١.
- ١٠- المؤتمر العام التاسع للحزب الوطنى الديمقراطى، بلدنا بتتقدم بنينا، نوفمبر عام ٢٠٠٧، ورقة العدالة الإجتماعية، ص ٤١-٤٣.
- www.Ndp.Org.eg
- ١١- د.محمد سيد أبو السعود، خصخصة المستشفيات العامة... الضوابط والمحاذير، الأهرام الإقتصادى، الأثنين ٣٠ يونيو، عام ٢٠٠٧، العدد رقم ٢٠١١

[http:// ik. ahram. org. eg/kr/ahram](http://ik.ahram.org.eg/kr/ahram), 2007

World Health organization, Public, Private Partnerships for Hospitals, Human Development Report, UNDP, 2006. - ١٢

١٣- يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- مجلس الوزراء، دراسة مقترح شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، إبريل عام ٢٠٠٥، ص ٢٨ .

- مجلس الوزراء، دراسة مقترح شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، إبريل عام ٢٠٠٧.

١٤- وزارة الصحة والسكان، دراسة الإنفاق والإستخدام للقطاع العائلي، لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، عام ٢٠٠٢، صفحات متفرقة.

١٥- وزارة الصحة والسكان، مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية في مصر، إبريل عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، عام ٢٠٠٥، ص ٢٠.

١٦- د. أماني قنديل، الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ١٦-١٩.

١٧- د. مالكوم جيلر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩١.

١٨- المرجع السابق، ص ٣٩٣-٤٠٣.

١٩- د. على الدين هلال، سياسات العدالة الاجتماعية ضرورة إستقرار وتنمية، شبكة الأخبار العربية moheet، الأثنين ١٤ أبريل عام ٢٠٠٨، ص ١-٢.

- <http://www.Moheet.com>

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١- الشراكة بوضعها الحالى ليست سوى مجموعة علاقات مؤسسية بين الحكومة والفاعلين المتعددين فى القطاع الخاص الإستثمارى والمجتمع المدنى .
- ٢- وجود إشكاليات ومخاطر فى الشراكة تتمثل فى المشاكل المرتبطة بالمنافسة على حساب الحاجات المجتمعية وبالتهميش الأجتماعى والبطالة وزيادة التكلفة فى بعض الخدمات .
- ٣- تنبه الدولة لأهمية بناء علاقات شراكة بينها وبين القطاع الخاص الإستثمارى وذلك بعمل برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذى تتحمل مسئوليته وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الأخرى المهمة بموضوع الشراكة.
- ٤- بالرغم من أن علاقة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى سواء أكان قطاعاً أهلياً أو تعاونياً علاقة لها جذور قديمة متغلغلة فى المجتمع المصرى، إلا أنه لا توجد برامج شراكة محددة وواضحة المعالم تضع تصور مستقبلى لشكل هذه العلاقة.
- ٥- عدم قدرة النظام التعليمى بوضعه الحالى من تحفيز النمو وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.
- ٦- عدم قدرة النظام الصحى بوضعه الحالى من تحفيز النمو وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

ثانياً: التوصيات

- ١- تعميق فكر الشراكات الإستراتيجية البينية بين كافة القطاعات الفاعلة فى المجتمع، لما لذلك من مزايا وأبعاد مجتمعية عديدة .
- ٢- تشجيع خلق شراكات متعددة بين الأطراف الفاعلة وعدم الإقتصار على تشجيع خلق فرص الإستثمار للقطاع الخاص الإستثمارى .
- ٣- وضع الأسس القانونية والتشريعية والمؤسسية للممارسات التشاركية بما يؤدى إلى التأسيس لمشاركة ناجحة .
- ٤- تغيير الصور الذهنية لتعامل القائمين على الشراكة مع المستفيدين من خدماتها، وذلك بأن يعتبروا أنفسهم وكلاء لتوصيل الخدمات بدلاً من أن يعتبروا أنفسهم مقررین لها ولكيفية الإستفادة منها .
- ٥- تصميم تنظيمات الشراكة بطريقة تكاملية تسمح بتكامل تقديم الخدمات وكفاءة إستخدام الموارد المتاحة .

- ٦- بناء شبكات للإتصال الفعال بين الفواعل الرئيسية فى مجال الشراكة، مع محاولة إشترك المستفيدين فى تصميم الخدمات وتخطيطها .
- ٧- التقاء إدارة الشراكة وبناء تنظيماها مع أهداف التنمية الإقتصادية والأجتماعية بما يسمح بتوفير الدعم لتطوير المجتمعات المحلية وخلق فرص العمل فى هذه المجتمعات وتخصيص الموارد بطريقة أكثر كفاءة .
- ٨- تدعيم الدولة ومساندتها المستمرة لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذى تتحمل مسئوليته وزارة المالية، حيث أن هذا البرنامج بوضعها الحالى ستؤدى إلى تشجيع إنشاء شركات متعددة وسيؤدى إلى مزيد من التعاون الخلاق بين الأطراف الفاعلة فى المجال .
- ٩- إنشاء برنامج لشراكة الدولة والمجتمع المدنى بشقيه الأهلى والتعاونى، على أن يؤسس هذا البرنامج لمستقبل هذه الشراكة فيعطى المزيد من الإهتمام لتفعيل الأدوار القائمة وبناء أدوار جديدة للمجتمع المدنى .
- ١٠- إنشاء المزيد من المشروعات بنظام الشراكة فى مجال تقديم الخدمات التعليمية، حيث أن هذا الأمر سيسهم فى تحفيز النمو والعدالة فى المستقبل.
- ١١- إنشاء المزيد من المشروعات بنظام الشراكة فى مجال تقديم الخدمات الصحية، حيث أن هذا الأمر سيسهم فى تحفيز النمو والعدالة فى المستقبل .
- ١٢- التوعية بأهمية المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص الإستثمارى، والأدوار التى يجب أن يضطلع بها سواء مع المجتمع المدنى أو مع الدولة ككل .
- ١٣- التوزيع العادل للأدوار بين الدولة والقطاع الخاص الإستثمارى ومؤسسات المجتمع المدنى بما يؤدى معه إلى ديمقراطية التخطيط والمشاركة .

المراجع

(أ) المراجع العربية:

أولاً: الكتب :

- ١- د.أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، رقم (٦٦)، عام ٢٠٠٧.
- ٢- د. أسامة الغزالي حرب، الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، عام ٢٠٠٥.
- ٣- د.إسماعيل سراج الدين، وحسام بدرأوى، ومحسن يوسف، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع الصحة، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، عام ٢٠٠٨.
- ٤- د.الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات وقضايا ومشاكل محاسبة معاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، عام ٢٠٠٠.
- ٥- د.سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء، القاهرة، عام ٢٠٠٠.
- ٦- د.سامى عفيفى حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، الطبقة الأولى، القاهرة، عام ١٩٩٤، ص ٣٣.
- ٧- د.صلاح عبد الوهاب قنديل، العدالة الاجتماعية، الناشر المؤلف، عام ١٩٩٠.
- ٨- د.على الدين هلال وآخرون، تحليل السياسات العامة، قضايا نظرية منهجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٨٦.
- ٩- د.على عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية مركز المحروسة، القاهرة، عام ٢٠٠٤.
- ١٠- مالكوم جيلز، مايكل رومر، دوايت يترلز، دونالد سنود جراسى، تعريب د.طه عبدالله منصور، د.عبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، عام ١٩٩٥.
- ١١- د.مصطفى العبد، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب، العلاج، دار الشروق، عام ٢٠٠٠.
- ١٢- د.نبيل سعد خليل، خصخصة التعليم، رؤية مستقبلية، مكتبة الإسراء، عام ٢٠٠٧.

ثانياً: الندوات

- ١- د. عبد الفتاح الجبالي، دور القطاع الخاص في التنمية في مصر، ورشة عمل عن دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠٢.
- ٢- د. عمرو المحجوب على القوم، القطاع الخاص ودوره في التنمية بالدول العربية، الواقع وأفاق المستقبل، معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠٢.
- ٣- د. ميلاد حنا، شركاء التنمية - الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدني، نظرة مستقبلية، الحلقة العاشرة من سلسلة ندوات معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠١.

ثالثاً: المؤتمرات

- ١- د. أمانى قنديل، دراسة ميدانية لمشروعات عينة من الجمعيات الأهلية في مصر وإحتياجاتها، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية، مؤتمر السكان والتنمية، القاهرة، عام ١٩٩٦.
- ٢- أ. سامح فوزى، تفكيك الشراكة من شراكة توزيع الأدوار إلى شراكة توزيع المغانم، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مؤتمر الشراكة والتنمية، القاهرة، عام ٢٠٠٤.
- ٣- عبد الحكيم أحمد الشرجبى، تعزيز جوانب الشراكة القائمة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية للألفية ٢٠١٥، المؤتمر الأول لعلماء وباحثي علم الاجتماع، صنعاء، اليمن، يناير عام ٢٠٠٨.
- ٤- د. عثمان محمد عثمان، مؤتمر تطور دور الإستثمار الخاص وأثره على الإقتصاد المصرى ١٩٩٠-٢٠٠٧.
- ٥- د. مديحة خطاب، العدالة الإجتماعية في الرعاية الصحية، مؤتمر التنمية الإجتماعية، أسس الحماية والعدالة الإجتماعية في ظل إقتصاد مفتوح، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية، الإتحاد العام للمؤسسات والجمعيات الأهلية مؤسسة كونراد إيدنور الألمانية، ٢١-٢٢ أبريل، عام ٢٠٠٨.

رابعاً: الدوريات

- ١- إيليا حريق، أزمة التحول الإشتراكي والإنماء في مصر، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد رقم (١٥)، العدد (١)، عام ١٩٨٧.

٢- د. منى الجرف، البدائل المؤسسية لإعادة التوازن بين دور الدولة والأسواق في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أغسطس ٢٠٠٥.

٣- د. أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد رقم (٢٨)، يونيو عام ٢٠٠٨.
خامسا: أبحاث غير منشورة

١- إريج البدراوى زهران، التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، القاهرة، عام ٢٠٠٤.

سادسا: تقارير

١- د. أماني قنديل، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، التقرير السنوي الخامس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عام ٢٠٠٥.

٢- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لمصر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، عام ٢٠٠٨.

٣- وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التنمية البشرية والاجتماعية، القسم السادس، عام ٢٠٠٨.

٤- وزارة المالية، البرنامج القومي لشراكة القطاعين العام والخاص، الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، عام ٢٠٠٦، عام ٢٠٠٧.

(ب) المراجع الأجنبية:

أولاً : أوراق عمل

- 1- Omnia Helmy, Modernization customs Administration in Egypt.
Working paper. No 81. Cairo, Egyptian center for Economic studies, 2003.

ثانياً: مواقع على الإنترنت

- 1- <http://www.aliI.salmi.Org>.
- 2- <http://www.esgmarkets.Com>.
- 3- <http://www.neareast.org>.
- 4- <http://www.usinfo.state.gov>.
- 5- <http://www.worldbank.Org>.
- 6- <http://www.Moheet.com>
- 7- er/ar/politics/Institution/president,Speeches,htm.
- 8- [Http://www.bab.com](http://www.bab.com).
- 9- <http://www.capmas.gov.eg>
- 10- <http://www.mop.gov.eg>
- 11- <http://www.awan.com>

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986
٣٦	الملاح الرئيسة للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيح والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الاراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونيو ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونيو ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونيو ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الإستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

ديسمبر ١٩٩٨	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	١٢٢
ديسمبر ١٩٩٨	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	١٢٣
ديسمبر ١٩٩٨	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	١٢٤
فبراير ١٩٩٩	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	١٢٥
سبتمبر ١٩٩٩	الآفاق والإمكانات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	١٢٦
سبتمبر ١٩٩٩	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	١٢٧
سبتمبر ١٩٩٩	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	١٢٨
يناير ٢٠٠٠	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	١٢٩
يناير ٢٠٠٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	١٣٠
يناير ٢٠٠٠	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	١٣١
يونيو ٢٠٠٠	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	١٣٢
يونيو ٢٠٠٠	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	١٣٣
يونيو ٢٠٠٠	الإعاقة والتنمية فى مصر	١٣٤
يناير ٢٠٠١	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	١٣٥
يناير ٢٠٠١	الجمعيات الأهلية وأوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	١٣٦
يناير ٢٠٠١	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	١٣٧
يناير ٢٠٠١	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	١٣٨
يناير ٢٠٠١	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	١٣٩
يناير ٢٠٠١	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	١٤٠
يناير ٢٠٠١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	١٤١
يناير ٢٠٠١	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	١٤٢
ديسمبر ٢٠٠١	سبل تنمية الصادرات من الخضر	١٤٣
ديسمبر ٢٠٠١	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	١٤٤
فبراير ٢٠٠٢	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	١٤٥

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى " الجزء الأول " حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضار والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعى - التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحة - سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " سوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونيه ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونيه ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونيه ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونيه ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونيه ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونيه ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠